يُطْبَعُ لِأُوْلِ مَرَةِ عَلَى لُسُّجَّتِينِ جَفِليَتِينِ

سِلْسِلَةُ شُرَاثِ ٱلْجِنَامِلَةِ

كِتَابُ

Lisaria Bisial Francis

تَصِيفُ الْمَالَامَةِ الْحُسَةِثِ الْمَسَاضِي خَصِّرِاللَّيْنِ أَجِمَدَنِ جَمَدَانَ بَرْضِيبِ بِحَمَدَانَ الْحَرَانَ الْحَرانَ الْحَرَانَ الْحَرَانَ الْحَرانَ الْحَرَانَ الْحَرَانَ الْحَرَانَ الْحَرَانَ الْحَرَانَ الْحَرَانَ الْحَرَانَ الْحَرَانَ الْحَرَانَ الْحَرانَ الْحَرانَ الْحَرانَ الْحَرانَ الْحَرانَ الْحَرَانَ الْحَرانَ الْمُرْزِقِ الْحَرانَ الْحَرَانَ الْحَرانَ الْمُعْرَانَ الْحَرانَ الْحَرانَ



تحتيدة إي جَدَثَةَ المُحَدَّسَةِ فِي مصطفىٰ برهم همركه الطين بريمنيتي المُطَيّني

كالألقميعي للنشر والتوزيع

يُطْبَعُ لِأَوَّلِ مَزَةِ عَلَىٰ شُدُّجَتَين جَطِيّتَينِ

سِلْسِلَةُ شُرَاثِ ٱلْجِنَا لِلَهِ

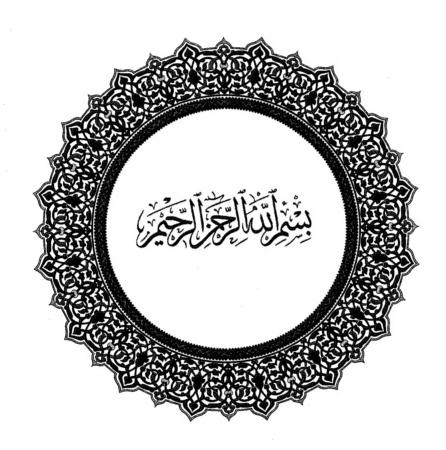
كتاب

المنافقة الم

تصنيث المسكّرمة المحسدث المتساخي بخرالدّين أجمدَب جَمدَانَ بنشِيب بن جَمدَانَ الْحَرَانِيَ الْحَنبَاتِي مُعْرَّهُ اللّهُ مَّالَىٰ بَرَمَتِهِ (١٣٠ - ١٩٥٥)

غَنِدِقُ إِي جَنَةَ الْحَسَبَائِيُّ إِي جَنَةَ الْحَسَبَائِيُّ الْحَيْنِ بِرَيْضِيِّ الْحَبَائِيُّ مِصْطِفَىٰ بريمِجِيْرَ الْحَبَائِيُّ الْحَبَائِيلُ الْحَبَائِيلُولُ الْحَبَائِيلُ الْحَبَائِيلُ الْحَبَائِيلُ الْحَبَائِيلُولُ الْحَبَائِيلُ الْحَبَائِيلُ الْحَبَائِيلُ الْحَبَائِيلُ الْحَبَائِيلُ الْحَبَائِيلُ الْحَبَائِيلُ الْحَبَائِيلُ الْحَبَائِلِيلُولُ الْحَبَائِيلُ الْحَبَائِيلُ الْحَبَائِيلُولُ الْحَ

كالألفميع للنشر والتوزيع



ح ادار الصميعي للنشر والتوزيع، ١٤٣٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحنبلي، أحمد حمدان

ديوى: ۲۵۹

كتابة صفة المفتي والمستفتي/ أحمد حمدان الحنبلي، مصطفى محمد صلاح الدين منسي القباني، الرياض، ٤٣٦ هـ.

ص ٤٤٤؛ سم: ٢٧×٢٤

ردمك: ٥- ۲۸ - ۲۷۲ - ۳۰۳ و ۹۷۸

١ - الفتاوى الشرعية ٢ - الفقه الحنبلي ٣ - أصول الفقه

أ- القباني، مصطفى محمد صلاح الدين منسي (محقق) ب- العنوان

1541/5405

رقم الإيداع: ١٤٣٦/٤٢٥٤

ردمك: ٥- ۲۸ - ۲۷۲ - ۳۰۳ - ۹۷۸

مجفوظت جميع جهوق

الطبعة الأولى

۲۳31a_- ما ۲۰م

دار الصميعي للنشر والتوزيع، المركز الرئيسي السويدي، شارع السويدي العام -الرياض ص. ب: ٤٩٦٧/ الرمز البريدي: ١١٤١٢هاتف: ٤٢٥١٤٥٩،٤٢٦٢٩٤٥ فاكس: ٤٢٤٥٣٤١

فرع القصيم: عنيزة، بجوار مؤسسة الشيخ ابن عثيمين الخيرية

هاتف: ٣٦٢٤٤٢٨، فاكس: ٣٦٢١٧٢٨ مدير التسويق: ١٦٩٠٥١،٥٥٠

المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: daralsomaie@hotmail.com





إِنَّ الحَمْدَ للهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنفُسِنَا وَمِنْ سَيِّنَاتِ أَعمَالِنَا، مَن يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَن يُضلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمدًا عَبدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَالِهِ وَلَا تَمُوثُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُسْلِمُونَ ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴿ ا

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ مِّن نَفْسِ وَمِحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا ذَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا دِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاَةً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَاءَ لُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۚ (١) ﴿ (٢)

﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيلًا ۞ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَلكُمْ وَيَغْفِر لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ۞ ﴾ (٣)

أُمَّا بَعْدُ:

لَمَّا كَانَ المُفْتِي هُوَ المُوقِّعُ عَنِ اللهِ تَعَالَى، وَلَمَّا كَانَتِ الفَتوَى هِيَ حُكمُهُ عَنِ اللهِ تَعَالَى، وَلَمَّا كَانَتِ الفَتوَى هِيَ حُكمُهُ عَنِ اللهِ تَعَالَى؛ أَحَسَّ العُلَمَاءُ بِعِظَمِ المَسؤُولِيَّةِ المُلقَاةِ عَلَى المُفتِي وَالقَاضِي، فَصَنَّفُوا المُفتِي المُصنَّفَاتِ فِي أَحكَامِ الفَتوَى وَالمُستَفتِي، وَأَبَانُوا فِيهَا عَن شُرُوطِ المُفتِي وَأُوصَافِهِ وَأَحكَامِهِ، وَعَن صَفَةِ المُستَفتِي وَأَحكَامِهِ، وَآذَابِهِمَا، وَعَن كَيفِيَّةِ الفَتوَى وَأُوصَافِهِ وَأَحكَامِهِ، وَآذَابِهِمَا، وَعَن كَيفِيَّةِ الفَتوَى

⁽١) آل عمران: ١٠٢.

⁽٢) النساء: ١.

⁽٣) الأحزاب: ٧٠،٧١.



وَالِاستفتَاءِ، وَبَيَانِ شَرَفِ مَرتَبَةِ الفتوى وَخَطَرِهَا، وَالتَّنْبِيهِ عَلَى آفَاتِهَا وَعَظِيمٍ غَرَدِهَا، لِيَعلَمَ المُقَصِّرُ عَن شَأُوهَا المُتَجَاسِرُ عَلَيهَا أَنهُ عَلَى النَّارِ يَجْرَأُ وَيَجْسِرُ، وَلِيَعرِفَ مُتَعَاطِيهَا المُضَيِّعُ شُرُوطَهَا أَنَّهُ لِنَفْسِهِ يُضِيعُ وَيَخْسِرُ، وَلِيتَقَاصَرَ عَنهَا القَاصِرُونَ الذِينَ إِذَا انتزَوا عَلَى مَنصِبِ تَدرِيسٍ، أَو اختَلَسُوا ذَرْوًا مِن تَقدِيمٍ وَتَربِيسٍ؛ جَانبُوا جَانبُوا جَانِبُوا المُفترِسِ، وَوَثَبوا عَلَى الفُتيَا وَثَبَةَ المُفترِسِ.

وَمِمَّن صَنَّفَ فِي هَذَا المَوضُوعِ وَأَجَاد الشَّيْخُ الْعَلَّامَةُ أَحمَدُ بنُ حَمدَانَ فِي كِتَابِهِ الحَّرَانِيُّ المُحَدِّثُ وَالفَقَيهُ وَالقَاضِي الحَنبَليُّ، وَقَد أَحسَنَ ابنُ حَمدَانَ فِي كِتَابِهِ أَيَّمَا إِحسَان، فَجَاءَ بِتَرتِيبٍ بَدِيعِ استَوعَبَ فِيهِ المَسَائِلَ المُتَعَلِّقَةَ بِالفَتوَى وَالمُفتِي أَيَّمَا إِحسَان، فَجَاءَ بِتَرتِيبٍ بَدِيعِ استَوعَبَ فِيهِ المَسَائِلَ المُتَعَلِّقَةَ بِالفَتوَى وَالمُفتِي وَالمُفتِي وَالمُفتِي مَا تَعَلَّقَ بِالفَتوى وَالمُفتِي وَالمُعتِي مَا تَعَلَقَ بِأَلفَاظِ الإمَام، وكيفَ أَنَّهَا مُهِمَّةٌ لِمَعرِفَةِ مَذَهَبِهِ لِمَن يُفتِي بِهِ، ثُم خَتَم كتَابَه مَا تَعَلَّق بِأَلفَاظِ الإمَام، وكيفَ أَنَّهَا مُهِمَّةٌ لِمَعرِفَةِ مَذَهَبِهِ لِمَن يُفتِي بِهِ، ثُم خَتَم كتَابَه بِبَابٍ مَعرِفةِ عُيُوبِ التَّالِيفِ، وَبَيَّنَ كَيفَ أَنَّ إِهمَالَ نَقل كَلامِ الإمَامِ بِلفَظِهِ يُخِلُّ بِبَابٍ مَعرِفةِ عُيُوبِ التَّالِيفِ، وَبِهذَا فَقَد جَاءَ كتَابُهُ مُستَوعِبًا لِما يُحتاجُ إِلَيهِ فِي هَذَا لمَوضُوع، بحَيثُ نَستَطِيعُ أَن نقُولَ: «إِنَّهُ لَمْ يَفْتُهُ إِلَّا القَلِيلُ». رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

وقد قسَّمت العمل في الكتاب إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ترجمة المؤلف: وينقسم إلى فصلين:

الفصل الأول: حياته الشخصية: وهو يشتمل على عشرة مباحث:

المبحث الأول: اسمه.

المبحث الثاني: تاريخ مولده.

المبحث الثالث: مكان المولد.

المبحث الرابع: نعته.



المبحث الخامس: كنيته.

المبحث السادس: نسبته.

المبحث السابع: أسرته.

المبحث الثامن: خُلقه.

المبحث التاسع: محنته.

المبحث العاشر: وفاته.

الفصل الثاني: حياته العلمية: وهو يشتمل على أحد عشر مبحثًا:

المبحث الأول: طلبه للعلم.

المبحث الثاني: رحلاته.

المبحث الثالث: شيوخه.

المبحث الرابع: تلاميذه.

المبحث الخامس: مناصبه.

المبحث السادس: ابن حمدان الموسوعة.

المبحث السابع: ابن حمدان الأصولي والفقيه.

المبحث الثامن: ابن حمدان المحدث.

المبحث التاسع: أوصافه العلمية.

المبحث العاشر: عقيدته.

المبحث الحادي عشر: مؤلفاته.



القسم الثاني: دراسة الكتاب: ويشتمل على اثني عشر مبحثًا:

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب.

المبحث الثاني: صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف.

المبحث الثالث: زمن تصنيف الكتاب.

المبحث الرابع: بَيْنَ كتاب ابن الصلاح وكتاب ابن حمدان.

المبحث الخامس: منهج المؤلف في كتابه.

المبحث السادس: مصادر المؤلف.

المبحث السابع: طبعات الكتاب.

المبحث الثامن: دواعي إعادة تحقيق الكتاب.

المبحث التاسع: وصف النسختين الخطيتين.

المبحث العاشر: عملى في تحقيق الكتاب.

المبحث الحادي عشر: الصعوبات التي واجهتني خلال التحقيق.

المبحث الثاني عشر: الرموز المستخدمة في التحقيق.

القسم الثالث: النص المحقق.

هَذَا وَقَدْ بَذَلْتُ فِي تَحْقِيقِ هَذَا الكِتَابِ الجَهْدَ، وَلَا أَنْسُبُ إِلَى نَفْسِي العِصْمَةَ مِنَ الخَطَأِ وَالزَّلَلِ، فَرَحِمَ اللهُ مَنْ عَثَرَ عَلَى عَثْرَةٍ لِي فَجَبَرَهَا، أَوْ عَوْرَةٍ لِي فَسَتَرَهَا، وَأَرْجُو مِنْ إِخْوَانِي أَلَّا يَبْخَلُوا عَلَى أَخِيهِمْ بِمُلاَحَظَاتِهِمْ وِإِفَادَاتِهِمْ، فَلَا غَنَاءَ لَهُ عَنْهَا.



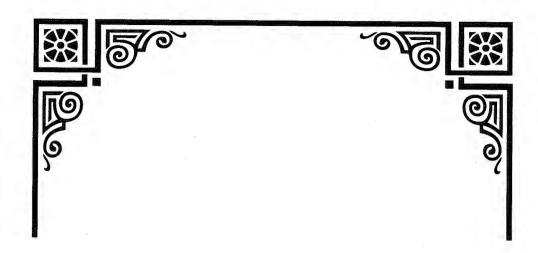
وَاللهَ أَسْأَلُ أَنْ يَجْعَلَهُ لِوَجْهِهِ خَالِصًا، وَأَنْ يَتَقَبَّلَهُ بِفَضْلِهِ وَكَرَمِهِ، إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالقَادِرُ عَلَيْهِ.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

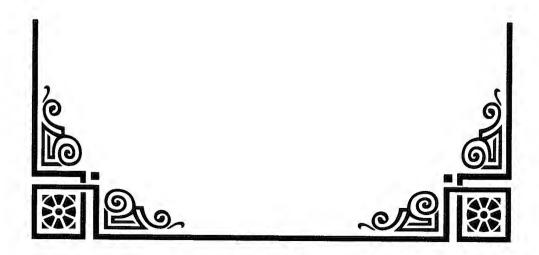


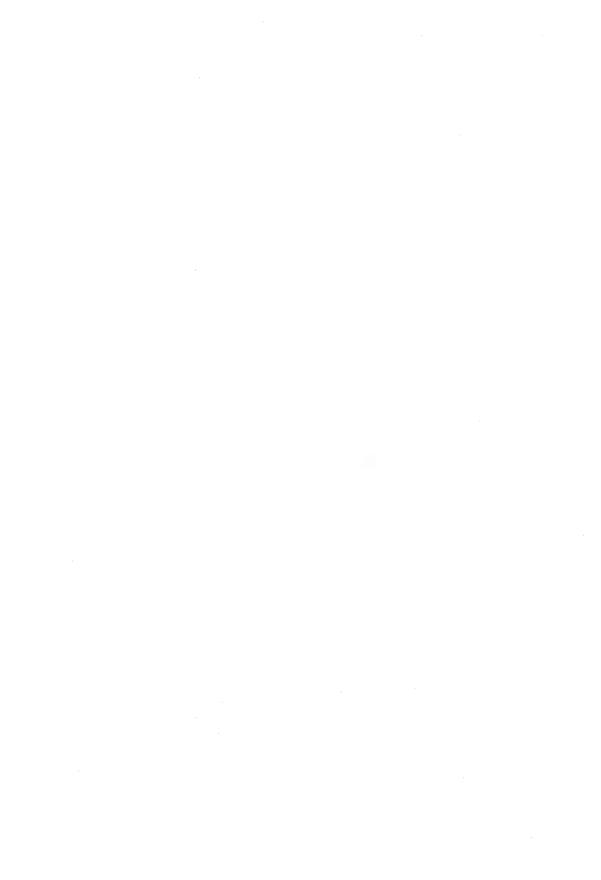
abo_gana_elmasry@yahoo.com





القسم الأول ترجمة المؤلف

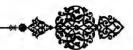






مصادر ترجمة المؤلف

- * العبر (٣/ ٢٥٥).
- * ceb الإسلام (٢/ ١٩٨).
- * الوافي بالوفيات (٦/ ٢٢٣).
- * ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٢٦٦).
 - * المنهل الصافي (١/ ٢٧٢).
 - * المقصد الأرشد (١/١٩٩).
 - * معجم الكتب (١٠٣).
 - * حُسن المحاضرة (٤٨٠).
 - * المنهج الأحمد (٤/ ٣٤٥).
 - * الدر المنضد (١/ ٤٣٦).
- * كشف الظنون (١/ ٢٦٧، ٥٦٥، ٩٠٨).
 - * شذرات الذهب (٧٤٨/٧).
 - * هدية العارفين (١٠٢/١).
 - * كشف النقاب (٢٨٦).
 - *الأعلام (١/١١٩).
 - * معجم المؤلفين (١/ ٢١١).
 - * معجم الدمياطي (ج ٩ ٦/١).
 - * تاريخ الإسلام (٥٢/ ٢٤٠).



- * مختصر طبقات الحنابلة (٥٩).
- * الإعلام بوفيات الأعيان رقم (٣٢٣٧).
- * المعين في طبقات المحدثين رقم (٢٣١٢).
 - * معجم الشيوخ (١/ ٤٠).
 - * المعجم المختص (١٦).
 - * تذكرة النبيه (١/ ٢١٥).
 - * حوادث الزمان (١/ ٣٢٣).
 - * تاريخ ابن الفرات (٨/ ٢١٥).
 - * لحظ الألحاظ (٩١).
 - * المقتفى الكبير (١/ ٣٨٤).
 - * ذيل التقييد (١/ ٣١٠).
 - * الدليل الشافي (١/ ٥٥).
 - * معجم مصطلحات الحنابلة (٣/ ٢٦٦).
 - * فوات الوفيات (٢/ ٩٨).
 - * عيون التواريخ (٢٣ / ٢١٩).
 - * المستدرك من كتاب العبر (١/ ٥٥٢).
 - *عقد الجمان (٣/ ٣٣٦).
 - * مقدمة تحقيق الرعاية (١٩).
 - * الدرر الكامنة (٢/ ٢٦٢،٤/ ٦٩، ٥/ ٤٢).



وهو يشتمل على عشرة مباحث:

المبحث الأول: اسمه.

المبحث الثاني: تاريخ مولده.

المبحث الثالث: مكان المولد.

المبحث الرابع: نعته.

المبحث الخامس: كنيته.

المبحث السادس: نسبته.

البحث السابع: أسرته.

المبحث الثامن: خُلقه.

البحث التاسع: محنته.

البحث العاشر: وفاته.















- اسمه: أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان بن شبيب بن حمدان بن محمود بن شبيب بن غياث بن سابق بن وثَّاب النميري الحراني.
 - 🕸 تاريخ مولده: ولد في عاشر رمضان سنة ٦٠٣ هـ.
 - ان. مكان المولد: حران.
 - 🕸 نعته: نجم الدين.
 - الناء، أبو عبد الله، ابن أبي الثناء، أبو عبد الله الحراني.
 - 🕸 نسبته: النميري.
 - اسرته:

* أيوه: حمدان بن شبيب.

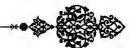
قال الذهبي: «أبو الثناء الحراني العطار، والد العلامة نجم الدين، روى عن أبي ياسر ابن أبي حبة، وعنه الدمياطي وابن الطاهر وطائفة، مات في صفر بحران».

قال الذهبي في ترجمة المؤلف: «كان أبوه من فقهاء حران».

* أبناؤه:

١ - بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن حمدان.

قال عنه ابن حجر: «سمع من أبي بكر العماد وغيره، وسمع منه شيخنا إبراهيم بن داود الآمدي وآخرون، مات في جمادي الآخرة سنة ٧٤٤ هـ ».



٢ - ست النعم بنت أحمد بن حمدان.

قال عنها ابن حجر: «سمعت من أبي الغنائم المسلم بن أبي البركات بن الزبير «جزء تصحيح حديث التسبيح» لأبي موسى عنه، سمع منها أبو محمد الحلبي وغيره، ولدت سنة ٣٨، وماتت في العشرين من ذي القعدة سنة ٧٢١هـ».

* أخوه: شبيب بن حمدان.

هو تقي الدين الطبيب الكحال الشاعر الحنبلي، ولد سنة إحدى وعشرين وستمائة بحران، سمع على أبي بكر ابن روزبه القلانسي جميع صحيح البخاري، وحدث بثلاثياته، سمعها عليه وعلى أخيه الشيخ نجم الدين، أحمد ابن المحدث ناصر الدين محمد بن القاسم الفاروقي، ومات سنة ٦٩٥ هـ بالقاهرة.

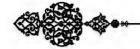
* سبطه وابن ابن أخيه: علي بن عبد الرحمن بن شبيب بن حمدان.

قال ابن حجر: «نور الدين، الشيخ الإمام، المتطبب، الأديب، صاحب جامع الفنون، توفي سنة ٧٤٧ هـ».

الله عند 😵 خلقه:

قال الذهبي: «كان متواضعًا، مُطِّرحًا، مكرهًا للتكلُّف، دَيِّنًا، ثقة، انتفع به المصريون».

ا محنته: أضَرَّ في نهاية عمره.



🕸 وفاته:

توفي بالقاهرة بالمدرسة المنصورية، يوم الخميس، سادس صفر، سنة ٦٩٥هـ، عن اثنتين وتسعين سنة، ودفن من يومه بسفح المقطم، وصُلِّي عليه بالجامع المظفري بسفح قاسيون، يوم الجمعة، سادس ربيع الأول.





وهو يشتمل على أحد عشر مبحثًا:

المبحث الأول: طلبه للعلم.

المبحث الثاني: رحلاته.

المبحث الثالث: شيوخه.

المبحث الرابع: تلاميذه.

البحث الخامس: مناصبه.

المبحث السادس: ابن حمدان الموسوعة.

المبحث السابع: ابن حمدان الأصولي والفقيه.

المبحث الثامن: ابن حمدان المحدث.

المبحث التاسع: أوصافه العلمية.

المبحث العاشر: عقيدته.

المبحث الحادي عشر: مؤلفاته.















المبحث الأول

طلبه للعلم

خرج المؤلف إلى الدنيا ليجد نفسه منتميًا لبيت من بيوت العلم، تتردد في جنبات البيت شتى أنواع العلوم الدينية وغيرها، ويجد نفسه منسوبًا إلى بلد حران مليئة بالعلماء وطلبة العلم، يقصدونها من شتى بقاع الأرض، فمن الطبيعي أن يتشبع بما تشبعت به بيئته الداخلية والخارجية، فبدأ في طلب العلم مبكرًا، وهو في سن التاسعة، على معلمه الأول المحدث الحافظ عبد القادر الرهاوي، حيث سمع منه خمسة عشر جزءًا، تفرد بعلوها، وهو آخر من روى عنه، ثم سمع كثيرًا من الخطيب فخر الدين ابن تيمية، وبقراءته عليه، وبقراءة ابنه عبد الغني، ومجد الدين ابن تيمية، وغيرهم.

وقد أجملهم الذهبي، فقال: «كان من كبار أصحاب الشيخ المجد، وقرأ على ابن جميع «الجدل الكبير» لابن المني، وبعض «تعليقه» و «منتهى السول» وغير ذلك، وقرأ على ابن أبي الفهم «مختصر الخرقي» و «الهداية» وبعض «العمدة»، وسمع عليه أشياء كثيرة منها: «جامع المسانيد» لابن الجوزي، وسمع على سلامة الصولي الحراني كثيرًا من «الطبقات» لابن سعد، وقرأ عليه ما صنفه في الحساب والجبر والمقابلة، وسمع الكثير من جماعة من أهل العلم بحران منهم: ابن روزبه حيث سمع عليه الكثير، ومن سماعه «صحيح البخاري»، وابن صئديق، وأحمد بن سلامة النجار الحراني، وعند بلوغه سن الثمانية عشر ونصف من عمره أخذ في مدارسة شيوخه ومناظرتهم في المسائل العلمية المختلفة».



المبحث الثاني دحلاته

رحل ابن حمدان في طلب العلم كعادة أقرانه من طلبة العلم.

- فرحل إلى القدس حيث أخذ عن الإوقي.
- ورحل إلى دمشق وأخذ من علمائها مثل ابن غسان وابن الصباح وابن المنجّى.
- ورحل أيضًا إلى حلب حيث أخذ عن الحافظ ابن خليل وغيره من علماء حلب.
- ثم رحل إلى مصر ليسكن فيها، ويتولى بها القضاء، والإفتاء، والتدريس، ولِيَنْفَع بعلمه الذي حَصَّله.



المحث الثالث

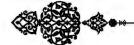
شبوخه

🏵 ومن جُملة مشايخه:

- ١- أبو محمد عبد القادر بن عبد الله الرُّهاوي الحنبلي (ت ٦١٢ هـ).
- ٧- أبو عبد الله محمد بن الخضر بن تيمية الحراني الحنبلي (ت٦٢٢ هـ).
 - ٣- يوسف بن فضل الله بن يحيى السكاكيني الحراني (ت ٦٢٤ هـ).
 - ٤- أبو بكر عبد الله بن نصر الحراني الحنبلي (ت ٦٢٤ هـ).
 - ٥- أبو الخير سلامة بن صدقة بن سلامة الحراني (ت ٦٢٧ هـ).
 - ٦- أبو محمد عبد الوهاب بن زاكي بن جُمَيْع الحراني (ت ٦٢٨ هـ).
- ٧- أبو على الحسن بن أحمد بن يوسف بن بدل العجمي الإوقى (ت ١٣٠هـ).
- ٨- أبو صادق الحسن بن يحيى بن صبَّاح المخزومي المصري (ت ٦٣٢ هـ).
 - ٩- أبو عبد الله محمد بن غسان بن غافل الأنصاري الخزرجي (ت٦٣٢ هـ).
 - ١٠ أبو الحسن على بن أبي بكر بن رُوزْبَه البغدادي القلانسي (ت ٦٣٣ هـ).
 - ١١- أبو عبد الله حمد بن أحمد بن محمد بن بركة الحراني (ت ١٣٤ هـ).
 - ١٢ أبو الفرج عبد القادر بن أبي الفهم الحراني الحنبلي (ت ٦٣٤ هـ).
 - ١٣- شمس الدين عمر بن أسعد بن المنجّى التنوخي الحنبلي (ت ١٤١هـ).



18 - أبو العباس أحمد بن سلامة بن أحمد بن سليمان الحنبلي (ت ٦٤٦ هـ)
 10 - أبو الحجاج يوسف بن خليل بن قراجا بن عبد الله الأدمي (ت ٦٤٨ هـ)
 17 - مجد الدين عبد السلام بن عبد الله الخضر بن تيمية (ت ٦٥٣ هـ)
 وغيرهم.



المبحث الرابع تلاميذه

قال الذهبي: «سكن القاهرة، ودرَّس بها، واشتغل، وناظر، وتولى التدريس بالقاهرة، وانتفع به المصريون وغيرهم».

قال ابن رجب: «تفقه به وتخرج عليه جماعة، وحدث بالكثير».

🕸 ومن تلامیده:

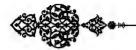
١- شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي المحدث المؤرخ (ت ٦٤٨هـ). قال في «معجم شيوخه»: «وعزمت على الرحلة إليه، وطلبت منه الإجازة، فأجاز لنا».

وقال أيضًا: «وكنت أتحسر على لُقِيّه، وأجاز لي مروياته».

- ٧- عبد الله بن أبي بكر بن أبي البدر الحربي البغدادي (ت ٦٨١ هـ).
 - ٣- أبو بكر بن أحمد بن عبد الرحمن النابلسي (ت ٦٩٩ هـ).
- ٤- عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن التوني الدمياطي (ت ٧٠٥هـ).
- ٥- سعد الدين بن أحمد بن مسعود بن زيد الحارثي الحنبلي (ت ٧١١هـ).
 - ٦- أبو عبد الله محمد بن عثمان بن يوسف الآمدي (ت ٧٢٤ هـ).
 - ٧- أبو القاسم عمر بن حسن بن عمر بن حبيب الدمشقى (ت ٧٢٦هـ).



- ٨- أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد المولى بن جُبَارة (ت ٧٢٨ هـ).
- ٩- أبو الفرج عبد الرحمن بن مسعود الحارثي المصري (ت ٧٣٢ هـ).
 - ١٠- أبو الفتح محمد بن محمد ابن سيد الناس اليعمري (ت ٧٣٤ هـ).
 - ١١- أبو على عبد الكريم بن عبد النور الحلبي (ت ٧٣٥ هـ).
 - ١٢ أبو محمد القاسم بن البهاء محمد يوسف البرزالي (ت ٧٣٩ هـ).
- ١٣ أبو الحجَّاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن القضاعي (ت ٧٤٢ هـ).
- ١٤ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله بن أبي الفرج (ت ٧٤٩ هـ).
- ١٥ سُنْقر بن عبد الله الحواشي مولى البدر بن طاهر الحنبلي (ت ٧٥٧ هـ).
 - ١٦ محمد بن أبي القاسم بن إسماعيل بن مظفر الفارقي (ت ٧٦١ هـ).
 - ١٧- فتح الدين محمد بن أبي الحرم بن أبي طالب القلانسي (ت ٧٦٥ هـ).



المبحث الخامس

مناصبه

١ - التدريس.

٢ - الإفتاء.

٣ - وَلِيَ نيابة القضاء بالقاهرة والمحلة.



المبحث السادس ابن حمدان الـموسوعة

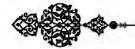
قال ابن رجب: «كان عارفًا بالأصلين، والخلاف، والأدب».

قال العيني: «العلامة ذو الفنون».

وقال: «له يد باسطة في علم الخلاف، والجبر، والمقابلة».

قال الذهبي: «كان أحد أوعية العلم».





البحث السابع ابن حمدان الأصولي والفقيه

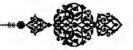
قال ابن رجب: «الفقيه، الأصولي، القاضي، برع في الفقه، وانتهت إليه معرفة المذهب و دقائقه وغو امضه».

قال الذهبي: «كانت له اليد الطولي في الأصول والخلاف».

قال ابن حجر: «شيخ الفقهاء».

قال العيني: «كان شيخ المذهب».

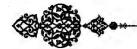




المبحث الثامن ابن حمدان المحدث

قال الذهبي: «مسند الوقت».

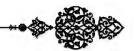
وقال في «الدليل الشافي»: «مسند وقته».



المبحث التاسع أوصافه العلمية

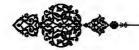
الفقيه، الأصولي، القاضي، العلامة البارع، بقية المشايخ، مسند الوقت، شيخ الحنابلة، الإمام العلامة، ذو الفنون، شيخ المذهب، العلامة النحرير، شيخ الفقهاء، العلامة الكبير، مفتي الفرق، شيخ أهل المذهب.





المبحث العاشر عقيدته

قال ابن حمدان في «نهاية المبتدئين»: «أسلم الطرق التسليم، فما سلم دين من لم يُسلِم لله ولرسوله، ورد علم ما اشتبه إلى عالمه، ومن أراد علم ما يمتنع علمه، ولم يقنع بالتسليم فهمه؛ حَجَبَه مرامُّه عن خالص التوحيد، وصافى المعرفة، وصحيح الإيمان، فيتردد بين الإقرار والإنكار؛ موسوسًا، تائهًا، شاكًّا، زائعًا، متحيرًا، تائهًا، لا مؤمنًا مصدقًا، ولا جاحدًا مكذبًا، ولا موقنًا محققًا، ومن لـم يتوق النفي والتشبيه ضل ولـم يصب التنزيه، والتعمق في الفكر ذريعة الخذلان، وسلم الحرمان، ودرجة الطغيان، ومادة التوهمان والولهان، فإنه يفتح باب الحيرة غالبًا، وقلّ أن يكون ملازمه إلا خائبًا، وللوهم جالبًا، وللبعد طالبًا، وللأمة مجانبًا أو مغاضبًا، والأمن واليأس ينقلان عن الملة، وسبيل الحق بينهما لأهل القبلة، فإنه بين الغلو والتقصير، والتشبيه والتعطيل، وبين الجبر والقدر، والأمن واليأس؛ فعليك باتباع السنة والآثار دون أهل الافتكار والابتكار، فإن قليل ذلك مع الفطنة كثير، وكثيره من البكه مضر يسير، والممعن في التعمق مذموم، والحريص على التوغل في اللهو محروم، والإسراف في الجدال يوجب معاداة الرجال، ويثير الفتن، ويولد الإحن، ويقلل الهيبة، ويكثر الخيبة، فما يبقى لمبتدئ قرار، ولا لمنته اختيار، فما يفيد الشَّنآن وقد علم كل أناس مشربهم، فإن الله - تعالى - لا تفهمه الأفهام، ولا توهمه الأوهام؛ فعليك بطلب الحق والصدق، والوقوف معهما، وترك التنفير عنهما، والدخول فيما لا يلزمك فإنه



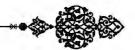
أصوب، وأثوب، وأقوم، وأغنم، والله أعلم وأحكم ١٠٠٠).

وقال في «المعتمد» (۲) و «الإيجاز» (۳): «ويؤمن بكل ما ورد به الشرع، ويصدقه، ويصف الله – تعالى – بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، أو علماء أمته، ويبجزم بنفي التشبيه والتجسيم والنقائص والتوهم والتخيل والكيفية والتفسير والتفتيش والتأويل والتعطيل فيما يتعلق بالله – تعالى – وصفاته، وما أشبه ذلك وناسبه، ويكل علم ذلك والمراد به إلى الله ورسوله، ويقف حيث وقف السلف، ويكف عما كفوا، ولا يتعدى القرآن والحديث والإجماع، فهذا طريق الأمن والخير والرفعة والسلامة في الدارين، وغيرها خليق وحقيق بالخطر والحظر والعطب والخسار والملامة والشين، فمن اتبع الشرع وأهله انتفع ونفع ورفع، وبالحق صدع، ولخصمه قطع وقمع، ومن ابتدع أثم ومقت واتضع وانقطع، فإن من فارق الهدى والنور؛ ضل وأضل، ومن أخذ برأيه وهواه ووقف مع جهله وعماه؛ زل وذل، وجمعه انفل، وكثيره قلّ، ومُلّ وما أمل، فإن البدع المحرمة والأحداث المؤثمة ضلال ووبال، وهلاك ما له زوال، إلا لمن تاب وآمن وعمل صالحًا ثم اهتدى».

⁽١) «نهاية المبتدئين»: ٨٢.

⁽٢) ٥/ب.

^{.1/}V (T)



البحث الحادي عشر مؤلفاته^(۱)

كان المؤلف - رحمه الله تعالى - من المكثرين من التصنيف، حيث وصل مجموع ما عُرِف من مؤلفاته إلى تسعة وعشرين مُؤَلفًا.

ويلاحظ على غالب مؤلفات ابن حمدان أنها مسودات بخطه لم تَكْمُل، ولهذا الأمر سببان:

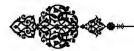
السبب الأول: منهجه في التأليف، حيث إنه كان يعمل في أكثر من كتاب في ذات الوقت، فكان هذا سبب تأخر إتمام كثير من كتبه، وهذه نماذج من كلامه في هذا الأمر:

قال ابن حمدان في «الإيجاز»: «وقد جمعنا للمبتدئ والمنتهي كُتُبًا في المذهب وغيره لم تَكْمُل، بيَّنَا فيها الأقوال وقائليها، والروايات وناقليها، والأوجه ومخرِّجيها، والاحتمالات ومبتدئيها، وغير ذلك مما أهملناه هنا، ونرجو تمام ذلك إن شاء الله - تعالى - "(۲).

وقال في «الغاية شرح الرعاية»: «وتحرير الأدلة والمآخذ بعيدة عن عرف العلماء في هذا الزمان، كثيرة الاختلاف، قليلة الائتلاف، وتأخر إتمام «الجامع المنضد» و «الحاوي» و «النهاية»؛ لطولها، واتساعها، وامتداد باعها، أحببت أن

⁽١) في النية ـ إن شاء الله ـ إخراج جميع كُتُب المؤلِّف المخطوطة، ففيها الكثير من الفائدة .

⁽۲) «الإيجاز»: ٦/ب.



أجمع كتابًا وسطًا كاملًا شاملًا جامعًا لأكثر المذهب»(١).

وقال في «نهاية المبتدئين»: «ومن أراد معرفة ما ذكرنا بالدليل والتقرير والنقل الكثير في كتابنا المسمى «غاية الأمل» نظم مشروح، وفي كتابينا المسمَّيْنِ ب «المرتضى» و «الوافي» فإنَّا نرجو من الله تعالى إتمامها عاجلًا» (٢).

السبب الثاني: أنه فقد بصره في آخر عمره؛ فلم يتم كُتبه.

وقد قسَّمت مؤلفاته إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: المؤلفات المطبوعة.

القسم الثاني: المؤلفات المخطوطة.

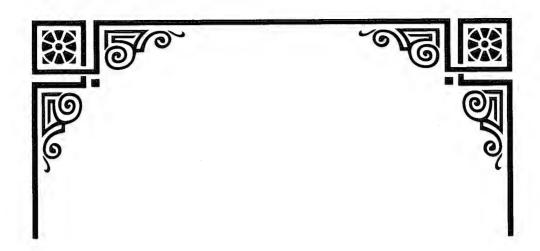
القسم الثالث: المؤلفات المفقودة.

القسم الرابع: المؤلفات التي لا تصح نسبتها إليه.

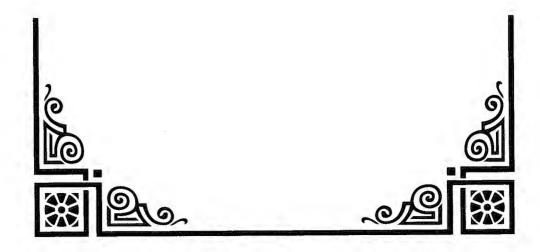
⁽١) «الغاية»: ١٣/ س.

⁽٢) "نهاية المبتدئين": ٨٢.

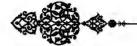




القسم الأول المؤلفات المطبوعة







١ - الرعاية.[فقه]

الخطية: الكتاب الخطية:

- النسخة الأولى: نسخة مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية / الرياض.

رقم الحفظ: (٩٠٠١ خ).

عدد الأوراق: ١١٦ ورقة.

عدد الأسطر: ٢٩ سطرًا.

مسطراتها: ٥, ٢٥ × ١٨ سم.

الناسخ: يوسف بن عبد المحمود بن عبد السلام بن البتي.

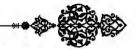
تاريخ النسخ: انتهى من نَسخ الكتاب من أوله إلى كتاب الفرائض في ليلة الأربعاء الثامن من ذي الحجة من سنة اثنتين وتسعين وستمائة.

وانتهى من نَسخ الباقي إلى نهاية الكتاب في ليلة الأربعاء خامس ربيع الأول سنة ثلاث وتسعين وستمائة.

الخط: نسخي حسن.

ملاحظات: النسخة إهداء من مكتبة الشيخ محمد العسافي الخاصة.

النسخة نفيسة حيث إنها مقابلة على نسخة المؤلف ومكتوبة في حياته. على النسخة حواش نفيسة مأخوذة من الرعاية الكبرى وغيرها. تآكلت المقدمة. النسخة بها سقط من أثناء باب المحاربين إلى نهاية باب الدعوى. حواف النسخة تعرضت للتآكل فأذهبت كثيرًا من الحاشية. تعرضت أبواب الغصب والحدود لتآكل بسبب الأرضة.



- النسخة الثانية: نسخة مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية / الرياض.

رقم الحفظ: (٦١٥٣ / خ).

عدد الأوراق: ١٢ ورقة.

الناسخ: محمد العسافي.

تاريخ النسخ: لم يذكر.

ملاحظات: النسخة إهداء من مكتبة الشيخ محمد العسافي الخاصة. النسخة عبارة عن مقدمة الكتاب، نسخها الناسخ من النسخة الأولى قبل تآكل أوراق المقدمة.

تحقيقه في رسالة جامعية : لم يحقق.

طبعات الكتاب: للكتاب طبعتان:

- الأولى: سنة ١٤٢٣ هـ تحقيق الدكتور ناصر السلامة، ونشرتها دار كنوز إشبيليا / الرياض. واعتمد المحقق على النسختين معًا.
- الثانية: سنة ١٤٢٨ هـ تحقيق الدكتور على الشهري. واعتمد على النسخة الأولى فقط.

٢ - صفة المفتي والمستفتي. [أصول فقه] سيأت الكلام عليه لاحقًا.



٣ - نهاية المبتدئين في أصول الدين على مذهب الإمام أحمد بن حنبل. [أصول دين]

الكتاب الخطية: ﴿ الْمُحْلِيةُ:

- النسخة الأولى: نسخة جامعة برنستون بأمريكا.

رقم الحفظ: يهودا (٢)، مجموع (٨٤٦٦).

عدد الأوراق: ٢١ لوحة من (١٢٨ ب إلى ١٤٨ أ).

عدد الأسطر: ٢٥ سطرًا.

عدد الكلمات في كل سطر: ١٣ كلمة تقريبًا.

الناسخ: بدر الدين محمد البلباني الحنبلي ت ١٠٣٨ هـ.

تاريخ النَّسخ: لم يذكر.

وللنسخة صورة في مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض برقم (٦٤٦٦ مجموعة برنستون).

- النسخة الثانية: نسخة المتحف الريطان.

رقم الحفظ: OR 11851.

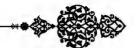
عدد الأوراق: ٢٧ ورقة.

عدد الأسطر: ٩.

عدد كلمات كل سطر: نحو ٩ كلمات.

تاريخ النَّسخ: سنة ٨٧٠ هـ.

لها صورة في مكتبة الملك فيصل الخيرية برقم ب ٨٦١٣.

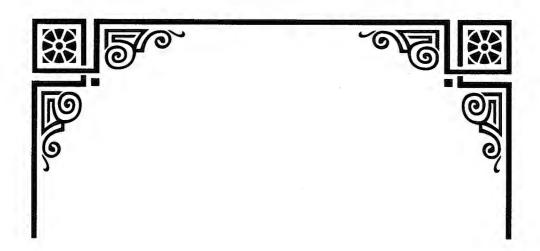


🥸 تحقيق الكتاب في رسالة علمية:

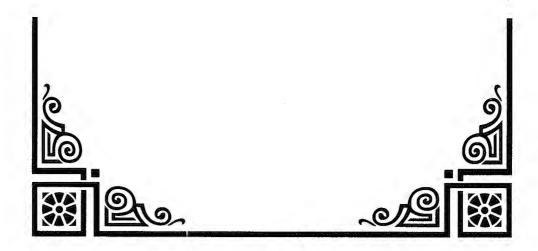
حُقِّق ضمن رسالة علمية عنوانها: آراء ابن حمدان الاعتقادية عرض ونقد في ضوء عقيدة السلف الصالح مع تحقيق كتابه «نهاية المبتدئين في أصول الدين على مذهب الإمام أحمد بن حنبل» رسالة ماجستير/ إعداد حياة بنت يوسف بن منصور/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية / كلية أصول الدين/ عام 1٤٣٠ – ١٤٣١هـ. اعتمدت المحققة على النسختين.

الكتاب: طباعة الكتاب

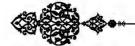
طُبع طبعة واحدة، بتحقيق الدكتور ناصر السلامة، نشرتها مكتبة الرشد، سنة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م. اعتمد المحقق في تحقيقه على النسخة الأولى فقط.



القسم الثاني المؤلفات المخطوطة







٤ - الإيجاز. [فقه]

النسخة الخطية:

- نسخة المكتبة الظاهرية بمكتبة الأسد/دمشق.

رقم الحفظ: (٦ ت ٢٦٩٤).

عدد الأوراق: ٢٢ ورقة (٢٠١-٢٢٢).

عدد الأسطر: ٢٦.

مسطراتها: ٥, ٢٤ × ١٧ سم.

الناسخ: المؤلف.

البداية: يقول.... أحمد بن حمدان.... الحمد لله الذي جعل أقرب الوسائل إليه... وبعد فإن الفقه و توابعه أكثر أنواع العلوم نفعًا... أحببت أن أجمع كتابًا...

النهاية: باب النفاس. ودم السقط نفاس وإن كان مضغة أو علقة فلا، ولا يدخل الحيض والاستحاضة في مدة النفاس. يتلوه كتاب الصلاة.

وصف النسخة: مسودة المؤلف، الكتاب غير كامل، الخط نسخي قليل الإعجام، متأثرة بالرطوبة، ضمن مجموع.

🕸 سبب تأليف الكتاب:

قال ابن حمدان: «ولما رأيت قلّة الهمم عن العلم وتقاصرها، وكثرة الجهلة، وطلب الطالبين أقصر طريق، وأبصر تحقيق، وأنصر تدقيق، وأوجز تلفيق، وأكثر تنميق، فَحِفْظ الخرقي ونحوه لايفي بغرضهم، و«الهداية» و«المقنع» ونحوهما



غير مُحَصْل لمفترضهم، و"الكافي" و"المستوعب" و"فصول" الآمدي ونحوها ليست من أربهم، مع تكرار سؤال من يعز علي ويكرم لدي، أحببت أن أجمع كتابًا متوسطًا وجيزًا، يحوي من الباب أحكام الكتب المذكورة ونحوها، وألخص حكم الروايات والأوجه والاحتمالات والتخريج والحوالات والإيماءات والتعليلات؛ ليكون جامعًا لأكثر أحكام المذهب، بأوجز طريق، وأبلغ تحقيق وتلفيق، فيحفظ لفظه، ويرتض رفضه، رجوت به النفع والانتفاع والإرشاد لا الارتفاع، وتهذيبه على الاتباع، وإيجازه لتكثر فيه الأطماع، وجعلته عُرْيًا عن الدليل إلا في قليل، وفيًّا بشفاء الغليل، وبرء العليل، مليًّا بغاية الجزيل، ونهاية التحصيل، مع ما لدي من العوائق العديدة، والعلائق الشديدة، من كثرة الأشغال، وقلة الاشتغال، وتشويش البال، بالإقامة والترحال، وعسر الآمال، ويسر الكلال، فنسأل الله الإعانة على المراد، والتوفيق والسداد، والرعاية والإرشاد، وأن يجعله فنسأل الله الإعانة على المراد، والتوفيق والسداد، والرعاية والإرشاد، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وسببًا للنفع العميم، والأجر الجسيم، إنه البر الرحيم.

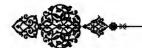
فصل: وإنما يصلح الاشتغال به لمن حصَّل طرفًا صالحًا من الفقه وغيره من العلوم الشرعية، مع فهم صائب، ودراية وتأمل، ودربة جيدة، وحفظ متقن، وقد جمعنا للمبتدئ والمنتهي كُتُبًا في المذهب وغيره لم تَكْمُل، بيَّنَا فيها الأقوال وقائليها، والروايات وناقليها، والأوجه ومخرجيها، والاحتمالات ومبتدئيها، وغير ذلك مما أهملناه هنا، ونرجو تمام ذلك إن شاء الله – تعالى – »(۱).

للنسخة صورة في:

- مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث/ دبي رقم ٢٢٥٨٩٦.

🕸 تحقیقه فی رسائل جامعیة: لم یحقق.

⁽۱) «الإيجاز»: ٦/ب.



٥ - الجامع المتصل. [فقه]

النسخة الخطية:

- نسخة المكتبة الظاهرية بمكتبة الأسد الوطنية /دمشق.

رقم الحفظ: (٧ ت ٢٦٩٤).

عدد الأوراق: ٢١ ورقة (٢٢٣ - ٢٤٣) .

عدد الأسطر: ٢٥ سطرًا.

مسطرتها: ٥, ٢٤ × ١٧ سم.

الناسخ: المؤلف.

تاريخ النسخ: القرن السابع.

الخط: نسخي قليل الإعجام.

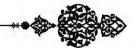
البداية: يقول.. أحمد بن حمدان.. الحمد لله الذي هدانا إلى السبيل الأقوم.. وبعد لما رأيت الهمم عن الفقه فاترة أحببت أن أجمع كتابًا جامعًا لأكثر مذهب.. ابن حنبل.

النهاية: النوع الثالث ما يمكن إزالة النجاسة به من المانعات كالخل وماء الورد ففيه خلاف ثاني إن شاء الله - تعالى - .

ملاحظات: النسخة عبارة عن مسودة المؤلف، النسخة ناقصة، النسخة متأثرة بالرطوبة الشديدة، مخرومة الآخر.

الكتاب: تصنيف الكتاب:

قال ابن حمدان: «ولما رأيت قلة الهمم في العلم وتقاصرها، وكثرة الجهلة وتناصرها، وتصارف الطلبة وتباصرها، وطلبهم لأقصر طريق، وأبصر تحقيق



وتدقيق، وأوجز تلفيق، وأكثر تنميق، فحفظ الخرقي ونحوه لا يفي بغرضهم، و«الإرشاد» و«الهداية» و«المقنع» و«البلغة» و«المستوعب» و«فصول الآمدي» و«إقناع ابن الزغواني» و«المبهج» للشيرازي ونحوها ليست معظم أربهم؛ جعلت هذا الكتاب حاويًا زبدة أحكام الكتب المذكورة ونحوها، وأكثر «المجرد» و«الجامع الكبير» و«التعليق» للقاضي أبي يعلى، و«فصول ابن عقيل» و«المغني» و والجامع الكبير، و «التعليق، للقاضي أبي يعلى، و المسول ابن عقيل، و «المغني، و خلاصة أكثر الكتب الكبار، عَرِيًّا غالبًا عن الدليل ونهاية التحصيل، ملخصًا من خلاصة أكثر الكتب المشهورة، والمسائل المذكورة، والفراع المشكورة، والمناع المدخورة، بأوجز طريق، وأبلغ تحقيق وتلفيق، تقريبًا على الطالب الراغب، و ترغيبًا في أعلى المناصب، ورغبة في جزيل الثواب والمآب، ورجاء انتفاعهم وارتفاعهم وارتفاعهم» (۱).

للنسخة صورة في:

- مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث/ دبي رقم ٢٤٤٨٤٣.

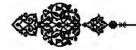
🏶 تحقیقه في رسائل جامعیة: لم یحقق.

٦ - الرعاية الكبرى. [فقه]

🕸 نسخ الكتاب الخطية:

- النسخة الأولى: نسخة المكتبة الظاهرية بمكتبة الأسد/ دمشق (قطعة من الجزء الأول).

⁽۱) «الجامع المتصل»: ٩/ب.



رقم الحفظ: ١٠٩٧٢.

عدد الأوراق: ٥.

عدد الأسطر: ٢١.

الناسخ: لم يذكر.

تاريخ النسخ: لم يذكر.

البداية: وجهان وله أن يصلي بعده مثنى مثنى، وقيل: بل يكره فلايؤثر بعده...

النهاية: فصل: ومن سبق إمامه بركن فصلى... وإن ساوقه بالركوع... للنسخة صورة في:

مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث / دبي: ٢٥٦٠٤٢.

- النسخة الثانية: نسخة مكتبة تشستر بيتي/ دبلن/ أيرلندا . (الجزء الثاني). رقم الحفظ: ٣٥٤١.

عدد الأوراق: ٢٧٨ ورقة.

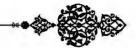
عدد الأسطر: ٢١ سطرًا.

مسطراتها: ۲٦,۳ × ۱۸,۳ سم.

الناسخ: لم يذكر.

تاريخ النسخ: الأربعاء ١٦ ربيع الآخر سنة ٧٠٦ هـ.

ملاحظة: النسخة تبدأ باب الأطعمة المباحة، وتنتهي باب أحكام أمهات الأولاد.



وللنسخة صور في:

مكتبة الأمير سلمان بجامعة الملك سعود بالرياض تحت رقم (ف ٦٢٦).

معهد البحوث العلمية بكلية الشريعة بجامعة أم القرى برقم (٤٠ فقه حنبلي).

مكتبة جامعة أم القرى بمكة المكرمة برقم (ف ٥٧٠٨).

مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم (٧٤٧٥).

مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي برقم (٢٤٥٥٦٣).

مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض برقم (٣٥٤١ / ف).

مكتبة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت رقم (١٠٣).

- النسخة الثالثة: نسخة المكتبة الظاهرية بمكتبة الأسد. (الجزء الثالث).

رقم الحفظ: ٢٧٥٥.

عدد الأوراق: ٣٠٩ ورقة.

عدد الأسطر: ٢١ سطرًا.

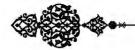
الناسخ: محمد بن محمد.

تاريخ النسخ: ٩٩٤ هـ.

ملاحظات: تبدأ بباب النكاح، وتنتهي بباب الآداب الشرعية وهو نهاية الكتاب. النسخة متأثرة بالأرضة والرطوبة خاصة أطرافها.

للنسخة صور في:

مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم (٧٤٧٤).



مكتبة الحرم النبوي الشريف برقم (٢٣/ ٤/ ٢١٧/ أ).

معهد البحوث العلمية بكلية الشريعة بجامعة أم القرى برقم (٢٣ فقه حنبلي). مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض برقم (١٩٢٥/ف). مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث برقم (٢٤٢٣٦٤).

- النسخة الرابعة: نسخة المكتبة الظاهرية بمكتبة الأسد. (الجزء الثالث). رقم الحفظ: ١٠٩٧٢.

عدد الأوراق: ٢٤٢.

عدد الأسطر: ٢١.

مسطراتها: ۲۷×۱۹ سم.

الناسخ: لم يذكر.

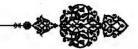
تاريخ النسخ: لم يذكر.

البداية: والولى والشهود قصدا صح وكره وعنه لا يصح...

النهاية: فصل: عليك يا أخى بتقوى الله... وربما استوفينا الكلام مبسوطًا... آخر الكتاب.

ملاحظة: النسخة مخرومة تنقصها أربع ورقات من الكراسة الأولى. للنسخة صورة في:

مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث / دبي: ٣٤٤٦٩٨.



🕸 تحقیقه فی رسائل جامعیة:

١ - من أول الجزء الثاني إلى آخر كتاب البيوع، تحقيق: على عبد الله حمدان
 الشهري، المشرف الدكتور إبراهيم علي صندقجي، كلية الشريعة،
 الجامعة الإسلامية/ المدينة المنورة، رسالة دكتوراه، ١٩٩١م.

اعتمد المحقق على النسختين الثانية والثالثة.

٢ - من باب الأطعمة إلى باب المكاتبة، تحقيق: على عبد الله حمدان
 الشهري، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة.

اعتمد المحقق على النسختين الثانية والثالثة.

٧ - الغاية القصوى في الرعاية الكبرى. [فقه]

النسخة الخطية:

نسخة مكتبة الأوقاف العامة بغداد (الجزء الأول).

رقم الحفظ: (١/ ٢٣٠١١ مجاميع).

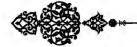
عدد الأوراق: ٢٧٥ ورقة.

الناسخ: أحمد بن بدر الحموي.

تاريخ النسخ: سنة ١١٨هـ.

ملاحظة: المخطوط سُرِقَ من المكتبة قبل حرب الخليج. المخطوط لم تصوره أي مكتبة قبل سرقته.

🕸 تحقیقه فی رسائل جامعیة: لم یحقق.



٨ - الفاية شرح الرعاية. [فقه]

🕸 النسخة الخطية:

نسخة المكتبة الظاهرية بمكتبة الأسد الوطنية/ دمشق

رقم الحفظ: (٣ ت ٢٦٩٤).

عدد الأوراق: ٦٩ ورقة (١٢٢ ـ ١٩٩).

عدد الأسطر: ٢١ سطرًا.

مسطرتها: ٥, ٢٤ × ١٧ سم.

الناسخ: المؤلف.

تاريخ النسخ: القرن السابع.

الخط: نسخي قليل الإعجام.

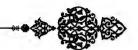
البداية: الحمد لله الحكيم في صنعه... وبعد: فإن تعلم العلم وتعليمه أفضل طاعة... عن النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: «من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا سهل الله له به طريقًا إلى الجنة»...

النهاية: غير ظاهر.

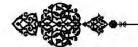
ملاحظات: مسودة المؤلف، عليها حواشٍ وشروح، متأثرة بالرطوبة، مخرومة الآخر.

🕸 سبب تصنيف الكتاب:

قال ابن حمدان: «ولما رأيت كثرة إهمال الشرع وأهله، وقلة النظر في فرعه وأصله، وشدة خمول حماله، وندرة بلوغ العلم لأماله، وكلال الفهوم،



وملال العموم، وقلة الاهتمام بمعرفة الأحكام، وصد الأعلام عن الاستعلام، وكانت كتب المذهب إما مطولًا بغير الغرض، أو مختصرًا يخل بالمفترض، أو متوسطًا غير مُرض، مع خلو معظمها عن خلاصة التحقيق والتدقيق، وحسن التلفيق والتنميق، وتحرير الأدلة والمآخذ بعيدة عن عرف العلماء في هذا الزمان كثيرة الاختلاف قليلة الائتلاف، وتأخر إتمام «الجامع المنضد» و«الحاوي» و «النهاية» لطولها واتساعها، وامتداد باعها، أحببت أن أجمع كتابًا وسطًا كاملًا شاملًا جامعًا لأكثر المذهب خاصة حكمًا وتعليلًا.... ذلك إجمالًا وتفصيلًا، حاويًا لما خلت منه بقية الكتب وعزبت عنه، مقررًا قواعده، مكثرًا فوائده، منبهًا على... الفقه وأسراره، مزيلًا لإشكاله، وأستاره وعواره وأغواره، ملخصًا ألفاظه ومعانيه، ملخصًا مسائله ومبانيه، مع إيجاز أدلته وتقريرها، وتقريبها وتهذيبها، وافيًا بمراد المفتى والمقلد، سالكًا به طريقًا مرغوبًا، وأسلوبًا محبوبًا، ومقصدًا مطلوبًا، وأجعل ذلك شرحًا لكتاب «الرعاية» الذي جمعته لحاجته إلى بيان وإيضاح، وعزو وإفصاح، وتقرير التحرير والتذكير، بعلمه الغزير الكثير، ومحله العالى الكبير، لكثرة إحكامه وأحكامه، وبعد مرماه ومرامه، وغرابة مغزاه وإفهامه، فمن أراد البسط أكثر من هذا والإسهاب والاستيعاب والإطناب، والبيان دون الإغراب، ففي «النهاية» و«الحاوي» و «الجامع المنضد» غاية الأمل والمقصد، وربما جمعنا في هذا الكتاب أكثر ما في «المغنى» و «الكافي» و «المستوعب» و «الإقناع» و «المبهج» و «فصول» الآمدي و «المجرد» و «فصول» ابن عقيل و «الجامع الكبير» وما أقدر عليه من الكتب المذهبية، والمسائل الفروعية، فمن أراد التلخيص الجامع والنجاز ففي «كتاب الرعاية» و «زبدة الهداية» و «الإيجاز».



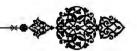
فصل: وإنما يصلح هذا الكتاب لمن قد تميز كثيرًا في العلوم الشرعية وأدلتها وما يتعلق بها من العربية، والأصول الفقهية، والحديث النبوي، والخلاف المرضي، والتفسير الصحيح، ونحو ذلك مع ... حسنه بالمذهب، وكلام أحمد وأصحابه وكتبهم، وإنما نذكر لفظ الإمام أو غيره غالبًا إذا كان غريبًا أو لفائدة زائدة، ونعزو من الأحاديث والآثار والأقوال غالبًا ما يسر الله ـ تعالى ـ إلى أماكنه، وربما تركنا تقرير القواعد الأصولية هنا لشهرتها أو تقدم... أو للاستغناء عنها أو لسبب آخر، أو اكتفاء بما ذكرنا في «الحاوي» و «النهاية» ولأن ذلك عادة تصنيفي المذهب غالبًا اكتفاء بتعلمها... والأولى ترك ذكرها لأن الأصولي إنما ينظر في الأدلة الشرعية، والقواعد الأصولية، من حيث العموم أو الإجمال، مثل خبر الواحد أو القياس أو المفهوم مطلقًا، لا في آحاد الصور والمسائل، وإن كان فهو على جهة المثال، والفروعي هو الذي ينظر في ذلك في آحاد المسائل لبناء الحكم عليه أو سبب آخر ١١٠٠).

للنسخة صورة في:

مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث/ دبي رقم: (٢٤٢٣٦).

🏶 تحقیقه في رسائل جامعیة: لم یحقق.

⁽۱) «الغابة»: ۱۳/ س.



٩ - الكفاية شرح الهداية. [فقه]

🕸 النسخة الخطية:

المكتبة الظاهرية بمكتبة الأسد الوطنية/دمشق.

رقم الحفظ: (٢ ت ٢٦٩٤).

عدد الأوراق: ج ١ ـ ٢، ٢٥ ورقة.

عدد الأسطر: ٢٣ سطرًا.

مسطرتها: ٥, ٢٤ × ١٧ سم.

الناسخ: المؤلف.

تاريخ النسخ: القرن السابع.

الخط: نسخي قليل الإعجام.

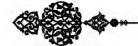
البداية: ... قال الشيخ الإمام العالم ناصح الإسلام أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني رَحْمَهُ اللّهُ (بسم الله الرحمن الرحيم)...

النهاية: باب الاستطابة... قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب وهو أن يحمله على الأغلب جمعًا بين الأحاديث.

ملاحظات: مسودة المؤلف، متأثرة بالرطوبة، مرممة ترميمًا قديمًا. للنسخة صورة في:

مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث/ دبي رقم: ٢٤٦٠٣.

🕏 تحقیقه فی رسائل جامعیة: لم یحقق.



١٠ - المعتمد. [فقه]

النسخة الخطية:

نسخة المكتبة الظاهرية بمكتبة الأسد الوطنية / دمشق.

رقم الحفظ: (٣ ت ٢٦٩٤).

عدد الأوراق: ج ١ - ٣، ٩٣ ورقة.

عدد الأسطر: ٢١ سطرًا.

مسطرتها: ٥, ٢٤ × ١٧ سم.

الناسخ: المؤلف.

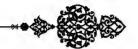
تاريخ النسخ: القرن السابع.

الخط: نسخى قليل الإعجام.

البداية: الحمد لله الحكيم في صنعه وإتقانه.. وبعد فإن تعلم العلم وتعليمه أفضل طاعة.. فصل: أول ما يجب لنفسه شرعًا على المكلف معرفة الله تعالى وصفاته...

النهاية: فصل إذا اشتبهت الواقعة أصله.. الاجتهاد منها، وإن اشتبهت مطلقته بزوجته أو مطلقته بعبدة...

ملاحظات: مسودة المؤلف، عليها شروح وحواش وتصويبات، وضع الجزء الثالث قبل الثاني، متأثرة بالرطوبة والأرضة، مخرومة الآخر، مرممة ترميماً قديماً.



للنسخة صورة في:

مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث/ دبي رقم: ٢٤١٢٠٩.

🕏 تحقیقه فی رسائل جامعیة: لم یحقق.

١١ - شرح المقنع. [فقه]

النسخة الخطية:

نسخة المكتبة الظاهرية بمكتبة الأسد الوطنية/ دمشق.

رقم الحفظ: (٢ ت ٢٦٩٤).

عدد الأوراق: ١٠ ورقات (١١١ ١٠١).

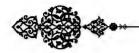
الناسخ: المؤلف.

تاريخ النسخ: القرن السابع.

الخط: نسخى.

البداية: كتاب الزكاة وهي في اللغة من الزكاة والنماء والزيادة يقال: زكى الزرع إذا نما، ومن الشرع مال مخصوص أو إخراج مال مخصوص.. النهاية: الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون والأضحية يوم تضحون، ومعناه: أن الصوم والفطر مع الجماعة.

ملاحظات: النسخة مصححة، عليها بعض التعليقات، النسخة متأثرة بالرطوبة.

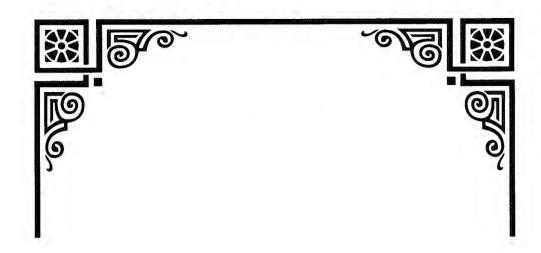


للنسخة صورة في:

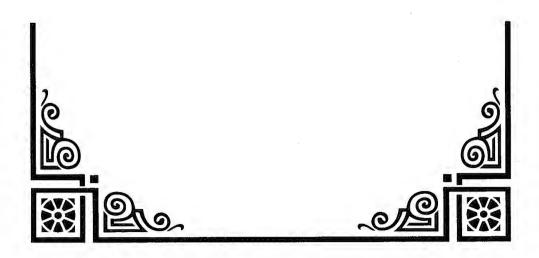
مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث/ دبي رقم: ٢٤٦٩٥٨.

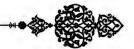
🕏 تحقیقه فی رسائل جامعیة: لم یحقق.





القسم الثالث المؤلفات المفقودة





١٢ - أرجوزة كبيرة في السنة. [أصول دين]

قال ابن حمدان: «وقلت في أرجوزة كبيرة في السنة:

فهو إمام العلم والدين معا ولايشك عاقل منصف في فضله وكيف ذا وهو كبدر قد كمل وإن تشك في الدين قلت: فسل وقد حوى كل شروط المفتي ليس له في حاله مساوي ومدح أهل العلم والدين له قد صنفوا المناقب الجليله وكلهم يشكر من مسعاه قد أخذ العلم لعمري عن عدد وصحبه جميعهم أئمه

والفقه والحديث كُلَّا جمعا وما له من مطعن في نبله وليس ممن علمه قد اتحمل أهل النهى في كل سهل وجبل حقًّا فلا تسمع مقال مخطي وما به عيب ولا مساوي ليس له حصر فمن ذا مثله ليس له وكل خلة جميله ويرتضي لدينه رضاه ما مثلهم ولا يساويهم أحد إلا القليل كاشفون الغمه»(۱).

١٣ - الإفادات بأحكام العبادات(١٠). [فقه]

⁽۱) «المعتمد»: ٦/ب.

⁽٢) اختصره ابن بلبان الدمشقي (ت١٠٣٨ هـ) ، وأسماه «مختصر الإفادات في ربع العبادات والآداب والزيارات».



١٤ - التقريب. (مختصر المفنى). [فقه]

١٥ - الحاوي . [فقه]

١٦ - الخلاف. [فقه]

١٧ - الرد على التائية لابن الفارض. [أصول دين]

قال البقاعي في كتابه «صواب الجواب للسائل المرتاب المجادل المعارض في كفر ابن الفارض»(١) ٢/ ٨٨٣: «والعلامة القاضي نجم الدين أحمد بن حمدان الحراني الحنبلي، نزيل القاهرة، أدرك من حياة ناظم هذه القصيدة ثلاثين سنة، وصنف في الرد عليه».

١٨ - المقنع. [أصول فقه]

⁽١) مطبوع في ذيل رسالة جامعية بعنوان: «جهود برهان الدين البقاعي في محاربة إلحاد الاتحادية والبدع العملية مع تحقيق ثلاث رسائل له فيها».



١٩ - المرتضى. [أصول فقه]

قال ابن حمدان: «وقد استوفينا الكلام في ذلك وغيره في «المرتضى» وغيره»(١).

وذكره المؤلف في كتابه «نهاية المبتدئين» فقال: «ومن أراد معرفة ما ذكرنا بالدليل والتقرير والنقل الكثير في كتابنا المسمى «غاية الأمل» نظم مشروح، وفي كتابينا المسمّيْن بـ «المرتضى» و «الوافي» فإنا نرجو من الله تعالى إتمامها عاجلًا»(٢).

٢٠ - الوافي. [أصول فقه]

ذكره المؤلف في كتابه «نهاية المبتدئين» فقال: «ومن أراد معرفة ما ذكرنا بالدليل والتقرير والنقل الكثير في كتابنا المسمى «غاية الأمل» نظم مشروح، وفي كتابينا المسمَّيْنِ بـ «المرتضى» و «الوافي»، فإنا نرجو من الله تعالى إتمامها عاجلًا»(٣).

وقال فيه أيضًا: «وتمام القول في ذلك في «الوافي» وغيره»(٤).

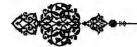
٢١ - تراجم شيوخ حران. [تاريخ]

⁽١) يُنظر: كتابنا هذا ص ٢٣٠.

⁽٢) «نهاية المبتدئين»: ٨٢.

⁽٣) المصدر السابق: ٨٢.

⁽٤) المصدر السابق: ٨١.



٢٢ - حقيقة التحقيق في طريقة التوفيق. [أصول فقه]

٢٣ - زيدة الرعاية. [فقه]

٢٤ - زيدة الهداية. [فقه]

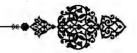
٢٥ - شرح الخرقي. [فقه]

٢٦ - غاية المراد في السنة والاعتقاد (على حرف الراء). [أصول دين].

قال ابن حمدان: «ولى في الرائية في السنة:

فذاك إمام قدوة لذوى الحجي وهذا الذي أعنيه نسل ابن حنبل وقد قال فيه الناس شيئًا عرفته ولم أرهم في مدحه قصروا ولو رمت أن أحكى قليل مقالهم وبعض تصانيف الإمام كثيرة وقد نقل الأحكام عنه جماعة وغيرهم ممن روى من حديثه

وذي الخير والتقوى فاكتبهم بذي صبر ومن مثله فيما حواه مع الذكر وما لم أكن أعرفه في العلم والشكر ولارأيتهم ساووابه أحدًاعمري لما استطعت... من الكثر لمن قدراها في الفنون بلا ستر تزيد على مائتين حقًّا لمن يدري خلائق لا يحصيهم غير ذي سر



لهم قدم في العلم والدين والذكر هم سرج الإسلام في البر والبحر ومدحهم فخر لذي النبل والفخر أئمة دين الله في كل ما يجري إلى وقتنا هذا فسلم بلا نكر فسيرته أضوى من الشمس والبدر لأضجرتهم من بعض ما قيل في الشكر وما أثبت على معشار عد ولا قدر فلازمه في كل الأمور مدى العمر فلازمه في كل الأمور مدى العمر وأصحاب أحوال من الخير والشكر والمدكر قلوبًا فيهديهم إلى أوضح الأمر ولكن دليلي واضح لذوى الخبر»(١)

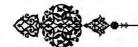
وجلهم يفتي ويروي أئمة وقدوته في العلم والدين سادة وعدهم يعيي ويضجر حصرهم وأما الذين أثنوا عليه فكلهم وأحسب أن القوم أكثر من مضى سوى من مضي من قبل وقت علومه ولو لا ملال السامعين لعدهم فهذا الذي قد كان يحضرني فهذا الذي قد كان يحضرني ويكفيك في هذا فضائل صحبه فإنهم سرج لذي العي والعمى ومن أجل هذا يشرح الله منهم وماقلت هذاعن هوى وتعصب

٢٧ - مقدمة في أصول الدين. [أصول دين]

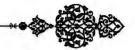
٢٨ - نهاية السمرام في مذاهب الأنام. [فقه]

قال ابن حمدان: «... وإنما تركت ذكر المخالفين والبحث معهم؛ لأن هذا

⁽۱) «المعتمد»: ٧/ ب.



الفن قد أفرد الأصحاب وغيرهم له كتبًا تختص به، وربما يسر الله تعالى إتمام كتاب «نهاية المرام في مذاهب الأنام» والغرض بهذا الكتاب جمع المذهب وتقريره وتجريده؛ ليحصل الناظر فيه الغنية عما سواه، مع أني قد أذكر أدلة الخصوم في معرض الاعتراض على ما أقرره وأصوبه، ثم أجيب عنها من غير أن أذكر مذاهبهم والقائلين بها؛ ولأن كثرة المذاهب وغرابتها مما يذهب من الأحكام نهايتها، ويقلل اليقين، ويقلقل المتقين و... المبتدئ، ويحير المنتهى، فلا يبقى لمبتدئ قرار، ولا لمنتهى اختيار، مما يفيد الشتات، وقد علم كل أناس مشربهم؛ ولأن مذاهب الناس الآن لا يمكن الإحاطة بها لبشر، وذكر معظمها عظيم، وربما يكلف الإنسان في تعليل بعضها ما لا يقبله صاحب ذلك المذهب، أو لا يستقيم على قواعده، ولا يمكن الظفر كثيرًا بما قاله صاحبه ليحكى ويجاب عنه ويبحث فيه، بخلاف قدر ما على معرفة مذهبنا وما قيل فيه، وأما المذاهب المشهورة الآن فإن أهلها قد أكثروا القول في أقاويل أئمتهم، وتفاريع أصحابهم وتخاريجهم وتأويلاتهم وتعليلاتهم، فلا يمكن أن يعرفها على الوجه إلا من أفني عمره فيها بينهم، ولا يكفي في ذلك الأخذ من كتبهم، فإنا رأينا من اعتمد عليها فخطؤه، بل رأيناهم يخطئون جماعة من أصحابهم في تصانيفهم، كما أنا نحن نخطئهم في كثير مما يحكون عنا، وربما نقلوه من كتبنا، وقد يرى الإنسان قولًا ويعتقد أنه المذهب والمعول عليه، ولا يعلم خلافه، ولا ما يقتضيه المذهب من الإطلاق والتفصيل. وأما حكاية البعض منها فسهل، ولكن لا وجه له في الكتب المراد منها الجمع والإكثار ويغنى عن ذلك... ونحوه من كتب الأصحاب بل «شرح الخرقي» للقاضي أبي يعلى



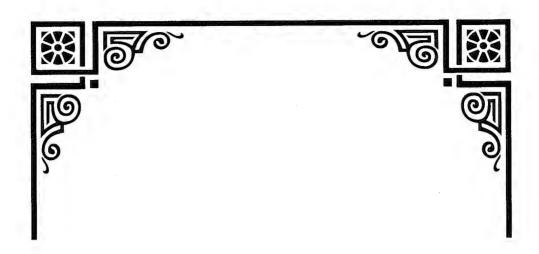
يحصل ذلك؛ ولهذا صنف الناس رؤوس المسائل، ثم الذي يريد الاجتهاد في مذهب إمامه وأصحابه لا حاجة به إلى ذلك، وإنما يحتاج إليه من أراد الاجتهاد المطلق أو الكلام مع أهله والمشاركة لهم في ذلك»(١).

٢٩ - غاية الأمل.

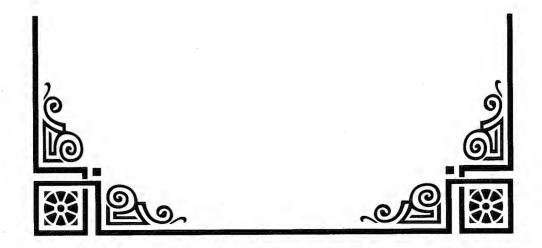
ذكره المؤلف في كتابه «نهاية المبتدئين» فقال: « ومن أراد معرفة ما ذكرنا بالدليل والتقرير والنقل الكثير في كتابنا المسمى «غاية الأمل» نظم مشروح»(٢).

 ⁽۱) «الغاية»: ۱۸/أ.

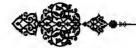
⁽٢) «نهاية المبتدئين»: ٨١.



القسم الرابع المؤلفات التي لا تصح نسبتها إليه







[١] كتاب مجهول. [فقه]

🕸 النسخة الخطية: نسخة جامعة الملك سعود .

رقم الحفظ: ٩٧٨٥.

عدد الأوراق: ١٣٥ ورقة.

عدد الأسطر: ١٧.

مسطراتها: ۱۸ × ۱۳ سم.

اسم الناسخ: محمد بن محمد على الأنصاري الخزرجي.

تاريخ النسخ: نهار الأحد عاشر شهر ربيع الأول سنة ٧٨٩هـ.

البداية: وعنه يجب في محل الاستنجاء سبعًا، ولا يجب في الثوب وسائر البدن عدد حكاه الآمدى.....

النهاية: فصل: ومن غرم لإصلاح ذات المسلمين في تسكين فتنةٍ يخاف وقوعها بين قبيلتين أو بلدين أو محلتين دفع إليه، والله أعلم بالصواب، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا. ملاحظات: مبتورة الأول، وغير مكتملة الآخر.

* فُهْرسَ بأنه «كتاب في الفقه لعله الرعاية» وسبب هذا اللَّبس: هو ما جاء في آخر النسخة: «هذا آخر ما وجد من هذا الكتاب، ووجد بخط ابن حمدان في نسخة الأصل ورقة بخطه، وفيها أن هذا آخر ما وقفنا عليه من هذا المصنف. والله أعلم».



* الصواب: أنه كتاب «مختصر ابن تميم في الفقه الحنبلي»(١) لمحمد بن تميم الحراني (ت ٦٧٥هـ).

* أدلة نفى النسبة:

١ - قابلت هذه النسخة بمطبوعة مختصر ابن تميم فتطابقت.

٢ - قابلت هذه النسخة بما وجد من مؤلفات المؤلف فلم تتطابق مع أيِّ منها.

[٢] جامع الفنون وسلوة المحزون.

لهذا الكتاب ثماني نسخ خطية:

الأولى: نسخة المكتبة البريطانية.

الثانية: نسخة معهد الدراسات الشرقية / سانت بطرسبرغ، رقم: ٢٢٤.

الثالثة: نسخة دار الكتب المصرية، رقم: (٤٢٨٤ أدب)(٢).

الرابعة: نسخة عاشر أفندي / تركيا، رقم: (١/ ٧٨٠).

الخامسة: نسخة المكتبة الأزهرية / القاهرة، رقم: (٣٢٣٨٩٤).

السادسة: نسخة جوتا / ألمانيا، رقم: (١٥١٣).

السابعة: نسخة باريس رقم: (٢٣٢٣) عربي.

الثامنة: نسخة مكتبة الأوقاف / بغداد.

⁽١) الكتاب طبع في مكتبة الرشد ناشرون، سنة ١٤٢٩ هـ، في ثلاث مجلدات، بتحقيق د.على بن إبراهيم القصير، ولم يعتمد على هذه النسخة في تحقيقه للكتاب.

⁽٢) لعلها صورة من نسخة باريس.



* نَسَب هذا الكتاب إلى أحمد بن حمدان كلُّ من:

١ - إسماعيل البغدادي في «هدية العارفين» ١٠٢/١.

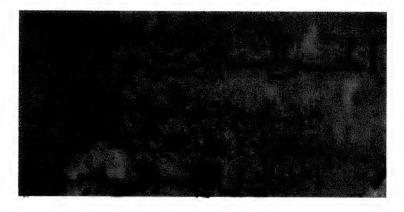
٢ - الزِّرْكلي في «الأعلام» ١/٩١١.

٣ - الطريقي في «معجم مصنفات الحنابلة» ٣/ ٢٧١.

* الصواب: أن الكتاب لعلى بن عبد الرحمن بن شبيب بن حمدان. والعلامة ابن حمدان يكون جده وعم والده.

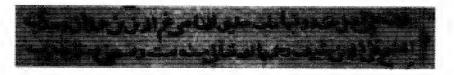
* أدلة نفى النسبة:

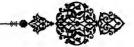
١ - ما جاء على طُرَّة النسخة الأزهرية من إثبات النسبة لعلي بن عبد الرحمن.



ما نصه: «الجزء الثامن من جامع الفنون تأليف الشيخ الإمام المتقن المفنن نور الدين أبي الحسن علي بن عبد الرحمن بن شبيب الحراني الحنبلي غفر...».

٢ - ما جاء في نص الكتاب من إشارات لأحمد بن حمدان الحراني.





ما نصه: «وفيها مات جدي القاضى نجم الدين بن حمدان، وجدى الشيخ تقى الدين شبيب - رحمهما الله تعالى - ».



ما نصه: «قلت: وهذه المسألة لم أرها فيما رأيت من كتب أصحابنا إلا ما حكاه جدي نجم الدين بن حمدان - رحمه الله تعالى - في (الرعاية)...».

٣ - تصريح ابن حجر العسقلاني أن الكتاب لعلى بن عبد الرحمن حيث قال في ترجمته: «نور الدين، الشيخ الإمام، المتطبب، الأديب، صاحب (جامع الفنون)».

٤ - جاءت النسبة على الصواب في معجم المؤلفين ٧/ ١٢٠.

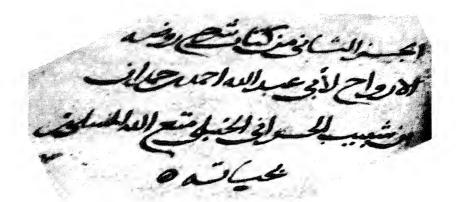
ملاحظة: هذا الكتاب تحت الطبع بتحقيق الدكتور فاروق أسليم والدكتورة فاطمة البريكي، وسيصدر في المجمع الثقافي بأبي ظبى، وتم تحقيقه على نسختين، وسيصدر في مجلدين (١).

⁽١) عند وقوفي على النسخة الأزهرية وجدتها عبارة عن الجزء الثامن من الكتاب، وبذلك سيصدر الكتاب ناقصًا؛ لاعتماد المحققين على نسختين ناقصتين، وأظنهما عبارة عن الجزء الأول فقط من الكتاب، ولذلك اتصلت بالدكتورة فاطمة ونبهتها لهذا الأمر.



[٣] شرح روضة الأرواح.

وهو كتاب في الفرائض لم أجد له إلا نسخة واحدة في إحدى المكتبات الخاصة في دولة قطر.



* أدلة نفي النسبة:

١ - الكتاب على المذهب الحنفي، وليس الحنبلي.

٧ - الكتاب لم يذكره المؤلف في أيِّ من مؤلفاته.

٣ - لم يذكره له أي ممن ترجم له.





المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب.

المبحث الثاني: صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف.

المبحث الثالث: زمن تصنيف الكتاب.

المبحث الرابع: بَيْنَ كتاب ابن الصلاح وكتاب ابن حمدان.

المبحث الخامس: منهج المؤلف في كتابه.

المبحث السادس: مصادر المؤلف.

المبحث السابع: طبعات الكتاب.

المبحث الثامن: دواعي إعادة تحقيق الكتاب.

البحث التاسع: وصف النسختين الخطيتين.

المبحث العاشر: عملي في تحقيق الكتاب.

المبحث الحادي عشر: الصعوبات التي واجهتني خلال التحقيق.

المبحث الثاني عشر: الرموز المستخدمة في التحقيق.



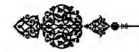












المبحث الأول تحقيق اسم الكتاب

₩ ورد للكتاب في المصادر والمراجع عدة أسماء، هي:

١ – آداب المفتي والمستفتي (آداب الـمفتي).

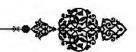
ذكره المرداوي في «الإنصاف» و «تصحيح الفروع» و «التحبير» وابن النجار في «شرح الكوكب المنير» و «معونة أُولي النهى» وابن القيم في «إعلام الموقعين» والخلوي في «حاشية الإقناع» والحجاوي في «الإقناع» ويوسف بن عبد الهادي في «معجم الكتب» والبهوي في «شرح منتهى الإرادات» والسفاريني في «لوامع الأنوار البهية» وابن حميد في «حاشيته على المنتهى» والمنقور في «الفواكه العديدة» ومرعي الكرمي في «غاية المنتهى» والبعلي في «كشف المخدرات» وابن فيروز في «أداء المجهود» وابن بدران في «العقود الياقوتية».

٢ - أدب المفتي والمستفتي.

ذكره ابن قندس في «حاشية الفروع» وابن تيمية في «المسودة» وابن بدران في «المدخل إلى مذهب أحمد» و «العقود الياقوتية».

٣ - صفة المفتي والفتوى والمستفتي.

ذكره الزبيدي في «ذيله على معجم الكتب».



٤ - صفة الفتوى والمفتي والستفتي.

ذُكِرَ على طُرَّةِ المخطوط (أ) وذكره بكر أبو زيد في «المدخل المفصل».

٥ – المفتي والمستفتي.

ذكره ابن مفلح في «الآداب الشرعية» ولعل هناك سقطًا.

٦ - صفة المفتي والمستفتي (صفة المفتي).

ذُكِرَ على طُرَّةِ المخطوط (ب) ومخطوط المجموع ٩٢ والمخطوط الذي أشار إليه طاهر الجزائري في «تذكرته» و«توجيه النظر» وذكره ابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة» والطوفي في «الصعقة الغضبية» والعليمي في «المنهج الأحمد» وابن عطوة النجدي في «المصباح المضيء» وابن المبرد في «فهرسة كتبه» والشطي في «مختصر طبقات الحنابلة» وسليمان بن حمدان في «كشف النقاب» والزركلي في «الأعلام» وكحالة في «معجم المؤلفين».

الاسم المختار هو: «صفة المفتي والمستفتي» للأسباب الآتية:

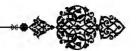
- ١ لأنه أقرب لقول المؤلف في المقدمة: «أحببت أن أبين صفة المفتي والمستفتى والاستفتاء والإفتاء....».
 - ٢ تصريح ابن رجب بهذا الاسم، وهو أقدم من صرح باسم الكتاب.
 - ٣- إثبات الاسم على ثلاث نسخ خطية.



المبحث الثاني صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف

🕸 يظهر بما لا يدع مجالًا للشك صحة نسبة الكتاب لابن حمدان، وأجملت أدلة ذلك في أربعة نقاط هي:

- ١ أجمع كل من ترجم له على نسبة الكتاب له.
- ٢ كثرة من نقل عنه واستفاد منه، مع تصريحهم باسم مؤلفه.
 - ٣ اسم المؤلف مثبت على طُرَّةِ المخطوطتين.
- ٤ ذكر المؤلف في متن كتابه كتب له أخرى مثل: «المرتضى».



البحث الثالث زمن تصنيف الكتاب

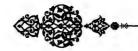
لم يذكر المؤلف أو أي ممن ترجم له التاريخ الذي صنف فيه كتابه، ولم أجد أدلة قوية نستطيع أن نعتمد عليها في تحديد وقت تصنيفه؛ إلا أني أميل إلى أنه كان في آخر حياته لخمسة أسباب:

السبب الأول: أنه لم يذكره في أيِّ من كتبه المطبوعة أو المخطوطة.

السبب الثاني: قول المؤلف في «الغاية» ٥٨/ب: «وقد كنت جمعت في عيوب التأليف جزءًا قبل أن أقف على «تهذيب الأجوبة» لابن حامد، ومختصره للقاضي أبي يعلى، والشريف أبي جعفر، ففيه فوائد تتعلق بما نحن بصدده، وأنا المخص الغرض من ذلك، إن شاء الله، وإذا عُرف ذلك عُلم أنّا احترزنا مما وقع فيه الغير، والله الموفق بلطفه وكرمه».

وعيوب التأليف هو جزء من هذا الكتاب، فهذا النص يُشعر أنه كان جزءًا مستقلًا بذاته ثم ضمه إلى هذا الكتاب، مع ملاحظة أن «الغاية شرح الرعاية» هو كتاب لم يكمله مؤلفه.

السبب الثالث: قوله: ﴿ وَرُبَّمَا أَذْكُرُ بَعْضَ مَا يَخْتَصُّ بِالْقَضَاءِ فِي كِتَابٍ مُفْرَدٍ إِنْ شَاءَ اللهُ - تَعَالَى - ﴾ ولم يُذكر له كتاب في القضاء، ولم يذكره لنفسه في أي مصنفاته، فلعل ذلك كان في نهاية حياته - رحمه الله تعالى -.



السبب الرابع: يغلب على ظني أنه ألف كتابه هذا بعد توليه للقضاء، وكان ذلك في مصر آخر حياته.

ودليل هذا ما ذكره في مقدمة هذا الكتاب، حيث قال: أَحْمَدُهُ عَلَى مَا أَوْلَانَا مِنَ الْهِدَايَةِ وَالنَّعْمَاءِ، وَوَفَّقَ لَهُ مِنْ مَنْزِلَتَيْ الْفَتْوَى(١) وَالْقَضَاءِ، وَاتِّبَاعِ الْكِتَابِ وَالشَّنَّةِ الْبَيْضَاءِ.

السبب الخامس: أن في هذا كتابنا ما يناقض ما تقدم من تآليفه من عدم نقل الروايات بنصوصها مما انتُقِد عليه في «الرعايتين»، فنجده في كتابنا يهاجم هذا المنهج، فهذا يدل على أنه تراجع عنه نهاية حياته.

حيث قال المرداوي في «الإنصاف» (٢) بعد أن ساق كلامًا للمؤلف من كتابنا هذا: «وفي بعضه شيء وقع هو فيه في تصانيفه، ولعله بعد تصنيف هذا الكتاب، ووقع للمصنف وغيره حكاية هذه الألفاظ الأخيرة في كتبهم».

⁽١) في (ب): الفتيا.

⁽٢) الإنصاف: ٣٩٩ /٣٩ .



المبحث الرابع بَيْنَ كتاب ابن الصلاح وكتاب ابن حمدان

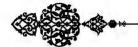
إن الناظر في كتاب ابن الصلاح وكتاب ابن حمدان يجد بلا أدنى شك تقارب نصوص، بل يصل إلى تطابق في كثير من المواضع بين الكتابين، وهذا يؤكد أن أحدهما نقل من الآخر، فمن هو الأصل ومن هو المُقْتبِس؟

من خلال البحث واستقراء النصوص، نستطيع أن نقول: إن ابن حمدان هو الناقل، وأن الأصل هو كتاب ابن الصلاح، وذلك للأدلة الآتية:

- ١- كثرة نصوص الشافعية في الكتاب.
- ٢- نقل ابن حمدان الاختيارات ابن الصلاح ـ وإن كان لم يصرح باسمه
 ـ ثم عَقَّب عليها بقوله: قُلت.
- ٣- لو كان ابن الصلاح هو الناقل فلماذا لم ينقل عن ابن حمدان باب
 ألفاظ الإمام، وباب معرفة عيوب التأليف، وهما بابان مهمّان جدًّا.
- ٤- التباعد الزمني بين وفاة المؤلفين يُشعر بتقدم تصنيف ابن الصلاح
 على ابن حمدان.

وليس معنى تقريرنا أن ابن حمدان هو الناقل أنه لم يأتِ بجديد، ونستطيع أن نُجْمل عمل ابن حمدان في كتابه في خمس نقاط، وهي:

- ١- ترتيب كتاب ابن الصلاح.
- ٢- زيادة مسائل كثيرة على ما وضعه ابن الصلاح.



- ٣- زيادة أبواب كاملة لِتَكْمُل الفائدة.
- ٤- حذف بعض المسائل التي لا يُحتاج لها .
 - ٥- الترجيح بين الأقوال.



البحث الخامس منهج المؤلف في كتابه

- ١- بدأ المؤلف كتابه ببيان ماهية المفتي، وبيان ما وصل إليه الأمر من تصدر
 من ليس بأهل للفتوى، ثم بيَّن سبب تأليفه لهذا الكتاب.
- ٢- ثم بيَّن أهمية الفتوى وخطرها، وضرورة تثبت المفتي حال الفتوى،
 مستدلًّا بالآيات والأحاديث والأقوال الدالة على ضرورة تثبت المفتي
 من الحكم، وعدم التسرع فيه.
- ۳- ثم بين صفة المفتي، وشروطه، وأحكامه، وآدابه، وكل ما يتعلق به حال الفتوى وخارجها.
- ٤- ثم بيّن صفة المستفتي، وأحكامه، وآدابه، وما يتعلق بذلك في نفسه وفي استفتائه.
- ٥- ثم بيَّن أن مذهب الإمام أحمد هو أولى المذاهب بالاتباع، وبيَّن أسباب ذلك.
- ٦- ثم عقد المؤلف بابًا في معرفة ألفاظ الإمام أحمد، وبين أهمية ذلك في نقل وتصحيح مذهبه.
- ٧- ثم ختم المؤلف كتابه بباب معرفة عيوب التأليف، وبيَّن خطر إهمال نقل ألفاظ الناقل كما هي، وهذا الباب هو أهم باب في الكتاب، وضع فيه المؤلف عصارة تجربته في هذا الموضوع.
 - ٨- ثم بيَّن المؤلف ألفاظ الأصحاب، ومقصدهم بها.

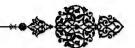


المبحث السادس مصادر المؤلف

🕸 وتنقسم المصادر التي اعتمد عليها المؤلف إلى قسمين:

* القسم الأول: المصادر التي صرَّح بها، وهي:

- مسند الإمام أحمد.
 - صحيح البخاري.
 - صحيح مسلم.
- موطأ الإمام مالك.
 - سنن أبي داود .
 - سنن ابن ماجه.
- «المستدرك» للحاكم النيسابوري.
- «إبطال الحيل» لابن بطة العكبري.
 - «الكفاية» لأبي يعلى ابن الفراء.
- «فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة» لأبى حامد الغزالى.
 - «المنخول» لأبي حامد الغزالي.
 - «تعظيم الفتيا» لعبد الرحمن بن علي ابن الجوزي.



* القسم الثاني: المصادر التي لم يصرِّح بها، ومنها:

- «أدب المفتي والمستفتي» لابن الصلاح الشهرزوري.
 - «الانتصار» للشريف أبي جعفر الهاشمي.
 - «الأحكام السلطانية» لأبي يعلى ابن الفراء.
 - «مناقب الإمام أحمد» لأبي يعلى ابن الفراء.
 - « طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ابن الفراء.
 - «المعاملات» للحسن بن أحمد بن البنا.
- «مناقب الإمام أحمد» لعبد الرحمن بن علي ابن الجوزي.
 - «روضة الناظرين» لأبي محمد ابن قدامة المقدسي.



المبحث السابع طبعات الكتاب

🕸 للكتاب مطبوعتان، هما:

١ - المطبوعة الأولى: طبعة المكتب الإسلامي .

الطبعة الأولى سنة ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦٠ م.

الطبعة الثانية سنة ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م.

الطبعة الثالثة سنة ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م.

الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

تحقيق: الشيخ محمد زهير الشاويش.

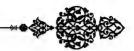
قراءة وتعليق وتخريج: الشيخ ناصر الدين الألباني.

النسخة المعتمدة: اعتمد على نسخة خطية واحدة وهي (أ).

طُبع على نفقة بعض المحسنين بمعرفة الشيخ عبد الملك بن إبراهيم آل الشيخ (وقف لله تعالى).

وبتقديم الأستاذ أحمد مظهر العظمة رئيس تحرير مجلة التمدن الإسلامي بدمشق.

قال المحقق: «وقد عملنا على إصلاحها جهد الطاقة؛ لنقدمها إلى المسلمين علماء ومتعلمين أقرب ما يكون إلى رضاهم وحسن استفادتهم منها».



* حال هذه الطبعة:

لا يخفى الجهد المشكور الذي قام به شيخي الشيخ محمد زهير الشاويش – رحمه الله تعالى – لإخراج كتب السلف من غياهب الخِزن؛ لتكون بين يد طلبة العلم يستفيدون منها، ولا شك أن لشيخي الفضل في إخراج هذا الكتاب من حالة المخطوط إلى حالة المطبوع فجزاه الله خيرًا.

وقد اضطر شيخي - رحمه الله تعالى - لإخراج الكتاب على المخطوط الوحيد الذي دفعه إليه الشيخ عبد الملك آل الشيخ - رحمه الله تعالى -، ولا شك أن هذا عمل صعب حيث يجد المحقق صعوبة بالغة في إخراج نص صحيح سليم من مخطوط واحد؛ ولذلك قام شيخي بتصحيح كلمات وإضافة أخرى إلى متن الكتاب حتى يستقيم المعنى، ومع ذلك وبعد كل هذا خرج الكتاب مليئًا بالتصحيفات والتحريفات وأخطاء القراءة(۱).

٢ - الطبوعة الثانية: طبعة مفتن سوريا المدعو أحمد حسون، عليه من الله ما يستحق.

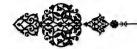
سنة الطبع: ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

بدون اسم ناشر.

طُبع ضمن مجموع من كتب الفتوي.

وهي صورة طبق الأصل من مطبوعة المكتب الإسلامي؛ وعليه فينطبق عليها ما قيل عن أصلها.

⁽۱) انظر صد ۱۰۲.

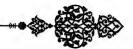


المبحث الثامن دواعى إعادة تحقيق الكتاب

🏶 وتتلخص أسباب إعادة تحقيق الكتاب في هذه النقاط الأربع:

- ١- وجود نسخة ثانية لم يحقق عليها الكتاب.
- ٢- وجود نسخة أخرى تجبر السقط، وتكمل النقص، وتقوِّم المحرَّف، وتُصَحِّع المصحَّف(١).
 - ٣- نفاذ الكتاب، وصعوبة العثور على نسخة منه لطالب العلم.
- ٤- حاجة الأمة لمثل هذا النوع من التآليف الخاصة بأحكام الإفتاء والاستفتاء، وأدب المفتى والمستفتى، والتي تبين خطورة التصدي للفتوي، خاصة بعد تصدر ما لا يخشى الله في فتياه، ويميل بها ليرضي الظلمة، كأمثال على جمعة الصوفي القبوري المُخرِّف.

⁽١) يُنظر صـ١٠٢.



المبحث التاسع وصف النسختين الخطيتين

بعد البحث والتفتيش لم أجد إلا نسختين لهذا الكتاب، ووصفهما كما يلي:
 ١ - النسخة الأولى (أ):

مخطوط الخزانة الشاويشية (الشيخ محمد زهير الشاويش)(١٠).

رقم المخطوط: (٤٤٤).

عدد الأوراق: ٤٠ ورقة، ٨٠ صفحة. قطع صغير.

عدد الكلمات في السطر: ١٤ كلمة تقريبًا.

عدد الأسطر: ١٨ سطرًا.

مسطراتها: ۱۸×۱۶ سم.

الخط: نسخ مقروء.

الناسخ: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن علي العسكري.

تاريخ النسخ: في شهر رمضان المعظم سنة ٧٠٩ هـ.

وصف النسخة: تامة، عليها أبيات للفخر إسماعيل الحنبلي، وأبي الخطاب الكلوذاني، وذي النون المصري.

حالة النسخة: تحتاج إلى ترميم.

⁽۱) طلبت هذه النسخة من شيخي محمد زهير الشاويش ـ رحمه الله تعالى ـ قبل وفاته، ولم تسمح الظروف وقتئذ للحصول على النسخة، وبعد وفاة الشيخ تواصلت مع ولده البار الأستاذ بلال، فرحب كثيرًا، وأنفذ رغبة والده، وأرسل لى النسخة، جزاه الله خيرًا.



أصل النسخة: مكتبة الشيخ عبد الملك بن إبراهيم آل الشيخ رئيس جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الحجاز رحمه الله تعالى.

٢ - النسخة الثانية (ب):

نسخة مكتبة تشستر بيتي/ دبلن.(١)

رقمها: (٤٦٧٣).

عدد الأوراق: ٣٨ ورقة.

عدد الصفحات: ٧٦ صفحة.

عدد الأسطر: ٢١ سطرًا.

عدد الكلمات في السطر: نحو ١٣ كلمة.

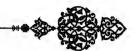
مسطراتها: ۱۷,۲ × ۱۲,۸ سم.

الخط: نسخ واضح.

اسم الناسخ: موسى بن أحمد بن موسى الكناني المقدسي الحنبلي(٢).

⁽١) أتقدم بالشكر إلى أخي الحبيب الباحث طارق مصطفى، المعروف بأبي إسحاق التطواني، الذي دفع لى نسخة واضحة .

⁽۲) نَسَخَ كثيرًا من مخطوطات الحنابلة، منها: المقنع لابن قدامة (المرعشي: ۲۱۰۳)، والاستخراج لأحكام الخراج لابن رجب (شهيد علي: ۲۸۸)، وتحرير المنقول وتهذيب علم الأصول للمرداوي (الخالدية: ٤٤٠)، والتنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع للمرداوي (الأزهرية: ١٥/ ٤٢٤)، والمبدع شرح المقنع لابن مفلح (الظاهرية: ٢٠٧١و ٢٧١٠)، وحاشية ابن قندس على الفروع (الظاهرية: ١٣٩٧)، منهاج الوصول إلى علم الأصول لابن مفلح (قاريونس: ٢٠٤)، فتح الملك العزيز بشرح الوجيز لابن البهاء (الملك فهد: ٢٩).



تاريخ النسخ: ١٧ من شهر ذي القعدة سنة ٨٨٨ هـ.

حالة النسخة: تامة، لا يوجد بها خرم، ولا طمس، ولا أثر للرطوبة ولا للأرضة.

التملكات: النسخة عليها تملكات لم أستطع قراءة بعضها، هناك تملك بتاريخ ٩٣١هـ وآخر بتاريخ ٩٤٠هـ، وفي الورقة الثانية هناك تملك نصه: «في ملك الأخ الشيخ عبد الله بن حميد بالبدل الشرعي معى عبد الرزاق بن سلوم » وبجوارها (وقف لله).

الورقة الأخيرة بها تجربة لقلم الناسخ بنص: «قال الشيخ محمد بن عبدالوهاب... تجربة القلم لا أفلح من ظلم. تجربة المداد لا أفلح من ظلم العباد. لله در القائل:

الماء على الدار التي لو وجدها

قليلًا فإني نافع لي قليلها فإن لا يكن إلا تعلل ساعة لا أفلح من ظلم الناس» تجربة القلم في القرطاس

🏶 لهذه النسخة مصورات في:

١ - إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية/ الكويت برقم: (١-٦٤٨).

٢ - مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث/ دبي برقم: (٢٤٦٢٠٣).

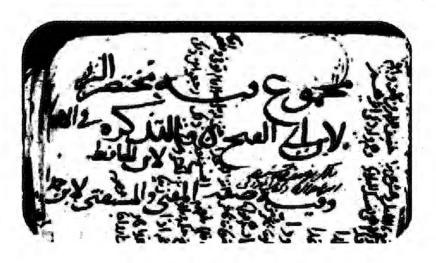
٣ - مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية /الرياض برقم: (٤٦٧٣) ف).



السنخ أخرى فقدت:

- ١- نسخة أشار إليها طاهر الجزائري في «تذكرته» (١) ضمن مجموع لدى بعض أصحابه، ولم يعينه.
- ٢- نسخة ضمن مجموع ٩٢ مجاميع الظاهرية حيث جاء على طُرِّة مخطوط «التذكرة في أصول الفقه» للحسن بن أحمد المقدسي ت٧٧٣ هـ: «مجموع فيه مختصر الروضة لابن أبي الفتح، والتذكرة في الأصول لابن الحافظ، وفيه صفة المفتي والمستفتي لابن حمدان».

وهذه صورتها:

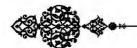


⁽١) يُنظر: (التذكرة): ٢/ ٩٠٧.



المبحث العاشر عملي في تحقيق الكتاب

- ١- لم أتخذ أيًّا من النسختين أصلًا أعتمد عليه، بل اعتمدت النص الصحيح.
 - ٢- رسمت الكتابة حسب القواعد الإملائية الحديثة دون إشارة لذلك.
 - ٣- ضبط النص كاملًا بالشكل.
 - ٤- قمت بالتعريف بالمؤلف وبمؤلفاته.
 - ٥- عزوت الآيات القرآنية الكريمة إلى سورها، مع بيان رقم الآية.
 - 7- خرَّ جت الأحاديث تخريجًا متوسطًا.
 - ٧- عزوت الأقوال إلى مصادرها الأصلية.
 - ٨- وضعت الساقط من النُسخ، وما تفرد ت به بين قوسين معقوفين [].
- ٩- رجعت إلى مصادر المؤلف الأصلية لاستدراك الساقط من جميع النسخ.
- ١٠ رجعت إلى مؤلفات المؤلف المطبوعة والمخطوطة لتساعدني في تصحيح النص.
 - 11- ترجمت للأعلام غير المعروفة أو المبهمة مثل «الحسن» و (إسحاق».
- ١٢ عرَّفت بأهم المصطلحات الفقهية الواردة بالنص، وكذا الألفاظ المشكلة والغريبة.
 - ١٣ قَسَّمْت الكتاب إلى مسائل ونقاط، حتى يسهل تصور مسائل الكتاب.



١٤ - وضعت كشَّافات، وفهارس مفيدة، وهي كما يلي:

- كشَّاف الآيات القرآنية.
- كشَّاف الأحاديث النبوية.
- كشَّاف الموقوفات والمأثورات والمقولات.
 - كشَّاف روايات الإمام أحمد رَضَالِلَّهُ عَنْهُ.
- كشَّاف المصطلحات والحدود والتعريفات.
 - كشَّاف مصطلحات الإمام أحمد رَضَوَ لِنَتُ عَنْهُ.
 - كشَّاف مصطلحات الأصحاب.
 - كشَّاف الكتب.
 - كشَّاف الأعلام.
 - ثبت المصادر والمراجع.
 - فهرس المحتويات.

النسختين: ﴿ تُرجِيحات فروق النسختين:

- ١ ما اتفق عليه خط المؤلف و(أ) و(ب) و (د).
- ٢- ما اتفق عليه خط المؤلف وأي من (أ) و(ب) و(د).
 - ٣- ما اتفقت عليه (أ) و (ب) و (د).
 - ٤ ما اتفقت عليه (د) مع أي من (أ) و (ب).



٥- ما اتفقت عليه (أ) و(ب) إلا ما تصحَّف.

٦- ثم ما رأيته صوابًا بالاختيار من (أ) و(ب).

وكان أغلب ما اخترته من الصواب موافقًا للنسخة (أ)، وهذا لأربعة أسباب:

السبب الأول: أنها أقرب النسختين لكلام المؤلف في كتبه، سواءٌ المطبوعة أو المخطوطة.

السبب الثاني: أنها أقرب النسختين لكلام ابن الصلاح في كتابه (أدب المفتي والمستفتي).

السبب الثالث: أنها أقل النسختين سقطًا وتصحيفًا وتحريفًا.

السبب الرابع: أنها أقدم النسختين.



المبحث الحادي عشر الصعوبات التي واجهتني خلال التحقيق

١ - وضع المؤلف للكتاب أكثر من مرة، أو أنه كان دائم التغيير والتعديل فيه، ويظهر هذا في كثرة الفروق، وإتيانها على الصواب في الأعم الأغلب.

٢ - كثرة التصحيفات والتحريفات في نُسَخ الكتاب:

قال الطوفي معلقًا على إحدى هذه التصحيفات: «وهذه الكلمات التي حكاها [أي ابن حمدان] عن الشيخ أبي البقاء ذكرها في خطبة كتابه المسمى بـ «تنقيح الخطل في علم الجدل» وإنما قال: أصول الكلام؛ لأن خطبته مسجوعة على هذه القافية، ولا أدري هذا التحريف من ابن حمدان أو من كاتب النسخة التي نقلها منها؟ فإنها نسخة واحدة جاءت من الشام، وكان فيها شيء من سُقم ـ أعني «أدب المفتي» - فإن كان ذلك فلا كلام، وإن كان التحريف من ابن حمدان فلا أدري لِمَ حرف كلام الشيخ أبي البقاء عن وجهه مع إجلاله بازدواج القرائن ونظم الكلام؟ غير أنه يحتمل أن يكون ذلك من النسخة التي نقل منها ابن حمدان، وهما من كاتبها ـ أعنى «تنقيح الخطل» ـ ويحتمل أن يكون حَرَّف لفظ «الكلام» إلى لفظ «الدين» لئلا يكون فيه إغراء للطلبة بعلم الكلام، وهو مذموم، وكلا الوجهين بعيد، والأولى إحالة التحريف على النسخة التي نقلنا نحن منها أو على أن الشيخ شُبه عليه في النقل، وذلك مما لا عاصم منه إلا الله».



ويكشف هذا النص تصحيفات أصابت الكتاب في حياة المؤلف أو بعد وفاته بفترة قصيرة؛ لأن الطوفي صنف كتابه «الصعقة الغضبية» الذي تضمن هذا التعليق قريبًا من سنة ٦٩٥ هـ، وهي سنة وفاة ابن حمدان رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

🏶 وفيما يلي استعراض لبعض أخطاء النسختين:

[1] نصوص سقطت من النسخة [1]

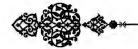
- وَنَارُ الْجَدِّ وَالْحَذَرِ خَامِدَةٌ [وَعَيْنُ الْخَشْيَةِ وَالْخَوْفِ جَامِدَةٌ] اكْتِفَاءً بالتَّقْلِيدِ.
- وَقَالَ: كُلُّ مَا فِي كُتُبِي (حَدَّثَنِي الثِّقَةُ) فَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلِ [وَكُلُّ مَا فِي كُتُبِي (وَهَذَا مِمَّا يُثْبِتُهُ، أَوْ لا يُثْبِتُهُ أَهْلُ الْعِلْم) فَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلِ].
- وَفِي وُجُوبِهِ مَذْهَبَانِ سَنَذْكُرُهُمَا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى [فَلَا يُفْتِي السَّائِلُ، وَفِيهِ ضَعْفٌ. وَعَلَى صِحَّةِ هَذِهِ الْفَتْوَى أَدْرَكْنَا الْأَئِمَّةَ الَّذِينَ يُرْجَعُ إِلَيْهِمْ فِي الفُتْيَا].

نكتفي بهذه الأمثلة.

[٢] تصحيفات النسخة (أ):

- وَمَنْ لَا يَصْلُحُ لِلفَتْوَى: لَا [يَصْلُحُ] لِلْقَضَاءِ. تصحَّفت في (أ) إلى: [يحصل].

⁽١) وهذه هي النسخة التي اعتمد عليها الشيخ زهير رَحْمَهُ اللَّهُ في تحقيقه للكتاب.



- عَظْمَ أَمْرُ الْفَتْوَى وَخَطَرُهَا، وَقَلَّ أَهْلُهَا، وَمَنْ يَخَافُ إِثْمَهَا [وَحَظْرَهَا]. تصحَّفت في (أ) إلى: [وخطرها].
 - تَصِحُّ فَتْوَى: العَبْدِ، وَالمَرْأَةِ، [وَالْقَرِيب]، وَالْأُمِّيِّ.

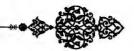
تصحَّفت في (أ) إلى: [والغريب].

- إِنْ كَانَتِ المَسْأَلَةُ مِمَّا يُؤْمَنُ فِي تَفْصِيل جَوَابِهَا مِنْ ضَرَرِ الْخَوضِ المَذْكُورِ؛ جَازَ الْجَوَابُ [مُفْصَّلًا].

تصحَّفت في (أ) إلى: [مفضلًا].

- وَيَجُوزُ التَّقْلِيدُ فِي الْأَخْبَارِ لِمَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الرِّوَايَةِ [وَالثَّقَةِ] وَالْخِبْرَةِ. تصحَّفت في (أ) إلى: [والفقه].
 - فَعَلَى هَذَا: يَلْزَمُهُ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي اخْتِيَارِ مَذْهَبِ [يُقَلِّدُهُ] عَلَى التَّعْيِينِ. تصحَّفت في (أ) إلى: [يقدره].
 - وَلَا رُجُوعَ المُقَلِّدِ إِلَى اجْتِهَادِهِ الثَّانِي قَبْلَ [عَمَلِهِ] بِالْأَوَّلِ. تصحَّفت في (أ) إلى: [علمه].
 - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لِتَخْرِيجِ مِثْلِهِ لَمْ يَجُزْ لَهُ ذَلِكَ [فِيهِ]. تصحَّفت في (أ) إلى: [منه].
 - فَمَنْ [وَجَدَ] مِنَ الشَّافِعَيَّةِ حَدِيثًا يُخَالِفُ مَذْهَبَهُ. تصحَّفت في (أ) إلى: [وجه].

نكتفي بهذه الأمثلة.



[٣] تصحيفات النسخة (ب):

- وَقَالَ [عُقْبَةُ] بْنُ مُسْلِم: «صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ...

تصحفت في (ب) إلى: [عتبة].

- وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ: إِذَا أَغْفَلَ الْعَالِمُ قَوْلَ (لَا أَدْرِي) فَقَدْ أُصِيبَتْ [مَقَاتِلُهُ].

تصحَّفَت في (ب) إلى: [مقالته].

- وَكَتَبَ [سَلْمَانُ] إِلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ: بَلَغَنِي أَنَّكَ قَعَدْتَ طَبِيبًا.... تصحّفت في (ب) إلى: [سليمان].

- وَهَذِهِ التَّرَاجِيحُ مُعْتَبَرَةٌ [بالنِّسْبةِ] إِلَى أَئِمَّةِ الْمَذَاهِب.

تصحَّفَت في (ب) إلى: [بالنية].

- [وَلْيَقُلْ]: «لِفُلَانِ كَذَا وَكَذَا..

تصحَّفَت في (ب) إلى: [وليقلد].

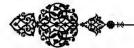
- قَبْلَ تَأَمُّلِهِ وَالنَّظَرِ فِي [صَوَابِهِ].

تصحَّفَت في (ب) إلى: [جوابه].

نكتفى بهذه الأمثلة.

[٤] تصحيفات مشتركة بين (أ) و (ب):

- قَائِمٌ بِتَقْرِيرِهِ وَنُصْرَتِهِ، يُصَوِّرُ، [وَيُحَرِّرُ]، وَيُمَهِّدُ، وَيُقَرِّرُ.



تصحَّفت في (أ) و(ب) إلى: [ويجوز].

- رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ فِي [السُّنَن]

تصحَّفت في (أ) و (ب) إلى: [السير].

- قَالَ: «وَفِي الإشْتِغَالِ [بالتَّقْوَى] شُغُلُّ شَاغِلُ».

تصحَّفت في (أ) و (ب) إلى: [الفتوى].

- [وَالْحَذَرُ] عَنْ إِبْدَاعِ تَأْوِيلَاتٍ لَمْ تُصَرِّحْ بِهَا الصَّحَابَةُ تصحَّفت في (ب) إلى: [والجوز]، وفي (أ) إلى: [والجور].

- [الثَّانِي: بَيْنَ] النُّظَّارِ الَّذِينَ اضْطَرَبَتْ عَقَائِدُهُمُ الْمَأْثُورَةُ الْمَشْهُورَةُ الْمَوْرُوثَةُ

تصحَّفت في (أ) إلى: [الثائر بين]، وفي (ب) إلى: [السائر بين].

- وَقَالَ [لِلْفَصْل] بْن زِيَادٍ: « لَا تُقَلَّدْ دِينَكَ الرِّجَالَ، فَإِنَّهُمْ لَنْ يَسْلَمُوا أَنْ يَغْلَطُوا».

تصحَّفت في (أ) إلى: [المفضل]، وفي (ب) إلى: [الفضل].

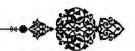
- وَلَيْسَ [يَقْبُحُ] مِنْهُ أَنْ يَقُولَ: «الْجَوَابُ عِنْدَنَا».

تصحَّفت في (أ) و(ب) إلى: [يصح].

- وَهَذَا مِنْ حَيْثُ [الإجْمَالُ].

تصحَّفت في (أ) و(ب) إلى: [الإهمال].

نكتفي بهذه الأمثلة.



الإجراءات التي اتخذتها للتغلب على هذه الصعوبات:

- ١- الرجوع إلى جميع مؤلفات المؤلف المطبوعة والمخطوطة.
- الرجوع إلى مصادر المؤلف الأصلية، حيث رجعت إلى مصدر المؤلف الأصيل، وهو كتاب «أدب المفتي والمستفتي» لابن الصلاح، واعتمدت على أفضل طبعة له، وهي التي بتحقيق الدكتور موفق عبد الله عبد القادر، ونشرتها مكتبة دار العلوم والحكم، واعتمد في تحقيقها على أربع نسخ خطية، كذا رجعت إلى مطبوعة مصطفى الأزهري التي اعتمدت على مخطوط جديد، ونشرتها دار ابن القيم ودار ابن عفان.
- ٣- الرجوع إلى المراجع التي نقلت من الكتاب، واشترطت أن يكون صاحب
 المرجع كانت لديه نسخة من الكتاب حتى اعتمد على نقله.

密 ملاحظة:

جميع المصادر والمراجع التي اعتمدتها استفدت منها في ترجيح النصوص فقط.



المبحث الثاني عشر الرموز المستخدمة في التحقيق

(أ): نسخة الشيخ زهير.

(ب): نسخة تشستر بيتي.

(ت): تصحيح الفروع.

(ج): الجامع المتصل. (مخطوط).

(ح): التحبير شرح التحرير.

(د): أدب المفتي والمستفتي.

(رك): الرعاية الكبرى. (مخطوط).

(ش م): شرح منتهى الإرادات.

(ش هـ): الكفاية شرح الهداية. (مخطوط).

(ص): الإنصاف في الراجح من الخلاف.

(ظ): توجيه النظر.

(ع): المعتمد. (مخطوط).

(غ): الغاية شرح الرعاية. (مخطوط).

(ف): الفواكه العديدة في المسائل المفيدة.



(ك): شرح الكوكب المنير.

(م): المسودة.

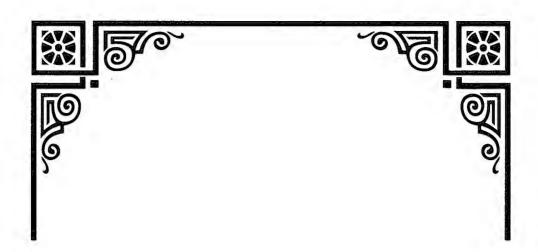
(ق): العقود الياقوتية.

(ذ): بذل المجهود.

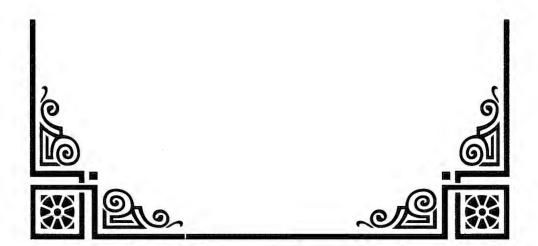
(ز): الإيجاز. (مخطوط).

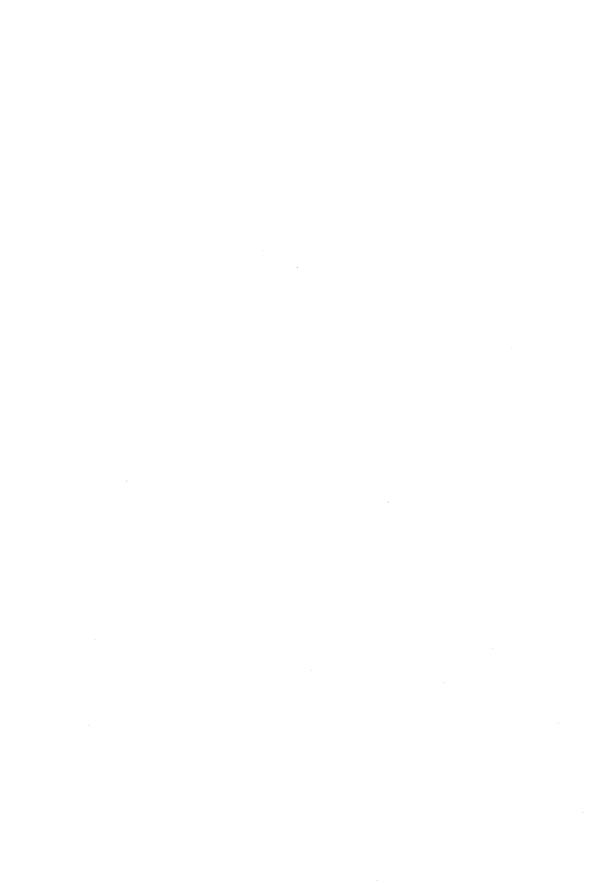
(ل): فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة.

(ص غ): الصعقة الغضبية.



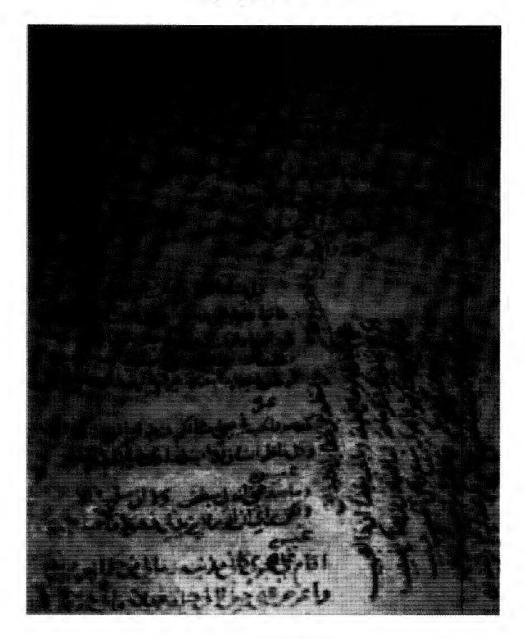
نماذج من مخطوطات الكتاب و نماذج لخط المؤلف

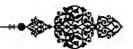




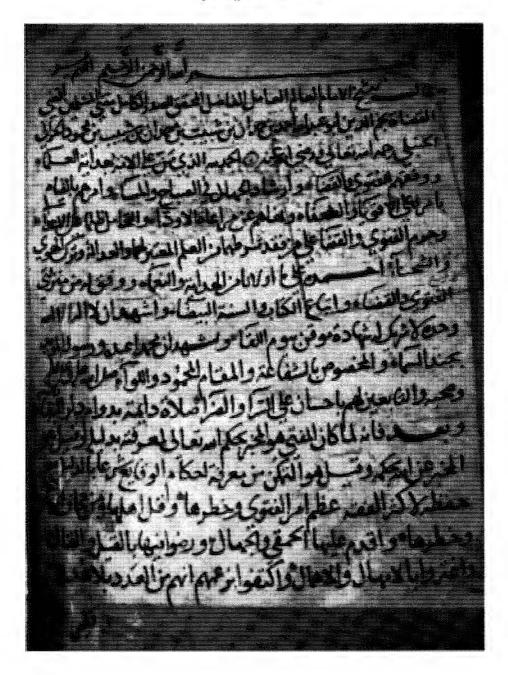


الصفحة الأولى من (أ)



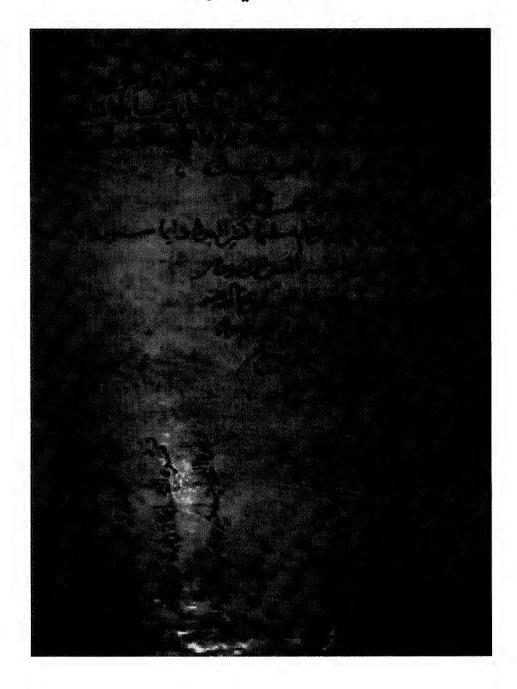


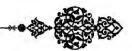
الصفحة الثانية من (أ)





الصفحة الأخيرة من (أ)



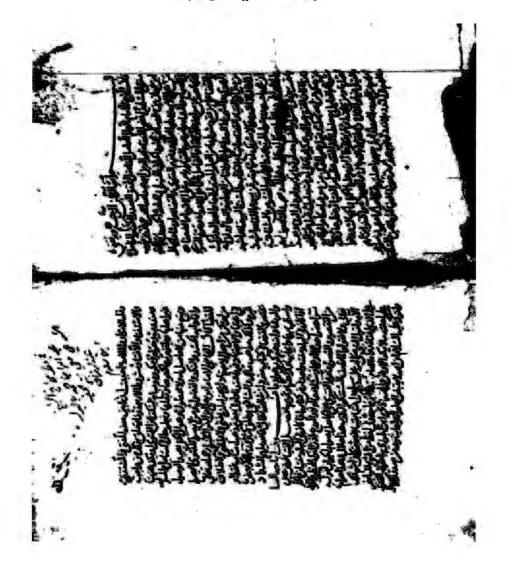


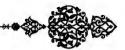
الصفحة الأولى من (ب)





الورقة الثانية من (ب)



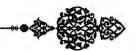


الصفحة الأخيرة من (ب)



باب ألفاظ الإمام أحمد بخط المؤلف

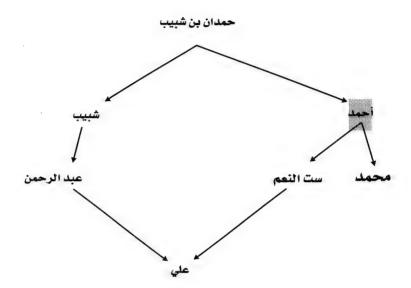
				· ·	
~ X	500	126	623.	A.C.	40
(47)	S. 5	2 E.E.	الاروم	733	1.5
15.7	866	272.		520	
75	جالام ع	present	ران برجره		421
	a l'asale	122 det	leallach	مروانعله	63/
*:	121	N. T.	ال برخره اصاله درنا مری تومه منز	211216	
E.3.	J. TA	10/0/0	משפעות	A A A	
26.	bell	12 LJ C	-LOYKA	Carry!	161
43	40/1/	1.006	1 so teal	Jana 2	15/2
et.	-14		The season	11:51	
4,76		هرهه العرا	164.5	the section by	
4	aulle s	160003/	ارموندانا	19/10	
م احتا م	10	- Mall-18	بالمساكر	Marchill	
400	000	sepicol		1	18
760	. 16	YENO-	of sulk	4/600	41
The	Line	116	weeks	JIG MA	アワラ
	- Chan	man -	10 101	· car	VIS
	الموء	ب عوب و	وكلاسارا	200	1
St. British St.	Polla	11/15/c	se place		M. I
"" "	حراب		Land Y/J	1700	1
wh	Capes V	ar you	ل/لامامها	Action.	2
- Allea	19)	US real	411940	Marson Marson	J// -
1 4 7 7	4 . 15		الرحوب	THE RESERVE	AN E
	الما الما الما	10170	مرحرياي	1	7
L7.	4 8/ .	Lamill I	Alab Los	1296 b	
	//. ·		and all It	المصرف المساوي	BOAK K
سور ا	1.40	The frame	عرا القول و عربيل جعا	1.4.1	
	-110.00	العطالها	عربيل عوا عالمتعربل داواعها الدالا	الهرو حاله	we -
ملياارن		Tolla l.	مالتهاء	10010	_ احمد
O'Me He	wou	0	77	141.1	1.11 3
علوموا	العا	وكوع اطاأ	مراور عسار	ب ورجار	1/1/2
15 15	. 410	10 اسان ا ا	11000		-235.
131	921/4	1710	3335	7774	321
121	1. 1. 2. 2.	VERY.	1.5	1334	15. 36°
18 18	10 15	1.41 B	1.	JIV 4	
**** 1			A STATE OF THE STA		



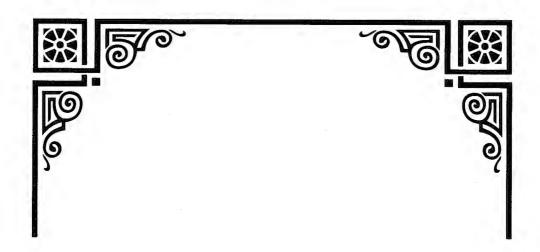
باب معرفة عيوب التأليف بخط المؤلف



أسرة أحمد بن حمدان

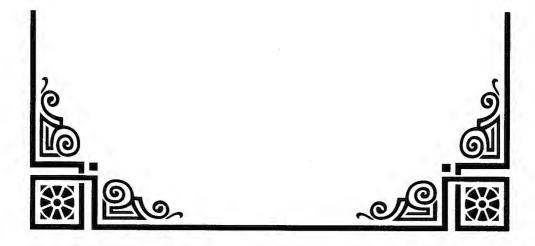




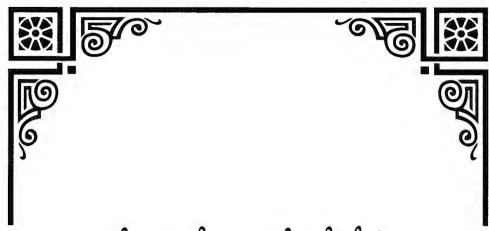


الْقَسْمُ الثَّالثُ

النُّصُّ الْـمُحَقَّقُ







صِفَةُ الْمُفْتِي وَالْمُسْتَفْتِي

تَصْنِيفُ

الشَّيْخِ، الْعَالِمِ، الْعَامِلِ، نَاصِرِ السُّنَّةِ، مُفْتِي الْمُسْلِمِينَ لَلْشَيْخِ، اللهِ نَجْمِ الدِّينِ، أَبِي عَبْدِ اللهِ

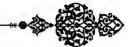
أَحْمَدَ بْنِ حَمْدَانَ بْنِ شَبِيبِ بْنِ حَمْدَانَ الْحَرَّانِيِّ الْحَنْبَلِيِّ الْحَنْبَلِيِّ الْحَنْبَلِيِّ تَعَالَى بِرَحْمَتِهِ، وَأَثَابَهُ الْجَنَّةَ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ

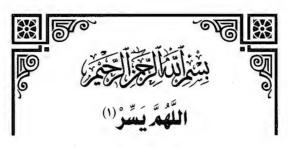












قَالَ الشَّيْخُ، الْإِمَامُ، الْعَالِمُ، الْعَامِلُ، الْفَاضِلُ، الْمُحَقِّقُ، الصَّدْرُ، [الْكَبِيرُ](٢)، الْكَامِلُ، مُفْتِي الْمُسْلِمِينَ، أَقْضَى الْقُضَاةِ، نَجْمُ الدِّينِ، أَبُو عَبْدِ اللهِ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ بْنِ صَحْمُودٍ الْحَرَّانِيُّ الْحَنْبَلِيُّ رَحْمَدُاللَّهُ وَمَدُاللَّهُ وَحَمَدُاللَّهُ وَرَضِي اللهُ عَنْهُ](٣):(١)

مقدمــة المؤلف

الْحَمْدُ اللهِ الَّذِي مَنَّ عَلَى الْأُمَّةِ (٥) بِهِدَايَةِ الْعُلَمَاءِ، وَوَفَّقَهُمْ لِلْفَتْوَى وَالْقَضَاءِ، وَوَفَّقَهُمْ لِلْفَتْوَى وَالْقَضَاءِ، وَإِرْشَادِ الْجُهَّالِ فِي الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ، وأَمَرَهُمْ بِالقِيَامِ بِأَمْرِهِ عَلَى الْأَقْوِيَاءِ وَالضَّعَفَاءِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مُرَاعَاةِ الْأَوِدَّاءِ، وَالتَّحَامُلِ ظُلْمًا عَلَى الْأَعْدَاءِ، وَحَرَّمَ وَالضَّعَفَاءِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مُرَاعَاةِ الْأَوِدَّاءِ، وَالتَّحَامُلِ ظُلْمًا عَلَى الْأَعْدَائِةِ وَحَرَّمَ الْفَتْوَى وَالْقَضَاءَ عَلَى مَنْ فَقَدَ شَرْطَهُمَا مِنَ الْعِلْمِ الْمُعْتَبَرِ لَهُمَا وَالْعَدَالَةِ وَتَرْكِ الْهَوَى وَالشَّحْنَاءِ.

أَحْمَدُهُ عَلَى مَا أَوْلَانَا مِنَ الْهِدَايَةِ وَالنَّعْمَاءِ، وَوَفَّقَ لَهُ مِنْ مَنْزِلَتَيْ الْفَتْوَى^(١) وَالْقَضَاءِ، وَاتَّبَاعِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْبَيْضَاءِ.

⁽١) في (ب): وبه ثقتي.

⁽٢) من (ب).

⁽٣) من (أ).

⁽٤) الكلام السابق كله من وضع الناسخ، وليس من وضع المؤلف.

⁽٥) تصحَّفت في (ب) إلى: الأئمة.

⁽٦) في (ب): الفتيا.



وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ شَهَادَةَ مُوقِنِ بِيَوْمِ اللِّقَاءِ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ ورَسُولُهُ الْمُؤَيَّدُ بِجُنْدِ السَّمَاءِ، وَالْمَخْصُوصُ بِالشَّفَاعَةِ وَالْمَقَام الْمَحْمُودِ وَاللِّوَاءِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ عَلَى(١) السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ، صَلَاةً دَائِمَةً بِدَوَامِ دَارِ البَقَاءِ.

ماهية المفتي

فإِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمُفْتِي هُوَ: «الْمُخْبِرُ بِحُكْمِ اللهِ-تَعَالَى-؛ لِمَعْرِفَتِه بِدَلِيلِهِ». وَقِيلَ هُوَ: «الْمُخْبِرُ [عَنِ حُكْمِ](٢) عَنِ اللهِ بِحُكْمِهِ».

وَقِيلَ هُوَ: «الْـمُتَمَكِّنُ^(٣) مِنْ مَعْرِفَةِ أَحْكَامِ الوَقَائِعِ شَرْعًا بِالدَّلِيلِ، مَعَ حِفْظِهِ لِأَكْثَرِ الْفِقْهِ».

داعــي التأليف

عَظُمَ أَمْرُ الْفَتْوَى (١) وَخَطَرُهَا، وَقَلَّ أَهْلُهَا، وَمَنْ يَخَافُ إِثْمَهَا وَحَظْرَهَا (٥)، وَأَقْدَمَ عَلَيْهَا الْحَمْقَى وَالْجُهَّالُ، ورَضُوا فِيهَا بِالْقِيلِ(١٠) وَالْقَالِ، وَاغْتَرُّوا بِالإِمْهَالِ وَالْإِهْمَاٰكِ، وَاكْتَفُوا بِزَعْمِهِمْ أَنَّهُمْ مِنَ الْعَدَدِ بِلَا عُدَدٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ بِأَهْلِيَّتِهِمْ خَطٌّ أَحَدٍ، وَاحْتَجُّوا بِاسْتِمْرَارِ حَالِهِمْ فِي الْمُدَدِ بِلَا مَدَدٍ، وَغَرَّهُمْ فِي الدُّنْيَا كَثْرَةُ الْأَمْنِ وَالسَّلَامَةِ، وَقِلَّةُ الْإِنْكَارِ وَالْمَلَامَةِ.

⁽١) في (ب): في.

⁽٢) من (ب).

⁽٣) في (أ): التمكن.

⁽٤) في (ب): الفتيا.

⁽٥) تصحَّفت في (أ) : خطرها.

⁽٦) في (ب): بالقيل فيها.



أَحْبَبْتُ أَنْ أُبِيِّنَ صِفَةَ الْمُفْتِي وَالْمُسْتَفْتِي، وَالْاسْتِفْتَاءِ وَالْإِفْتَاءِ (١)، وَشُرُوطَ الْأَرْبَعَةِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ مِنْ وَاجِب، وَمَنْدُوب، وَحَرَام، وَمَكْرُوه، وَمُبَاح؛ لِيَنْكَفَّ عَنِ الْفَتْوَى، أَوْ يَكُفَّ عَنْهَا غَيْرُ أَهْلِهَا، وَيَلْتَزِمَ بِهَا كُفْؤُهَا وَبَعْلُهَا، وَيُعْلَمَ حَالُ السَّائِلِ وَالْمَسْتُولِ، ويُمْنَعَ مِنْهَا مَنْ لَا حَاصِلَ لَهُ وَلَا مَحْصُولَ، وَهُو إِلَى الْحَقِّ بَعِيدُ الْوُصُولِ، وَإِنَّمَا دَأْبُهُ الْحَسَدُ وَالنَّكَدُ (٢) وَالْفُضُولُ.

* وَمَنْ لا يَصْلُحُ لِلفَتْوَى لا يَصْلُحُ^(٣) لِلْقَضَاءِ.

قَالَ الْقَاضِي الْإِمَامُ أَبُّو يَعْلَى ابْنُ الْفَرَّاءِ الْحَنْبَلِيُّ - رَحِمَهُ اللهُ [تَعَالَى](١٠-: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الإَجْتِهَادِ؛ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يُفْتِيَ ولَا يَقْضِيَ»(٥٠).

وَلَا خِلَافَ فِي اعْتِبَارِ الْإجْتِهَادِ فِيهِمَالًا عِنْدَنَا، وَلَوْ فِي بَعْضِ مَذْهَبِ إِمَامِهِ فَقَطْ أَوْ غَيْرِهِ.

وَكَذَا(٧) مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَخَلْقٍ كَثِيرٍ.

وَرُبَّمَا أَذْكُرُ بَعْضَ مَا يَخْتَصُّ بِالْقَضَاءِ فِي كِتَابِ مُفْرَدٍ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى (^).

فَاللهُ يُلْهِمُ السَّدَادَ وَالرَّشَادَ، إِنَّهُ رَحِيمٌ كَرِيمٌ جَوَادٌ.

⁽١) في (أ): الفتوي.

⁽٢) النَّكَدُ: هو الشؤم واللؤم. (العين): ٣/ ٤٢٧.

⁽٣) تصحَّفت في (أ) إلى: يحصل.

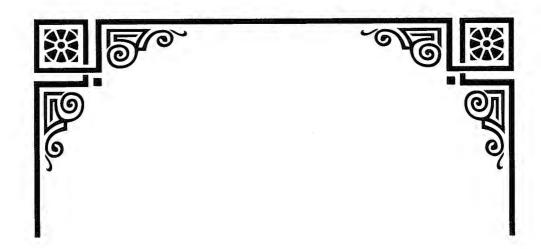
⁽٤) من (ب).

⁽٥) يُنظر: (الأحكام السلطانية): ٦٢، و(العُدة في أصول الفقه): ٣/ ٨٧٧.

⁽٦) أي: الفتوى والقضاء.

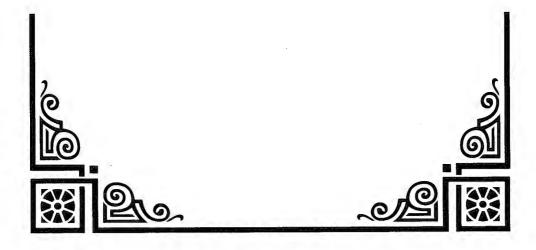
⁽٧) في (ب): كذلك.

⁽٨) لم يُذكر البن حمدان أنه ألَّف كتابًا في القضاء، ولم يذكره لنفسه في مصنفاته.

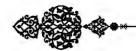


بَابُ

وَقْتِ إِبَاحَةِ الْفُتْيَا، وَاسْتِحْبَابِهَا، وَإِيجَابِهَا، وَكَرَاهَتِهَا، وَتَحْرِيمِهَا









* الفُتْيا فَرْضُ عَيْنٍ: إِذَا كَانَ فِي الْبَلَدِ مُفْتٍ وَاحِدٌ. حكم الفتوى في حق المفتي

[وَفَرْضُ](١) كِفَايَةٍ: إِذَا كَانَ فِيهِ(١) مُفْتِيَانِ فَأَكْثَرُ، سَوَاءٌ حَضَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ هُمَا، وَسُئِلا مَعًا أَوْ لا (٣).

والْوَرَعُ إِذًا: «التَّرْكُ لِلْخَطَرِ، وَالْخَوْفِ مَنِ التَّقْصِيرِ وَالْقُصُورِ».

ماهية الورع

الْجَوَابِ: ﴿ وَتَحرُّمُ الْفَتْوَى عَلَى الْجَاهِلِ بِصَوَابِ الْجَوَابِ: تحريم الفتوي على الجاهل

* لِقَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ : ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ ٱلْسِنَنُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَنَا حَلَالٌ وَهَلَذَا حَرَامٌ ﴾(١) الأية .

* وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أُفْتِيَ بِفُتْيَا غَيْرِ ثَبْتٍ؛ [فَإِنَّمَا إِثْمُهُ](٥) عَلَى الَّذِي أَفْتَاهُ" () . رَوَاهُ الإِمْامُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهُ.

⁽١) في (ب): فرض.

⁽٢) من (أ) و(ف)، وفي (ب): في البلد.

⁽٣) يُنظر: (مقدمة المجموع): ١ / ١٠١، و(الدر النضيد): ٣٢٨.

⁽٤) النحل: ١١٦.

⁽٥) من (أ) و(ف)، وفي (ب): كان أثم ذلك.

⁽٦) أخرجه الإمام أحمد في (المسند) رقم: ٨٢٦٦، وابن ماجه في (السنن) رقم: ٥٣، والدارمي في (السنن) رقم: ١٦١، والحاكم في (المستدرك) رقم: ٣٤٩، والبيهقي في (المدخل) رقم: ٧٨٩، وفي (السنن الكبرى) رقم: ٢٠٣٢٣، والخطيب في (الفقيه والمتفقه) رقم:



وَفِي لَفْظٍ: «مَنْ أُفْتِيَ بِفُتْيَا بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ [كَانَ إِثْمُ ذَلِكَ عَلَى الَّذِي أَفْتَاهُ»(١). رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

* وَقَوْلُهُ: «مَنْ أَفْتَى النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ؛]('' [لَعَنَتْهُ مَلاَئِكَةُ السَّمَاءِ، وَمَلاَئِكَةُ الْأَرْضِ](''') "('') . ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «تَعْظِيمِ الْفَتْوَى»('').

* وَلِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (''): ﴿إِنَّ اللهَ لا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، فَإِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا؛ اتَّخَذَ النَّاسُ رُوُّوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا، فَأَفْتُوا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»(''). حَدِيثٌ حَسَنُ (('')، وَمُسْلِمٌ الْهُ). [رَوَاهُ البُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ الْهُ).

⁽۱) أخرجه الإمام أحمد في (المسند): ۸۷۷٦، وأبو داود في (السنن) رقم: ٣٦٥٧، والحاكم في (المستدرك) رقم: ٣٥٠، والبيهقي في (السنن الكبرى) رقم: ٢٠٣٥٣، وابن عبد البرِّ في (جامع بيان العلم) رقم: ١٨٨٩.

⁽٢) من (أ).

⁽٣) في (ب): لعَنَتْهُ ملائكة الأرض والسماء.

⁽٤) أخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق): ٥٦/ ٢٠، وفي (معجم شيوخه) رقم: ٦٧٦، والخطيب في (الفقيه والمتفقه) رقم: ١٠٤٣، وابن الجوزي في (تعظيم الفتيا) رقم: ٥٨.

⁽٥) طبع بتحقيق الشيخ مشهور حسن، ونشرته الدار الأثرية /عمَّان، ثم طبع بتحقيق الدكتور عبدالحكيم الأنيس، ونشرته دائرة الشئون الإسلامية / دبي .

⁽٦) في (ب): عليه السَّلام.

⁽٧) متفقٌ عليه، أخرجه البخاري في (صحيحه) رقم: ١٠٠، ومسلم في (صحيحه) رقم: ٦٩٧٤.

⁽٨) تعبير ابن حمدان بالحُسن هنا ليس متعلق بقوة أو ضعف الحديث، ولكن متعلق بمدلوله.

⁽٩) من (ب) ، وفي (أ) كُتِب فوق (حسن): م خ . أي مسلم والبخاري.



الصحابة والتابعين

* وَقَالَ الْبَرَاءُ(١): «لَقَدْ رَأَيْتُ ثَلاَتَمِائَةٍ مِنْ [أَصْحَاب](٢) بَدْرٍ، مَا والحذر من الفتوي فِيهمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَكْفِيَهُ صَاحِبُهُ الفُّتْيَا»(٣).

> * وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: «أَدْرَكْتُ عِشْرِينَ وَمِائَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسْأَلُ أَحَدُهُمْ عَنِ الْمَسْأَلَةِ، فَيَرُدُّهَا هَذَا إِلَى هَذَا، وَهَذَا إِلَى هَذَا، حَتَّى تَرْجِعَ (١) إِلَى الْأُوَّلِ ١٥٥٠.

> وَفِي رِوَايَةٍ: «مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ يُحَدِّثُ بِحَدِيثٍ، أَوْ يُسْأَلُ عَنْهُ ـ وَفِي رِوَايَةٍ: «عَنْ (١) شَيْءٍ» ـ إِلاِّ وَدَّ أَنَّ أَخَاهُ كَفَاهُ [إِيَّاهُ، وَلاَ يُسْتَفْتَى فِي شَيْءٍ إِلاَّ وَدَّ أَنَّ أَخَاهُ كَفَاهُ] (٧) الفُتْيَا» (٨).

⁽١) هو: الصحابي الجليل البراء بن عازب رَضَّاللَّهُ عَنْهُ توفي سنة ٧٢ هـ. تُنظر ترجمته في (سير أعلام النبلاء) رقم: ٣٩ ، ٣/ ١٩٤.

⁽٢) من (أ).

⁽٣) أخرجه الخطيب (الفقيه والمتفقه) رقم: ١٠٧٦، وفي (تاريخ بغداد): ٨/ ٢٨١، وابن الجوزي في (تعظيم الفتيا) رقم: ٨.

⁽٤) من (أ) و(د) و(ف)، وفي (ب): يرجع.

⁽٥) أخرجه البيهقي في (المدخل) رقم: ١٠٨، والخطيب في (الفقيه والمتفقه) رقم: ٦٤٠، وابن الجوزي في (تعظيم الفتيا) رقم: ١٠، وذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتى): ٧٥، وابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦/ ١٣٤، والسيوطي في (أدب الفتيا): ٦٣.

⁽٦) في (ب): أو .

⁽٧) من (أ).

⁽٨) أخرجه الآجري في (أخلاق العلماء) رقم: ٨٣، والبيهقي في (المدخل) رقم: ٨٠٠، وابن عبد البرِّ في (جامع بيان العلم) رقم: ٢٢٠١، والخطيب في (الفقيه والمتفقه) رقم: ٦٤١، وابن النجوزي في (تعظيم الفتيا) رقم: ٩، وزهير بن حرب في (العلم) رقم: ٢٢، وذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتى): ٧٥، وابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦ / ١٣٤.



* وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ [رَضِحَالِلَهُ عَنْهُ](١): «مَنْ أَفْتَى النَّاسَ فِي كُلِّ مَا يَسْأَلُونَهُ [عَنْهُ](٢) فَهُوَ مَجْنُونٌ»(٣).

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسِ [رَضَالَيَّهُ عَنْهُمَا](١) نَحُوهُ (٥).

* وَقَالَ أَبُو حَصِين (١٠) الْأُسَدِيُّ: «إِنَّ أَحَدَكُم لَيُفْتِي فِي الْمَسْأَلَةِ، لَوْ وَرَدَتْ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، لَجَمَعَ لَهَا أَهْلَ بَدْرِ (٧).

وَنَحْوُهُ عَنِ الْحَسَنِ (^) وَالشَّعْبِيِّ (٩).

⁽١) من (ب).

⁽٢) من (أ) .

⁽٣) أخرجه ابن بطة في (إبطال الحيل) رقم: ٨٠، وزهير بن حرب في (العلم) رقم: ١٠، والبيهقي في (المدخل) رقم: ٧٩٨، وابن عبد البرِّ في (جامع بيان العلم) رقم: ١٥٩٠، والخطيب في (الفقيه والمتفقه) رقم: ١١٩٤، وذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتى): ٧٥، وابن مفلح في (الآداب الشرعية): ٢/ ٦٤، والسيوطي في (أدب الفتيا): ٧١.

⁽٤) من (ك).

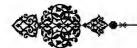
⁽٥) أخرجه البيهقي في (الـمدخل) رقم: ٧٩٩، وابن عبد البرِّ في (جامع بيان العلم) رقم: ٢٢٠٤، وذكره ابن الصلاح في (أدب الـمُفتي): ٧٥، وابن مفلح في (الآداب الشَّرعيَّة): ٦٤/٢، والسيوطي في (أدب الفتيا): ٧١.

⁽٦) من (أ) و(د)، وفي (ب) و(ف): الحصين.

⁽٧) أخرجه ابن بطة في (إبطال الحِيَل) رقم: ٧٢، وابن عساكر في (تاريخ دمشق): ٣٨/ ٤١١، والبيهقي في (المدخل) رقم: ٨٠٣، وذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ٦٧، وابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦ / ١٣٥، والشاطبي في (الموافقات): ٥ / ٣٢٦، والسيوطي في (أدب الفتيا): ٦٤.

⁽٨) هو: الإمام الحسن بن يسار البصري ، مولى زيد بن ثابت ، توفي سنة ١١٠ هـ . تُنظر ترجمته في (سير أعلام النبلاء) رقم: ٢٢٣ ، ٤/ ٥٦٣ .

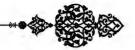
⁽٩) ذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتى): ٧٦.



* وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ: «إِذَا أَغْفَلَ (١) الْعَالِمُ [قَوْلَ](٢): «لَا أَدْرِي»(٣)، [فَقَدْ](٤) أُصِيبَتْ مَقَاتِلُهُ(٥)(١).

وَنَحْوُهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ [رَضَوَلِيَّةُعَنْهُ] (٧). (٨)

- (١) من (أ) و(د) و(ف)، وفي (ب): عقل.
 - (٢) من (ب).
- (٣) قال الإمام النووي رحمه الله تعالى : "وَلْيُعْلَمْ أَنَّ مُعْتَقَدَ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّ قَوْلَ الْعَالِمِ : (لاَ أَدْرِي) لاَ يَضَعُ مَنْزِلَتَهُ، بَلْ هُو دَلِيلٌ عَلَى عِظَمِ مَحَلِّهِ، وَتَقْوَاهُ، وَكَمَالِ مَعْرِفَتِهِ لِأَنَّ الْمُتَمَكِّنَ لاَ يَضُرُّهُ عَدَمُ مَعْرِفَتِهِ مَسَائِلَ مَعْدُودَةً، بَلْ يُسْتَدَلُّ بِقَوْلِهِ : (لاَ أَدْرِي) عَلَى تَقْوَاهُ، وَأَنَّهُ لاَ يُجَازِفُ فِي فَتُواهُ، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ مِنْ (لاَ أَدْرِي) مَنْ قَلَّ عِلْمُهُ، وَقَصُرَتْ مَعْرِفَتُهُ، وَضَعُفَتْ تَقْوَاهُ؛ لِأَنَّهُ يَخَافُ فَتْوَاهُ، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ مِنْ (لاَ أَدْرِي) مَنْ قَلَّ عِلْمُهُ، وَقَصُرَتْ مَعْرِفَتُهُ، وَضَعُفَتْ تَقْوَاهُ؛ لِأَنَّهُ يَخَافُ فَتُواهُ، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ مِنْ (لاَ أَدْرِي) مَنْ قَلَّ عِلْمُهُ، وَقَصُرَتْ مَعْرِفَتُهُ، فَإِنَّهُ بِإِقْدَامِهِ عَلَى الْجَوَابِ فِيمَا لاَ لِقُصُورِهِ أَنْ يَسْقَطَ مِنْ أَعْيُنِ الْحَاضِرِينَ، وَهُو جَهَالَةٌ مِنْهُ، فَإِنَّهُ بِإِقْدَامِهِ عَلَى الْجَوَابِ فِيمَا لاَ يَعْلَمُهُ يَبُوءُ بِالْإِثْمِ الْعَظِيمِ، وَلا يَرْفَعُهُ ذَلِكَ عَمَّا عُرِفَ لَهُ مِنَ الْقُصُورِ، بَلْ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى قُصُورِهِ لِلْأَنَّ إِذَا رَأَيْنَا الْمُحَقِّقِينَ يَقُولُونَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ (لَا أَدْرِي) وَهَذَا الْقَاصِرُ لاَ يَقُولُهَا أَبَدًا؛ وَلَا إِذَا رَأَيْنَا الْمُحَقِّقِينَ يَقُولُونَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ (لَا أَدْرِي) وَهَذَا الْقَاصِرُ لاَ يَقُولُها أَبَدًا؛ وَاتَّهُ مُ يَتَوَرَّعُونَ لِعِلْمِهِمْ وَتَقُولُهُمْ، وَأَنَّهُ يُحَازِفُ لِجَهْلِهِ وَقِلَّةٍ دِينِهِ، فَوَقَعَ فِيمَا فَرَّ عَنْهُ، وَاتَصْفَ بِمَا احْتَرَزَ مِنْهُ الْفَصَادِ نِيَّتِهِ وَسُوءِ طَوِيَّتِهِ» (المجموع): ١٨٠٨.
 - (٤) من (ب).
 - (٥) تصَحَّفت في (ب) إلى: مقالته .
- (٦) أخرجه الآجري في (أخلاق العلماء) رقم: ١٠٨، والبيهقي في (الـمدخل) رقم: ٨١٢، وابن عبد البرِّ في (جامع بيان العلم) رقم: ١٥٨٢، والخطيب في (الفقيه والـمتفقه) رقم: ١١١٣، وابن الصلاح في (أدب الـمُفتي): ٧٧، وابن مفلح في (الآداب الشرعية): ٢/ ٦٥، والسيوطي في (أدب الفتيا): ٨٣.
 - (٧) من (ب).
- (٨) أخرجه الآجري في (أخلاق العلماء) رقم: ١٠٧، والبيهقي في (المدخل) رقم: ٨١٣، وابن عبد البرِّ في (جامع بيان العلم) رقم: ١٥٨٠، والخطيب في (الفقيه والمتفقه) رقم: ١١١١، وذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ٧٠، وابن مفلح في (الآداب الشرعية): ٢/ ٢١، والسيوطي في (أدب الفتيا): ٨٣.



* وَسُئِلَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرِ [الصِّدِّيقِ رَضَّالِلَّهُ عَنْهُمْ](١) عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَ: «لَا أُحْسِنُهُ» فَقَالَ السَّائِلُ: إِنِّي جِئْتُ إِلَيْكَ لَا أَعْرِفُ غَيْرَكَ! فَقَالَ الْقَاسِمُ: «لَا تَنْظُرْ إِلَى طُولِ لِحْيَتِي، وَكَثْرَةِ النَّاسِ حَوْلِي، وَاللهِ مَا أُحْسِنُهُ " فَقَالَ شَيْخٌ مِنْ قُرَيْشٍ ـ جَالِسٌ إِلَى جَنْبِهِ ـ : يَابْنَ أَخِي، الْزَمْهَا، فَوَاللهِ مَا رَأْيتُكَ فِي مَجْلِسِ أَنْبَلَ مِنْكَ الْيَوْمَ. فَقَالَ الْقَاسِمُ: « وَاللهِ لَأَنْ يُقْطَعَ لِسَانِي أَحَبُّ إِليَّ مِنْ أَنْ أَتَكَلَّمَ بِمَا لَا عِلْمَ لِي [بهِ](٢) (٣).

* وَقَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةً، وَسُحْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ ـ صَاحِبُ «الْمُدَوَّنَةِ» ـ : «أَجْسَرُ النَّاسِ عَلَى الفُتْيَا(٤) أَقَلُّهُمْ عِلْهَا»(٥).

* وَسَأَلَ رَجُلٌ مَالِكَ بْنَ أَنْسٍ عَنْ شَيْءٍ أَيَّامًا، فَقَالَ: «إِنِّي إِنَّمَا أَتَكَلَّمُ فِيمَا [أَحْتَسِبُ فِيهِ الْخَيْر، وَلَسْتُ](١) أُحْسِنُ مَسْأَلَتَكَ هَذِهِ (٧).

الإمام مالك

وعلم لا أدري

⁽١) من (ب).

⁽٢) من (ب).

⁽٣) أخرجه ابن عبد البرِّ في (جامع بيان العلم) رقم: ١٥٧١، وذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ٧٨، وابن مفلح في (الآداب الشرعية): ٢/ ٦٥.

⁽٤) في (ب): الفتوى.

⁽٥) أخرجه ابن عبد البرِّ في (جامع بيان العلم) عن سفيان رقم: ١٥٢٧، وعن سحنون رقم: ٢٢١١، وذكره القاضي عياض في (ترتيب المدارك): ٤/ ٧٥، وذكره ابن الصلاح عن الاثنين في (أدب المُفتى): ٧٨، وابن مفلح في (الآداب الشرعية): ٢/ ٦٦.

⁽٦) من (أ) و(د) و(ف)، وفي (ب): أحسنت فيه الخبر وإني لا.

⁽٧) أخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء): ٦ / ٣٢٣، والبيهقي في (المدخل) رقم: ٨١٦، وذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ٧٩، والسيوطي في (أدب الفتيا): ٧٢.



* وَقَالَ الْهَيْثُمُ بْنُ جَمِيلِ: «شَهِدْتُ مَالِكًا سُئِلَ (١) عَنْ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ مَسْأَلَةً، فَقَالَ فِي ثِنْتَيْنِ^(٢) وَثَلاَثِينَ مِنْهَا: لاَ أَدْرِي^{٣)}.

* وَقِيلَ: «رُبَّمَا كَانَ يُسْأَلُ عَنْ خَمْسِينَ مَسْأَلَةً، فَلَا يُجِيبُ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهَا» (١٠).

* وَكَانَ يَقُولُ: «مَنْ أَجَابَ فِي مَسْأَلَةٍ، فَيَنْبَغِي [مِنْ](٥) قَبْلِ أَنْ يُجِيبَ فِيهَا؛ أَنْ يَعْرِضَ نَفْسَهُ عَلَى الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَكَيْفَ يَكُونُ خَلَاصُهُ فِي الْآخِرَةِ، ثُمَّ يُجِيبَ فِيهَا»(١٠).

* وَسُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَقَالَ: «لَا أَدْرِي». فَقِيلَ لَهُ: إنَّهَا مَسْأَلَةٌ خَفِيفَةٌ سَهْلَةٌ! فَغَضِبَ وَقَالَ: «لَيْسَ فِي العِلْمِ [شَيْءٌ] (٧) خَفِيفٌ، أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ اللهِ - تَعَالَى -: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴾ (٨)، فَأَلعِلْمُ كُلُّهُ ثَقِيلٌ، وَخَاصَّةً (١) مَا يُسأَلُ عَنْهُ يَوْمَ القِيَامَةِ (١٠).

⁽١) من (أ) و(د) و(ف)، وفي (ب): فسُئِل.

⁽٢) من (أ) و(ب) ، و(د) و(ف) : اثنتين.

⁽٣) أخرجه ابن عبد البرِّ في (الانتقاء): ١/ ٣٨، وفي (التمهيد): ١/ ٧٣، وأبو زرعة في (التاريخ): ١/ ٤٢٢، وذكره القاضي عياض في (ترتيب المدارك): ١/ ١٨١، وابن الصلاح في (أدب المُفتى): ٧٩، والنُّووي في (مقدمة المجموع): ١/ ٩٣.

⁽٤) ذكره القاضي عياض في (ترتيب المدارك): ١/ ١٧٨، وابن الصلاح في (أدب المُفتى): ٧٩، والنووي في (مقدمة المجموع): ١/ ٩٣.

⁽٥) من (أ).

⁽٦) ذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ٨٠، والقاضي عياض في (ترتيب المدارك): ١٧٨/١، والنووي في (مقدمة المجموع): ١/ ٩٣، والشاطبي في (الموافقات): ٥ / ٣٢٤، وابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦ / ١٣٢.

⁽٧) من (ب).

⁽٨) المزمّل: ٥.

⁽٩) في (ب): وخصاصة .

⁽١٠) ذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ٧٥، والقاضي عياض في (ترتيب المدارك): ١ / ١٤٢، والنَّووي في (مقدمة المجموع): ١/٧٣، والشاطبي في (الموافقات): ٥/ ٣٢٩، وابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦/ ١٣٢.



* وَقَالَ: «مَا أَفْتَيْتُ حَتَّى شَهِدَ لِي سَبْعُونَ أَنِّي أَهْلٌ لِذَلِكَ»(١).

* وَقَالَ أَيْضًا: «لَا يَنْبَغِي لِرَجُل أَنْ يَرَى نَفْسَهُ أَهْلًا لِشَيْءٍ حَتَّى يَسْأَلَ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ، وَمَا أَفْتَيْتُ حَتَّى سَأَلْتُ رَبِّيعَةَ (٢) وَيَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ فَأَمَرَانِي بِذَلِكَ، وَلَوْ نَهَيَانِي انْتَهَيْثُ»^(٣).

* وَقَالَ: «إِذَا كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَصْعُبُ عَلَيْهِمُ الْمَسَائِلُ، وَلَا يُجِيبُ⁽¹⁾ [أَحَدُ مِنْهُمْ]⁽⁰⁾ فِي مَسْأَلَةٍ حَتَّى يَأْخُذَ رَأْيَ صَاحِبِهِ، مَعَ مَا رُزِقُوا مِنَ السَّدَادِ وَالتَّوْفِيقِ مَعَ الطَّهَارَةِ، فَكَيْفَ بِنَا الَّذِينَ غَطَّتِ الْخَطَايَا وَالذُّنُوبُ قُلُو بَنَا! الله (٦٠).

* وَقِيلَ: «كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةٍ كَأَنَّهُ وَاقِفٌ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ»(٧).

* وَقَالَ عَطَاءٌ (١٠): «أَدْرَكْتُ أَقْوَامًا إِنْ كَانَ أَحَدُهُم لَيُسْأَلُ عَنِ الشَّيْءِ؛ فَيَتَكَلَّمُ

⁽١) أخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء): ٦/ ٣١٦، والخطيب في (الفقيه والمتفقه) رقم: ١٠٤٢، وابن الحبوزي في (تعظيم الفتيا) رقم: ٤٩، وابن مفلح في (الآداب الشرعية): ٢/ ٦٦، وابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦ / ١٣٢.

⁽٢) هو: أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن فَرُّوخَ القرشي التيمي، المشهور: بربيعة الرأي، توفي سنة ١٦٣ هـ. تُنظر ترجمته في (سير أعلام النبلاء) رقم: ٢٣، ٦/ ٨٩.

⁽٣) أخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء): ٦ / ٣١٦، والبيهقي في (المدخل) رقم: ٨٢٥، والخطيب في (الفقيه والمتفقه) رقم: ١٠٤٢، وابن الجوزي في (تعظيم الفتيا) رقم: ٥٠.

⁽٤) من (أ) و(د) و(ف)، وفي (ب): يُجب.

⁽۵) من (ب) و(د)، وفي (أ) و(ف): أحدهم.

⁽٦) ذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ٨٠، وابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦ / ١٣٢.

⁽٧) أخرجه الخطيب في (الفقيه والمتفقه) رقم: ١٠٨٧، وابن الجوزي في (تعظيم الفتيا) رقم: ١٨، وذكره ابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦ / ١٣٣، والشاطبي في (الموافقات): ٥ / ٣٢٤.

⁽٨) هو: الإمام عطاء بن السائب الثقفي، توفي سنة ١٣٦ هـ . تُنظر ترجمته في (سير أعلام النبلاء) رقم: ۳۰،۲/۱۱۰.



وَإِنَّهُ لَيَرْعُدُ»(١).

* وَسُعِلَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّ الْبِلَادِ شَرُّ؟ فَقَالَ: «لَا أَدْرِي»، فَسَأَلَ جِبْرِيلَ [فَقَالَ: أَسُواقُهَا»(٤). [فَقَالَ: أَسُواقُهَا»(٤).

ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «تَعْظِيمِ الْفُتْيَا»(٥).

* وَسُئِلَ الشَّعْبِيُّ عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَ: «لَا أَدْرِي». فَقِيلَ: أَلَا تَسْتَحِي مِنْ قَوْلِكَ «لَا أَدْرِي»، وَأَنْتَ فَقِيهُ أَهْلِ الْعِرَاقِ! فَقَالَ: «لَكِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَمْ تَسْتَحِ حِينَ قَالَتْ: ﴿لَا أَدْرِي»، وَأَنْتَ فَقِيهُ أَهْلِ الْعِرَاقِ! فَقَالَ: «لَكِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَمْ تَسْتَحِ حِينَ قَالَتْ: ﴿لَا أَدْرِي»، وَأَنْتَ فَقِيهُ أَهْلِ الْعِرَاقِ! فَقَالَ: «لَكِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَمْ تَسْتَحِ حِينَ قَالَتْ:

* وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ (^): «مَا رَأَيْتُ عَالِمًا أَكْثَرَ قَوْلاً «لاَ أَدْرِي» مِنْ مَالِكِ بْنِ أَنْسٍ » (٩).

⁽١) أخرجه الخطيب في (الفقيه والمتفقه) رقم: ١٠٨٥، وابن الجوزي في (تعظيم الفتيا) رقم: ١٦، وذكره ابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦ / ١٣٣.

⁽٢) من (ب).

⁽٣) من (أ).

⁽٤) أخرجه الإمام أحمد في (المسند) رقم: ١٦٧٤٤، والحاكم في (المستدرك) رقم: ٣٠٣، والعراني في (المسند): ٧٤٠٠، وابن والطبراني في (المسند): ٧٤٠٠، وابن الحبوزي في (تعظيم الفتيا) رقم: ٢٢، والآجري في (أخلاق العلماء) رقم: ١٠١، وابن عبد البرِّ في (جامع بيان العلم) رقم: ١٥٥٠.

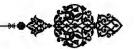
⁽٥) في (ب): الفتوى.

⁽٦) البقرة: ٣٢.

⁽٧) أخرجه الخطيب في (الفقيه والمتفقه) رقم: ١١٢٣، وابن الجوزي في (تعظيم الفتيا) رقم: ٢٦، ولا أخرجه البرِّ في (جامع بيان العلم) رقم: ١٥٥٨، وابن القيِّم في (إعلام الموقعين):٦/ ١٣٤.

⁽٨) هو: الحافظ الكبير الفضل بن دكين التيمي، توفي سنة ٢١٨ هـ. تُنظر ترجمته من (سير أعلام النبلاء) رقم: ٢١، ١٤٢/١٠.

⁽٩) أخرجه ابن الجوزي في (تعظيم الفتيا) رقم: ٣٠، وذكره ابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦ / ١٣٤.



* وَقَالَ أَبُو(١) الذَّيَّالِ(٢): «تَعَلَّمْ «لَا أَدْرِي»، فَإِنَّكَ إِنْ قُلْتَ «لَا أَدْرِي»؛ عَلَّمُوكَ حَتَّى لَا تَدْرِيَ»(٣).

الإمام الشافعي * وَسُتِلَ الشَّافِعِيُّ [رَحِمَهُ ٱللَّهُ] () عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَسَكَتَ. فَقِيلَ: ألا تُجِيبُ؟ وعلى لا أدري فَقَالَ: «حَتَّى أَدْرِيَ الفَضْلَ فِي سُكُوتِي، أَوْ فِي الْجَوَابِ» (٥٠).

الإمام أحمد * وَقَالَ الْأَثْرَمُ: «سَمِعْتُ [الْإِمَامَ](١) أَحْمَدَ يُسْتَفْتَى، فَيُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ: «لا وعلم لاأدري أَذْرِي»، وَذَلِكَ فِيمَا [قَدْ](٧) عَرَفَ فِيهِ الْأَقَاوِيلَ(١)»(٩).

* وَقَالَ: «مَنْ عَرَّضَ نَفْسَهُ لِلْفُتْيَا فَقَدْ عَرَّضَهَا لِأَمْرٍ عَظِيمٍ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ تُلْجِئُ الضَّرُورَةُ »(١٠).

(١) في (ب): ابن.

- (۲) هو: زهير بن هُنيد العَدَوي، توفي سنة ۱۸۰ هـ . تُنظر ترجمته من (تاريخ الإسلام) رقم :
 ۲۲۳ /۶ ،۹۸ .
- (٣) أخرجه ابن عبد البرِّ في (جامع بيان العلم) رقم:١٥٨٩، وابن الجوزي في (تعظيم الفتيا) رقم:٣٢، وذكره ابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦/ ١٣٤.
 - (٤) من (أ).
- (٥) ذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ٧٩، والنووي في (مقدمة المجموع): ١/٩٣، وابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦/ ١٣٢.
 - (٦) من (أ).
 - (٧) من (ب).
 - (A) من (أ) و(د) و(ف)، وفي (ب): الأقوال.
- (٩) أخرجه الخطيب في (الفقيه والمتفقه) رقم: ١١٢٦، وابن الجوزي في (تعظيم الفتيا) رقم: ٢٨، وفي (مناقب الإمام أحمد): ١/ ٩٥، وذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ٧٤، وابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦/ ١٣٤.
- (١٠) أخرجه الخطيب في (الفقيه والمتفقه) رقم: ٦٥٠، وابن الجوزي في (تعظيم الفتيا) رقم: ١٩، وذكره ابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦ / ١٣٣.



* وَقِيلَ لَهُ: أَيُّمَا أَفْضَلُ؛ الْكَلَامُ أُوِ الْإِمْسَاكُ؟ فَقَالَ: «الْإِمْسَاكُ أَحَبُّ إِلَيَّ إِلَّا لِضَرُّورَةٍ ١١٠٠.

* وَقَالَ عُقْبَةٌ (٢) بْنُ مُسْلِم: «صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ أَرْبَعَةً (٣) وَثَلَاثِينَ شَهْرًا، وَكَانَ كَثِيرًا مَا يُسْأَلُ؛ فَيَقُولُ: «لَا أَدْرِي»(١٠).

* وَكَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ لَا يَكَادُ يُفْتِي فُتْيًا، وَلَا يَقُولُ شَيْئًا إِلَّا قَالَ: «اللَّهُمَّ سَلِّمْنِي، وَسَلِّمْ مِنِّي»(٥).

* وَقَالَ سُحْنُونٌ ـ صَاحِبُ «الْمُدَوَّنَةِ» ـ : «أَشْقَى النَّاس مَنْ بَاعَ آخِرَتَهُ [بِدُنْيَاهُ، وَأَشْقَى مِنْهُ مَنْ بَاعَ آخِرَتَهُ] (١) بِدُنْيَا غَيْرِهِ، فَفَكَّرْتُ فِيمَنْ بَاعَ آخِرَتَهُ بِدُنْيَا غَيْرِهِ، فَوَجَدْتُهُ الْمُفْتِي، يَأْتِيهِ رَجُلٌ قَدْ حَنِثَ فِي امْرَأَتِهِ وَرَقِيقِهِ(٧)، فَيَقُولُ [لَهُ] (١٠): «لا شَيْءَ عَلَيْكَ ». فَيَذْهَبُ الْحَانِثُ فَيَتَمَتَّعُ بِامْرَأَتِهِ وَرَقِيقِهِ، وَقَدْ بَاعَ الْمُفْتِي دِينَهُ بِدُنْيَا هَذَا (٩).

سحنون وعلـــم لا أدري

⁽١) أخرجه الخطيب في (الفقيه والمتفقه) رقم: ٢٥٠، وابن الجوزي في (تعظيم الفتيا) رقم: ١٩.

⁽٢) تصحَّفت في (ب) إلى: عتبة.

⁽٣) من (أ) و(ف)، وفي (ب): أربعًا.

⁽٤) أخرجه ابن عبد البرِّ في (جامع بيان العلم) رقم: ١٥٨٥، وابن الجوزي في (تعظيم الفتيا) رقم: ٢٥، وذكره ابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦ / ١٣٤.

⁽٥) أخرجه البيهقي في (المدخل) رقم: ٨٢٤، وذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ٨٠، وابن مفلح في (الآداب الشرعية): ٢/ ٦٦، وابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦/ ١٣٤، والسيوطى في (أدب الفتيا): ٩٨.

⁽٦) من (أ).

⁽٧) من (أ) و(د) و(ف)، وفي (ب): أو رقيقه.

⁽٨) من (أ).

⁽٩) ذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتى): ٨١.



* وَسَأَلَهُ رَجُلٌ مَسْأَلَةً، فَتَرَدَّدَ إِلَيْهِ فِيهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَقَالَ: "وَمَا أَصْنَعُ لَكَ يَا خَلِيلِي! وَمَسْأَلَتُكَ هَذِهِ مُعْضِلَةٌ، وَفِيهَا أَقَاوِيلُ، وَأَنَا مُتَحَيِّرٌ فِي ذَلِكَ» فَقَالَ لَهُ: وَلِيكِهِ وَأَنْتَ أَصْلَحَكَ اللهُ لِكُلِّ مُعْضِلَةٍ!، فَقَالَ لَهُ سُحْنُونٌ: "هَيْهَاتَ يَا ابْنَ أَخِي، لَيْسَ وَأَنْتَ أَصْلَحَكَ اللهُ لِكُلِّ مُعْضِلَةٍ!، فَقَالَ لَهُ سُحْنُونٌ: "هَيْهَاتَ يَا ابْنَ أَخِي، لَيْسَ بِقَوْلِكَ هَذَا أَبْذُلُ لَكَ لَحْمِي وَدَمِي إِلَى النَّارِ»(۱).

* وَكَانَ يُزْرِي عَلَى مَنْ يَعْجَلُ فِي الْفَتْوَى، وَيَذْكُرُ النَّهْيَ عَنْ ذَلِكَ عَنْ مُعَلِّمِيهِ الْقُدَمَاءِ(٢).

* وَقَالَ: «إِنِّي لَأُسْأَلُ^(٣) عَنِ الْمَسْأَلَةِ أَعْرِفُهَا، فَمَا يَمْنَعُنِي مِنَ الْجَوَابِ إِلاَّ كَرَاهَةُ^(١) الْجُرْأَةِ بَعْدِي عَلَى الفَتْوَى^(٥)»^(٦).

* وَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ تُسْأَلُ عَنْ مَسْأَلَةٍ لَوْ سُئِلَ عَنْهَا بَعْضُ أَصْحَابِكَ لَأَجَابَ (٧)، فَتَتَوَقَّفُ فِيهَا! فَقَالَ: «فِتْنَةُ الْجَوَابِ بِالصَّوَابِ أَشَدُّ مِنْ فِتْنَةِ الْمَالِ»(٨).

* وَقَالَ الْحَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُسأَلُ عَنِ الْمَسْأَلَةِ وَيَعْجَلُ [فِي الْجَوَابِ](١٠)، فَيُصِيبُ فَأَذُمُّهُ، وَيُسْأَلُ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَيَتَثَبَّتُ فِي الْجَوَابِ، فَيُخْطِئُ فَأَحْمَدُهُ»(١٠).

⁽١) ذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ٨١، والقاضي عياض في (ترتيب المدارك): ٤/ ٧٤.

⁽٢) ذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ٨٢.

⁽٣) من (أ) و(د) و(ف)، وفي (ب): لا أسأل.

⁽٤) من (أ) و(د) و(ف)، وفي (ب): كراهية.

⁽٥) من (أ) و(د) و(ف)، وفي (ب): الفتيا.

⁽٦) ذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ٨٢، والقاضي عياض في (ترتيب المدارك): ٤/ ٧٥.

⁽٧) من (ب) و(د)، وفي (أ) و(ف): أجاب.

⁽٨) ذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ٨٢، وابن مفلح في (الآداب الشرعية): ٢/ ٦٦، والقاضي عياض في (ترتيب المدارك): ٤/ ٧٦.

⁽٩) من (أ) و(د) و(ف)، وفي (ب): بالجواب.

⁽١٠) ذكره ابن الصلاح في (أدب الـمُفتى): ٨٢.



* وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ وَالصَّيْمَرِيُّ (١): «قَلَّ مَنْ حَرَصَ عَلَى الفَتْوَى، وَسَابَقَ إِلَيْهَا، وَثَابَرَ عَلَيْهَا؛ إِلَّا قَلَّ تَوْفِيقُهُ، وَاضْطَرَبَ فِي أَمْرِهِ، وَإِذَا كَانَ كارِهًا لِذَلِكَ غَيْرَ مُخْتَارٍ [لَهُ] (١)، مَا وَجَدَ مَنْدُوحَةً عَنْهُ، وَقَدَرَ أَنْ يُحِيلَ بِالأَمْرِ فِيهِ عَلَى غَيْرِهِ؛ كَانَتِ النَّهُ أَنْ أَنُهُ مِنَ اللهِ أَكْثَرَ، وَالْصَّلَاحُ فِي جَوَابِهِ وَفَتَاوِيهِ (٣) أَغْلَبَ (١٤).

- * وَقَالَ بِشْرٌ الْحَافِي: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُسْأَلَ فَلَيْسَ بِأَهْل أَنْ يُسْأَلَ»(٥).
- * وَكَانَ أَبُو الْحَسَنِ الْقَابِسِيُّ لَيْسَ^(١) شَيْءٌ أَشَدَّ عَلَيْهِ مِنَ الْفَتْوَى^(٧). (^{٨)}
- * وَقَالَ تَارَةً: «مَا ابْتُلِي أَحَدٌ بِمَا ابْتُلِيتُ بِهِ، أَفْتَيْتُ الْيَوْمَ فِي عَشْرِ مَسَائِلَ »(٩).
- * وَرَأَى رَجُلٌ رَبِيعَةً بْنَ [أَبِي](١٠) عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَبْكِي، فَقَالَ: مَا يُبْكِيكَ؟ فَقَالَ:

⁽١) هو: شيخ الشافعية عبد الواحد بن الحسين الصَّيْمَرِيُّ، توفي سنة ٤٠٥ هـ. تُنظر ترجمته في (تاريخ الإسلام) رقم: ٨٦/٩،١٧٨.

⁽٢) من (أ).

⁽٣) من (ب) و(د)، وفي (أ) و(ف): فتياه.

⁽٤) قاله الخطيب في (الفقيه والمتفقه): ٧٠٩، وذكره عنهما ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ٨٤، والنووي في (مقدمة المجموع): ١/ ٩٤.

⁽٥) أخرجه الخطيب في (الفقيه والمتفقه) رقم: ١٠٨٤، وذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ٨٤، وأخرجه الآجري في (أخلاق العلماء) رقم: ٨٠ عن سفيان بن عيينة.

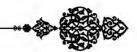
⁽٦) في (ب): يقول ليس.

⁽٧) من (ب) و (د)، وفي (أ): الفتيا.

⁽٨) ذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتى): ٨٤.

⁽٩) ذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتى): ٨٤.

⁽١٠) ساقطة من (أ) و(ب)، والمثبت من المصادر.



«اسْتُفْتِي مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ، وَظَهَرَ فِي الإِسْلَامِ أَمْرٌ عَظِيمٌ»(١).

* وَقَالَ: «وَلَبَعْضُ مَنْ يُفْتِي هَاهُنَا أَحَقُّ بِالسِّجْنِ مِنَ السُّرَّاقِ»(٢).

* قُلْتُ: «فَكَيْفَ لَوْ رَأَى زَمَانَنَا، وَإِقْدَامَ مَنْ لا عِلْمَ عِنْدَهُ عَلَى الْفُتْيَا، مَعَ قِلَّةِ خِبْرَتِهِ، وَسُوءِ سِيرَتِهِ^(٣)، وَشُوْمٍ سَرِيرَتِهِ! وَإِنَّمَا قَصْدُهُ السُّمْعَةُ وَالرِّيَاءُ، وَمُمَاثَلَةُ الْفُضَلاءِ وَالنُّبُلاءِ، وَالْمَشْهُورِينَ الْمَسْتُورِينَ، وَالْعُلَمَاءِ الرَّاسِخِينَ، وَالْمُتَبَحِّرِينَ الْفُضَلاءِ وَالنَّبُلاءِ، وَالْمُتَبَحِّرِينَ الْمُسْتُورِينَ، وَالْعُلَمَاءِ الرَّاسِخِينَ، وَالْمُتَبَحِّرِينَ النَّاسِقِينَ، وَالْمُتَبَعِّرِينَ اللَّابِقِينَ، وَمَعَ هَذَا؛ فَهُمْ يُنْهَوْنَ فَلا '' يَنْتَهُونَ، [وَيُنْبَهُونَ فَلا يَنْتَبِهُونَ] ('')، قَدْ أُمْلِي لَهُمْ بِانْعِكَافِ الْجُهَّالِ عَلَيْهِمْ، وَتَرَكُوا مَا لَهُمْ فِي ذَلِكَ وَمَا عَلَيْهِمْ.

فَمَنْ أَقْدَمَ عَلَى مَا لَيْسَ لَهُ أَهْلًا مِنْ فُتْيَا، أَوْ قَضَاءٍ، أَوْ تَدْرِيسٍ؛ أَثِمَ.

فَإِنْ [كَانَ](٢) أَكْثَرَ مِنْهُ، وَأَصَرَّ(٧) وَاسْتَمَرَّ؛ فَسَقَ، وَلَمْ يَحِلَّ قَبُولُ قَوْلِهِ، وَلَا فُتْيَاهُ، وَلَا قَضَاؤُهُ.

هَذَا حُكْمُ دِينِ الإِسْلَامِ، [وَالسَّلَامِ](^)، وَلاَ اعْتِبَارَ بِمَنْ خَالَفَ هَذَا الصَّوَابَ،

⁽۱) أخرجه ابن عبد البرِّ في (جامع بيان العلم) رقم: ۲٤۱۰، والخطيب في (الفقيه والمتفقه) رقم: ٢٠٩، والخطيب في (الفقيه والمتفقه) رقم: ٢٠٩، وذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ٨٥، وابن مفلح في (الآداب الشرعية): ٢/ ٢٧، وابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦/ ١١٨.

⁽٢) أخرجه ابن عبد البرِّ في (جامع بيان العلم) رقم: ٢١٤٠، وذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ٨٥، وابن مفلح في (الآداب الشرعية): ٢/ ٦٧، والمرداوي في (التحبير): ٤٠٤٠.

⁽٣) في (ب): سريرته.

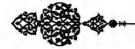
⁽٤) في (ب): ولا.

⁽٥) من (أ).

⁽٦) من (ب).

⁽٧) من (أ) و(ف)، وفي (ب): أو أصر.

⁽٨) من (أ).



فإِنَّا لِلهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ».

* وَقَدْ قَالَ ابْنُ دَاوُدَ(١) وَغَيْرُهُ: ﴿إِنَّ الشَّافِعِيَّ شَرَطَ فِي الْمُفْتِي وَالْقَاضِي شُرُوطًا لَا تُوجَدُ إِلَّا فِي الْأَنْبِيَاءِ (٢).

* وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: «شَرَطَ الشَّافِعِيُّ فِيهِمَا شُرُوطًا تَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهُ حَاكِمٌ »(٣).

* وَكَتَبَ سَلْمَانُ (٤) إِلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ: «بَلَغَنِي أَنَّكَ قَعَدْتَ طَبِيبًا؛ فَاحْذَرْ أَنْ تَقْتُلَ مُسْلِمًا» (٥).

⁽۱) هو: أبو بكر محمد بن داود بن محمد الدَّاودي، شارح (مختصر المُزني)، توفي نحو سنة ٤٢٧ هـ. تُنظر ترجمته في (طبقات الشافعية الكبرى) رقم: ٣٢٣، ١٤٨/٤.

⁽٢) ذكره الأسيوطي في (جواهر العقود): ٢ / ٣٦٣.

⁽٣) أخرجه الخطيب في (الفقيه والمتفقه) رقم: ١٠٤٨، وابن الجوزي في (تعظيم الفتيا) رقم: ٥، قال الشافعي: « لا يَحلُّ لأحدٍ يُفْتي في دين الله عَزَّوَجَلَّ إِلَّا رَجُلًا عارفًا بكتابِ اللهِ: بناسِخِه ومَنسُوخِه، وبمُحْكَمه ومُتشابِهه، وتأويله وتنزيله، ومكيِّه ومدنيِّه، وما أُريدَ به، وفيما أُنزل، ثم يكون بعد ذلك بصيرًا بحديث رسول الله صَلَّ اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّم وبالنَّاسِخ والمنسُوخ، ويَعْرِفُ من الحديث مثل ما عُرف من القرآنِ، ويكُون بصيرًا باللَّغة، بصيرًا بالشَّعْرِ، وما يحتاجُ إليه للعِلْم والقُرْآنِ، ويَسْتَعمِلُ مع هذا الإنصاف، وقِلَّة الكلام، ويكونُ بعد هذا مُشرِفًا على اخْتِلافِ أهل الأمصارِ، ويكُونُ له قريحةٌ بَعْدَ هذا، وإذا كانَ هذا هكذا؛ فله أن يَتَكَلَّم ويُفْتي في الحلالِ والحرام، إذا لم يكُن هكذا، فلَهُ أَنْ يَتَكَلَّم في العِلْم ولا يُفْتي».

⁽٤) في (ب): سليمان.

⁽٥) أخرجه الإمام مالك في (الموطأ) رقم: ١٤٥٩، وابن عساكر في (تاريخ دمشق): ١/ ١٥٠، وأبو نعيم في (حلية الأولياء): ١/ ٢٠٥، والدينوري في (المجالسة) رقم: ١٢٣٨، وذكره ابن القيم في (إعلام الموقعين): ٦/ ١٣٥٠.



تحريم الفتوى الله وتَحْرُمُ الْفَتْوَى (١) عَلَى الْجَاهِل بِمَا يَسْأَلُ عَنْهُ؛ لِمَا سَبَقَ مِنَ الْحَدِيثِ (٢)، على جاهــل وَإِنْ كَانَ عَارِفًا بِغَيْرِهِ.

* وَقَالَ سُفْيَانُ (٣): «أَدْرَكْتُ الْفُقَهَاءَ وَهُمْ يَكْرَهُونَ أَنْ يُجِيبُوا فِي الْمَسَائِل وَالفُتْيَا، حَتَّى لَا يَجِدُوا بُدًّا مِنْ أَنْ يُفْتُوا»(٤).

* وَقَالَ: «أَدْرَكْتُ الْعُلَمَاءَ وَالْفُقَهَاءَ يَتَرَادُّونَ الْمَسَائِلَ، يَكْرَهُونَ أَنْ يُجِيبُوا فِيهَا، فَإِذَا أُعْفُوا (٥) مِنْهَا كَانَ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ (٦).

* وَقَالَ: «أَعْلَمُ النَّاسِ بِالْفُتِيَا أَسْكَتُهُمْ عَنْهَا، وَأَجْهَلُهُمْ بِهَا أَنْطَقُهُمْ فِيهَا»(٧).

(١) في (ب): الفتيا.

⁽٢) يُنظر صـ ١٢٩ و١٣٠.

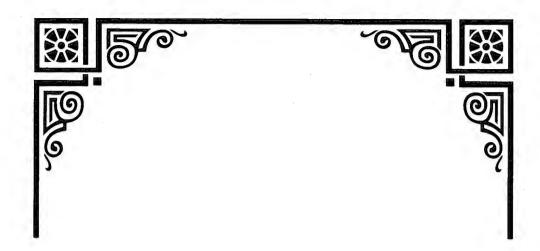
⁽٣) هو: إمام الحفاظ سفيان بن سعيد بن مسروق الثُّوري، توفي سنة ١٦١ هـ . تُنظر ترجمته في (سير أعلام النبلاء) رقم: ٨٢ ، ٧/ ٢٢٩ .

⁽٤) أخرجه الآجري في (أخلاق العلماء) رقم: ٨٤، والخطيب في (الفقيه والمتفقه) رقم: ٦٤٩، وابن الجوزي في (تعظيم الفتيا) رقم: ١٣، وذكره ابن مفلح في (الآداب الشرعية): . 77 /4

⁽٥) في (ب): عفوا.

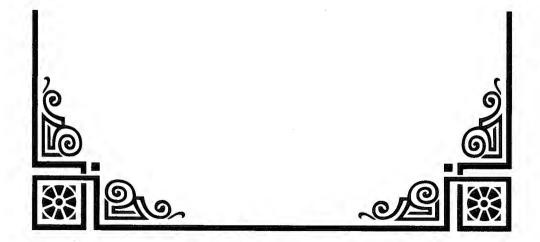
⁽٦) أخرجه الآجري في (أخلاق العلماء) رقم: ٨٤، والخطيب في (الفقيه والمتفقه) رقم: ٦٤٩، وابن الجوزي في (تعظيم الفتيا) رقم: ١٣.

⁽٧) أخرجه الخطيب في (الفقيه والمتفقه) رقم: ١٠٧٩، وابن الجوزي في (تعظيم الفتيا) رقم: ١٥، وذكره ابن مفلح في (الآداب الشرعية): ٢/ ٦٦.

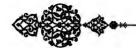


بَابُ

صِفَةِ الْـمُفْتِي، وَشُرُوطِهِ، وَأَحْكَامِهِ، وَآدَابِهِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ







صفة المفتي وشروطه

* وَمِنْ [صِفَتِهِ وَشُرُوطِهِ](١):

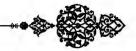
- أَنْ يَكُونَ:
- مُسْلِمًا.
- مُكَلَّفًا.
- عَدْلًا (٢).
 - فَقِيهًا.
- مُجْتَهدًا.
 - يَقِظًا.
- صَحِيحَ الذِّهْنِ وَالفِكْرِ وَالتَّصَرُّفِ فِي الْفِقْهِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ(").

أَمَّا اشْتِرَاطُ إِسْلَامِهِ، وَتَكْلِيفِهِ، وَعَدَالَتِهِ؛ فَبِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ يُخْبِرُ عَنِ اللهِ -تَعَالَى ـ بِحُكْمِهِ، فَاعْتُبِرَ إِسْلَامُهُ، وَتَكْلِيفُهُ، وَعَدَالَتُهُ؛ لِتَحْصُلَ الثَّقَةُ بِقَوْلِهِ، وَيُبْنَى عَلَيْهِ، كَالرِّوَايَةِ وَالشَّهَادَةِ.

⁽١) في (ب): شرطه.

⁽٢) في (ب): عدلاً مكلفًا.

⁽٣) يُنظر: (العدة): ٥ / ١٥٩٤، و(الواضح): ١ / ٢٦٨، و(التَّمهيد): ٤ / ٣٩٠، و(روضة الناظر): ٣ / ٩٠، و(أدب المُفتي): ٥٥، و(مقدمة المجموع): ١/ ٩٥، و(أصول ابن مفلح): ٤/ ١٥٣٢، و(الدر النضيد): ٣٠٩، و(منار أصول الفتوى): ٢٤٣، و(عرف البشام): ١٢.





ما هية صفة * وَالْعَدْلُ: العسدل

- مَنِ اسْتَمَرَّ عَلَى فِعْلِ الْوَاجِبِ، وَالْمَنْدُوبِ، وَالصِّدْقِ.
 - وَتَرْكِ الْحَرَامِ، وَالْمَكْرُوهِ، وَالْكَذِبِ.
 - مَعَ حِفْظِ^(۱) مُرُّوءَتِهِ.
 - وَمُجَانَبَةِ الرَّيْبِ وَالتُّهَمِ، بِجَلْبِ نَفْعِ وَدَفْعِ ضَرَرٍ (٢).

فَإِنْ كَانَ هَذَا وَصْفَهُ ظَاهِرًا، وَجُهِلَ بَاطِنْهُ؛ فَفِي كَوْنِهِ عَدْلًا خِلَافٌ.

وَظَاهِرُ مَذْهَبِنَا: أَنَّهُ لَيْسَ عَدْلًا، كَمَا لَوْ عُلِمَ أَنَّ بَاطِنَهُ بِخِلَافِ ظَاهِرِهِ.

وَعَلَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ: لَيْسَ بِعَدْلٍ مَنْ يَقُولُ^(٣) عَلَى اللهِ وَعَلَى (١٠ رَسُولِهِ، أَوْ غَيْرِهِمَا، أَوْ جَازَفَ فِي أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ، مَعَ إِثْمِهِ بِذَلِكَ، وَإِسْقَاطِ (٥٠ مُرُّوءَتِهِ.

وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي كُتُب الْفِقْهِ(٦).

⁽١) من (أ) و(ف) و(ص غ)، وفي (ب): حفظه.

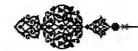
⁽٢) نقل هذا النص الطوفي عن ابن حمدان ، وعلق بما يأتي : « قلت : ولا ضرورة في هذا التعريف إلى ذكر الصدق؛ لأن فعل الواجب وترك الحرام تناولاه» .

⁽٣) من (أ) و(ف)، وفي (ب): تقوَّل.

⁽٤) من (ب) و(ف)، وفي (أ): أو على.

⁽٥) من (ب) و(ف)، وفي (أ): أو إسقاط.

⁽٦) يُنظر (كتاب الشهادات) من كتب الفقه.



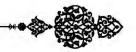
* [وَبِالْجُمْلَةِ](١):

كُلُّ مَا يَأْثُمُ بِفِعْلِهِ مَرَّةً: يَفْسُقُ بِفِعْلِهِ ثَلَاثًا.

وَإِنْ كَانَ كَبِيرَةً: فَمَرَّةً.

وَكُلُّ مَا أَسْقَطَ الْمُرُوءَةَ: أَسْقَطَ الْعَدَالَةَ إِذَا كَثُرَ، وَإِنْ لَمْ يَأْثُمْ بِهِ.

⁽١) من (أ) و(ف)، وفي (ب): وفي الجملة.





الفقيه على الحقيقــة

* فَأَمَّا الْفَقِيهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ فَهُوَ: «مَنْ لَهُ أَهْلِيَّةٌ تَامَّةٌ، يُمْكِنُهُ أَنْ يَعْرِفَ الْحُكْمَ بِهَا إِذَا شَاءَ، مَعَ مَعْرِفَتِهِ جُمْلَةً كَثِيرَةً عُرْفًا مِنْ أُمَّهَاتِ مَسَائِلِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْفُرُوعِيَّةِ (١) الْعَمَلِيَّةِ، بِالإِجْتِهَادِ وَالتَّأَمُّل، وَحُضُورِهَا عِنْدَهُ».

* فَكُلُّ (٢) فَقِيهٍ حَقِيقَةً مُجْتَهِدٌ قَاضٍ (٣)؛ لِأَنَّ (١) الِاجْتِهَادَ: بَذْلُ الْجَهْدِ وَالطَّاقَةِ فِي طَلَبِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ بِدَلِيلِهِ (٥)، وَكُلُّ مُجْتَهِدٍ أُصُولِيٍّ (١)؛ فَلِهَذَا (٧) كَانَ عِلْمُ أُصُولِ الْفِقْهِ فَرْضًا عَلَى الْفُقَهَاءِ.

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ: ﴿أَنَّهُ فَرْضُ عَيْنٍ ﴾ (٨).

وَقَالَ الْعَالِمِيُّ الْحَنَفِيُّ (٩): «إِنَّهُ فَرْضُ عَيْنِ عَلَى مَنْ أَرَادَ الإِجْتِهَادَ وَالْفَتْوَى

⁽١) من (أ) و (ج) و (غ)، وفي (ب) و (ف) و (ضغ): الفرعية.

⁽٢) من (أ) و(ج) و(غ) و(ف) و(ص غ)، وفي (ب): وكل.

⁽٣) من (أ) و(صغ)، وفي (ب): خاصٌ.

⁽٤) من (أ)، وفي (ب): فإن.

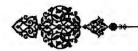
⁽٥) يُنظر: (التَّحبير): ٨ / ٣٨٦٥.

⁽٦) قال المؤلف في (الجامع المتصل) ٦/ ب: «فكل فقيه حقيقةً مجتهد، وكل مجتهد أصولي، فكل فقيه حقيقةً أصولي».

⁽٧) من (أ) و(غ) و(ج) و(ف) و(صغ)، وفي (ب): ولهذا.

⁽٨) يُنظر: (الواضح): ١/٢٧٢.

⁽٩) هو: محمد بن عبد الحميد بن الحسن بن الحسين الأسمندي الحنفي، المعروف بـ العلاء العالم، توفي سنة ٥٦/١٢، ٧٢ هـ. تُنظر ترجمته في (تاريخ الإسلام) رقم: ٧٧ ، ١٢ / ٥٣ .



وَالْقَضَاءَ، وَفَرْضُ كِفَايَةٍ عَلَى غَيْرِهِمْ »(١). وَهُوَ أَوْلَى إِنْ شَاءَ اللهُ-تَعَالَى ..

وَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُ فَرْضُ كِفَايَةٍ، كَالْفِقْهِ (٢).

قُلْتُ: «نَحْمِلُهُ عَلَى غَيْرِ الثَّلَاثَةِ (٣)».

وَلِأَنَّ بِهِ يُعْرَفُ الدَّلِيلُ، وَالتَّعْلِيلُ، وَالصَّحِيحُ، وَالْفَاسِدُ، وَالْعَلِيلُ⁽¹⁾، وَالنَّبِيلُ، وَالرَّذِيلُ، وَكَيْفِيَّةُ الاِسْتِدْلَالِ، وَالإسْتِنْبَاطُ، وَالْإِلْحَاقُ، وَالاِجْتِهَادُ، وَالْمُجْتَهِدُ، وَالْفَتْوَى، وَالْمُخْتَهِدُ، وَالْفَتْوَى، أَوْ يَجِبَانِ وَالْفَتْوَى، وَالْمُسْتَفْتِي، وَمَنْ يَجُوزُ لَهُ الِاجْتِهَادُ وَالْفَتْوَى، أَوْ يَجِبَانِ عَلَيْهِ، أَوْ يَحْرُمَانِ، أَوْ يَنْدُبَانِ لَهُ، وَمَنْ يَلْزَمُهُ التَّقْلِيدُ، أَوْ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ، وَفِيمَا يَجُوزُ أَوْ يَمْتَنِعُ.

وَمَنْ جَهِلَهُ (٥)؛ كَانَ حَاكِيَ فِقْهٍ، وَفَرْضُهُ التَّقْلِيدُ.

وَقَدْ أَوْجَبَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ تَقْدِيمَ مَعْرِفَتِهِ عَلَى الْفُرُوعِ(٦).

وَلِهَذَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي (٧)، وَ ابنُ أَبِي مُوسَى (٨)، وَابْنُ البَنَّا (٩)، وَأَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ فِي أَوَائِل كُتُبِهِمْ الْفُرُوعِيَّةِ.

⁽١) يُنظر: (بذل النظر في الأصول): ٥.

⁽٢) يُنظر: (التَّحبير): ١٨٩/١.

⁽٣) التي هي: « الاجتهاد والفتوي والقضاء ».

⁽٤) من (أ) و (ج) و (ع)، وفي (ب): والتَّعليل.

⁽a) من (أ) و (ص غ) ، وفي (ب): يجهله.

⁽٦) يُنظر: (الواضح): ١ / ٢٧٢.

⁽٧) ذكره أبو يعلى في أوائل (المجرد).

⁽A) ذكره في أوائل (الإرشاد إلى سبيل الرشاد): ١٠.

⁽٩) ذكره في أوائل (الخصال والعقود والأحوال والحدود): ص ٧٧ ـ ١٤٥.



وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ الْعُكْبَرِيُّ: «أَبْلَغُ مَا تُوصَلُ بِهِ إِلَى إِحْكَام الْأَحْكَام (١)؛ إِتْقَانُ أُصُولِ الْفِقْهِ، وَطَرَفٍ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ»(١٠).

لَكِنَّ الْقَاضِيَ أَوْجَبَ تَقْدِيمَ الْفُرُوعِ؛ لِتَحْصُلَ (٣) [الدُّرْبَةُ وَ](١) الْمَلَكَةُ(٥). وَهُوَ أَوْلَى إِنْ شَاءَ اللهُ لَهُ مَعَالَى . .

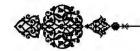
⁽١) من (أ) و(ز) و(ج) و(صغ)، وفي (ب): الحكام.

⁽٢) ذكره المؤلف في (الإيجاز): ٤/ أ، وفي (الجامع المتصل): ٦/ب، والمرداوي في (التَّحبير): ١/ ١٨٧. وعلق الطوفي على هذا النقل بقوله: « وهذه الكلمات التي حكاها عن الشيخ أبي البقاء ذكرها في خطبة كتابه المسمى بـ (تنقيح الخطل في علم الجدل) وإنما قال: أصول الكلام؛ لأن خطبته مسجوعة على هذه القافية، ولا أدري هذا التحريف من ابن حمدان أو من كاتب النسخة التي نقلها منها؛ فإنها نسخة واحدة جاءت من الشام وكان فيها شيء من سقم ـ أعني: (أدب المفتي) ـ فإن كان ذلك فلا كلام، وإن كان التحريف من ابن حمدان ، فلا أدري لم حرف كلام الشيخ أبي البقاء عن وجهه مع إخلاله بازدواج القرائن ونظم الكلام، غير أنه يحتمل أن يكون ذلك من النسخة التي نقل منها ابن حمدان وهما من كاتبها ـ أعنى: (تنقيح الخطل) ـ ويحتمل أن يكون حرَّف لفظ (الكلام) إلى لفظ (الدين) لئلا يكون فيه إغراء للطلبة بعلم الكلام، وهو مذموم، وكلا الوجهين بعيد، والأولى إحالة التحريف على النسخة التي نقلنا نحن منها أو على أن الشيخ شُبه عليه في النقل، وذلك مما لا عاصم منه إلا الله ». (الصعقة الغضسة): ٢٧٧.

⁽٣) من (أ) و(ع)، وفي (ب) و(ج) و(غ): لتحصيل.

⁽٤) من (أ).

⁽٥) تُنظر: (العدة): ٥/ ١٥٩٤.





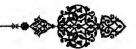
* فَأَمَّا الْمُجْتَهِدُ مُطْلَقًا فَهُوَ: «مَنْ حَفِظَ وَفَهِمَ (') أَكْثَرَ الْفِقْهِ، وَأُصُولَهُ، وَأَدِلَّتَهُ المحتهد المطلق فَهُ مَسْائِلِهِ؛ [فَهُوَ مُجْتَهِدٌ] (') إِذَا كِانَتْ ('') لَهُ أَهْلِيَّةٌ تَامَّةٌ يُمْكِنُهُ مَعْرِفَةٌ أَحْكَامِ الشَّرْعِ فَيهَا بِالدَّلِيل، وَسَائِرِ الْوَقَائِعِ إِذَا شَاءَ».

فَإِنْ كَثُرَتْ إِصَابَتُهُ؛ صَلَحَ - مَعَ بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ - أَنْ يُفْتِيَ وَيَقْضِي، وَإِلَّا فَلا.

⁽١) من (أ) و(ج) و(رك)، وفي (ب): أو فهم.

⁽٢) من (ب).

⁽٣) من (أ)، وفي (ب): كان.





* وَالْمُجْتَهِدُ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:

- مُجْتَهِدُ مُطْلَقٌ.
- وَمُجْتَهِدٌ فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ، أَوْ فِي مَذْهَبِ إِمَام غَيْرِهِ.
 - وَمُجْتَهِدٌ فِي نَوْعِ مِنَ الْعِلْمِ.
 - وَمُجْتَهِدٌ فِي مَسْأَلَةٍ مِنْهُ، أَوْ مَسَائِلَ.





وَهُوَ: «الَّذِي ـ ذَكَرْنَاهُ آنِفًا(۱) ـ إِذَا اسْتَقَلَّ بِإِدْرَاكِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مِنَ الأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ، وَأَحْكَامِ الْحَوَادِثِ مِنْهَا، مَعَ حِفْظِهِ لِأَكْثَرِ الْفِقْهِ، وَلَا يُقَلِّدُ أَحَدًا، وَلَا يَتَقَيَّدُ بِمَذْهَبِ أَحَدٍ».

وَقِيلَ (٢): «لا يُشْتَرَطُ حِفْظُهُ لِفُرُوعِ الْفِقْهِ؛ لَأَنَّهُ فَرْعُ الإَجْتِهَادِ». وَفِيهِ بُعْدٌ.

وقِيلَ (٣): «يُشْتَرَطُ فِيمَنْ يَتَأَدَّى بِفَتْوَاهُ فَرْضُ الْكِفَايَةِ».

* وَمِنْ شَرْطِهِ: أَنْ يَعْرِفَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ، وَحَقِيقَةَ ذَلِكَ وَمَجَازَهُ، وَأَمْرَهُ وَنَهْيَهُ، وَمُجْمَلَهُ وَمُبَيِّنَهُ، وَمُحْكَمَهُ وَمُتَشَابِهَهُ، وَخَاصَّهُ وَعَامَّهُ، وَمَطْلَقَهُ وَمُقَيَّدَهُ، وَنَاسِخَهُ وَمَنْسُوخَهُ، وَالْمُسْتَثْنَى وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَصَحِيحَ وَمُطْلَقَةُ وَمُقَيَّدَهُ، وَنَاسِخَهُ وَمَنْسُوخَهُ، وَالْمُسْتَثْنَى وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَصَحِيحَ السُّنَةِ مِنْ ذَلِكَ وَسَقِيمَهَا، وَمُتَوَاتِرَهَا وَالْمُسْتَثْنَى وَالْمُسْتَثْنَى وَالْمُسْتَثُنَى مِنْهُ، وَصَحِيحَ السُّنَةِ مِنْ ذَلِكَ وَسَقِيمَهَا، وَمُتَوَاتِرَهَا وَالْمُسْتَثُنَى وَالْمُسْتَثُنَى وَالْمُسْتَثُنَى وَالْمُسْتَثُنَى مِنْهُ، وَمُعَلِما وَمُسْلَقا وَمُسْلَقا وَمُسْتَلَقا وَمُسْتَلَقا وَمُسْتَلَقا وَمُسْلَقا وَمُسْتَلَقا وَمُسْتَلَقا وَمُسْتَلَقا وَمُسْتَلَقا وَمُسْتَلَقا وَمُسْتَلَقا وَمُسْتَلَقا وَمُسْتَلَقا وَمُسْتَلَقا وَمُسْتَلَقالَ وَمُسْتَلَقالَ وَمُعْتِهِ فِي كُلِّ عَصْرٍ، وَمُنْقَطِعَهَا، وَيَعْرِفَ الْوِفَاقَ وَالْخِلَافَ فِي مَسَائِلِ الْأَحْكَامِ الْفِقْهِيَّةِ فِي كُلِّ عَصْرٍ، وَالْأَدِلَةَ وَالشُّبَهُ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ، وَالْعَيَاسَ وَشُرُوطَهُ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ، وَالْعَرَبِيَّةُ وَالشَّبُهُ وَاللَّهُ مِنْ الْفَاقُ وَالْفَيَاسَ وَشُرُوطَهُ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ، وَالْعَرَبِيَّةَ

⁽١) يُنظر: صـ١٥٣.

⁽٢) هو قول ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ٨٨.

⁽٣) القائل هو: أبو إسحاق الإِسْفَرايني، وصاحبه أبو منصور البغدادي. (أدب الـمُفتي): ٨٨.

⁽٤) من (ب) و (رك)، وفي (أ): تواترها.

^{. (}٥) من (ب) و (رك)، وفي (أ): والشبهة.



الْمُتَداوَلَةَ بِالْحِجَازِ وَالْيَمَنِ وَالشَّامِ وَالْعِراقِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْعَرَبِ(١).

* وَلَا يَضُرُّ جَهْلُهُ بِبَعْضِ ذَلِكَ؛ لِشُبْهَةٍ أَوْ إِشْكَالٍ، لَكِنْ يَكْفِيهِ مَعْرِفَةُ وُجُوهِ دَلَالَةِ الْأَدِلَّةِ، وَكَيْفِيَّةِ (٢) أَخْذِ الأُحْكَامِ مِنْ لَفْظِهَا وَمَعْنَاهَا.

* وَهَلْ يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ الْحِسَابِ وَنَحْوِهِ فِي الْمَسَائِلِ الْمُتَوَقِّفَةِ عَلَيْهِ؟ فِيهِ خِلَافٌ (٣).

وَمِنْ زَمَنِ طَوِيلٍ عُدِمَ الْمُجْتَهِدُ الْمُطْلَقُ، مَعَ أَنَّهُ الْآنَ أَيْسَرُ مِنْهُ فِي الزَّمَن الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ وَالْفِقْهَ قَدْ دُوِّنَا، وَكَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالإِجْتِهَادِ مِنَ الْآيَاتِ، وَالْآثَارِ، وَأُصُولِ الْفِقْهِ، وَالْعَرَبِيَّةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ لَكِنَّ (١) الْهِمَمَ قَاصِرَةٌ، وَالرَّغَبَاتِ فَاتِرَةُ، وَنَارَ الْجَدِّ وَالْحَذَرِ خَامِدَةُ، [وَعَيْنَ الْخَشْيَةِ وَالْخَوْفِ جَامِدَةٌ](٥)؛ اكْتِفَاءً بِالتَّقْلِيدِ، وَاسْتِعْفَاءً مِنَ التَّعَبِ الْوَكِيدِ، وَهَرَبًا مِنَ الْأَثْقَالِ، وَأَرَبًا فِي تَمْشِيةِ الْحَالِ، وَبُلُوغِ الْآمَالِ، وَلَوْ بِأَقَلِّ الْأَعْمَالِ.

وَهُوَ فَرْضُ كِفَايَةٍ، قَدْ أَهْمَلُوهُ وَمَلُّوهُ، وَلَمْ يَعْقِلُوهُ لِيَفْعَلُوهُ.

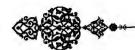
⁽١) قال المؤلف في (الجامع المتصل): ٦/ ب، و(الغاية): ١٧/ ب: «وأما العربية؛ فلأنَّها من أشرف العلوم وأجلها، ولا يمكن إنكار محلها، فإنها البضاعة التي لا بد منها، ولا يَستغنى العالم والمتعلم عنها، إذ بها يُعرف معنى الكلام ومغزاه، ومنطوق اللفظ وفَحْواه، وبها جمال المحافل والمنابر، وكمال الأصاغر والأكابر، وبها معاملتهم في العلم ومحاورتهم، وتدريسهم ومناظرتهم، وهي المرقاة المنصوبة إلى علم البيان ومعاني السُّنة والقرآن».

⁽٢) من (أ) و (ش م)، وفي (ب) و (ص): يكفيه.

⁽٣) يُنظر: (أدب المُفتي): ٨٩، و(مقدمة المجموع): ١ / ٩٦، و(المسودة): ٢/ ٩٦٥.

⁽٤) من (أ) و(ص) و(ح)، وفي (ب): لأن.

⁽ه) من (ب).



* وَقِيلَ (١): «الْمُفْتِي هُوَ: مَنْ تَمَكَّنَ مِنْ مَعْرِفَةِ أَحْكَامِ الْوَقَائِعِ عَلَى يُسْرٍ (٢) مِنْ غَيْرِ تَعَلُّم آخَرَ "(٣).

⁽١) القائل هو: ابن الجويني. يُنظر (الغياثي): الفقرة ٥٨٠، و(البرهان): الفقرة ١٤٩٢.

⁽٢) من (أ) و(ص)، وفي (ب): ما تيسر.

⁽٣) يُنظر: (أدب المُفتي): ٨٦، و(الدر النضيد): ٣١٣، و(منار أصول الفتوي): ١٩٣.



الْقِسْمُ الثّانِي الْقِسْمُ الثّانِي الْقِسْمُ الثّانِي الْقَسْمُ الثّانِي مُخْتَهِدٌ فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ، أَوْ إِمَامِ غَيْرِهِ

وَأَحْوَالُهُ أَرْبَعَةٌ:

الْحَالَةُ الْأُولَى:

أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُقَلِّدٍ لِإِمَامِهِ فِي الْحُكْمِ وَالدَّلِيلِ، لَكِنْ سَلَكَ طَرِيقَهُ فِي الإجْتِهَادِ وَالفَّتُوى، وَدَعَا إِلَى مَذْهَبِهِ، وَقَرَأَ كَثِيرًا مِنْهُ عَلَى أَهْلِهِ؛ فَوَجَدَهُ صَوَابًا، وَأَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ، وَأَشَدَّ مُوَافَقَةً فِيهِ وَفِي طَرِيقِهِ.

وَقَدِ ادَّعَى هَذَا مِنَّا [الْقَاضِي أَبُو عَلِيِّ ابْنُ أَبِي مُوسَى الْهَاشِمِيُّ](١) فِي «شَرْحِ الْإِرْشَادِ»(٢) الَّذِي لَهُ، وَالْقَاضِي أَبُو يَعْلَى، وَغَيْرُهُمَا.

وَمِنَ (٣) الشَّافِعِيَّةِ خَلْقٌ كَثِيرٌ (٤).

وَاخْتَلَفَتِ (٥) الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ فِي أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ وَالْمُزَنِيِّ وَابْنِ سُرَيْحٍ ؟ هَلْ كَانُوا مُجْتَهِدِينَ مُسْتَقِلِّينَ أَوْ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامَيْنِ ؟ (٦)

⁽١) من (أ) و (ح)، وفي (ب) و (ص): ابن أبي موسى.

⁽۲) هذا الكتاب مفقودٌ، يسر الله العثور عليه.

⁽٣) في (ب): من .

⁽٤) (أدب المُفتى): ٩٢.

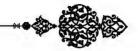
⁽٥) من (أ) و (ح)، وفي (ب): ومن.

⁽٦) (أدب المُفتى): ٩٣.



* وَفَتْوَى الْمُجْتَهِدِ الْمَذْكُورِ؛ كَفَتْوَى الْمُجْتَهِدِ الْمُطْلَقِ، فِي الْعَمَل بِهَا، وَالاعْتِدَادِ بِهَا فِي الْإِجْمَاعِ وَالْخِلَافِ(١).

⁽١) يُنظر: (أدب المُفتي): ٩١، و(مقدمة المجموع): ١ / ٩٧، و(المسودة): ٢ / ٩٦٦، و(إعلام الموقعين): ٦ / ١٢٦، و(الدر النضيد): ٣١٥.





* وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: «إِذَا كَانَ رَجُلٌ مُجْتَهِدًا فِي مَذْهَبِ إِمَام، وَلَمْ يَكُنْ مُسْتَقِلًّا بِالْفَتْوَى [فِيهِ](١) عَنْ نَفْسِهِ، فَهَلْ لَهُ أَنْ يُفْتِيَ بِقَوْلِ ذَلِكَ الإِمَام؟

عَلَى وَجْهَيْن:

أَحَدُهُمَا: يَجُوزُ، وَيَكُونُ مُتَّبِعُهُ مُقَلَّدًا لِلْمَيِّتِ لَا لَهُ.

وَالثَّانِي: الْمَنْعُ؛ لِأَنَّهُ مُقَلِّدٌ لَهُ، لَا لِلْمَيِّتِ، وَالسَّائِلُ إِنَّمَا أَرَادَ الإسْتِفْتَاءَ عَلَى

وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّ مُسْتَفْتِيَهُ عَمِلَ بِقَوْلِ الْمَيِّتِ الَّذِي عَرَفَ الْمُفْتِي صِحَّتَهُ بِالدَّلِيلِ، فَقَدْ وَافَقَهُ [فِيهِ](٣)؛ فَصَحَّتْ فُتْيَاهُ.

* وَإِنْ مَنَعْنَا تَقْلِيدَ الْمَيِّتِ فِي وَجْهٍ لَنَا بَعِيدٍ وَمَذْهَبِ لِغَيْرِنَا ضَعِيفٍ - ؟ لِاحْتِمَالِ تَغَيُّر اجْتِهَادِهِ لَوْ كَانَ حَيًّا، وَجَدَّدَ النَّظَرَ عِنْدَ حُدُوثِ الْمَسْأَلَةِ حِينَ الْفَتْوَى - وَفِي وُجُوبِهِ (٤) مَذْهَبَانِ، سَنَذْكُرُهُمَا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى - [؛ فَلاَ يُفْتِي السَّائِلَ. وَفِيهِ ضَعْفٌ.

وَعَلَى صِحَّةِ هَذِهِ الْفَتْوَى أَدْرَكْنَا الْأَئِمَّةَ الَّذِينَ يُرْجَعُ إِلَيْهِمْ فِي الفُتْيَا](°).

⁽١) من (أ).

⁽٢) يُنظر: (إعلام الموقعين): ٦ / ١٢٨.

⁽٣) من (أ).

⁽٤) أي: وجوب تجديد الفتوى بتجدد الحادثة.

⁽٥) من (ب).



الْحَالَةُ الثَّانِيةُ:

أَنْ يَكُونَ مُجْتَهِدًا فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ، مُسْتَقِلًا بِتَقْرِيرِهِ بِالدَّلِيلِ، لَكِنْ لَا يَتَعَدَّى أَصُولَهُ وَقُواعِدَهُ، مَعَ إِتْقَانِهِ لِلفِقْهِ وَأُصُولِهِ، وَأَدِلَّةِ مَسَائِلِ الْفِقْهِ، عَارِفًا('' بِالقِيَاسِ وَنَحْوِهِ، تَامَّ الرِّيَاضَةِ، قَادِرًا عَلَى التَّخْرِيجِ وَالإسْتِنْبَاطِ، وَإِلْحَاقِ الفُرُوعِ بِالْأُصُولِ مِن مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ الللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللللْمُ اللللْمُ اللَّهُ الللللْمُ اللللْمُ اللْمُلْعِلْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللَّهُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُولِي اللللْمُ اللللْمُ اللَّهُ الللللْمُ اللللللللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْم وَالقَواعِدِ الَّتِي لِإِمَامِهِ.

وَقِيلَ^(۲): «وَلَيْسَ مِنْ [شَرْطِهِ: مَعْرِفَةُ هَذَا]^(۳) عِلْمَ الْحَدِيثِ، وَاللَّغَةَ، وَالْعَرَبِيَّةَ؟ لِكَوْنِهِ يَتَّخِذُ نُصُوصَ^(٤) إِمَامِهِ أُصُولاً يَسْتَنْبِطُ مِنْهَا الأَحْكَامَ؛ كَنُصُوصِ الشَّارِعِ، وَقَدْ يَرَى حُكْمًا ذَكَرَهُ إِمَامُهُ بِدَلِيلٍ، فَيَكْتَفِي بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ عَنْ مُعَارِضٍ أَوْ غَيْرِهِ». وَهُوَ بَعِيدٌ.

وَهَذَا شَأْنُ أَهْلِ الْأَوْجُهِ وَالطُّرُقِ فِي الْمَذَاهِبِ، وَهُوَ حَالُ أَكْثَرِ عُلَمَاءِ الطُّوَائِفِ الْآنَ.

* فَمَنْ عَمِلَ بِفُتْيَا هَذَا؛ فَقَدْ قَلَّدَ إِمَامَهُ دُونَهُ؛ لِأَنَّ مُعَوَّلَهُ عَلَى صِحَّةِ إِضَافَةِ مَا يَقُولُ إِلَى إِمَامِهِ؛ لِعَدَمِ اسْتِقْلَالِهِ بِتَصْحِيحِ نِسْبَتِهِ إِلَى الشَّارِعِ بِلَا وَاسِطَةِ إِمَامِهِ.

وَالظَّاهِرُ: مَعْرِفَتُهُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ مِنْ حَدِيثٍ وَلُغَةٍ وَنَحْوٍ.

وَقِيلَ (٥): «إِنَّ فَرْضَ الْكِفَايةِ لاَ يَتَأَدَّى بِهِ ؟ لأَنَّ تَقْلِيدَهُ نَقْصٌ وَخَلَلٌ فِي الْمَقْصُودِ».

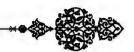
⁽١) من (أ) و(ح) و(ش)، وفي (ب) و(ص): عالمًا.

⁽٢) القائل هو: ابن الصلاح. (أدب المُفتي): ٩٥.

⁽٣) من (أ)، (ح)، وفي (ب) و(ص): شرط هذا معرفة .

⁽٤) من (ب) و(ص)، وفي (ح): بنُصوص، وفي (أ): أصول.

⁽٥) هو قول لبعض الأئمة حكاه ابن الصلاح في (أدب المُفتى): ٩٥.



وَقِيلَ (١): «يَتَأَدَّى بِهِ فِي الفَتْوَى، لاَ فِي إِحْيَاءِ الْعُلُومِ الَّتِي تُسْتَمَدُّ مِنْها الفَتْوَى؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَامَ فِي فَتْوَاهُ مَقَامَ إِمَامٍ مُطْلَقٍ، فَهُوَ يُؤَدِّي عَنْهُ مَا كَانَ يَتَأَدَّى بِهِ الْفَرْضُ حِينَ كَانَ حَيًّا قَائِمًا بِالفَرْضِ مِنْهَا».

وَهَذَا عَلَى الصَّحِيحِ فِي جَوَازِ تَقْلِيدِ الْمَيِّتِ.

* ثُمَّ قَدْ يُوجَدُ مِنَ الْمُجْتَهِدِ الْمُقَيَّدِ اسْتِقْلالٌ بِالإجْتِهَادِ وَالفَتْوَى فِي مَسْأَلَةٍ خَاصَّةٍ أَوْ بَابِ خَاصِّ.

* وَيَجُوزُ(٢) لَهُ أَنْ يُفْتِيَ فِيمَا لَمْ يَجِدْهُ مِنْ أَحْكَامِ الْوَقَائِعِ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ عَنْ إِمَامِهِ لِمَا(٣) يُخْرِّجُهُ عَلَى مَذْهَبِهِ.

وَعَلَى هَذَا الْعَمَلُ، وَهُوَ أَصَحُّ.

فَالْمُجْتَهِدُ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ - مَثَلًا - إِذَا أَحَاطَ بِقَوَاعِدِ مَذْهَبِهِ، وَتَدَرَّبَ فِي مَقَايِسِهِ وَتَصَرُّ فَاتِهِ؛ تَنزَّلَ مِنَ الْإِلْحَاقِ بِمَنْصُوصَاتِهِ وَقَوَاعِدِ مَذْهَبِهِ مَنْزِلَةَ الْمُجْتَهِدِ الْمُسْتَقِلِّ فِي إِلْحَاقِهِ مَا لَمْ يَنُصَّ عَلَيْهِ الشَّارِعُ بِمَا نَصَّ عَلَيْهِ.

وَهَذَا أَقْدَرُ عَلَى ذَا مِنْ ذَاكَ [عَلَى ذَاكَ] (١٠)، فَإِنَّهُ يَجِدُ فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ قَوَاعِدَ مُمَهَّدَةً، وَضَوَابِطَ مُهَذَّبَةً، مَا لَا يَجِدُهُ(١٠) الْمُسْتَقِلُ (١٠) فِي أُصُولِ الشَّرْع(٧٠) وَنُصُوصِهِ.

⁽١) هو قول ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ٩٥.

⁽٢) من (ب) و (ص) و (د)، وفي (أ): فيجوز.

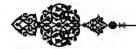
⁽٣) من (أ) و(ص) و(د)، وفي (ب): لم.

⁽٤) من (أ) و(ص) و(د)، وليست في (ب).

⁽٥) في (ب): يجد.

⁽٦) من (ب) و(د) و(ص)، وفي (أ): المجتهد.

⁽٧) من (أ) و(د)، وفي (ب) و(ص): الشارع.



وَقَدْ سُئِلَ [الْإِمَامُ](١) أَحْمَدُ رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُ عَمَّنْ يُفْتِي بِالْحَدِيثِ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ(٢) إِذَا حَفِظَ أَرْبَعَمِائَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ؟

فَقَالَ: «أَرْجُو».

فَقِيلَ لِأَبِي إِسْحَاقَ ابْنِ شَاقْلَا: فَأَنْتَ تُفْتِي، وَلَسْتَ تَحْفَظُ هَذَا القَدْرَ؟

فَقَالَ: « لَكِنِّي أُفْتِي بِقَوْلِ مَنْ يَحْفَظُ أَلْفَ أَلْفِ حَدِيثٍ» يَعْنِي الإِمَامَ أَحْمَدُ^(٣).

* ثُمَّ إِنَّ الْمُسْتَفْتِي - فِيمَا يُفْتِيهِ بِهِ مِنْ تَخْرِيجِهِ هَذَا - مُقَلِّدٌ لِإِمَامِهِ لَا لَهُ.

وَقِيلَ: «مَا يُخَرِّجُهُ أَصْحَابُ الْإِمَامِ عَلَى مَذْهَبِهِ، هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُنْسَبَ(٤) إِلَيْهِ، وَأَنَّهُ مَذْهَبُهُ ؟»

فِيهِ لَنَا وَلِغَيرِنَا خِلَافٌ وَتَفْصِيلٌ.

* وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ هُوَ: «الَّذِي يَتَمَكَّنُ مِنَ التَّفْرِيعِ عَلَى أَقُوالِهِ، كَمَا يَتَمَكَّنُ الْمُجْتَهِدُ الْمُطْلَقُ مِنَ التَّفْرِيعِ عَلَى [كُلِّ](٥) مَا انْعَقَدَ عَلَيْهِ عَلَى أَقُوالِهِ، كَمَا يَتَمَكَّنُ الْمُجْتَهِدُ الْمُطْلَقُ مِنَ التَّفْرِيعِ عَلَى [كُلِّ](٥) مَا انْعَقَدَ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ، وَدَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ أُو (١) السُّنَّةُ أُو الإسْتِنْبَاطُ».

⁽١) من (أ).

⁽٢) من (أ) و (ص)، وفي (ب): ذاك.

⁽٣) الرواية ذكرها أبو يعلى في (العدة): ٥/ ١٥٩٧، وابن أبي يعلى في (طبقات الحنابلة): ٢/ ١٦٤، وابن تيمية في (المسودة): ٢/ ٩٢٦، وابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦/ ١٠٤، والمرداوي في (التَّحبير): ٨/ ٤٠٧، وابن النجار في (شرح الكوكب المنير): ٤/ ٥٦١.

⁽٤) من (أ) و (ج)، وفي (ب): ينسبه.

⁽٥) من (ب).

⁽٦) من (أ)، وفي (ب) و(ص): و.



* وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْمُجْتَهِدِ أَنْ يُفْتِي فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ فِيمَا يُفْرِي، وَيَدْرِي، أَنَّهُ يَدْرِي، بَلْ قَدْ يَجْتَهِدُ الْمُجْتَهِدُ وَيَمَا يُدْرِي، وَيَدْرِي أَنَّهُ يَدْرِي، بَلْ قَدْ يَجْتَهِدُ الْمُجْتَهِدُ فِي الْقِبْلَةِ، وَيَجْتَهِدُ الْعَامِّيُ فِيمَنْ يُقَلِّدُهُ وَيَتَّبِعُهُ.

* ثُمَّ تَخْرِيجُهُ تَارَةً يَكُونُ مِنْ نَصِّ مُعَيَّنٍ لِإِمَامِهِ فِي مَسْأَلَةٍ مُعَيِّنَةٍ، وَتَارَةً لَا يَجِدُ لِإِمَامِهِ نَصًّا مُعَيَّنًا [يُخَرِّجُ مِنْهُ] (١٠)؛ فَيُخَرِّجُ عَلَى وَفْقِ أُصُولِهِ وَقَوَاعِدِهِ، بِأَنْ يَجِدَ (٢) دَلِيلاً مِنْ جِنْسِ مَا يَحْتَجُّ بِهِ إِمَامُهُ، وَعَلَى شَرْطِهِ، فَيُفْتِي بِمُوجَبِهِ.

وَجَعْلُ هَذَا مَذْهَبًا لِإِمَامِهِ بَعِيدٌ.

* ثُمَّ إِنْ وَقَعَ النَّوْعُ الأَوَّلُ مِنَ التَّخْرِيجِ فِي صُورَةٍ فِيهَا نَصُّ لِإِمَامِهِ مُخَرَّجًا (٣) - هُوَ فِيهَا بِخِلَافِ نَصِّهِ فِيهَا - مِنْ نَصِّ آخَرَ فِي (١) صُورَةٍ أُخْرَى، سُمِّي (٥): «قَوْلًا مُخَرَّجًا (٢)»؛ كَنَصِّهِ عَلَى حُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي مَسْأَلَتَيْنِ مُتَشَابِهَتَيْنِ (٧) فِي وَقْتَيْنِ، فَيُخَرِّجُ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ فِي الْأُخْرَى، فَيكُونُ لَهُ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ قَوْلَانِ: قَوْلُ مَنْصُوصٌ، وَقَوْلُ مُخَرَّجُ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ فِي الْأُخْرَى، فَيكُونُ لَهُ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ قَوْلَانِ: قَوْلُ مَنْصُوصٌ،

وَإِنْ قُلْنَا: «الْأُوَّلُ مِنْ قَوْلَيْهِ [فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ] (١٠ لَيْسَ مَذْهَبًا لَهُ »؛ لَمْ يَجُزِ

⁽١) من (أ).

⁽٢) من (أ) و(د)، وفي (ب): يجدد.

⁽٣) من (أ) و(د)، وفي (ب): فيخرج.

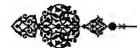
⁽٤) من (أ) و(د)، وفي (ب): و.

⁽٥) من (ب) و(د)، وفي (أ): فهي.

⁽٦) من (ب) و(د)، وفي (أ): مخرج.

⁽٧) في (أ): متشابهين .

⁽٨) من (ب).



النَّقْلُ وَالتَّخْرِيجُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ إِلَى الْمُتَأَخِّرَةِ.

[وَيَجُوزُ عَكْسُهُ. هَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيَّةِ وَأَصْحَابِنَا.

وَفِي جَوَازِهِ خِلَافٌ وَتَفْصِيلٌ نَذْكُرُهُ آنِفًا.

وَأَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ يُطْلِقُونَ النَّقْلَ وَالتَّخْرِيجَ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيل، فَيَلْزَمُ التَّخْرِيجُ مِن الْمَسْأَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ إِلَى الْمُتَأَخِّرَةِ](١)؛ فَيَكُونُ الْقَدِيمُ مَذْهَبًا، وَالْجَدِيدُ لَيْسَ مَذْهَبًا.

* وَإِذَا وَقَعَ النَّوْعُ الثَّانِي فِي صُورَةٍ قَدْ قَالَ فِيهَا بَعْضُ الْأَصْحَابِ غَيْرَ ذَلِكَ، سُمِّي [ذَلِكَ](٢): «وَجُهَّا» لِمَنْ خَرَّجَهُ، وَيُقَالُ: «فِيهَا وَجُهَانِ».

* وَقَدْ يُخَرِّجُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِل خِلَافَ نَصِّ الْإِمَامِ فِيهَا، عَلَى مَا يَرَاهُ دَلِيلًا مِنْ جِنْسِ أَدِلَّةِ الْإِمَامِ.

وَذَلِكَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا كَثِيرٌ، وَالْخِلَافُ هُنَا اصْطِلَاحٌ لَفْظِيٌّ.

* وَشَرْطُ التَّخْرِيجِ الْمَذْكُورِ أَوَّلًا عِنْدَ اخْتِلَافِ النَّصَّيْنِ: أَلَّا يُوجَدَ بَيْنَ الْمَسْأَلْتَيْنِ فَرْقٌ مُؤَثِّرٌ (")، وَلاَ يَكُونَ الإِمَامُ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، أَوْ كَانَ زَمَنُ الْقَوْلَيْنِ قَرِيبًا.

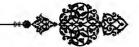
وَلَا حَاجَةَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ إِلَى عِلَّةٍ جَامِعَةٍ، وَهُو كَإِلْحَاقِ الْأَمَةِ بِالْعَبْدِ فِي الْعِتْقِ.

* وَمَتَى أَمْكَنَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ؛ لَمْ يَجُزْ لَهُ ـ عَلَى الْأَصَحِّ ـ التَّخَرِيجُ، وَلَزِمَهُ تَقْرِيرُ النَّصَّيْنِ عَلَى ظَاهِرِهِمَا لِلْفَارِقِ الْمُؤَثِّرِ.

⁽١) من (أ).

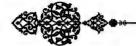
⁽٢) من (أ).

⁽٣) في (أ): يؤثر.



وَاخْتَلَفُوا فِي الْقَوْلِ بِالتَّخْرِيجِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ؛ لِاخْتِلَافِهِمْ فِي إِمْكَانِ الفَرْقِ(١). وَتَمَامُ ذَلِكَ يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ- تَعَالَى .

⁽١) يُنظر: (أدب المُّفتي): ٩٨، و (مقدمة المجموع): ١ / ٩٨، و (المسودة): ٢ / ٩٦٧، و (إعلام الموقعين): ٦ / ١٢٦، و(الدر النضيد): ٣١٧.



الْحَالَةُ الثَّالِثَةُ:

أَلَّا يَبْلُغَ بِهِ رُتْبَةَ أَئِمَّةِ الْمَذْهَبِ(١)، أَصْحَابِ الْوُجُوهِ وَالطُّرُقِ، غَيْرَ أَنَّهُ فَقِيهُ النَّفْسِ، حَافِظٌ لِمَذْهَبِ إِمَامِهِ، عَارِفٌ بِأَدِلَّتِهِ، قَائِمٌ بِتَقْرِيرِهِ وَنُصْرَتِهِ، يُصَوِّرُ، النَّفْسِ، حَافِظٌ لِمَذْهَبِ إِمَامِهِ، عَارِفٌ بِأَدِلَّتِهِ، قَائِمٌ بِتَقْرِيرِهِ وَنُصْرَتِهِ، يُصَوِّرُ، وَيُزَيِّفُ، وَيُرَجِّحُ.

* لَكِنَّهُ قَصَّرَ عَنْ دَرَجَةِ أُولِئكَ:

- إِمَّا لِكَوْنِهِ لَمْ يَبْلُغْ فِي حِفْظِ الْمَذْهَبِ مَبْلَغَهُمْ.
- وَإِمَّا لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُتَبَحِّرٍ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ وَنحْوِهِ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِثْلُهُ فِي ضِمْنِ مَا يَحْفَظُهُ مِنَ الْفِقْهِ، وَيَعْرِفُهُ مِنْ أَدِلِّتِهِ، عَنْ أَطْرَافٍ مِنْ قَوَاعِدِ أُصُولِ الْفِقْهِ وَنَحْوهِ.
 الْفِقْهِ وَنَحْوهِ.
- وَإِمَّا لِكَوْنِهِ مُقَصِّرًا فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعُلُومِ الَّتِي هِيَ أَدَوَاتُ الإجْتِهَادِ الْحُرامِ الْرَجْتِهَادِ الْحُرامِ الْوُجُوهِ وَالطُّرُقِ^(٣).

وَهَذِهِ صِفَةُ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَأْخِرِينَ الَّذِينَ رَتَّبُوا الْمَذَاهِبَ وَحَرَّرُوهَا، وَصَنَّفُوا فِيهَا تَصَانِيفَ بِهَا يَشْتَغِلُ النَّاسُ الْيَومَ غَالِبًا، وَلَمْ يَلْحَقُوا مَنْ يُخَرِّجُ الوُجُوهَ وَيُمَهِّدُ الطُّرُقَ فِي الْمَذَاهِبِ.

* وَأَمَّا [فِي](١) فَتَاوِيهِمْ: فَقَدْ كَانُوا يَتَبَسَّطُونَ (٥) فِيهَا كَتَبَسُّطِ (٦) أُولَئِكَ أَوْ نَحْوِهِ،

⁽١) من (ب) و(ص) و(ك) و(د)، وفي (أ) و(ح) و(ذ): المذاهب.

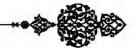
⁽٢) تصحَّفت في (أ) و(ب) إلى: ويجوز، والمثبت موافق لـ (ح) و(ص) و(د) و(ذ).

⁽٣) عند ابن الصلاح زيادة، وهي: وإما لكونه لم يرتض في التخريج والاستنباط كارتياضهم.

⁽٤) من (أ) و (ح)، وليست في (ب).

 ⁽٥) من (أ) و(د) و(ح)، وفي (ب): ينبسطون، وفي (ص): يَسْتَنْبِطُون.

⁽٦) من (أ)، وفي (ب): انبساط، وفي (ح): كبسط، وفي (ص): استنباط، وفي (د): كتبسيط.



وَيَقِيسُونَ غَيْرَ الْمَنْقُولِ وَالْمَسْطُورِ [عَلَى الْمَنْقُولِ وَالْمَسْطُورِ فِي الْمَذْهَبِ، غَيْرُ مُقْتَصِرِينَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْقِيَاسِ الْجَلِيِّ وَقِيَاسِ لَا فَارِقَ](١)، نَحْوُ: قِيَاسُ الْمَرْأَةِ عَلَى الرَّجُلِ فِي رُجُوعِ الْبَائِعِ إِلَى عَيْنِ مَالِهِ عِنْدَ تَعَذُّرِ الثَّمَنِ.

* وَلَا تَبْلُغُ فَتَاوِيهِمْ فَتَاوَى أَصْحَابِ الْوُجُوهِ.

* وَرُبَّمَا تَطَرَّقَ بَعْضُهُمْ إِلَى تَخْرِيجِ قَوْلٍ، وَاسْتِنْبَاطِ وَجْهٍ وَاحْتِمَالٍ (٢).

* وَفَتَاوِيهِمْ مَقْبُولَةٌ أَيْضًا(").

⁽١) من (أ).

⁽٢) من (أ) و(ح)، وفي (ب) و(ص): أو احتمال.

⁽٣) يُنظر: (أدب المُفتى): ٩٨، و(مقدمة المجموع): ١/ ٩٩، و(المسودة): ٢/ ٩٦٨، و(إعلام الموقعين): ٦ / ١٢٦، و(الدر النضيد): ٣١٩.



الْحَالَةُ الرَّابِعَةُ:

* أَنْ يَقُومَ بِحِفْظِ الْمَذْهَب، وَنَقْلِهِ، وَفَهْمِهِ؛ فَهَذَا يُعْتَمَدُ نَقْلُهُ وَفَتْوَاهُ [بِهِ](١)، فِيمَا يَحْكِيهِ مِنْ مَسْطُورَاتِ مَذْهَبِهِ، مِنْ مَنْصُوصَاتِ إِمَامِهِ، وَتَفْرِيعَاتِ(٢) أَصْحَابِهِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي مَذْهَبِهِ وَتَخْرِيجَاتِهِمْ.

* وَأَمَّا مَا [لا] (٣) يَجِدُهُ مَنْقُولاً فِي مَذْهَبِهِ:

- فَإِنْ وَجَدَ فِي الْمَنْقُولِ مَا هَذَا فِي مَعْنَاهُ، بِحَيْثُ يُدْرِكُ مِنْ غَيْرِ فَضْل فِكْرٍ وَتَأَمُّل أَنَّهُ لَا فَارِقَ بَيْنَهُمَا، كَمَا فِي الْأَمَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعَبْدِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ فِي إعْتَاقِ الشَّرِيكِ؛ جَازَلَهُ إِلْحَاقُهُ بِهِ، وَالفَتْوَى بِهِ.

وَكَذَلِكَ: مَا يَعْلَمُ انْدِراجُهُ تَحْتَ ضَابِطٍ وَمَنْقُولٍ مُمَهَّدٍ فِي الْمَذْهَبِ.

- وَمَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ؛ فَعَلَيْهِ الْإِمْسَاكُ عَنِ الفُتْيَا فِيهِ(١).

وَمِثْلُ هَذَا يَقَعُ نَادِرًا فِي حَقِّ مِثْلِ الْفَقِيهِ (٥) الْمَذْكُورِ، إِذْ يَبْعُدُ أَنْ تَقَعَ وَاقِعَةٌ لَمْ يُنَصَّ عَلَى حُكْمِهَا فِي الْمَذْهَبِ، وَلَا هِيَ فِي مَعْنَى [بَعْضِ](١) الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ فِيهِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ، وَلَا مُنْدَرِجةٌ تَحْتَ شَيْءٍ مِنْ ضَوَابِطِ الْمَذْهَبِ الْمُحَرَّرَةِ فِيهِ.

* ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْفَقِيهَ لَا يَكُونُ إِلَّا فَقِيهَ النَّفْسِ؛ لِأَنَّ تَصْوِيرَ الْمَسَائِلِ عَلَى وَجْهِهَا

⁽١) من (ب).

⁽۲) من (أ) و(د)، وفي (ب) و(ص) و(ح): أو تفريعات.

⁽٣) من (ب).

⁽٤) من (ب) و(ص) و(د) ، وفي (أ) و(ح) و(ش): به.

⁽۵) من (أ) و(ح) و(د)، وفي (ب) و(ص): هذا.

⁽٦) من (أ) .

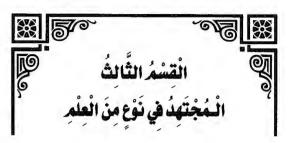


وَنَقْلَ أَحْكَامِهَا بَعْدَهُ؛ لَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا فَقِيهُ النَّفْسِ.

* وَيَكْفِي اسْتِحْضَارُ أَكْثَرِ الْمَذْهَبِ، مَعَ قُدرَتِهِ عَلَى مُطَالَعَةِ بَقِيَّتِهِ قَرِيبًا(١).

⁽١) يُنظر: (أدب المُفتي): ٩٩، و(مقدمة المجموع): ١/ ٩٩، و(المسودة): ٢/ ٩٦٨، و(إعلام الموقعين):٦ / ١٢٧، و(الدر النضيد): ٣٢٠.





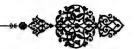
* فَمَنْ عَرَفَ الْقِيَاسَ وَشُرُوطَهُ ؟ فَلَهُ أَنْ يُفْتِيَ فِي مَسَائِلَ مِنْهُ قِيَاسِيَّةٍ لا تَتَعَلَّقُ (١) بِالْحَدِيثِ.

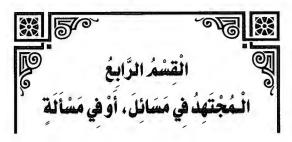
* وَمَنْ عَرَفَ الفَرَائِضَ؛ فَلَهُ أَنْ يُفْتِيَ فِيهَا، وَإِنْ جَهِلَ أَحَادِيثَ النِّكَاحِ وَغَيْرَهُ. وقِيلَ(٢): «يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْفَرَائِضِ دُونَ غَيْرِهَا». وقِيلَ: «بِالْمَنْع فِيهِمَا»(٣). وَهُوَ بَعِيدٌ.

⁽١) في (ب): تبلغ.

⁽٢) القائل هو: أبو نصر ابن الصَّبَّاغ. (أدب المُفتي): ٩١.

⁽٣) يُنظر: (التمهيد): ٤ / ٣٩٣، و(روضة الناظر): ٣ / ٩٦٣، و(أدب المُفتي) لابن الصلاح: ٨٩، و(إعلام الموقعين): ٦/ ١٣٠، و(أصول ابن مفلح): ٣ / ٩٢٣، و(التَّحبير): ٨/ ٣٨٨٨، و(الدر النضيد): ٣ / ٣١٤.





* وَلَيْسَ (١) لَهُ الفَتْوَى (٢) فِي غَيْرِهَا.

* وَأُمَّا فِيهَا:

فَالْأَظْهَرُ: جَوَازُهُ.

وَيَحْتَمِلُ: الْمَنْعَ؛ لِأَنَّهُ مَظِنَّةُ الْقُصُورِ وَالْتَّقْصِيرِ.

⁽١) كذا في (أ) و(ب) و(ص) ، ولعل الأصوب: فليس.

⁽٢) في هامش (ب): خ ـ أي في نسخة ـ أن يفتي.





حكم فتوى غير الأهـــل

* فَمَنْ (١) أَفْتَى، وَلَيْسَ عَلَى صِفَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ، مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ؛ فَهُوَ عَاصِ آثِمٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ الصَّوَابَ وَضِدَّهُ، فَهُوَ كَالْأَعْمَى الَّذِي لَا يُقَلِّدُ الْبَصِيرَ فِيمَا يُعْتَبَرُ لَهُ الْبَصَرُ؛ لِأَنَّهُ بِفَقْدِ الْبَصَرِ لَا يَعْرِفُ الصَّوَابَ وَضِدَّهُ، ﴿ أَلَا يَظُنُّ أَوْلَتِهِكَ أَنَّهُم مَّنَّعُوثُونَ كَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿(٢).

[قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: «يَلْزَمُ وَلِيَّ الْأَمْرِ مَنْعُهُمْ، كَمَا فَعَلَ بَنُو أُمَيَّةَ»(٣)](١).

* وَمَنْ تَصَدَّى لِلْفُتْيَا(٥) ظَانًّا أَنَّهُ مِنْ أَهْلِهَا؛ فَلْيَتَّهِمْ نَفْسَهُ، وَلَيَتَّقِ رَبَّهُ، فَإِنَّ الْمَاهِرَ فِي عِلْم الْأُصُولِ أَوِ الْخِلَافِ أَوِ الْعَرَبِيَّةِ دُونَ الْفِقْهِ؛ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْفُتْيَا لِنَفْسِهِ وَلِغَيْرِهِ؛ لأَنَّهُ لَا يَسْتَقِلُّ بِمَعْرِفَةِ حُكْمِ الْوَاقِعَةِ مِنْ أُصُولِ الِاجْتِهَادِ؛ لِقُصُورِ آلَتِهِ، وَلَا مِنْ مَذْهَبِ إِمَامٍ؛ لِعَدَمِ حِفْظِهِ وَاطِّلَاعِهِ عَلَيْهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُعْتَبَرِ؛ فَلا(٢) يُحْتَجُّ بِقَوْلِهِ فِي ذَلِكَ، وَيَنْعَقِدُ الْإِجْمَاعُ دُونَهُ . عَلَى أَصَحِّ الْمَذْهَبَيْنِ (٧) - .

⁽١) في (ب): فيمن.

⁽۲) المطففين: ٤ و ٥ .

⁽٣) ذكره ابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦ / ١٣١، وابن عطوة في (المصباح المضيء): ٢/ ٨٩٧.

⁽٤) من (أ).

⁽٥) في (ب): للفتوي.

⁽٦) في (ب): ولا.

⁽V) يقصد: المذهب الحنبلي والشافعي.



وَأَجَازَ أَبُو حَنِيفَةَ تَقْلِيدَهُ فِيمَا يُفْتِي بِهِ غَيْرَهُ، وَالْحُكْمَ بِهِ(١)، وَلاَ وَجْهَ لَهُ مَعَ جَهْلِ الْمُفْتِي وَالْحَاكِمِ وَعَامَّتَيْهُمَا (٢) لِمَا سَبَقَ آنِفًا (٣).

> حكم فتوي المقسلد

* وَلِا يَجُوزُ لِلمُقَلِّدِ الْفَتْوَى بِمَا هُوَ مُقَلِّدُ فِيهِ(١).

وَقِيلَ: «إِنْ جَهِلَ دَلِيلَهُ».

وقِيلَ (٥): «يَجُوزُ لِمَنْ حَفِظَ مَذْهَبَ ذِي مَذْهَبِ وَنُصُوصَهُ أَنْ يُفْتِيَ بِهِ عَنْ رَبِّهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَارِفًا بِغَوَامِضِهِ وَحَقَائِقِهِ».

وَقِيلَ(٦): « لاَ يَجُوزُ أَنْ يُفْتِي بِمَذْهَب غَيْرِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُتَبَحِّرًا فِيهِ عَالِمًا بِغَوَامِضِهِ وَحَقَائِقِهِ؛ كَمَا لَا يَجُوزُ لِلعَامِّيِّ الَّذِي جَمَعَ فَتَاوَى الْمُفْتِينَ أَنْ يُفْتِي بِهَا. وَإِذَا كَانَ مُتَبَحِّرًا فِيهِ؛ جَازَ أَنْ يُفْتِي بهِ».

وَالْمُرَادُ بِقَوْلِ مَنْ مَنَعَ الْفَتْوَى بِهِ: أَنَّهُ لَا يَذْكُرُهُ عَلَى صُورَةِ مَا يَقُولُهُ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، بَلْ يُضِيفُهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَيَحْكِيهِ عَنْ إِمَامِهِ الَّذِي قَلَّدَهُ؛ لِصِحَّةِ تَقْلِيدِ الْمَيِّتِ كَمَا سَبَقَ.

فَعَلَى هَذَا: مَنْ عَدَدْنَاهُ مِنْ أَصْنَافِ الْمُفْتِينَ مِنَ الْمُقَلِّدِينَ لَيْسَ عَلَى الْحَقِيقَةِ مِنَ الْمُفْتِينَ، وَلَكِنْ قَامُوا مَقَامَهُمْ وَأَدُّوا عَنْهُمْ، فَعُدُّوا مَعَهُمْ.

⁽١) في (ب): ويحكم به.

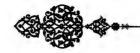
⁽٢) في (أ): عاميتهما.

⁽٣) يُنظر: (الحاوى الكبير): ١/ ٣٩.

⁽٤) يُنظر: (أدب المفتى): ١٠٢، و(الدر النضيد): ٣٢٣.

⁽٥) القائل هو: أبو بكر القفال المروزي. (أدب المُفتى): ١٠٢.

⁽٦) القائل هو: ابن الجويني. (أدب المُفتى): ١٠٢.



وَسَبِيلُهُمْ فِي ذَلِكَ أَنْ يَقُولُوا مَثَلًا: «مَذْهَبُ أَحْمَدَ كَذَا وَكَذَا، وَمُقْتَضَى مَذْهَبهِ كَذَا وَكَذَا»، أَوْ (١) نَحْوَ ذَلِكَ.

وَمَنْ تَرَكَ مِنْهُمْ إِضَافَةَ ذَلِكَ إِلَى إِمَامِهِ: إِنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ اكْتِفَاءً بِالْمَعْلُومِ مِن الْحَالِ عَنِ التَّصْرِيحِ بِالْمَقَالِ؛ جَازَ.

* وَإِذَا عَرَفَ الْعَامِّيُّ حُكْمَ الْمَسْأَلَةِ (١)، وَدَلِيلَهَا (٣):

فَقِيلَ: «يَجُوزُ أَنْ يُفْتِي بِهِ، وَيَجُوزُ تَقْلِيدُهُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَصَلَ إِلَى العِلْمِ بِهِ، كَوُصُولِ الْعَالِم إلَيْهِ».

وَقِيلَ: «يَجُوزُ ذَلِكَ إِنْ كَانَ دَلِيلُهَا نَصَّ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَظُهُرُ، وَظُهُرُ

وَقِيْلَ: «لَا يَجُوزُ ذَلِكَ مُطْلَقًا». وَهُوَ أَظْهَرُ - وَقَدْ سَبَقَ نَحْوُهُ، وَسَيَأْتِي (٤) تَمَامُهُ - ؛ [وَلِأَنَّهُ] (٥) رُبَّمَا كَانَ لَهُ مُعَارِضٌ يَجْهَلُهُ هُوَ.

فَلُوْ اسْتَفْتَى عَامِّيٌ فَقِيهًا فِي حَادِثَةٍ، فَأَفْتَاهُ بِشَيْءٍ، فَاعْتَقَدَهُ مَذْهَبًا؛ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يُفْتِيَ بِهِ، وَلَا لِغَيْرِهِ أَنْ يُقَلِّدَهُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ مُعْتَقِدًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ عَالِمٍ بِصِحَّتِهِ، لَكِنْ لَهُ الْإِخْبَارُ بِهِ.

حكم فتوي العامـــي

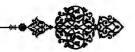
⁽١) من (أ)، وفي (ب): و .

⁽٢) من (أ)، وفي (ب): مسألةٍ.

⁽٣) يُنظر: (الحاوي الكبير): ١ / ٢١، و(أدب المُفتي): ١٠٣، و(مقدمة المجموع): ١/ ١٠١، و(المسودة): ٢ / ٩٦٣، و(إعلام الموقعين): ٦ / ٩٩ و ١٠٥، و(الدر النضيد): ٣٢٤.

⁽٤) في (ب): ويأتي.

⁽٥) في (ب): و.





حكم فترى العامي بالسماع أو بالحكايـــة

* لَيْسَ لَهُ أَنْ يُفْتِيَ بِمَا سَمِعَهُ مِنْ مُفْتٍ، إِنَّمَا يَجُوزُ [لَهُ](١) أَنْ يَعْمَلَ هُوَ بِهِ.

* وَلَا يُفْتِي بِالْحِكَايَةِ عَنْ غَيْرِهِ، بَلْ بِاجْتِهَادِ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا سُئِلَ عَمَّا عِنْدَهُ.

ذَكَرَهُ ابْنُ بَطَّةً، وَالْقَاضِي، وَغَيْرُهُمَا (٢)، مِنَّا وَمِنَ الشَّافِعِيَّةِ.

وَقَدْ قَالَ عَبْدُ اللهِ [بْنُ أَحْمَدَ](٣): سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الرَّجُل تَكُونُ (١) عِنْدَهُ الْكُتُبُ الْمُصَنَّفَةُ، فِيهَا قَوْلُ رَسُولِ اللهِ صَالِّللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَاخْتِلَافُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَلَيْسَ لِلرَّجُل بَصَرٌ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ الْمَتْرُوكِ، [وَلا](٥) الإِسْنَاد الْقَوِيِّ مِنَ الضَّعِيفِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ بِمَا شَاءَ، وَيَتَخَيَّرَ مَا أَحَبَّ مِنْ مَتْنِهِ، فَيُفْتِي [بهِ](٦)، وَيَعْمَلَ بهِ ؟

قَالَ: «لا يَعْمَلُ حَتَّى يَسْأَلَ مَا يُؤْخَذُ بِهِ مِنْهَا، فَيَكُونُ يَعْمَلُ عَلَى أَمْرٍ صَحِيح، يَسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ أَهْلَ الْعِلْمِ»(٧).

⁽١) من (ب).

⁽۲) (العدة): ٥/ ٩٨ /١، و(أصول ابن مفلح): ٤ / ١٥٥٧.

⁽٣) من (ب).

⁽٤) في (ب): يكون.

⁽٥) في (ب): و.

⁽٦) من (ب).

⁽٧) الرواية رواها عبد الله في (مسائله) رقم: ١٥٨٤، وذكرها أبو يعلى في (العدة): ٥/ ١٦٠١، والخطيب في (الفقيه والمتفقه): ٠٥٠، وابن تيمية في (المسودة): ٢/ ٩٢٨، وابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦/ ١١٥.





* وَمَنْ تَفَقَّهَ، وَقَرَأَ كِتَابًا أَوْ كُتُبًا مِنَ الْمَذْهَبِ(١)، وَهُوَ قَاصِرٌ، لَمْ يَتَّصِفْ تقليد العامي لمن تفقيه المن تفقيه بعض الْمُفْتِينَ الْمَذْكُورِينَ؛ فَلِلْعَامِّيِّ أَنْ يُقَلِّدَهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ فِي أُو قَرَاكتِبا بَلَدِهِ، وَقَرِيبًا مِنْهُ.

* وَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى السَّفَرِ إِلَى مُفْتٍ؛ لَزِمَهُ.

وَقِيلَ: «إِذَا^(٢) خَلَتِ الْبَلْدَةُ عَنْ مُفْتٍ؛ حَرُّمَ السُّكْنَى فِيهَا».

* فَإِنْ شَقَّ السَّفَرُ عَلَيْهِ ؛ ذَكَرَ مَسْأَلَتَهُ لِلْقَاصِرِ الْمَذْكُورِ:

- فَإِنْ وَجَدَهَا مَسْطُورَةً، وَهُوَ مِمَّنْ يُقْبَلُ خَبَرُهُ؛ أَخْبَرَهُ بِهِ بِعَيْنِهِ، وَكَانَ فَ فَتُواهُ الْمُسْتَفْتِي لَهُ مُقَلِّدًا لِصَاحِبِ الْمَذْهَبِ لَا لِلحَاكِي لَهُ.

- وَإِنْ لَمْ يَجِدْهَا؛ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقِيسَهَا عَلَى مَا عِنْدَهُ مِنَ الْمَسْطُورِ وَإِنِ اعْتَقَدَهُ، مِثْلُ قِيَاسِ الْأَمَةِ عَلَى الْعَبْدِ فِي الْعِتْقِ؛ لِأَنَّهُ يُعَرَّضُ (٣) لِأَنْ يَعْتَقِدَهُ، مِثْلُ قِياسِ الْأَمَةِ عَلَى الْعَبْدِ فِي الْعِتْقِ؛ لِأَنَّهُ يُعَرَّضُ (٣) لِأَنْ يَعْتَقِدَ مَا لَيْسَ مِنْ هَذَا الْقَبِيل دَلِيلًا فِيهِ (٤).

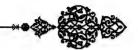
عمل المفتي القاصر في فتواه

⁽١) من (أ) و(د)، وفي (ب): المذاهب.

⁽٢) من (أ) و(م) و(د) و(ف)، وفي (ب) و(ص): متى.

⁽٣) من (أ) و(م) و(ف)، وفي (ب) و(ض): تعرض، وفي (د): معرض.

⁽٤) يُنظر: (أدب المُفتي): ٢٠٤، و(مقدمة المجموع): ١ / ١٠٠، و(المسودة): ٢ / ٩٦٩، و و إعلام الموقعين): ٦ / ١٠١.





عمل المستفتي إذا لم يجــــد من يســــاله

* فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْعَامِّيُّ مَنْ يَسْأَلُهُ عَنْهَا فِي بَلَدِهِ وَلا غَيْرِهِ: فَقِيلَ: «لَهُ حُكْمُ مَا قَبْلَ الشَّرْعِ عَلَى الْخِلَافِ فِي الْحَظْرِ وَالْإِبَاحَةِ وَالْوَقْفِ» (١).

وَهُوَ أَقْيَسُ.

لِمَا رَوَى حُذَيْفَةُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَ الْ صَلَاةُ اللَّهِ الْإِسلَامُ كَمَا يَدْرُسُ وَشَيُ الثَّوبِ (٢)، حَتَّى لا يُدْرَى مَا صِيَامٌ، وَلا صَلَاةٌ، وَلا نُسُكٌ، وَلا صَدَقَةٌ، وَيُسْرَى عَلى كِتَابِ اللهِ فِي لَيْلَةٍ، فَلَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ مِنْهُ آيَةٌ، وَتَبْقَى (٣) طَوَائِفُ مِنَ النَّاسِ، الشَّيْخُ الكَبِيرُ، وَالعَجُوزُ الكَبِيرَةُ، يَقُولُونَ: أَدْرَكْنَا آبَاءَنَا عَلَى هذِهِ الكَلِمَةِ «لا إِلَهَ الشَّيْخُ الكَبِيرُ، فَالعَجُوزُ الكَبِيرَةُ، يَقُولُونَ: أَدْرَكْنَا آبَاءَنَا عَلَى هذِهِ الكَلِمَةِ «لا إِلَهَ إِلَا اللهُ»، فَنَحْنُ نَقُولُهَا».

فَقَالَ صِلَةُ بْنُ زُفَرَ لِحُذَيْفَةَ: فَمَا تُغْنِي (') عَنْهُمْ (لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ)، وَهُمْ لاَ يَدْرُونَ مَا صِيَامٌ، وَلا صَلاةٌ، وَلا نُسُكُ، وَلاَ صَدَقَةٌ ؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ حُذَيْفَةُ، يَدُرُونَ مَا صِيَامٌ، وَلا صَلاةٌ، وَلا نُسُكُ، وَلاَ صَدَقَةٌ ؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ حُذَيْفَةُ، فَمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِ [فِي](') الثَّالِثَةِ، فَرَدَدَهَا عَلَيْهِ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يُعْرِضُ عَنْهُ حُذَيْفَةُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِ [فِي](') الثَّالِثَةِ، فَقَالَ: يَا صِلَةُ، تُنْجِيهِمْ مِنَ النَّارِ، تُنْجِيهِمْ مِنَ النَّارِ، تُنْجِيهِمْ مِنَ النَّارِ '').

⁽١) يُنظر: (أدب المُفتي): ١٠٥، و(مقدمة المجموع): ١/٤٢، و(إعلام الموقعين): ٦/ ١٣٦.

⁽٢) وَشْئُ الثُّوبِ: نَقْش النُّوبِ. (تاج العروس): ٢٠١ / ٢٠١.

⁽٣) من (ب) و(د)، وفي (أ): ويبقى.

⁽٤) في (ب): تغن.

⁽٥) من (أ).

⁽٦) أخرجه ابن ماجه في (السنن) رقم: ٤٠٤٩، والحاكم في (المستدرك) رقم: ٨٥٢٦، وسكت عنه الذهبي، والبيهقي في (شعب الإيمان) رقم: ١٦٧٠، ونعيم بن حماد في (الفتن) رقم: ١٦٦٥.

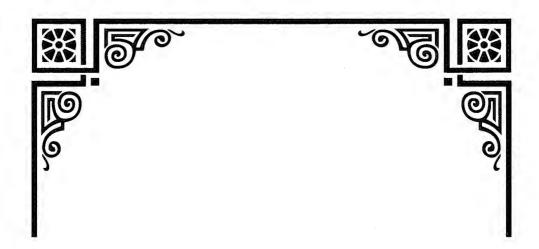


رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ فِي «السُّنَنِ»(١)، وَالْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللهِ فِي «صَحِيحِهِ»، وَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»(٢).

⁽١) تصحَّفت في (أ) و(ب) إلى: (السير)، وفي (د): سننه.

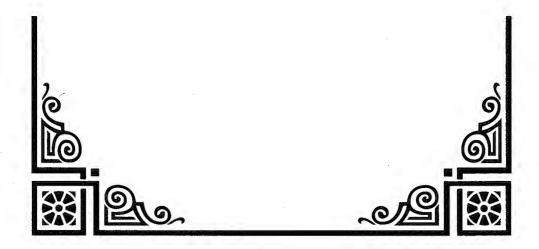
⁽٢) يُنظر: (المستدرك): ٤/ ٦٤٢.



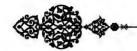


بَابُ

بَقِيَّةٍ أَحْكَامِ الْـمُفْتِي، وَآدَابِهِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ







من تصح فتياه ومن لا تصـح

* تَصِحُّ فُتْيَا(١):

- الْعَبْدِ.
- وَالْمَرْأَةِ.
- وَالْقَرِيبِ(٢).
 - وَالْأُمِّيِّ .
- وَالْأَخْرَسِ الْمَفْهُومِ الْإِشَارَةِ أَوِ الْكِتَابَةِ.
 - * وَتَصِحُّ مَعَ جَرِّ النَّفْعِ، وَدَفْعِ الضَّرَدِ.
 - * وَكَذَا(٣): مِنَ الْعَدُوِّ .

وَقِيلَ: «لَا؛ كَالْحَاكِمِ وَالشَّاهِدِ».

* وَلا تَصِحُّ مِنْ فاسِقٍ لِغَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ مُجتَهِدًا، لَكِنْ يُفْتِي نَفْسَهُ، وَلا يَسْأَلُهُ غَيْرُهُ.

* وَأَمَّا مَسْتُورُ الْحَالِ؛ فَتَجُوزُ فُتْيَاهُ.

وَقِيلَ: «لَا [تَجُوزُ](٤)».

وَقِيلَ: «تَجُوزُ، إِنِ اكْتَفَيْنَا^(٥) بِالْعَدَالَةِ الظَّاهِرَةِ، وَإِلاَّ فَلاَ »^(١).

⁽١) من (أ)، وفي (ب) و(ص): فتوى.

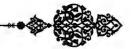
⁽٢) تصحَّفت في (أ) إلى: الغريب. ويظهر أنها كانت على الصواب، ثم حُرِّفت.

⁽٣) في (ب): وكل.

⁽٤) من (ب).

⁽٥) من (أ) و(ص)، وفي (ب): اكتفى.

⁽٦) يُنظر: (أدب المُفتي): ١٠٦، و(مقدمة المجموع): ١ / ٩٥، و(أصول ابن مفلح): ٤ / ١٥٤٥، و(الدر و(المسودة): ٢/ ٩٧٥، و(إعلام الموقعين): ٦/ ١٣٨، و(التحبير): ٨/ ٤٠٤٣، و(الدر النضيد): ٣١٠.



حكم فتوى القاضــــى



* وَمَنْ (١) كَانَ مِنْ أَهْلِ الْفُتْيَا قَاضِيًا؛ فَهُوَ كَغَيْرِهِ.

وَقِيلَ^(۱): «يُكْرَهُ لِلْقَاضِي أَنْ يُفْتِيَ فِي مَسَائِلِ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهِ، دُونَ الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ وَنَحْوِهِمَا^(۱۲)».

وَقَدْ قَالَ شُرَيْحٌ: «أَنَا أَقْضِي لَكُمْ، وَلَا أُفْتِي (١٠).

وَلِأَنَّهُ يَصِيرُ كَالْحُكْمِ مِنْهُ عَلَى الْخَصْمِ، فَلَا يُمْكِنُ نَقْضُهُ وَقْتَ الْمُحَاكَمَةِ؛ إِذَا تَرَجَّحَ عِنْدَهُ ضِدُّهُ [بِقَوْلِ خِصْمِهِ](٥)، أَوْ حُجَّتِهِ، أَوْ قَرَائِنِ حَالِهِمَا(١).

⁽١) في (أ): من.

⁽٢) القائل هو: أبو بكر ابن المنذر، يُنظر (أدب المُفتى): ١٠٧.

⁽٣) في (ب): نحوها.

⁽٤) أخرجه ابن سعد في (الطبقات): ٦/ ١٣٨، وعبد الرزاق في (المصنف) رقم: ١٦٩٢١، وذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ١٠٨، والنَّووي في (مقدمة المجموع): ١/ ٩٦، وابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦/ ١٤٠.

⁽٥) من (ب).

⁽٦) يُنظر: (أدب المُفتي): ١٠٧، و (مقدمة المجموع): ١/ ٩٥، و (المسودة): ٢/ ٩٧٥، و (أصول ابن مفلح): ٤/ ١٥٤، و (إعلام الموقعين): ٦/ ١٣٩.





* إِذَا سَأَلَ عَامِّيٌ (١) عَنْ مَسْأَلَةٍ لَمْ تَقَعْ؛ لَمْ تَجِبْ إِجَابَتُهُ، لَكِنْ تُسْتَحَبُّ(١). حكم الفتوى فيما لم يقع فيما لم يقع فيما لم يقع فيما لم يقع السَّلُفِ كَانَ لاَ يَتَكَلَّمُ فِيمَا لَمْ يَقَعْ».

وَقَالَ أَحْمَدُ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ (1): «إِيَّاكَ أَنْ تَتَكَلَّمَ فِي مَسْأَلَةٍ لَيْسَ لَكَ فِيهَا إِمَامٌ (٥).

وَقُلْتُ: «إِنْ كَانَ غَرَضُ السَّائِلِ مَعْرِفَةَ الْحُكْمِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَقَعَ لَهُ، أَوْ لِمَنْ سَأَلَ عَنْهُ؛ فَلا بَأْسَ.

وَكَذَا(٢): إِنْ كَانَ مِمَّنْ يَتَفَقَّهُ فِي ذَلِكَ، وَيُقَدِّرُ وُقُوعَ ذَلِكَ، وَيُفَرِّعُ عَلَيْهِ».

⁽١) في (ب): العامي.

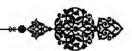
⁽٢) يُنظر: (أدب المُفتي): ١٠٩، و(أصول ابن مفلح): ٤ / ١٥٦٧، و(إعلام الموقعين): ٦ / ١٤١.

⁽٣) في (أ): يكره.

⁽٤) قالها الإمام أحمد لتلميذه عبد الملك بن عبد الحميد بن مهران الميموني (ت ٢٧٤ هـ).

⁽٥) الرواية أخرجها ابن الجوزي في (مناقب الإمام أحمد): ١/ ٢٤٥، وذكرها ابن حامد في (تهذيب الأجوبة): ١/ ٣٠٧، وابن تيمية في (المسودة): ٢/ ٨٢٨ و ٩٦١، وابن مفلح في (أصول الفقه): ٤/ ١٥٣٠، والذهبيّ في (السير): ٢٩٦/١١، وابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٢/ ١٤١.

⁽٦) في (ب): كذلك.





الأحكام المترتبة على رجــوع المفتي في فتياه

* فَإِنْ أَفْتَى الْمُفْتِي بِشَيْءٍ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ:

فَإِنْ عَلِمَ الْمُسْتَفْتِي بِهِ، وَلَمْ يَكُنْ عَمِلَ بِالْأُوَّلِ؛ حَرُمَ عَمَلُهُ بِهِ.

وَلَوْ نَكَحَ بِفَتْوَاهُ وَاسْتَمَرَّ عَلَى النَّكَاحِ، ثُمَّ رَجَعَ بِاجْتِهَادٍ؛ لَزِمَهُ مُفَارَقَتُهَا ـ فِي الْأَقْيَسِ - ؛ لِأَنَّ الْمَرْجُوعَ عَنْهُ لَيْسَ مَذْهَبًا لَهُ - فِي الْأَصَحِّ - .

كَمَا لَوْ تَغَيَّرُ اجْتِهَادُ مَنْ قَلَّدَهُ فِي القِبْلَةِ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ(١)؛ فَإِنَّهُ يَتَحَوَّلُ مَعَهُ (٢) ـ فِي الْأَصَحُ (٣) ـ .

- وَإِنْ كَانَ الْمُسْتَفْتِي قَدْ عَمِلَ بِهِ قَبْلَ رُجُوعِهِ، وَكَانَ مُخَالِفًا لِدَلِيل قَاطِع؛ لَزِمَهُ نَقْضُ عَمَلِهِ ذَلِكَ، وَالرُّجُوعُ إِلَى قَوْلِهِ الثَّانِي.
 - وَإِنِ اخْتَلَفَ اجْتِهَادُهُ وَلَمْ يَرْجِعْ؛ لَمْ يَنْقُضْ عَمَلَهُ بِالْأَوَّلِ.
 - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَمِلَ (١) بهِ ؛ تَرَكَهُ.
 - وَإِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِرُجُوعِهِ اسْتَمَرَّ كَمَا كَانَ.

* وَلَا يَلْزَمُهُ إِعْلَامُهُ.

إعلام السائل برجوع المفتي

⁽١) من (أ) و(د)، وفي (ب): الصَّلاة.

⁽٢) في (ب): عنه.

⁽٣) يُنظر: (روضة الناظر): ٣/ ١٠١٥، و(مقدمة الـمجموع): ١ / ١٠١.

⁽٤) في (ب): عمله.



وَقِيلَ: «بَلَى؛ لِأَنَّ مَا رَجَعَ عَنْهُ لَا يَعْمَلُ هُوَ بِهِ، فَكَذَا(١) مَنْ قَلَّدَهُ فِيهِ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ مَذْهَبًا لَهُ - فِي الْأَصَحِّ - ".

قَالَ [الْقَاضِي](٢) الإِمَامُ أَبُو يَعْلَى فِي «الْكِفَايَةِ»: «مَنْ أَفْتَى بِالإِجْتِهَادِ، ثُمَّ تَغَيَّر اجْتِهَادُهُ؛ لَمْ يَلْزَمْهُ(") إِعْلاَمُ الْمُسْتَفْتِي بِذَلِكَ، إِنْ كَانَ قَدْ عَمِلَ (١) بِهِ، وَإِلَّا أَعْلَمَهُ بِتَغَيُّرِ مَذْهَبِهِ الَّذِي اتَّبَعَهُ فِيهِ"(٥).

وَقَالَ غَيْرُهُ: «يُعْلِمُهُ بِهِ قَبْلَ الْعَمَلِ(١)، وَكَذَا بَعْدَهُ حَيْثُ يَجِبُ النَّقْضُ، وَإِلاَّ فَلاَ»(٧).

* وَإِذَا كَانَ الْمُفْتِي [إِنَّمَا] (٨) يُفْتِي عَلَى مَذْهَبِ إِمَام مُعَيَّنٍ:

- فَإِذَا رَجَعَ لِكُوْنِهِ بَانَ لَهُ قَطْعًا أَنَّهُ خَالَفَ فِي فَتْوَاهُ نَصَّ مَذْهَبِ إِمَامِهِ؟ وَجَبَ نَقْضُهُ، وَإِنْ كَانَ عَنِ اجْتِهَادٍ؛ لِأَنَّ نَصَّ مَذْهَبِ إِمَامِهِ فِي حَقِّهِ كَنَصِّ الشَّارِعِ فِي حَقِّهِ كَنَصِّ الشَّارِعِ فِي حَقِّ [الْمُفْتِي](١) الْمُجْتَهِدِ الْمُسْتَقِلِّ (١١).

⁽١) في (ب): فكذلك.

⁽٢) من (أ).

⁽٣) في (أ): يلزم.

⁽٤) في (أ): أعلم.

⁽٥) ذكره ابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦ / ١٤٦.

⁽٦) في (أ): العلم.

⁽٧) ذكره ابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦ / ١٤٦.

⁽٨) من (أ).

⁽٩) من (أ).

⁽١٠) يُنظر: (الفقيه والمتفقه): ٧٦٤، و(أدب الـمُفتى): ١٠٩، و(مقدمة الـمجموع): ١٠٢/١، و(المسودة): ٢ / ٩٦١، و(إعلام الموقعين): ٦ / ١٤٣، و(الدر النضيد): ٣٢٩.





حكم إتلاف المستفتىي

* إِذَا عَمِلَ الْمُسْتَفْتِي بِفُتْيَا مُفْتٍ فِي إِتْلَافٍ، ثُمَّ بَانَ خَطَؤُهُ بِمُخَالَفَةِ الْقَاطِع؛ ضَمِنَهُ الْمُفْتِي.

* وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لِلْفَتْوَى؛ لَمْ يَضْمَنْ؛ لِتَقْصِيرِ الْمُسْتَفْتِي فِي تَقْلِيدِهِ. وَقِيلَ (١): «يَضْمَنُ؛ لَأَيَّهُ تَصَدَّى لِمَا لَيْسَ لَهُ بِأَهْلِ، وَغَرَّ مَنِ اسْتَفْتَاهُ بتَصَدِّيهِ لِذَلِكَ "(٢).

⁽١) القائل هو: أبو إسحاق الإسفراييني. (أدب المُفتى): ١١١.

⁽٢) يُنظر: (التمهيد): ٤/ ١٥١٥، و(أدب الـمُفتي): ١١٠، و(مقدمة الـمجموع): ١٠٢/١، و(إعلام الموقعين): ٦ / ١٤٧، و(أصول منار الفتوي): ٢٩٠.



أحكام التسارع في الفتوى * يَحْرُمُ التَّسَاهُلُ فِي الفَتْوَى، وَاسْتِفْتَاءُ مَنْ عُرِفَ بِذَلِكَ؛ إِمَّا لِتَسَارُ عِهِ (١) قَبْلَ تَمَام النَّظَرِ وَالْفِكْرِ، أَوْ لِظَنِّهِ أَنَّ الْإِسْرَاعَ بَرَاعَةٌ، وَتَرْكَهُ عَجْزٌ وَنَقْصٌ.

* فَإِنْ سَبَقَتْ مَعْرِفَتُهُ لِمَا سُئِلَ عَنْهُ قَبْلَ [تَمَام](٢) السُّؤَالِ، فَأَجَابَ سَرِيعًا؛ جَازَ.

الفتوي بالحيل

* وَإِنْ تَتَبَّعَ الْحِيلَ الْمُحَرَّمَةَ؛ كَالسُّرَيْجيَّةِ(٣)، أَوِ الْمَكْرُوهَةَ، أَوِ الرُّخَصَ لِمَنْ أَرَادَ نَفْعَهُ، أَوِ التَّغْلِيظَ عَلَى مَنْ أَرَادَ مَضَرَّتَهُ؛ فَسَقَ.

* وَإِنْ حَسُنَ قَصْدُهُ فِي حِيلَةٍ لَا شُبْهَةَ فِيهَا، وَلَا تَقْتَضِى (١) مَفْسَدَةً؟ [لِيُخَلِّصَ بِهَا الْمُسْتَفْتِيَ](٥) مِنْ يَمِينِ صَعْبَةٍ أَوْ نَحْوِهَا؛ جَازَ؛ لِقَوْلِهِ ـ تَعَالَى

⁽١) في (ب): لمسارعةً.

⁽٢) من (٧).

 ⁽٣) قال ابن القيِّم في (إعلام الموقعين) ٥ / ٢٠١: « وَمِنْ هَذَا الْبَابِ الْحِيلَةُ السُّرَيْجِيَّةُ الَّتِي حَدَثَتْ فِي الْإِسْلَام بَعْدَ الْمِاثَةِ الثَّالِثَةِ، وَهِي تَمْنَعُ الرَّجُلَ مِنْ الْقُدْرَةِ عَلَى الطَّلَاقِ ٱلْبَتَّة، بَلْ تَسُدُّ عَلَيْهِ بَابَ الطَّلَاقِ بِكُلِّ وَجْهٍ، فَلا يَبْقَى لَهُ سَبِيلٌ إِلَى التَّخَلُّصِ مِنْهَا، وَلا يُمْكِنُهُ مُخَالَعَتُهَا عِنْدَ مَنْ يَجْعَلُ الْخُلْعَ طَلَاقًا، وَهِيَ نَظِيرُ سَدِّ الْإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ بَابَ النِّكَاح بِقَوْلِهِ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ طَالِقٌ. فَهَذَا لَوْ صَحَّ تَعْلِيقُهُ لَمْ يُمْكِنْهُ فِي الْإِسْلَامِ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً مَا عَاشَ، وَذَلِكَ لَوْ صَحَّ شَرْعُهُ لَمْ يُمْكِنْهُ أَنْ يُطَلِّقَ امْرَأَةً أَبَدًا. وَصُورَةُ هَلِّهِ الْحِيلَةِ أَنْ يَقُولَ: كُلَّمَا طَلَّقْتُكِ ـ أَوْ كُلَّمَا وَقَعَ عَلَيْكِ طَلَاقِي ـ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا» وَسُمِّيَتْ بـ (السُّرَيْجِيَّةِ) نِسْبَةً لِابْنِ سُرَيْجٍ أَبِي الْعَبَّاسِ الشَّافِعِيِّ، أَوَّلُ مَنْ قَالَ بِهَا.

⁽٤) في (أ): يقتضى .

⁽٥) في (ب): لتخلص المستفتى بها.

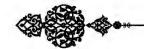
- لِأَيُّوبَ: ﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْنَا فَأَضْرِب بِهِ عَ وَلَا تَحْنَثَ ﴾ (١) لَـمَّا حَلَفَ لَيَضْرِبَنَّ امْرَأْتَهُ مِائَةَ جَلْدَةِ (٢).

وَقَدْ قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: ﴿إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَنَا الرُّخْصَةُ مِنْ ثِقَةٍ، فَأَمَّا التَّشْدِيدُ فَيُحْسِنُهُ كُلُّ أَحَدِ»(٣).

⁽١) سورة ص: ٤٤.

⁽٢) يُنظر: (الفقيه والمتفقه): ٧٥٥، و(أدب المُفتى): ١١١، و(مقدمة المجموع): ١ / ١٠٢، و(إعلام الموقعين): ٦/٢/٦، و(الدر النضيد): ٣٣٠، و(منار أصول الفتوي): ٢٩٣، و (عرف البشام): ٢٦.

⁽٣) أخرجه ابن عبد البرِّ في (جامع بيان العلم) رقم: ١٤٦٧، وذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ١١٢، والنَّووي في (مقدمة المجموع): ١/ ٨٠.



* [وَيَحْرُمُ](١) التَّحَيُّلُ لِتَحْلِيلِ الْحَرَامِ وَتَحْرِيمِ(٢) الْحَلَالِ بِلَا ضَرُورَةٍ؛ حكم التحيل في الفتـوى لِأَنَّهُ مَكْرٌ وَخَدِيعَةٌ، وَهُمَا مُحرَّ مَانِ (٣).

[لِقَوْلِ اللهِ - تَعَالَى - : ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرُاللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَكِرِينَ ﴾ (١).

وَ](٥) قَوْلِهِ(٢) - تَعَالَى - : ﴿ وَمَكَرُواْ مَكَرًا وَمَكَرْنَا مَكَرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ اللهُ فَأَنْظُرُ كَيْفَ كَاكَ عَلِقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَلَهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ اللَّ فَتِلْك بُيُوتُهُمْ خَاوِيكَةُ بِمَا ظَلَمُوٓأً إِنَ فِي ذَاكِ لَآبَةً لِقَوْمِ يَعْلَمُونَ ﴿(٧).

وَقَوْلِهِ [ـ تَعَالَى ـ] (): ﴿ وَلَا يَعِيقُ ٱلْمَكُرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ، (٩).

وَقَوْلِهِ [. تَعَالَى .](١٠): ﴿ وَلَقَدْ عَامِثُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدُواْ مِنكُمْ فِي ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَلْسِيْنَ ﴾(١١).

⁽١) في (ب): يحرم.

⁽٢) في (ب): أو تحريم.

⁽٣) يُنظر: (إعلام الموقعين): ٦ / ١٥٣.

⁽٤) آل عمران: ٥٤.

⁽٥) من (أ).

⁽٦) في (ب): لقوله.

⁽V) النمل: ٥٠ - ٥٠.

⁽٨) من (أ).

⁽٩) فاطر: ٤٣.

⁽۱۰) من (أ).

⁽١١) البقرة: ٢٥.



وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَلْعُونٌ مَنْ ضَارَّ مُسْلِمًا أَوْ مَكَرَ بِهِ»(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ(٢). وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَمُ: «الْمَكْرُ وَالْخَدِيعَةُ فِي النَّارِ»(٣).

وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لا تَرْتَكِبُوا مَا ارْتَكَبَتِ('') الْيَهُودُ فَتَسْتَحِلُّوا مَحَارِمَ اللهِ - تَعَالَى - بِأَدْنَى الْحِيَلِ»('') ذَكَرَهُ ابْنُ بَطَّةَ.

وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَلْعَبُونَ بِحُدُودِ اللهِ ـ تَعَالَى ـ وَيَسْتَهْزِؤُونَ^(٦) بِآيَاتِهِ: خَلَعْتُكِ رَاجَعْتُكِ رَاجَعْتُكِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ، وَابْنُ بَطَّةَ.

⁽۱) أخرجه الترمذي في (السُّنن) رقم: ٢٠٥٥، والبيهقي في (شعب الإيمان) رقم: ٨٢١٥، وأبو نعيم في (حلية الأولياء): ٣/ ٤٩، وأحمد بن علي المروزي في (مسند أبي بكر الصديق) رقم: ١٠٠.

⁽٢) كذا في (أ) و (ب)، والصواب أن مسلمًا لم يرو هذا الحديث.

⁽٣) أخرجه البيهقي في (شعب الإيمان) رقم: ٤٨٨٧ و ٢٥٨١، والحاكم في (المستدرك) رقم: ٢٠٩، والشهاب في (المسند) رقم: ٢٥٣ و ٢٥٤، وأبو نعيم في (أخبار أصبهان): ١/ ٢٠٩، والطبراني في (مسند الشاميين) رقم: ٢٣٣٦، ووقفه الخرائطي في (مكارم الأخلاق) رقم: ١٧٦ على مجاهد.

⁽٤) في (ب): ما ارتكب.

⁽٥) أخرجه ابن بطة في (إبطال الحيل) رقم: ٥٦، وذكره ابن تيمية في (مجموع فتاويه): ٣/ ٢٨٧ وقال: "إسناد حسن" وقال في (بيان الدليل) ٥٤: "وهذا إسناد جيد، يصحِّح مثله الترمذي وغيره تارة، ويحسنه تارة». وذكره الحافظ ابن كثير في (تفسيره ١/ ١١١) وقال: "هذا إسناد جيد، وأحمد بن مسلم هذا وثقه الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي، وباقي رجاله مشهورون على شرط الصحيح"، وقال ٢/ ٢٦٨: "ويصحِّح الترمذي هذا الإسناد كثيرًا"، وذكره ابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٥/ ٧٣.

⁽٦) في (ب): تستهزؤون.

⁽٧) تكررت في (ب).

وَفِي لَفْظٍ: «طَلَّقْتُكِ رَاجَعْتُكِ، طَلَّقْتُكِ رَاجَعْتُكِ (١)»(٢).

ولِقَوْلِهِ (٣) عَلَيْهِ السَّكُمُ: «لَعَنَ اللهُ الْيَهُودَ؛ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَجَمَلُوهَا، وَبَاعُوهَا، وَأَكَلُوا أَثْمَانَهَا» حَدِيثٌ صَحِيحٌ(٤).

وَ «جَمَلُوهَا» بِمَعْنَى (٥): أَذَابُوهَا (١).

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسِ: «مَنْ يَخْدَع اللهَ يَخْدَعْهُ»(٧).

وَقَالَ [الْإِمَامُ](^) أَحْمَدُ: «هَذِهِ الْحِيَلُ الَّتِي وَضَعَهَا هَؤُلاءِ، عَمَدُوا إِلَى السُّنَنِ فَاحْتَالُوا فِي نَقْضِهَا، أَتَوْا إِلَى الَّذِي قِيلَ لَهُمْ إِنَّهُ حَرَامٌ، احْتَالُوا(١) فِيهِ حَتَّى أَحَلُّوهُ»(١١).

(١) تكررت في (ب).

(٢) أخرجه ابن ماجه في (السُّنن) رقم: ٢٠١٧، والروياني في (الـمسند) رقم: ٤٥٢، وابن بطة في (إبطال الحيل) رقم: ٥٤، وابن جميع الصيداوي في (معجم الشيوخ) رقم: ١٤٣، والبيهقي في (السُّنن الكبري) رقم: ١٤٨٩٨.

(٣) في (أ): وقوله.

(٤) متفقٌ عليه، أخرجه البخاري في (صحيحه) رقم: ٢٢٢٣، ومسلم في (صحيحه) رقم: ١٣٢ .

(٥) في (ب): ومعنى جملوها.

(٦) يُنظر: (غريب الحديث) للقاسم بن سلام: ٣/ ٤٠٧، و(معالم السُّنن) للخطابي: ٣/ ١٣٣، و(التمهيد) لابن عبد البرِّ: ١٧/ ٤٠٢، و(كشف المشكل) لابن الجوزي: ١/ ٧٨.

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف): ٥/ ١١، وعبد الرزاق في (المصنف) رقم: ١١٣٥٢، وسعيد بن منصور في (سننه) رقم: ١٠٦٥، وابن بطه في (إبطال الحيل) رقم: ٥٨، وذكره ابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦/ ١٥٧.

(٨) من (أ).

(٩) في (ب): فاحتالوا.

(١٠) الرواية أخرجها ابن بطة في (إبطال الحيل) رقم: ٦٢، وابن أبي يعلى في (طبقات الـحنابلة): ٣/ ٢٦٩، وذكرها ابن تيمية في (بيان الدليل): ٥٧، وابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦/ ١٥٧.



وَقَالَ: «إِذَا حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ، ثُمَّ احْتَالَ بِحِيلَةٍ فَصَارَ إِلَيْهَا، فَقَدْ صَارَ إِلَى ذَلِكَ الَّذِي حَلَفَ عَلَيْهِ بِعَيْنِهِ»(١).

وَقَالَ: «مَنِ احْتَالَ بِحِيلَةٍ فَهُوَ حَانِثٌ»(٢).

[وَقَالَ: «مَا أَخْبَتُهُمْ - يَعْنِي أَصْحَابَ الْحِيَلِ -](٣) يَحْتَالُونَ لِنَقْضِ سُنَنِ رَسُولِ اللهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ »(١٠).

⁽١) الرواية أخرجها ابن بطة في (إبطال الحيل) رقم: ٦٣، وابن أبي يعلى في (طبقات الحنابلة): ١/ ٣٢٠، وذكرها ابن تيمية في (بيان الدليل): ٢٨، وابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦/ ١٥٧، وابن مفلح في (المقصد الأرشد): ١/ ٢٨٩.

 ⁽۲) الرواية أخرجها ابن بطة في (إبطال الحيل) رقم: ٦٣، وابن أبي يعلى في (طبقات الحنابلة):
 ٣/ ٢٧٠، وذكرها ابن مفلح في (الفروع): ١١/١١، وابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦/ ١٥٧.

⁽٣) في (ب): وقال في أصحاب الحيل: ما أخبثهم .

⁽٤) رواية أبي داود في (مسائله) رقم: ١٧٨٤، وأخرجها ابن بطة في (إبطال الحيل) رقم: ٦٥، وابن أبي يعلى في (طبقات الحنابلة): ٣/ ٢٧٠، وذكرها ابن تيمية في (بيان الدليل): ٢٨، وابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦/ ١٥٧.





حكم الفتوي حال اشتغال القلــــب

* لَيْسَ لَهُ الْفَتْوَى فِي حَالِ شَغْلِ قَلْبِهِ وَمَنْعِهِ التَّثَبُّتَ وَالتَّأَمُّلَ؛ لِغَضَب، أَوْ جُوعٍ، أَوْ عَطَشٍ، أَوْ غَمِّ، أَوْ هَمِّ (١)، أَوْ خَوْفٍ، أَوْ حُزْنٍ، أَوْ فَرَح غَالِبٍ، أَوْ نُعَاسٍ، أَوْ مَلَلٍ، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ حَرِّ مُزْعِجٍ، أَوْ بَرْدٍ مُؤْلِمٍ، أَوْ مُدَافَعِةِ الْأَخْبَثَيْنِ، أُوْ أُحَدهمَا.

وَهُوَ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ، فَمَتَى أَحَسَّ بِاشْتِغَالِ قَلْبِهِ وَخُرُوجِهِ عَنْ حَالِ اعْتِدَالِهِ؟ أَمْسَكَ عَن الفُتْيَا.

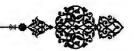
فَإِنْ أَفْتَى فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَحْوَالِ، وَهُوَ يَرَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُهُ مِنْ إِدْرَاكِ الصَّوَابِ؛ صَحَّتْ فُتْيَاهُ.

وَإِنْ خَاطَرَ بِهَا؛ فَالتَّرْكُ أَوْلَى.

وَفِي الْحُكْم خِلَافٌ وَتَفْصِيلٌ (٢).

⁽١) في (ب): هم أو غم.

⁽٢) يُنظر: (أدب المُفتي): ١١٣، و(مقدمة المجموع): ١ / ١٠٣، و(المسودة): ٢ / ٩٦٤، و(إعلام الموقعين): ٦/ ١٥٠، و(أصول ابن مفلح): ٤/ ١٥٤٦، و(الدر النضيد): ٣٣٢، و (عرف البشام): ٢٣.





أخذ الرزق على الفتوي

* الْأَوْلَى [لَهُ](١) التَّبَرُّعُ بِالْفُتْيَا.

* وَلَهُ أَخْذُ الرِّزْقِ [عَلَى ذَلِكَ] (٢) مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.

* وَإِنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَلَهُ كِفَايَةٌ تَامَّةٌ؛ احْتَمَلَ الْمَنْعَ وَالْجَوَازَ.

* فَإِنْ كَانَ اشْتِغَالُهُ بِهَا وَبِمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا، يَقْطَعُهُ عَمَّا يَعُودُ بِهِ عَلَى حَالِهِ؛ فَلَهُ الْأَخْذُ.

* وَإِذَا كَانَ لَهُ رِزْقٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ؛ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَخْذُ أُجْرَةٍ.

* وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ رِزْقٌ مِنْهُ؛ لَمْ يَأْخُذْ أُجْرَةً مِنْ أَعْيَانِ مَنْ يُفْتِيهِ.

وَقِيلَ (٣): لَوْ قَالَ لِلْمُسْتَفْتِي: «إِنَّمَا يَلْزَمْنِي أَنْ أُفْتِيَكَ بِقَوْلِي، وَأُمَّا(٤) بِخَطِّي فَلا "؛ فَلَهُ أَخْذُ الْأُجْرَةِ عَلَى خَطِّهِ.

وَقِيلَ (°): «لَوِ اجْتَمَعَ أَهْلُ بَلَدٍ (٢) عَلَى أَنْ جَعَلُوا (٧) لَهُ رِزْقًا مِنْ أَمْوَالِهمْ؛ لِيَتَفَرَّغَ لِفَتَاوِيهِمْ؛ جَازَ » وَهُوَ بَعِيدٌ.

⁽١) من (أ).

⁽٢) من (ك).

⁽٣) القائل هو: أبو حاتم القزويني. (الحِيَل في الفقه): ٢٣٢، و(أدب المُفتي): ١١٤.

⁽٤) في (ب): فأمَّا.

⁽٥) القائل هو: أبو القاسم الصيمريّ. (أدب المُفتى): ١١٥.

⁽٦) في (ب): بلده .

⁽٧) من (ب) و(د)، وفي (أ): ينجعلوا.



حكم قبول الهندية

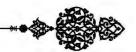
* وَأَمَّا الهَدِيَّةُ لَهُ ؟ فَلَهُ قَبُولُهَا.

وَقِيلَ(١): «يَحْرُمُ إِذَا كَانَتْ رِشُوَةً عَلَى أَنْ يُفْتِيَهُ بِمَا يُرِيدُ».

قُلْتُ: «أَوْ يَكُونَ لَهُ فِيهِ نَفْعٌ مِنْ جَاهٍ أَوْ مَالٍ، فَيُفْتِيَهُ لِذَلِكَ بِمَا لَا يُفْتِي بِهِ غَيْرَهُ، مِمَّنْ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ كَنَفْعِ الْأَوَّلِ ١٤٠٠.

⁽١) القائل هو: ابن الصلاح. (أدب المُفتى): ١١٥.

⁽٢) يُنظر: (الفقيه والمتفقه): ٧٠٦، و(أدب المُفتي): ١١٤، و(مقدمة المجموع): ١ / ١٠٣، و(المسودة): ٢ / ٩٦٤، و(إعلام الموقعين): ٦ / ١٥٨، و(أصول ابن مفلح): ٤ / ١٥٤٦، و(الدر النضيد): ٣٣٢، و(منار أصول الفتوى): ٢٨٩ و ٢٩٢.





أهمية معرفة المفتى ببيئة المستفتسي

* وَلَا يُفْتِي فِي الْأَقَارِيرِ، وَالْأَيْمَانِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِاللَّفْظِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْل بَلَدِ اللَّافِظِ بِإِقْرَارٍ أَوْ يَمِينٍ أَوْ غَيْرِهِمَا، أَوْ خَبِيرًا بِهِ عَارِفًا بِتَعَارُ فِهِمْ فِي أَلْفَاظِهِمْ.

فَإِنَّ الْعُرْفَ قَرِينَةٌ حَالِيَةٌ يَتَعَيَّنُ الْحُكْمُ بِهَا، وَيَخْتَلُّ مُرَادُ اللَّافِظِ مَعَ عَدَمِ مُرَاعَاتِهَا، وَكَذَا فَقُدُ كُلِّ قَرِينَةٍ تُعَيِّنُ الْمَقْصُودَ، كَمَا يَأْتِي بَيَانُهُ (١).

⁽١) يُنظر: (أدب المُفتي): ١١٥، و(مقدمة المجموع): ١ / ١٠٤، و(الإحكام) للقرافيّ: ٢٣٢، و(إعلام الموقعين): ٦ / ١٥١، و(الدر النضيد): ٣٣٣.





* مَنْ كَانَتْ فُتْيَاهُ نَفْلًا مِنْ مَذْهَبِ إِمَامِهِ، وَاعْتَمَدَ عَلَى كِتَابِ يُوثَقُ بِصِحَّتِهِ؛ أهمية اعتماد المفتي على جَازَ، كَاعْتِمَادِ الرَّاوِي عَلَى كِتَابِهِ، وَالْمُسْتَفْتِي عَلَى مَا يَكْتُبُهُ الْمُفْتِي. نُسَخ موثوقة

وَقَدْ يَحْصُلُ لَهُ الثِّقَةُ بِمَا يَجِدُهُ فِي كِتَابٍ غَيْرِ مَوْثُوقٍ بِهِ؛ بِأَنْ يَجِدَهُ فِي نُسَخِ أُخَرَ كَذَلِكَ.

وَقَدْ يَحْصُلُ لَهُ الثَّقَةُ بِمَا يَجِدُهُ فِي نُسْخَةٍ غَيْرِ مَوْثُوقٍ بِهَا؛ بِأَنْ يَرَاهُ كَامِلًا مُنْتَظِمًا، وَهُو خَبِيرٌ فَطِنٌ، لَا يَخْفَى [عَلَيْهِ فِي الْغَالِبِ](١)[مَوَاقِعُ](١) الإِسْقَاطِ وَالتَّغْيِيرِ.

* وَإِذَا لَمْ يَجِدْهُ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ لَمْ يَثِقْ بِصِحَّتِهِ، نَظَرَ:

- فَإِنْ وَجَدَهُ مُوَافِقًا لِأُصُولِ الْمَذْهَبِ، وَهُوَ أَهْلٌ لِتَخْرِيجِ مِثْلِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ، لَوْ لَمْ (٣) يَجِدْهُ مَنْقُولاً؛ فَلَهُ أَنْ يُفْتِيَ بِهِ.

فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَحكِيَهُ عَنْ إِمَامِهِ، فَلا يَقُلْ: «قَالَ أَحْمَدُ كَذَا وَكَذَا» بَلْ: «وَجَدْتُ عَنْهُ كَذَا وَكَذَا»، أَوْ: «بَلَغَنِي»، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْأَلْفَاظِ.

- وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لِتَخْرِيجِ مِثْلِهِ؛ لَمْ يَجُزْ لَهُ ذَلِكَ [فِيهِ](١)، وَلَمْ

⁽١) من (ب) و(د)، وفي (أ): في الغالب عليه.

⁽٢) من (أ) و(د)، وفي (ب): مواضع.

⁽٣) في (أ): أو لم ، وفي (ب): ولم، وما أثبته موافق لـ (د)، وهو الصواب إن شاء الله.

⁽٤) تصحَّفت في (أ) إلى : منه، وليست في (ب)، والمثبت موافق (د)، وهو الصحيح إن شاء الله.



يَذْكُرْهُ بِلَفْظٍ جَازِم مُطْلَقٍ، فَإِنَّ سَبِيلَ مِثْلِهِ النَّقْلُ الْمَحْضُ، وَلَمْ يَحْصُلْ لهُ مَا يُجَوِّزُ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ.

* وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَذْكُرَهُ فِي [غَيْرِ](١) مَقَام الفَتْوَى مُفْصِحًا بِحَالِهِ فِيهِ، فَيَقُولَ: «وَجَدْتُهُ فِي نُسْخَةٍ مِنَ الْكِتَابِ الفُلاَنِيِّ» أَوْ: «مِنْ كِتَابِ فُلانٍ، وَلا(١) أَعْرِفُ صِحَّتَهُ ﴾ أَوْ: ﴿ وَجَدْتُ عَنْ فُلَانٍ كَذَا وَكَذَا ﴾ أَوْ: ﴿ بَلَغَنِي عَنْهُ كَذَا ﴾ ، وَمَا (٣) ضَاهَى ذَلِكَ مِنَ الْعِبَارَاتِ.

* وَلا (٤) يَجُوزُ لِعَامِّيِّ (٥) أَنْ يُفْتِي بِمَا يَجِدُهُ فِي كُتُب الْفُقَهَاءِ (٦).

⁽١) من (أ).

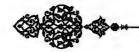
⁽٢) في (ب): فلا.

⁽٣) من (أ) و(د)، وفي (ب): أو ما.

⁽٤) في (أ): فلا.

⁽٥) في (ب): للعامى.

⁽٦) يُنظر: (أدب المُفتي): ١١٥، و(مقدمة المجموع): ١ / ١٠٤، و(الدر النضيد): ٣٣٤، و(عرف البشام): ١٣.



عمل المفتي عنيد تجيدد

الح_ادثة



إِذَا(١) أَفْتَى فِي حَادِثَةٍ، ثُمَّ وَقَعَتْ [لَهُ](٢) مَرَّةً أُخْرَى:

- فَإِنْ كَانَ ذَاكِرًا مُسْتَنَدَهُ فِيهَا؛ أَفْتَى بِهِ.
- وَإِنْ ذَكَرَهَا (٣) دُونَ مُسْتَنَدِهَا، وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَا يُوجِبُ رُجُوعَهُ عَنْهَا؛ لَمْ يُفْتِ بِهِ حَتَّى يُجَدِّدَ النَّظَرَ.

وَقِيلَ: «بَلَى؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ عَلَى ذَلِكَ الِاجْتِهَادِ».

وَالْأَوْلَى: أَنَّهُ لَا يُفْتِي بِشَيْءٍ حَتَّى يُجَدِّدَ النَّظَرَ فِي دَلِيلِهِ بِكُلِّ حَالٍ.

وَمَنْ لَمْ تَكُنْ فَتُوَاهُ حِكَايَةً عَنْ غَيْرِهِ؛ فَلَا بُدَّ [لَهُ]('') مِنَ اسْتِحْضَارِ الدَّلِيلِ فِيهَا(٥٠).

⁽١) في (ب): وإذا.

⁽٢) من (أ).

⁽٣) في (أ): ذكر لها .

⁽٤) من (ب).

⁽٥) يُنظر: (أدب المُفتي): ١١٧، و(مقدمة المجموع): ١ / ١٠٥، و(إعلام الموقعين): ٦ / ١٠٥، و(أصول ابن مفلح): ٤ / ١٥٥١، و(الدر النضيد): ٣٣٠.





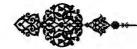
مذهب الشافعي * قَوْلُ الشَّافِعِيِّ رَضَّالِيَّهُ عَنْهُ: ﴿إِذَا وَجَدْتُمْ فِي كِتَابِي خِلَافَ سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ مَا دل عليه اللهِ عَلَيْهِ وَسَالِّمَ وَدَعُوا مَا قُلْتُهُ اللهِ اللهِ صَلَّالِللَّهُ عَلَيْهِ وَسَالِّمَ وَدَعُوا مَا قُلْتُهُ اللهِ اللهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَالِّمَ وَدَعُوا مَا قُلْتُهُ اللهِ اللهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَالِمَ وَدَعُوا مَا قُلْتُهُ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ وَسُلِمَ وَاللهِ عَلَيْهِ وَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ وَسَالِمَ وَاللهِ عَلَيْهِ وَسَالِمَ وَاللهِ عَلَيْهِ وَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ وَسَالِمَ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَسَالِمُ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ وَسَالِمُ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَسَالِمُ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَسَالِمُ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَسَالَمُ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَسَالَتُهُ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَسَالَتُهُ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمُ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَسَالَةً وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَاللّهُ عَلَيْهُ وَسَلّمُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَسَلّمُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَسَلّمُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَسَلّمُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَسَلّمُ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَلَاللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمُ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمُ وَاللّمُ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَسَلّمُ اللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهِ عَلَيْهِ عَاللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهِ الل

وَقَوْلُهُ: "[إِذَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثٌ] (١٠)، وَقُلْتُ قَوْلاً [يُخَالِفُهُ] (١٠)، فَأَنَا رَاجِعٌ عَنْ قَوْلِي، [قَائِلٌ] (١٠) بِذَلِكَ الْحَدِيثِ (١٠)، وَفِي لَفْظٍ: (فَاضْرِبُوا بِقَوْلِي الْحَائِطَ »:

صَرِيحٌ فِي مَدْلُولِهِ، وَأَنَّ مَذْهَبَهُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ، لا قَوْلُهُ الْمُخَالِفُ لَهُ، فَتَجُوزُ الْفَتْوَى بِالْحَدِيثِ(١) عَلَى أَنَّهُ مَذْهَبُهُ.

أهمية معرفة المفتي للناسخ والمنسوخ

- * وَلَيْسَ لِكُلِّ فَقِيهٍ أَنْ يَعْمَلَ بِمَا يَرَاهُ (٧) حُجَّةً مِنَ الْحَدِيثِ حَتَّى يَنْظُرَ ؛ هَلْ
- (١) أخرجه البيهقيّ في (المدخل) رقم: ٢٤٩، وفي (معرفة السُّنن والآثار) رقم: ٤٥٤، والخطيب في (الفقيه والمتفقه) رقم: ٤٠٠، وذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ١٧٧، وابن تيمية في (المسودة): ٢/ ٩٥٠.
 - (٢) من (أ) و(د)، وفي (ب): إذا صحَّ الحديث عن النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
 - (٣) من (ب).
 - (٤) من (أ) و(د)، وفي (ب): وقائل.
- (٥) أخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء): ٩/٧٠١، وذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ١٩٨١، والذهبيّ في (تاريخ الإسلام): ٥/١٥٨، والنَّووي في (مقدمة المجموع): ١/٣٢، وابن حجر في (التلخيص الحبير): ١/١٩.
 - (٦) في (أ): للحديث.
 - (٧) في (أ): رآه.



لَهُ مُعَارِضٌ أَوْ نَاسِخٌ أَمْ لَا؟ أَوْ(١) يَسْأَلَ مَنْ يَعْرِفُ ذَلِكَ وَيُعْرَفُ بِهِ.

وَقَدْ تَرَكَ الشَّافِعِيُّ الْعَمَلَ بِالْحَدِيثِ عَمْدًا؛ [لِأَنَّهُ] (٢) عِنْدَهُ مَنْسُوخٌ (٣)، فَإِنَّهُ قَدْ صَحَّ حَدِيثُ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» (٤) [وَتَرَكَهُ] (٥)؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ مَنْسُوخٌ لِمَا بَيْنَهُ [هُوَ] (٢).

وَقَدْ قِيلَ لِابْنِ خُزَيْمَةَ: هَلْ تَعْرِفُ سُنَّةً لِرَسُولِ (٧) اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ لَمْ يُودِعْهَا الشَّافِعِيُّ كِتَابَهُ ؟ قَالَ: «لَا» (٨).

* فَمَنْ وَجَدَ^(٩) مِنَ الشَّافِعَيَّةِ حَدِيثًا يُخَالِفُ مَذْهَبَهُ:

- فَإِنْ كَمَلَتْ [لَهُ] (١٠) آلَةُ الإجْتِهَادِ فِيهِ مُطْلَقًا، أَوْ فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ، أَوْ فِي ذَلِكَ النَّوْع، أَوْ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ؛ فَلَهُ الْعَمَلُ بِذَلِكَ الْحَدِيثِ.

عمل المفتي الشافعي عندما يجدحديثا يخالف مذهبه

⁽١) في (ب): و.

⁽٢) في (ب): بأنه.

⁽٣) يُنظر (أدب المُفتي) لابن الصلاح: ١٢٠.

⁽٤) أخرجه أبو داود في (السُّنن): ٢٣٦٧، والنسائي في (السُّنن الكبرى): ٣١٢٠، وابن ماجه في (السُّنن): ١٧٧١.

⁽٥) من (ب).

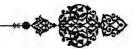
⁽٦) من (ب).

⁽٧) في (ب): رسول.

⁽٨) ذكره ابن عساكر في (تاريخ دمشق): ١ / ٧٠ ، والبيهقتي في (مناقب الشافعيّ): ١ / ٤٧٧، وابن الصلاح في (أدب المُفتي): ١ / ١ ، والنَّووي في (مقدمة المجموع): ١ / ٦ ، وابن تيمية في (المسودة): ٢ / ١ ، ٩٥١، والذهبيّ في (سير أعلام النبلاء): ١ / ١ ، ٥٥.

⁽٩) تصحَّفت في (أ) إلى : وجُّه.

⁽۱۰) من (ب).



- وَإِنْ لَمْ تَكُمُلْ آلَتُهُ، وَوَجَدَ فِي قَلْبِهِ حَزَازَةٌ مِنْ مُخَالَفَةِ الْحَدِيثِ، بَعْدَ أَنْ بَحَثَ فَلَمْ يَجِدْ لِمُخَالَفَتِهِ(١) عَنْهُ جَوَابًا شَافِيًا، فَلْيَنْظُرْ؛ هَلْ عَمِلَ بِذَلِكَ الْحَدِيثِ إِمَامٌ مُسْتَقِلُّ أَمْ لَا؟ فَإِنْ وَجَدَهُ؛ فَلَهُ أَنْ يَتَمَذْهَبَ بِمَذْهَبِهِ فِي الْعَمَلِ بِذَلِكَ الْحَدِيثِ، وَيَكُونَ ذَلِكَ عُذْرًا لَهُ فِي تَرْكِ مَذْهَبِ إِمَامِهِ فِي

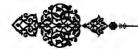
وَقَدَ ذَهَبَ [بَعْضُ] ﴿ الشَّافِعِيَّةِ إِلَى أَنَّ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ: أَنَّ الصَّلاةَ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ، وَأَنَّ لِلْمَغْرِبِ وَقْتَيْنِ؛ لِلْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِيهِمَا، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ(١).

⁽١) من (أ) و(د)، وفي (ب): لمخالفيه ونسخة من (د).

⁽٢) يُنظر (أدب المُفتى): ١٢١، و(المسودة): ٢ / ٩٥٠، و(إعلام الموقعين): ٦ / ١٦٠ و٢٦١، و(الدر النضيد): ٣٣٥.

⁽٣) من (ب).

⁽٤) يُنظر: (إعلام الموقعين): ٦ / ١٦٢.





* وَهَلْ لِلْمُفْتِي الْمُنْتَسِبِ إِلَى مَذْهَبٍ أَنْ يُفْتِيَ بِمَذْهَبٍ آخَرَ أَمْ لا؟

- فَإِنْ(١) كَانَ مُجْتَهِدًا، فَأَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى مَذْهَبِ إِمَام آخَرَ ؟ تَبِعَ اجْتِهَادَهُ.
- وَإِنْ كَانَ اجْتِهَادُهُ مُقَيَّدًا مَشُوبًا بِشَيْءٍ مِنَ التَّقْلِيدِ؛ نَقَلَ ذَلِكَ الشَّوْبَ مِنَ التَّقْلِيدِ؛ نَقَلَ ذَلِكَ الشَّوْبَ مِنَ التَّقْلِيدِ إِلَى مَذْهَبِهِ، ثُمَّ إِذَا أَفْتَى مِنَ التَّقْلِيدِ إِلَى ذَلِكَ الإِمَامِ الَّذِي أَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى مَذْهَبِهِ، ثُمَّ إِذَا أَفْتَى بَنَّ ذَلِكَ فِي فُتْيَاهُ (٢).

وَلِهَذَا قَالَ الْقَفَّالُ: «لَوْ أَدَّى (٣) اجْتِهَادِي إِلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، قُلْتُ: مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ كَذَا، لَكِنِّي أَقُولُ بِمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ. لِأَنَّهُ ٤٠ خَلَّةُ مُؤْهُ جَاءَ السَّائِلُ لِيَسْتَفْتِي (٥) عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، فَلاَبُدَّ أَنْ أُعَرِّفَهُ بِأَنِّي (٦) أُفْتِي بِغَيْرِهِ (٧).

- وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ؛ بَنَى عَلَى اجْتِهَادِهِ.

حکم الفتوی بمذهـــب غیر مذهبــه

⁽١) في (ب): إن.

⁽۲) من (أ) و(د)، وفي (ب): فتواه.

⁽٣) من (أ) و(د)، وفي (ب): أداني.

⁽٤) من (أ) و(د)، وفي (ب): فإن.

⁽٥) من (ب) و(د)، وفي (أ): يستفتى.

⁽٦) من (أ) و(د)، وفي (ب): أني.

 ⁽٧) ذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ١٢٢، وابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦/ ١٦٧،
 والزركشي في (البحر المحيط): ٦/ ٣٠٧.



- فَإِنْ تَرَكَ مَذْهَبَهُ إِلَى مَذْهَبِ [هُوَ](١) أَسْهَلُ مِنْهُ وَأَوْسَعُ؛ فَالْمَنْعُ أَصَحُّ.

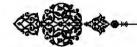
- وَإِنْ (٢) تَرَكَهُ لِكُوْنِ الأُخَرِ أَحْوَطَ الْمَذْهَبَيْن؛ فَالظَّاهِرُ جَوَازُهُ، ثُمَّ عَلَيْهِ بَيَانُ ذَلِكَ فِي فَتْوَاهُ (٣) كَمَا سَبَقَ (٤).

⁽١) من (أ).

⁽٢) في (ب): فإن.

⁽٣) في (ب): فتياه.

⁽٤) يُنظر: (أدب المُفتي): ١٢١، و(إعلام الموقعين): ٦/ ١٦٥، و(الدر النضيد): ٣٣٦.



العمل عند وجود قولين أو وجهين

في المسالة



* لَيْسَ لِمَنِ انْتَسَبَ إِلَى مَذْهَبِ إِمَامٍ فِي مَسْأَلَةٍ ذَاتِ قَوْلَيْنِ أَوْ وَجْهَيْنِ؟ أَنْ يَتَخَيَّرَ فَيَعْمَلَ أَوْ يُفْتِى بَأَيِّهِمَا شَاءَ.

[بَلْ]^(۱) إِنْ عَلِمَ تَارِيخَ الْقَوْلَيْنِ؛ **عَ**مِلَ بِ**الْمُتَأَخِّرِ،** إِنْ صَرَّحَ قَائِلُهُمَا بِرُجُوعِهِ عَنِ الْأَوَّلِ، وَلاَ عِبْرَةَ بِغَيْرِ ذَلِكَ .

وَكَذَا: إِنْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ.

وَقِيلَ: «يَجُوزُ الْعَمَلُ بِأَحَدِهِمَا إِذَا تَرَجَّحَ عَلَى أَنَّهُ مَذْهَبٌ لِقَائِلِهِمَا ـ كَمَا يَأْتِي - ؛ لِأَنَّ كَلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَالَهُ بِدَلِيل».

* وَإِنْ ذَكَرَهُمَا [قَائِلُهُمَا](٢) مَعًا، وَرَجَّحَ أَحَدَهُمَا؛ تَعَيَّنَ.

* وَإِنْ لَمْ يُرَجِّحْ أَحَدَهُمَا، أَوْ جَهِلَ الْحَالَ؛ هَلْ قَالَهُمَا مَعًا أَمْ لَا؟ عَمِلَ بِالأَرْجَحِ - عَلَى (٣) الأُصَحِّ - الأُشْبَهِ بِقَوَاعِدِ الإِمَامِ وَأُصُولِهِ كَمَا يَأْتِي.

هَذَا إِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا فِي مَذْهَبِهِ أَهْلًا لِلتَّرْجِيحِ.

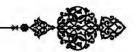
* وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا؛ فَلْيَأْخُذْهُ عَنْ بَعْضِ أَئِمَّةِ الْمَذْهَبِ.

* فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ؛ تَوَقَّفَ.

⁽١) من (أ).

⁽٢) من (أ).

⁽٣) في (ب): في . مكشوط عليها .



ترجيح الأوجمه

* وَلَا بُدَّ فِي الْوَجْهَيْنِ مِنْ تَرْجِيحٍ أَحَدِهِمَا، وَمَعْرِفَةِ أَصَحِّهِمَا عِنْدَ الْفَتْوَى وَالْعَمَلِ بِمِثْلِ الطَّرِيقِ الْمَذْكُورِ، وَلَا عِبْرَةَ بِالتَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ، وَسَوَاءٌ وَقَعَا مَعًا أَوْ لا، مِنْ إِمَامٍ أَوْ إِمَامَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا نُسِبَا إِلَى الْمَذْهَبِ نِسْبَةً وَاحِدَةً، وَتَقَدُّمُ أَحَدِهِمَا لا يَجْعَلُهُ بِمَنْزِلَةِ تَقَدُّمٍ أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ مِنْ صَاحِبِ الْمَذْهَبِ.

وَلَيْسَ (') ذَلِكَ [أَيْضًا] (') مِنْ قَبِيلِ اخْتِلَافِ الْمُفْتِينَ عَلَى الْمُسْتَفْتِي، بَلْ كُلُّ ذَلِكَ اخْتِلَاف رَاجِعٌ إِلَى شَخْص وَاحِدٍ، وَهُوَ صَاحِبُ الْمَدْهَبِ؛ بَلْ كُلُّ ذَلِكَ اخْتِلَافِ الرِّوَايَتَيْنِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ فَلْيَلْتَحِقُ ("" بِاخْتِلَافِ الرِّوَايَتَيْنِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ الْعَمَلُ بِأَصَحِهِمَا عَنْهُ وَأَصْرَحِهِمَا وَأَوْضَحِهِمَا.

تقدیم مانص علیه علی ماتم تخریجه

* وَإِنْ كَانَ أَحَدُ الرَّأْيَيْنِ (١٠) مَنْصُوصًا عَلَيْهِ، وَالأَّخَرُ مُخَرَّجًا؛ فَالظَّاهِرُ أَنَّ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ مِنْهُمَا يُقَدَّمُ، كَمَا يُقَدَّمُ مَا يُرَجِّحُهُ مِنَ الْقَوْلَيْنِ الْمَنْصُوصَيْنِ عَلَى الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى نِسْبَةً إِلَيْهِ مِنْهُ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْقَوْلُ الْمَنْصُوصَيْنِ عَلَى الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى نِسْبَةً إِلَيْهِ مِنْهُ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْقَوْلُ الْمُخَرَّجُ مُخَرَّجًا مِنْ نَصِّ آخَرَ؛ لِتَعَذُّرِ الْفَارِقِ.

التـــــلاعــب بالروايـــــات والميــــل مـع الســـــائـــل

* وَمَنْ يَكْتَفِي بِأَنْ يَكُونَ فِي فُتْيَاهُ(٥) أَوْ عَمَلِهِ مُوَافِقًا لِقَوْلٍ أَوْ وَجْهٍ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَيَعْمَلَ بِمَا شَاءُ مِنَ الْأَقْوَالِ أَوِ(١) الْأُوْجُهِ، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَيَعْمَلَ بِمَا شَاءُ مِنَ الْأَقْوَالِ أَوِ(١) الْأُوْجُهِ، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِي التَّرْجِيح وَلَا تَقَيُّدٍ بِهِ؛ فَقَدْ جَهِلَ وَحَرَقَ الْإِجْمَاعَ.

⁽١) من (ب) و(د)، وفي (أ): ولأن.

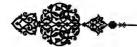
⁽٢) من (أ).

⁽٣) من (أ)، وفي (ب): فيلحق.

⁽٤) من (أ) و(د)، وفي (ب): القولين.

⁽٥) من (أ) و(د)، وفي (ب): فتواه.

⁽٦) من (أ) و(د)، وفي (ب): و.



وَقَدْ حُكِيَ [عَنْ](١) بَعْضِ الْفُقَهَاءِ الْمَالِكِيَّةِ، أَنَّهُ قَالَ: «الَّذِي عَلَيَّ لِصَدِيقِي إِذَا وَقَعَتْ لَهَ حُكُومَةٌ، أَنْ أُفْتِيَهُ بِالرِّوَايَةِ الَّتِي تُوَافِقُهُ».

وَوَقَعَتْ لِرَجُلِ وَاقِعَةٌ فَأَفْتَى (٢) فِيهَا جَمَاعَةٌ بِمَا يَضُرُّهُ، فَلَمَّا عَادَ وَسَأَلَهُمْ قَالُوا: «مَا عَلِمْنَا أَنَّهَا لَكَ!» وَأَفْتَوْهُ بالرِّوَايَةِ الْأُخْرَى الَّتِي تُوَافِقُهُ (٣).

وَذَلِكَ يَفْعَلُونَهُ لِقِلَّةِ خَيْرِهِمْ، وَكَثْرَةِ نِفَاقِهِمْ، وَلا خِلافَ فِي تَحْرِيمِ ذَلِكَ بَيْنَ الْعُلَمَاء.

وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ: «لَيْسَ كَلُّ مَا فِيهِ [تَوْسِعَةٌ](١) قُلْتُ: لاَ تَوْسِعَةَ فِيهِ (٥).

يَعْنِي أَنَّ اخْتِلَافَهُمْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلِاجْتِهَادِ مَجَالًا فِيمَا بَيْنَ أَقْوَالِهِمْ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ يُقْطَعُ فِيهِ بِقَوْلٍ وَاحِدٍ مُتَعَيِّنٍ، لَا مَجالَ لِلِاجْتِهَادِ فِي خِلَافِهِ.

وَقَالَ فِي اخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ: «مِنْهُمْ مُخْطِئٌ وَمُصِيبٌ، فَعَلَيْكَ بِالإَجْتِهَادِ»(١٠). قُلْتُ (٧٠): «وَيَتَعَيَّنُ الْعَمَلُ بِالأَرْجَحِ مِنْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ اخْتَلَفُوا

⁽١) من (أ).

⁽٢) من (أ) و(د)، وفي (ب): فأفتاه.

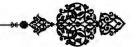
⁽٣) ذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ١٢٥، وابن مفلح في (أصول الفقه): ٤/ ١٥٦٤، وابن تيمية في (المسودة): ٦/ ١٣٤، والشاطبي في (إعلام الموقعين): ٦/ ١٢٤، والشاطبي في (الموافقات): ٥/ ٩٠ وعزاه لكتاب (التبيين لسُنن المهتدين) لأبي الوليد الباجي.

⁽٤) من (أ) .

⁽٥) ذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ١٢٥، وابن فرحون في (تبصرة الحكام): ١/٥٨.

⁽٦) ذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ١٢٥، وابن حزم في (الأحكام):٦/ ١٧٩، وابن فرحون في (تبصرة الحكام): ١/ ٥٨، وابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦/ ١٢٤.

⁽٧) في (ب): قال المصنف.



فِيهَا، وَمَا فِيهَا قَوْلٌ [وَاحِدٌ](١) لَأْحِدِهِمْ وَلَمْ يَشْتَهِرْ بَيْنَهُمْ؛ أَخَذَ بِهِ مَنْ يَرَى تَقْلِيدَهُمْ. وَإِنْ اشْتَهَرَ فَلَمْ(٢) يُنْكَرْ؛ فَبِطَرِيقِ الأَوْلَى، وَهُوَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا إِجْمَاعٌ سُكُوتِيٌّ، وَفِيهِ لِبَقِيَّةِ الْعُلَمَاءِ خِلَافٌ (٣) مَشْهُورٌ »(٤).

⁽١) من (أ).

⁽٢) في (ب): ولم.

⁽٣) في (ب): اختلاف.

⁽٤) يُنظر: (أدب المُفتي) لابن الصلاح: ١٢٣، و(الدر النضيد): ٣٣٦.





* إِذَا اعْتَدَلَ عِنْدَ الْمُفْتِي قَوْلَانِ، وَقُلْنَا: «يَجُوزُ ذَلِكَ»:

عمل المفتي عند تعادل الأقوال عنده

- فَقَدْ قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى: «لَهُ أَنْ يُفْتِيَ بِأَيِّهِمَا شَاءَ، كَمَا يجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ الْمُفْتِي بِأَيِّهِمَا شَاءَ، كَمَا يجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ الْمُفْتِي بِأَيِّ الْقَوْلَيْنِ شَاءَ»(١).
- وَقِيلَ: «إِنَّهُ يُخَيِّرُ الْمُسْتَفْتِي؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُفْتِيهِ (٢) بِمَا يَرَاهُ، وَالَّذِي يَرَاهُ [هُوَ] (٣) التَّخْيِيرُ، وَلَا مَنْ قَالَ بِالتَّخْيِيرِ».
- وَإِنْ قُلْنَا: «يَمْتَنِعُ^(١) تَعَارُضُ الأَمَارَاتِ (٥) وَتَعَادُلُهَا»؛ تَعَيَّنَ الأَحْوَطُ مِنَ الْقَوْلَيْنِ.
 - وَإِنْ أَفْتَاهُ بِقَوْلٍ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ؛ لَمْ يُخَيِّرُهُ فِي الْقَبُولِ مِنْهُ.
 - وَإِنْ كَانَ فِيهِ خِلَافٌ؛ خَيْرَهُ بَيْنَ الْقَبُولِ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ قَبْلَ الْعَمَلِ.
 - [أَمَّا إِنْ قُلْنَا: «كَلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ»؛ فَظَاهِرٌ.
- وَ](٦) أَمَّا إِنْ قُلْنَا: «الْمُصِيبُ وَاحِدٌ» فَلَأِنَّهُ غَيْرُ مُتعَيِّنٌ (٧) مِنْهُمَا؛

⁽١) ذكره ابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦/ ١٦٧، ومرعي الكرمي في (غاية المنتهى): ٢/ ٥٦٦.

⁽٢) في (ب): يفتي.

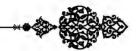
⁽٣) من (ب).

⁽٤) في (ب): يمنع.

⁽٥) في (ب): للإمارة.

⁽٦) من (أ).

⁽٧) في (ب): معين.

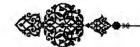


كَتَخْيِيرِ الإِمَامِ أَحْمَدَ [رَضَالِكُ عَنْهُ](١) مَنْ أَفْتَاهُ بِالطَّلاَقِ بَيْنَ قَوْلِهِ لَهُ وَبَيْنَ قَوْلِ مَنْ يُفْتِيهِ بِخِلَافِهِ؛ فَلا (٢) يَلْزَمُهُ أَنْ يُخَيِّرُهُ صَرِيحًا بِذَلِكَ (٣).

⁽١) من (ب).

⁽٢) في (ب): ولا.

⁽٣) يُنظر: (إعلام الموقعين): ٦ / ١٦٧.





الترجيح بواسطة صفيات الأئمسة

* إِذَا وَجَدَ مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلتَّخْرِيجِ وَالتَّرْجِيحِ بِالدَّلِيلِ، اخْتِلَافًا بَيْنَ أَئِمَّةِ وَالْأَوْرَعِ.

> * فَإِذَا اخْتَصَّ [وَاحِدٌ مِنْهُمْ](١) بِصِفَةٍ مِنْهَا، وَالآخَرُ بِصِفَةٍ أُخْرَى؛ قَدَّمَ الَّذِي هُوَ أَحْرَى مِنْهُمَا بِالْإِصَابَةِ(٢)، فَالأَعْلَمُ الْوَرِعُ(٣) مُقَدَّمٌ عَلَى الأَوْرَع الْعَالِمِ، كَمَا قُلْنَا فِي التَّرْجِيحِ عِنْدَ تَعَارُضِ الْأَخْبَارِ فِي صِفَاتِ الرُّوَاةِ.

> * وَكَذَلِكَ: إِذَا وَجَدَ قَوْلَيْنِ أَوْ وَجْهَيْنِ، لَمْ يَبْلُغْهُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَئِمَّتِهِ بَيَانُ الْأَصَحِّ مِنْهُمَا؛ اعْتَبَرَ أَوْصَافَ نَاقِلِيهِمَا وَقَائِلِيهِمَا، وَيُرَجِّحُ مَا وَافَقَ مِنْهُمَا أَئِمَّةَ أَكْثَر الْمَذَاهِبِ الْمَتْبُوعَةِ، أَوْ أَكْثَرَ الْعُلَماءِ.

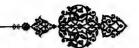
* وَقَدْ قَالَ الْقَاضِي حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّافِعِيُّ: إِذَا اخْتَلَفَ قَوْلًا الشَّافِعِيِّ - مَثَلًا - فِي مَسْأَلَةٍ، وَأَحَدُ الْقَوْلَيْنِ مُوَافِقٌ مَذْهَبَ (١) أَبِي حَنِيفَةَ، وَلَمْ يَتَرَجَّحْ أَحَدُهُمَا ظَاهِرًا بِشَيْءٍ، فَأَيُّهُمَا أَوْلَى بِالْفَتْوَى؟

⁽١) من (أ) و(د)، وفي (ب): أحدهما.

⁽٢) من (أ) و(د)، وفي (ب): بالصواب.

⁽٣) من (ب) و(د) و(ص)، وفي (أ): الأورع.

⁽٤) من (أ) و(د)، وفي (ب): لمذهب.



فَقِيلَ^(١): «الْمُخَالِفُ؛ لَأَيَّهُ إِنَّمَا خَالَفَهُ لِمَعْنًى خَفِيَ عَلَيْنَا».

وَقِيلَ (٢): «بَل الْمُوَافِقُ؛ لِلتَّعَاضُدِ وَالْمُوَافَقَةِ فِي الإَجْتِهَادِ وَدَلِيلِهِ».

وَقِيلَ ("): «الأَوْلَى التَّرْجِيحُ بِالْمَعْنَى لا بِمُوَافَقَةٍ وَلا بِمُخَالَفَةٍ (1).

وَهَذِهِ التَّرَاجَيحُ مُعْتَبَرَةٌ بِالنِّسْبِةِ (٥) إِلَى أَئِمَّةِ الْمَذَاهِب.

وَمَا رَجَّحَهُ الدَّلِيلُ مُقَدَّمٌ عِنْدَهُمْ (١). وَهُوَ أَوْلَى.

⁽١) القائل هو: أبو حامد الغزالي.

⁽٢) القائل هو: القفَّال .

⁽٣) القائل هو: القاضي حسين بن محمد.

⁽٤) (أدب المُفتي): ١٢٧، و(مقدمة المجموع): ١/٠١٠.

⁽٥) تصحَّفت في (ب) إلى: النية.

⁽٦) يُنظر: (أدب المُفتي): ١٢٦.





* كُلُّ مَسْأَلَةٍ [فِيهَا لِإِمَامٍ رِوَايَتَانِ](١) أَوْ قَوْلاَنِ، جَدِيدٌ وَقَدِيمٌ؛ العمل عند وجود قول جديد قول قديم وقول جديد فَالْفَتْوَى مِنْ أَتْبَاعِهِ عَلَى الْجَدِيدِ الْمُتَأَخِّرِ - عَلَى الْأَصَحِّ - . لامام المذهب

* إِلَّا فِي عِشْرِينَ مَسْأَلَةً لِلشَّافِعِيِّ، فَإِنَّ الْفَتْوَى فِيهَا عَلَى الْقَدِيمِ ('')، مِنْهَا: مَسْأَلَةُ التَّبُويبِ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ، [وَمَسْأَلَةُ التَّبَاعُدِ عَنِ النَّجَاسَةِ فِي الْمَاءِ الْكَثِيرِ آ")، وَأَنَّه لاَ يُسْتَحَبُّ قِرَاءَةُ السُّورَةِ بَعْدَ الرَّكْعَتَيْنِ فِي الْمَاءِ الْكَثِيرِ آ")، وَأَنَّه لاَ يُسْتَحَبُّ قِرَاءَةُ السُّورَةِ بَعْدَ الرَّكْعَتَيْنِ فِي الْمَاءِ الْكَثِيرِ آ")، وَأَنَّه لاَ يُسْتَحَبُّ قِرَاءَةُ السُّورَةِ بَعْدَ الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ ('')؛ فَيَكُونُ اخْتِيَارُهُمْ لِلْقَدِيمِ كَاخْتِيَارِهِمْ لِمَذْهَبِ غَيْرِ الشَّافِعِيِّ الْأُولَيَيْنِ ('')؛ فَيَكُونُ اخْتِيَارُهُمْ لِلْقَدِيمِ كَاخْتِيَارِهِمْ لِمَذْهَبِ عَيْرِ الشَّافِعِيِّ إِذَا أَدَّاهُمْ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُمْ؛ إِذِ الْقَدِيمُ لَمْ يَبْقَ مَذْهَبًا لَهُ لِرُجُوعِهِ عَنْهُ لِمَا سَبَقَ، وَبُلْ أَوْلَى؛ لِكَوْنِ الْقَدِيمِ قَدْ كَانَ قَوْلًا مَنْصُوصًا.

* وَيَلْتَحِقُ بِلَلِكَ: مَا إِذَا اخْتَارَ أَحَدُهُمُ الْقَوْلَ الْمُخَرَّجَ عَلَى الْقَوْلِ الْمُخَرَّجَ عَلَى الْقَوْلِ الْمَنْصُوصِ، أَوِ اخْتَارَ مِنَ الْقَوْلَيْنِ اللَّذَيْنِ (٥) رَجَّحَ الشَّافِعِيُّ أَحَدَهُمَا عَلَى غَيْرِ مَا رَجَّحَهُ، وَبَلْ أَوْلَى مِنَ الْقَوْلِ الْقَدِيمِ، ثُمَّ حَكَمَ مَنْ لَمْ يَكُنْ (٦) أَهْلاً غَيْرِ مَا رَجَّحَهُ، وَبَلْ أَوْلَى مِنَ الْقَوْلِ الْقَدِيمِ، ثُمَّ حَكَمَ مَنْ لَمْ يَكُنْ (٦) أَهْلاً

⁽١) في (ب): لإمام فيها روايتان.

⁽٢) المسائل القديمة المختارة اختلف في عددها، قيل: (١٤)، وقيل: (٢٠)، قال عبد العزيز عبد القادر قاضي زاده في رسالته لنيل درجة الماجستير بعنوان (الإمام الشّافعي والمسائل التي اعتمدت من قوله القديم): «والحق أنها (٣١) مسألة».

⁽٣) من (أ) و(د)، وفي (ب): مسألة التباعد في الماء الكثير عن النجاسة.

⁽٤) من (أ) و(د)، وفي (ب): الأولتين.

⁽٥) في (ب): الذي .

⁽٦) في (ب): يمكن.



لِلتَّخْرِيجِ مِنَ الْمُتَّبِعِينَ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ـ مَثَلًا ـ؛ أَلَّا يَتَّبِعَ شَيْئًا مِنَ اخْتِيَارَاتِهِمْ هَذِهِ الْمَذْكُورَةِ؛ لِأَنَّهُمْ مُقَلِّدُونَ لِلشَّافِعِيِّ دُونَ مَنْ خَالَفَهُ(١).

وَكَذَا الْكَلَامُ بَيْنَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ [وَبَيْنَ](٢) أَصْحَابِهِ، إِنْ قُلْنَا: «أَوَّلُ قَوْلَيْهِ فِي مَسْأَلَةٍ لَيْسَ مَذْهَبًا لَهُ»، وَإِلَّا فَلا.

⁽١) يُنظر (أدب الـمُفتي): ١٢٨ و ١٣٠.

⁽٢) في (أ): و.





* وَإِذَا لَـمْ يَذْكُرْ خِلَافًا؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، إِذا حَصَلَ غَرَضُ السَّائِلِ مِنَ الْحَوَابِ بِنَفْي أَوْ إِثْبَاتٍ. الْحَوَابِ بِنَفْي أَوْ إِثْبَاتٍ.

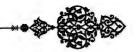
* وَإِنْ سَأَلَهُ عَنِ الْخِلَافِ؛ ذَكَرَهُ، فَرُبَّمَا أَرَادَ [أَنْ](٢) يَعْلَمَ أَنَّهُ [لاَ إِجْمَاعَ](٣) فِي ذَلِكَ؛ لِيُمْكِنَ تَقْلِيدُ غَيْرِ إِمَامِهِ(١٠).

⁽١) في (ب): أو قال.

⁽٢) من (ب).

⁽٣) في (ب): الإجماع.

⁽٤) يُنظر: (أدب المُفتي): ١٣٠، و(مقدمة المجموع): ١ / ١٠٥، و(الدر النضيد): ٣٣٨، و(منار أصول الفتوى): ٣١٥.





إجمال المفتى * لَيْسَ لَهُ أَنْ يُفْتِيَ فِي شَيْءٍ مِنْ مَسَائِلِ الْكَلَامِ مُفَصِّلًا، بَلْ يَمْنَعُ السَّائِلَ اللهَ الْكَلَامِ مُفَصِّلًا، بَلْ يَمْنَعُ السَّائِلَ اللهَ اللهَ اللهُ اللهُ الكلام وَسَائِرَ الْعَامَّةِ مِنَ الْخَوْضِ فِي ذَلِكَ أَصْلًا، وَيَأْمُرُ هُمْ بِأَنْ (١) يَقْتَصِرُوا فِيهَا عَلَى اللهِ الكلام وَسَائِل الكلام اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ عَمْلِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيل (١).

* وَأَنْ يَقُولُوا فِيهَا وَفِيمَا وَرَدَمِنَ الْآيَاتِ وَالْآخْبَارِ الْمُتَشَابِهَةِ: "إِنَّ الثَّابِتَ فِيهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كُلُّ مَا هُوَ [اللَّائِقُ فِيهَا بِاللهِ-تَعَالَى، وَبِكَمَالِهِ] (")، وَعَظَمَتِهِ، وَلَا تَخْسِيمٍ، وَلَا تَكْبِيفٍ، وَلَا تَأْوِيلٍ، وَلَا وَلَا وَكَلَالِهِ، وَتَقْدِيسِهِ، مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهٍ، وَلَا تَخْسِيمٍ، وَلَا تَكْبِيفٍ، وَلَا تَأْوِيلٍ، وَلَا تَفْسِيرٍ، وَلَا تَعْطِيلٍ، وَلَيْسَ عَلَيْنَا تَفْصِيلُ الْمُرَادِ وَتَعْبِينَهُ، وَلَيْسَ الْبَحْثُ عَنْهُ مِنْ شَأْنِنَا - فِي الْأَكْثِرِ [وَالْأَشْهَرِ] ('')، بَلْ نَكِلُ عِلْمَ تَفْصِيلِهِ إِلَى اللهِ - تَعَالَى -، وَنَصْرِفُ عَنِ الْخُوضِ فِيهِ قُلُوبَنَا وَأَلْسِنَتَنَا».

فَهَذَا وَنَحُوهُ [هُوَ] (٥) الصَّوَابُ عِنْدَ أَئِمَّةِ الْفَتْوَى، وَهُوَ سَبِيلُ (٦) السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَأَئِمَّةِ الْمُنَاءِ، مِنَّا وَمِنْ غَيْرِنَا. وَأَكَابِرِ [الْفُقَهَاءِ وَ] (٧) الْعُلَمَاءِ، مِنَّا وَمِنْ غَيْرِنَا.

⁽١) من (أ) و(د)، وفي (ب): أن .

 ⁽۲) يُنظر: (الفقيه والمتفقه): ٧٤٨، و(الإحكام) للقرافي: ٢٦٤، و(أدب المُفتي): ١٥٣، و(مقدمة المجموع): ١/ ١١٥، و(الدر النضيد): ٣٥٨.

⁽٣) في (ب): اللائق منها لله تعالى ولكماله.

⁽٤) من (ب).

⁽٥) من (أ).

⁽٦) من (ب) و(د)، وفي (أ): مذهب.

⁽٧) من (ب).



وَهُوَ أَصْوَبُ وَأَسْلَمُ لِلعَامَّةِ وَأَشْبَاهِهِمْ، مِمَّنْ يُدْغِلُ قَلْبَهُ بِالْخَوضِ فِي ذَلِكَ، وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ قَدِ اعْتَقَدَ اعْتِقَادًا بَاطِلًا مُفَصَّلًا، فَفِي إِلْزَامِهِ بِهَذَا الطَّرِيقِ؛ صَرْفٌ لَهُ عَنْ ذَلِكَ الْإِعْتِقَادِ [الْبَاطِلِ](١) بِمَا هُوَ أَهْوَنُ وَأَيْسَرُ وَأَسْلَمُ.

* وَإِذَا عَزَّرَ وَلِيُّ الْأَمْرِ مَنْ حَادَ مِنْهُمْ عَنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ؛ فَقَدْ تَأَسَّى بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضَيَّلِلَّهُ عَنْهُ فِي تَعْزِيرِهِ [صَبِيغَ بْنَ عِسْلٍ](٢) الَّذِي كَانَ يَسْأَلُ عَنِ الْمُتَشَابِهَاتِ

وَالْمُتَكَلِّمُونَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ مُعْتَرِفُونَ بِصَحَّةِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، وَأَنَّهَا أَسْلَمُ لِمَنْ سَلِمَتْ لَهُ (٣).

حَتَّى الْغَزَالِيُّ - أَخِيرًا - فَإِنَّهُ قَالَ: «كُلُّ مَنْ يَدْعُو الْعَوَامَّ إِلَى الْخَوضِ فِي هَذَا؛ فَلَيْسَ مِنْ أَئِمَةِ الدِّينِ، بَلْ مِنَ الْمُضِلِّينَ، وَهُوَ كَمَنْ يَدْعُو صَبِيًّا يَجْهَلُ السِّبَاحَةَ إِلَى خَوْض الْبَحْر "(٤).

وَقَالَ: «الصَّوَابُ لِلخَلْقِ إِلَّا النَّادِرَ سُلُوكُ مَسْلَكِ السَّلَفِ (٥) فِي الإِيْمَانِ الْمُرْسَلِ، وَالتَّصْدِيقِ الْمُجْمَلِ، وَمَا قَالَهُ اللهُ [- تَعَالَى -](١) أَوْ(٧) رَسُولُهُ [صَلَّلَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ](٨)

⁽١) من (أ).

⁽٢) في (ب): صبيع بن عسيل، وكُتِبَ فوقها (كذا)، وفي (د): ضبيع بن عسل.

⁽٣) انظر: (أدب المُفتى): ١٥٥.

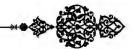
⁽٤) ذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ١٥٦.

 ⁽٥) ونقل ابن الصلاح العبارة عن الغزالي بصيغة مختلفة وهي: «الصواب للخلق كلهم إلا الشاذ النادر الذي لا تكاد تسمح الأعصار بواحد منهم سلوك..... » ولا أدري لما هذا الاستثناء؟

⁽٦) من (أ) .

⁽٧) في (ب): و.

⁽٨) من (أ).



بِلَا بَحْثٍ وَتَفْتِيشٍ (١).

قَالَ: « وَفِي الإشْتِغَالِ [بالتَّقْوَى](٢) شُغُلُ شَاغِلٌ »(٣).

وَقَالَ فِي «التَّفْرِقَةِ»(٤) فِي حَقِّ عَوَامِّ الْخَلْقِ: « إِنَّ الْحَقَّ فِيهِ الاِتِّبَاعُ، وَالْكَفُّ عَنْ تَغْيِيرِ [الظَّوَاهِرِ](٥) رَأْسًا، [وَالْحَذَرُ](٢) عَنْ إِبْدَاع (٧) تَأْوِيلَاتٍ لَمْ تُصَرِّحْ (٨) بِهَا الصَّحَابَةُ، وَحَسْمُ بَابِ السُّؤَالِ رَأْسًا، وَالزَّجْرُ عَنِ الْخَوْضِ فِي الْكَلَامِ وَالْبَحْثِ، وَاتِّبَاعِ مَا تَشَابَهَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

[الثَّانِي:](١) بَيْنَ النُّظَّارِ الَّذِينَ(١٠) اضْطَرَبَتْ عَقَائِدُهُمُ الْمَأْثُورَةُ الْمَشْهُورَةُ الْمَوْرُوثَةُ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَحْثُهُمْ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ، وَتَرْكُهُمُ الظَّاهِرَ(١١) لِضَرُورَةِ الْبُرْهَانِ الْقَاطِعِ"(١٢).

وَقَالَ فِيهَا أَيْضًا: «مِنَ النَّاسِ مَنْ يُبَادِرُ إِلَى التَّأْوِيل ظَنَّا لَا قَطْعًا، فَإِنْ كَانَ فَتْحُ

⁽١) ذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتى): ١٥٦، وابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦/ ١٨٣.

⁽٢) تصحَّفت في (أ) و (ب) إلى : الفتوى، والمثبت موافق لـ (د).

⁽٣) ذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتى): ٢٧٨، والنَّووي في (مقدمة المجموع): ١١٦١١.

⁽٤) هو (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) طبع بأكثر من تحقيق.

⁽٥) من (أ) و(ل)، وفي (ب): الظاهر.

⁽٦) تصحَّفت في (ب) إلى: والجوز، وفي (أ) إلى: والجور، والمثبت موافق لـ (ل) و(إعلام الموقعين).

⁽٧) من (أ) و(ل)، وفي (ب): ابتداع.

⁽٨) من (ب) و(ل)، وفي (أ): يصرح.

⁽٩) تصحَّفت في (أ) إلى: الثائر ، وفي (ب) إلى: السائر ، والمثبت موافق لـ (ل).

⁽۱۰) في (أ) : الذي .

⁽١١) من (ب) و(ل)، وفي (أ): للظاهر.

⁽١٢) (فيصل التفرقة): ٤٨.



هَذَا الْبَابِ وَالتَّصْرِيحُ بِهِ يُؤَدِّي إِلَى تَشْوِيشِ قُلُوبِ الْعَوَامِّ؛ بُدِّعَ بِهِ صَاحِبُهُ، وَكَلُّ مَا لَمْ يُؤْتَرْ عَنِ السَّلَفِ ذِكْرُهُ، وَمَا يَتَعَلَّقُ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ بِأُصُولِ الْعَقَائِدِ الْمُهِمَّةِ؟ فَيَجِبُ تَكْفِيرُ مَنْ يُغَيِّرُ الظَّاهِرَ بِغَيْرِ بُرْهَانٍ قَاطِعٍ (١١).

وَقَالَ فِيهَا أَيْضًا: «كَلُّ مَا [لا](٢) يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ فِي نَفْسِهِ، وَتَوَاتَرَ نَقْلُهُ، وَلَمْ يُتَصَوَّرْ أَنْ يَقُومَ عَلَى خِلَافِهِ بُرْهَانٌ؛ فَمُخَالَفَتُهُ تَكْذِيبٌ مَحْضٌ، وَمَا (٣) تَطَرَّقَ إِلَيْهِ احْتِمَالُ تَأْوِيل وَلَوْ بِمَجَازِ (٤) بَعِيدٍ، فَإِنْ كَانَ بُرْهَانُهُ قَاطِعًا؛ وَجَبَ الْقَوْلُ بِهِ، لَكِنْ إِنْ كَانَ فِي إِظُّهَارِهِ مَعَ الْعَوَامِّ ضَرَرٌ لِقُصُورِ أَفْهَامِهِمْ؛ فَإِظْهَارُهُ بِدْعَةٌ، وَإِنْ كَانَ البُّرْهَانُ يُفِيدُ ظَنًّا غَالِبًا وَلَا يَعْظُمُ ضَرَرُهُ فِي الدِّينِ؛ فَهُوَ بِدْعَةٌ، وَإِنْ عَظُمَ ضَرَرُهُ؛ فَهُوَ كُفْرٌ»(٥). وَفِيهِ إِحْتِمَالٌ.

قَالَ: «وَلَمْ تَجْرِ عَادَةُ (٢) السَّلَفِ بِالدَّعْوَةِ بِهَذِهِ الْمُجَادَلاَتِ، بَلْ شَدَّدُوا الْقَوْلَ عَلَى مَنْ يَخُوضُ فِي الْكَلَامِ، وَيَشْتَغِلُ بِالْبَحْثِ وَالسُّؤَالِ (٧).

وَقَالَ فِيهَا أَيْضًا: «الْإِيمَانُ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْكَلَامِ ضَعِيفٌ، وَالْإِيمَانُ الرَّاسِخُ إِيمَانُ الْعَوَامِّ الْحَاصِلُ فِي قُلُوبِهِمْ فِي (٨) الصِّبَا بِتَوَاتُرِ السَّمَاعِ، وَبَعْدَ الْبُلُوغِ بِقَرَائِنَ يَتَعَذَّرُ (٩)

⁽١) (فيصل التفرقة): ٥٥.

⁽٢) في (ل): لم، وليست في (أ).

⁽٣) من (أ) و(ل)، وفي (ب): ولما.

⁽٤) من (ب) و(ل)، وفي (أ): بمجال.

⁽٥) (فيصل التفرقة): ٦٤.

⁽٦) في (ب): عادة بعادة .

⁽٧) (فيصل التفرقة): ٧٨.

⁽٨) من (أ) ونسخة من (ل)، وفي (ب): من ونسخة من (ل).

⁽٩) في (ب): يبعد، وفي (ل): لا يمكن.



التَّعْبِيرُ عَنْهَا، وَيُؤَكِّدُهُ مُلَازَمَةُ الْعِبَادَةِ وَالذِّكْرِ، فَإِنَّ كَلَامَ الْمُتَكَلِّمِينَ يُشْعِرُ السَّامِعُ أَنَّ فِيهِ صَنْعَةً (١) يَعْجِزُ عَنْهَا الْعَامِّيُّ، [لاَ أَنَّهُ] (٢) حَقُّ، وَرُبَّمَا كَانَ ذَلِكَ سَبَبُ عِنَادِهِ (٣).

وَقَالَ شَيْخُهُ(٤) أَبُو الْمَعَالِي: «يَحْرِصُ الإِمَامُ مَا أَمْكَنَهُ عَلَى جَمْعِ عَامَّةِ الْخَلْقِ عَلَى شُلُوكِ سَبِيل السَّلَفِ فِي ذَلِكَ»(٥).

وَقَالَ الصَّيْمَرِيُّ: «أَجْمَعَ أَهْلُ الْفَتْوَى عَلَى أَنَّ مَنْ عُرِفَ بِهَا؛ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَضَعَ خَطَّهُ بِفَتُوَى فِي مَسْأَلَةِ كَلَامٍ، كَالْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ، وَكَانَ بَعْضُهُمْ لَا يَسْتَتِمُّ قِرَاءَةَ مِثْلِ هَذِهِ الرُّقْعَةِ»(١٠).

وَنَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الإمْتِنَاعَ مِنَ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ عَنِ الْفُقَهَاءِ الْعُلَمَاءِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، مِنْ أَهْلِ الْفَتْوَى وَالْحَدِيثِ، قَالَ: «وَإِنَّمَا خَالَفَ فِي ذَلِكَ أَهْلُ الْبِدَعِ»(٧).

وَقِيلَ (^): «إِنْ كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ مِمَّا يُؤْمَنُ فِي تَفْصِيلِ جَوَابِهَا مِنْ ضَرَرِ الْخَوْضِ الْمَذْكُورِ ؛ جَازَ الْجَوَابُ مُفْصَّلا (٥)، بِأَنْ يَكُونَ جَوَابُهَا مُخْتَصَرًا مَفْهُومًا، فِيمَا لَيْسَ لَهُ أَطْرَافٌ يَتَجَاذَبُهَا [إِلَيْهَا] (١٠) الْمُتَنَازِعُونَ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ صَادِرٌ مِنْ مُسْتَرْشِدٍ خَاصِّ لَهُ أَطْرَافٌ يَتَجَاذَبُهَا [إِلَيْهَا] (١٠) الْمُتَنَازِعُونَ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ صَادِرٌ مِنْ مُسْتَرْشِدٍ خَاصِّ

⁽١) من (أ) و(ل)، وفي (ب): صيغة.

⁽٢) في (ب): لأنه، وفي (ل): لا لكونه.

⁽٣) (فيصل التفرقة): ٧٩.

⁽٤) في (ب) و (إعلام الموقعين): شيخنا.

⁽٥) يُنظر: (الغياثي): ص ٣٣٣ الفقرة ٢٨٠.

⁽٦) ذكره ابن الصلاح في (أدب المُفتي): ١٥٦.

⁽٧) يُنظر: (جامع بيان العلم وفضله): ٢/ ١٢٧.

⁽٨) القائل هو: ابن الصلاح، يُنظر (أدب المُفتي): ١٥٧.

⁽٩) تصحَّفت في (أ) إلى: مفضلاً.

⁽١٠) من (أ) .



مُنْقَادٍ، أَوْ مِنْ عَامَّةٍ قَلِيلَةِ التَّنَازُعِ وَالْمُمَارَاةِ، وَالْمُفتِي مِمَّنْ يَنْقَادُونَ لِفُتْيَاهُ، وَنَحْوُ هَذَا».

وَعَلَى هَذَا وَنَحْوِهِ يُخَرَّجُ مَا جَاءَ عَنْ [بَعْضِ](١) السَّلَفِ مِنَ الْفَتْوَى(٢) فِي بَعْض الْمَسَائِل الْكَلَامِيَّةِ، وَذَلِكَ مِنْهُمْ قَلِيلٌ نَادِرٌ.

وَقَدْ وَرَدَ فِي ذَمِّ الْكَلَامِ عَنِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ شَيْءٌ كَثِيرٌ مَشْهُورٌ، حَتَّى إِنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ الْأَنْصَارِيَّ جَمَعَ مِنْ (٣) ذَلِكَ مُجلَّدًا (١٠).

وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ: «لَسْتُ بِصَاحِبِ كَلَام، وَلَا أَرَى الْكَلَامَ فِي شَيْءٍ، إِلَّا مَا كَانَ فِي كِتَابِ اللهِ [- تَعَالَى -](٥) أَوْ سُنَّةِ رَسُولِهِ [صَاَّلَالَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ](١) (٧).

وَقَالَ: «كُنَّا نَأْمُرُ بِالسُّكُوتِ، فَلَمَّا دُعِينَا إِلَى الْكَلَامِ تَكَلَّمْنَا»(^).

يَعْنِي زَمَنَ الْمِحْنَةِ؛ لِلضَّرُورَةِ فِي دَفْع شُبَهِهِمْ، لَمَّا أُلْجِئَ إِلَى ذَلِكَ.

وَقَالَ: «لَا يَكُونُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ حَتَّى يَدَعَ الْجِدَالَ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ السُّنَّةَ»(٩).

⁽١) من (أ).

⁽٢) في (ب): الفتيا.

⁽٣) في (ب): في.

⁽٤) أسماه «ذم الكلام وأهله» وله أكثر من طبعة.

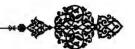
⁽ه) من (ب).

⁽٦) من (ب).

⁽٧) ذكره صالح في (سيرة الإمام أحمد): ١١٧، وأبو نعيم في (حلية الأولياء): ٩/ ٢١٨، وإسماعيل بن محمد الأنصاري في (الحجة في بيان المحجة): ١/ ٢٢٤، والذهبيّ في (سير أعلام النبلاء):

⁽٨) ذكره القاضي أبو يعلى في (العدة): ٤/ ١٢٨٠، وابن مفلح في (الآداب الشرعية): ١/٢٢٤.

⁽٩) أخرجه ابن الحبوزي في (مناقب الإمام أحمد): ١/ ٢١٠، وذكره ابن مفلح في (الأداب الشرعية): ١/ ٢٢١، والذهبيّ في (تاريخ الإسلام): ٥/ ٢٣٠.



وَقَالَ: «مَنِ ارْتَدَى بِالْكَلَامِ لَمْ يُفْلِحْ»(١).

وَقَالَ: «لَا تُجَالِسُوا أَهْلَ الْكَلَامِ وَإِنْ ذَبُّوا عَنِ السُّنَّةِ»(٢).

وَقَالَ مَالِكٌ: «لَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تُجَادِلَ عَنِ السُّنَّةِ، بَلِ السُّنَّةُ أَنْ تُخْبِرَ بِهَا، فَإِنْ سُمِعَتْ مِنْكَ، وَإِلَّا سَكَتَّ»(٣).

وَإِذَا كَانَ هَذَا حَالَ مُتَكَلِّمِي (٤) الشَّافِعِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، فَكَيْفَ نَحْنُ وَمَنْ يَتَّبِعُ الآثَارَ؟ وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: «النَّاسُ يَكْتُبُونَ أَحْسَنَ مَا يَسْمَعُونَ، وَيَحْفَظُونَ أَحْسَنَ مَا يَكْتُبُونَ، وَيَتَحَدَّثُونَ بِأَحْسَنِ مَا يَحْفَظُونَ»(٥).

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا ـ أَوْ إِثْمًا ـ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»(١).

⁽١) أخرجه ابن بطة في (الإبانة) رقم: ٦٧٤، وذكره ابن عبد البرِّ في (جامع بيان العلم): رقم ١٧٩٦، وابن البنا في (الرد على المبتدعة): ١٦٨، وابن مفلح في (الآداب الشرعية): ١/ ٢١٩.

⁽٢) أخرجه ابن بطة في (الإبانة) رقم: ٦٧٩، وابن الـجوزي في (مناقب الإمام أحمد): ١/٢١٠، وذكره ابن البنا في (الرد على الـمبتدعة): ١٦٩، وابن مفلح في (الآداب الشرعية): ١/٣٢٣.

 ⁽٣) أخرجه ابن عبد البرِّ (جامع بيان العلم): رقم ١٧٨٤، وذكره القاضي عياض في (ترتيب الـمدارك): ٢/ ٣٩، وابن الـحاج في (الـمدخل): ١/ ٣٠١.

⁽٤) في (أ): متكلم .

⁽٥) قاله يحيى بن خالد. (المجالسة وجواهر العلم): رقم ١٨٨٨ و٢٠٤٥.

⁽٦) أخرجه مسلم في (صحيحه) رقم: ٧، وأبو داود في (السُّنن) رقم: ٤٩٩٦، وابن المُبارك في (الزُّهد والرقائق) رقم: ٦٨٦، وفي (المسند) رقم: ١٩، وابن أبي شيبة في (المصنف) رقم: ٢٦١٣١ (الزُّهد والإمام أحمد في (الزُّهد) رقم: ٢٤٨، والحاكم في (المستدرك) رقم: ٢٨١، والشهاب في (المسند) رقم: ١٤١٥، وابن عبد البرِّ في (جامع بيان العلم) رقم: ١٩٢٨، والخطيب في (الجامع لأخلاق الرَّاوي) رقم: ١٣٥٦.



فَمَا كَانَ يَعْلَمُهُ الإِنْسَانُ يَنْبَغِي أَلَّا يُعْلِمَ بِهِ [مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لَهُ](١)، وَلا يَأْمَنُ عَلَيْهِ مِنْ ضَرَرِ أَوْ عَلَى غَيْرِهِ بسَبَهِ.

وَأَكْثَرُ أَهْلِ السُّنَّةِ يَعْرِفُونَ الْيَسِيرَ مِنْهُ، وَلا يَنْتَمُونَ إِلَيْهِ، وَلا يُدِلُّونَ النَّاسَ عَلَيْهِ، وَلا يَدْعُونَهُمْ إلَيْهِ.

وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: «حُكْمِي فِي أَصْحَابِ الْكَلَام أَنْ يُضْرَبُوا بِالْجَرِيدِ، وَيُطَافَ بِهِمْ فِي الْعَشَائِرِ، وَيُقَالَ: هَذَا جَزَاءُ مَنْ تَرَكَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَاشْتَغَلَ بِالْكَلَامِ"(٢) أَوْ مَعْنَى ذَلِكَ.

وَقَالَ: «لَقَدِ اطَّلَعْتُ مِنْ أَهْلِ (٣) الْكَلاَم عَلَى شَيْءٍ؛ لَأَنْ يُبْتَلَى الْـمَرْءُ بِكُلِّ شَيْءٍ نُهِيَ عَنْهُ ـ غَيْرَ الْكُفْرِ ـ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ يُبْتَلَى بِهِ»(١) أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ.

* وَعِلْمُ الْكَلَامِ الْمَذْمُومِ: هُوَ أُصُولُ الدِّينِ إِذَا تُكُلِّمَ فِيهِ بِالْمَعْقُولِ الْمَحْضِ، أَوِ الْمُخَالِفِ لِلْمَنْقُولِ الصَّرِيحِ [الصَّحِيح](٥).

فَإِنْ تُكُلِّمَ فِيهِ بِالنَّقْلِ فَقَطْ، أَوْ بِالنَّقْلِ وَالْعَقْلِ الْمُوَافِقِ لَهُ؛ فَهُوَ أُصُولُ

ما هية علم الكلام المذموم والمحمىود

(١) في (ب): من ليس له أهلاً.

⁽٢) أخرجه الخطيب في (شرف أصحاب الحديث): ٨٧، وابن عبد البرُّ في (جامع بيان العلم): رقم ١٧٩٤، وذكره ابن البنا في (الرد على الـمبتدعة): ١٧٣، وابن مفلح في (الآداب الشرعية): ١/ ٢٢١، وابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦/ ١٨٤.

⁽٣) في (ب): أصحاب.

⁽٤) أخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء):٩/ ١١١، والـهروي في (ذم الكلام): ١١٣٧، وابن عبد البرِّ في (جامع بيان العلم) رقم: ١٧٨٩، وفي (الانتقاء):٧٨، والأصبهاني في (الحجة في بيان المحجة): ١/ ١٠٤، وذكره ابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦/ ١٨٤، وابن حجر في (توالى التأسيس): ١٦٩.

⁽٥) من (ب).



الدِّينِ، وَطَرِيقَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ، [وَعَلَمُ السُّنَّةِ](١) وَأَهْلِهَا.

تجنب المفتي الإجابة في مسائل الكلام

* وَاجْتِنَابُ الْجَوَابِ فِي جَمِيعِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِذَلِكَ لِغَيْرِ [الْمُتَمَيِّزِ](٢) الْمُسْتَرْشِدِ أَوْلَى وَأَسْلَمُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ - إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى - ؛ لِأَنَّ الْخَطأَ فِي أُصُولِ الدِّينِ إِمَّا كُفْرٌ أَوْ فِسْتٌ، وَلَيْسَ ذَلِكَ هَيِّنًا.

وَقَدْ قَالَ الْغَزَالِيُّ - أَخِيرًا - : «الْحَوْضُ فِي الْكَلَامِ حَرَامٌ؛ لِكَثْرَةِ الْآفَةِ فِيهِ، إِلَّا لِرَجُل وَقَعَتْ لَهُ شُبْهَةٌ لَيْسَتْ تَزُولُ بِكَلَام [قَرِيبٍ](١) وَعْظِيِّ، وَلاَ بِحَدِيثٍ نَقْلِيٍّ؛ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ الْـمُرَتَّبُ الْكَلَامِيُّ رَافِعًا شُبْهَتَهُ، وَدَوَاءً لَهُ مِنْ مَرَضِهِ، فَيُسْتَعْمَلَ مَعَهُ، وَيُحْرَسَ عَنْهُ (٤) سَمْعُ الصَّحِيحِ الَّذِي لَيْسَ كَذَلِكَ، أَوْ لِرَجُل كَامِلِ الْعَقْلِ، رَاسِخِ الْقَدَمِ فِي الدِّينِ، ثَابِتِ الْإِيمَانِ بِأَنْوَارِ (٥) الْيَقِينِ، يُرِيدُ أَنَّ يُحَصِّلَ هَذَا الْعِلْمَ؛ لِيُدَاوِيَ بِهِ مَرِيضًا إِذَا وَقَعَتْ لَهُ شُبْهَةٌ، وَيُفْحِمَ بِهِ مُبْتَدِعًا إِذَا نَبَغَ، وَلِيَحْرُسَ بِهِ مُعْتَقَدَهُ إِذَا قَصَدَ مُبْتَدِعٌ أَنْ يُغْوِيَهُ، فَتَعَلَّمُ ذَلِكَ لِهَذَا الْغَرَضِ؟ فَرْضُ كِفَايَةٍ، وَتَعَلَّمُ قَدْرِ مَا يُزِيلُ بِهِ الشَّكَّ وَالشُّبْهَةَ فِي حَقِّ الْمُتَشَكِّكِ؛ فَرْضُ عَيْنِ، إِذَا لَمْ يُمْكِنْ إِعَادَةُ اعْتِقَادِهِ الْمَجْزُومِ بِطَرِيقٍ آخَرَ سِوَاهُ، فَمَنْ وَقَعَتْ لَهُ شُبْهَّةٌ؛ جَازَ جَوَابُهُ، إِذَا أُمِنَ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ مِنَ التَّشْوِيشِ»(٦).

⁽١) من (أ).

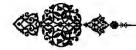
⁽٢) من (ب).

⁽٣) من (أ).

⁽٤) من (أ) و(ل)، وفي (ب): معه.

 ⁽٥) من (ب) و(ل)، وفي (أ): كأنوار.

⁽٦) (فيصل التفرقة): ٧٨.





* لَا يَجُوزُ التَّقْلِيدُ فِيمَا يُطْلَبُ فِيهِ الْجَزْمُ، وَلَا إِثْبَاتُهُ بِدَلِيلٍ ظَنِّيٍّ؛ لِأَنَّهُ عدم جواز التقليد في المجزومات لَا يَحْصُلُ بِهِمَا(١).

فَلَا يَجُوزُ التَّقْلِيدُ فِي مَعْرِفَةِ اللهِ [- سُبْحَانَهُ وَ] (٢) تَعَالَى - ، وَتَوْحِيدِهِ ، وَصَفَاتِهِ ، وَلَا فِي نُبُوَّ وَرُسُلِهِ وَتَصْدِيقِهِمْ فِيمَا أَتَوْا بِهِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَشْتَرِكُ فِي وُجُوبِ مَعْرِفَتِهِ كُلُّ مُكَلَّفٍ قَبْلَ النَّظَرِ فِي الْمُعْجِزَةِ وَثَبُوتِ النَّبُوَّةِ بِهَا .

قَالُهُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى (٣) وَأَصْحَابُهُ كُلُّهُمْ - كَأَبِي الْخَطَّابِ (٤) وَابْنِ عَقِيلٍ (٥) وَغَيْرِهِمَا (٦) ـ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَسَائِرُ الْمُتَمَيِّزِينَ، مِنَّا وَمِنْ غَيْرِنَا.

وَهُوَ الْمَشْهُورُ الْمَنْصُورُ (٧) عِنْدَ الأَصْحَابِ وَغَيْرِهِمْ ؛ لَأَنَّهُ قَدْ لاَ يُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْعَقْلِ الَّذِي يَشْتَرِكُ فِيهِ الْمُكَلَّفُونَ، فَيَصِيرَ كُلُّ مُكَلِّفٍ مُجْتَهِدًا فِي ذَلِكَ ؛ لِاشْتِرَاكِهِمْ فِي الْعَقْلِ الَّذِي تُعْرَفُ بِهِ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ وَغَيْرُهَا ؛ فَلَمْ يَجُزْ ذَلِكَ ؛ لِاشْتِرَاكِهِمْ فِي الْعَقْلِ الَّذِي تُعْرَفُ بِهِ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ وَغَيْرُهَا ؛ فَلَمْ يَجُزْ لِبَعْضِهِمْ تَقْلِيدُ بَعْضٍ الْكَالْمُاءِ الَّذِينَ لَا يَجُوزُ لِبَعْضِهِمْ تَقْلِيدُ بَعْضٍ الْكَالْمَاءِ الَّذِينَ لَا يَجُوزُ لِبَعْضِهِمْ تَقْلِيدُ بَعْضٍ الْكَالْمُاءِ الَّذِينَ لَا يَجُوزُ لِبَعْضِهِمْ تَقْلِيدُ بَعْضٍ الْكَالْمُاءِ الَّذِينَ لَا يَجُوزُ لِبَعْضِهِمْ تَقْلِيدُ بَعْضٍ الْكَالْمَاءِ اللَّذِينَ لَا يَجُوزُ لِبَعْضِهِمْ تَقْلِيدُ بَعْضٍ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الْمُؤْمِلِيدُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللْمُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ اللللللَّهُ اللللللَّهُ اللللللللللَّهُ الللللللللَّهُ اللللللْمُ الللللللللللَّهُ الللللللللللللللللللْمُ الللللللللَّا اللللللللللَّهُ الللللللللللَّهُ اللللللللللللللللللللللللللللللّ

⁽١) يُنظر: (نهاية المبتدئين) للمؤلف: ٧١، و(المسودة): ٢ / ٨٤٦.

⁽٢) من (ب).

⁽٣) يُنظر: (العُدة): ٤ / ١٢١٧.

⁽٤) يُنظر: (التمهيد): ٤ / ٣٩٦.

⁽٥) يُنظر: (الواضح): ٥ / ٢٣٧.

⁽٦) يُنظر: (روضة الناظر): ٣/ ١٠١٧، و(المسودة): ٢/ ٨٤٤، و(أصول ابن مفلح): ٤ / ١٥٣٣.

⁽٧) في (ب): المنصوص.

⁽٨) من (أ).



لِاشْتِرَاكِهمْ فِي آلَةِ الإجْتِهَادِ.

اتباع الرسول ليس تقليـــدًا

* وَالتَّقْلِيدُ هُوَ: «الْأَخْذُ بِقَوْلِ الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ مُلْزِمَةٍ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُجَّةٌ ؛ فَلَيْسَ الْأَخْذُ بِهِ تَقْلِيدًا ».

قَالُهُ الشَّيْخُ مُوَفَّقُ الدِّين [الْمَقْدِسِيُّ رَحْمَهُ ٱللَّهُ](١) وَغَيْرُهُ(٢).

* وَإِذَا ثَبَتَتِ النُّبُوَّةُ بِالْمُعْجِزَةِ؛ وَجَبَ [اتِّبَاعُ الرَّسُولِ](") وَتَصْدِيقُهُ فِيمَا جَاءَ بِهِ؛ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى [وُجُوبِ](أَن ذَلِكَ. وَاللهُ أَعْلَمُ.

* وَقَدْ قَالَ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ: «إِنَّ الْمُعْلُومَ(°) إِمَّا أَنْ يُعْلَمَ بِالشَّرْعِ أَوْ بِالْعَقْل (٢) أَوْ بِهِمَا، فَمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشَّرْعُ؛ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الشَّرْعِ، بَلْ يُعْلَمُ بِذُونِهِ».

وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ وَتَحْرِيرُهُ وَتَقْرِيرُهُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ وَالدِّين (٧).

⁽١) من (أ).

⁽٢) يُنظر: (روضة الناظر): ٣/ ١٠١٧، و(المسودة): ٢/ ٨٥٠.

⁽٣) في (ب): الإيمان بالرسول.

⁽٤) من (١).

⁽٥) في (ب): المعلق.

⁽٦) في (أ): العقل.

⁽٧) يُنظر (العدة) لأبي يعلى: ١ / ٧٦، و(نهاية المبتدئين) للمؤلف: ٧٢.





أدلة منع التقليد

* وَأَدِلَّةُ مَنْعِ التَّقْلِيدِ بِوُجُوبِ النَّظَرِ فِي الْكِتَابِ كَثِيرَةٌ:

وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «أَلَا لَا يُقَلِّدَنَّ أَحَدُكُمْ دِينَهُ رَجُلًا، إِنْ آمَنَ آمَنَ، وَإِنْ كَفَرَ كَفَرَ»(١).

وَقَالَ: «أَلَا لَا يُوَطِّنَنَّ أَحَدُكُمْ نَفْسَهُ إِنْ كَفَرَ النَّاسُ أَنْ يَكْفُرَ »(٢).

وَقَالَ: «لَا يَكُنْ^(٣) أَحَدُكُمْ إِمَّعَةً؛ يَقُولُ: إِنَّمَا أَنَا رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ، إِنْ ضَلُّوا ضَلُوا ضَلَلْتُ، وَإِنِ اهْتَدَوْا اهْتَدَيْتُ!، [أَلَا لَا يُوَطِّنَنَّ نَفْسَهُ إِنْ كَفَرَ النَّاسُ أَنْ يَكْفُرَ ا^(٤)»(٥٠).

وَقَالَ أَحْمَدُ: «مِنْ ضِيقِ عِلْمِ الرَّجُلِ أَنْ يُقَلِّدَ فِي اعْتِقَادِهِ»(١٠).

⁽۱) أخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء): ١/ ١٣٦، والطبراني في (المعجم الكبير) رقم: ٢٧٦٨، والبيهقي في (السُّنن الكبرى) رقم: ٢٠٣٤، والمخَلِّص في (المخلصيات) رقم: ١٦٠٥، والبيهقي في (السُّنن الكبرى) رقم: ٢٠٨٨، واللالكائي في (شرح أصول السنة): وابن عبد البرِّ في (جامع بيان العلم) رقم: ٢٨٨٢، واللالكائي في (شرح أصول السنة): ١/ ٢٣٣.

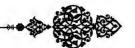
⁽٢) أخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء): ١/ ١٣٧، والطبراني في (المعجم الكبير) رقم: ٨٦٧٩، وابن بطة في (الإبانة الكبرى): ١/ ١٩٣، وذكره ابن حزم في (الإحكام): ٦/ ١٤٧، والغزالي في (المستصفى): ١/ ١٩٣٨.

⁽٣) في (ب): يكون.

⁽٤) من (أ).

⁽٥) نفس التخريج السابق.

⁽٦) ذكره ابن أبي يعلى في (طبقات الحنابلة): ٢/ ١٠٢، وابن الجوزي في (تلبيس إبليس): ١/ ٤٨٤، والطوفي في (التحبير): ٨/ ٢١٢.



وَقَالَ لِرَجُلِ: «لَا تُقَلِّدُ دِينَكَ أَحَدًا، وَعَلَيْكَ بِالْأَثَرِ»(١).

وَقَالَ [لِلْفَضْلِ](٢) بْنِ زِيَادٍ: «لاَ تُقَلِّدَ دِينَكَ الرِّجَالَ، فَإِنَّهُمْ لَنْ يَسْلَمُوا أَنْ يَغْلَطُوا»(٣). وَلِأَنَّ الْأُمَّةَ أَجْمَعَتْ عَلَى [أَنَّ الْمُكَلَّفَ](١) لاَ بُدَّ لَهُ مِنَ اعْتِقَادٍ جَازِم، وَالتَّقْلِيدُ لَا يُفيدُهُ كَمَا سَتَق.

وَقَدِ اسْتَوْفَيْنَا الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ [وَغَيْرِهِ](٥) فِي «الْمُرْتَضَى» وَغَيْرهِ.

⁽١) الرواية رواها أبو داود في (مسائله): رقم ١٧٩٣، وذكرها أبو يعلى في (العدة): ١٢٢٩، والكلوذاني في (التمهيد): ٤/ ٨٠٤، وابن تيمية في (المسودة): ٢/ ٨٦٠.

⁽٢) تصحَّفت في (أ) إلى: المفضل، وفي (ب) إلى: الفضل، والمثبت هو الصواب إن شاء الله.

⁽٣) الرواية ذكرها أبو يعلى في (العدة): ١٢٢٩، والكلوذاني في (التمهيد): ٤٠٨/٤، وابن تيمية في (المسودة):٢/ ٨٦٠، وابن مفلح في (الفروع): ١١/ ١٣٥.

⁽٤) في (ب): أن كل مكلف.

⁽٥) من (ب).



فَصْلُ الْمَالِيَ الْمُؤْلِّينِ الْمُؤْلِّينِ الْمُؤْلِّينِ الْمُؤْلِّينِ الْمُؤْلِّينِ الْمُؤْلِّينِ الْمُؤْلِ

ما يجــوز التقليد فيه

* وَيَجُوزُ التَّقْلِيدُ فِيمَا يُطْلَبُ فِيهِ الظَّنُّ مِنَ الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَإِثْبَاتِهَا بِدَلِيلَ ظَنِّيٍّ.

* وَكُلُّ حُكْمٍ يَثْبُتُ بِدَلِيلِ ظَنِّيٍّ فَهُوَ اجْتِهَادِيُّ، إِذْ [آلا](١) اجْتِهَادَ مَعَ الْقَطْعِ، فَإِنَّ الْاجْتِهَادَ: بَذْلً الْوُسْعِ فِي طَلَبِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ بِدَلِيلِهِ(١).

وَقِيلَ: «يَجِبُ التَّقْلِيدُ فِي الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْفُرُوعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ بِالدَّلِيلِ، إِذَا لَمْ يُعْلَمْ بِالضَّرُورَةِ أَنَّهَا مِنَ الدِّينِ، وَمَا عَلِمْنَا بِالضَّرُورَةِ أَنَّهُ مِنَ الدِّينِ، وَمَا عَلِمْنَا بِالضَّرُورَةِ أَنَّهُ مِنَ الدِّينِ، فَلَا تَقْلِيدَ فِيهِ - كَمَا سَبَقَ - وَإِنْ كَانَ مِنَ الْفُرُوعِ».

* وَدَلِيلُ وُجُوبِ التَّقْلِيدِ فِيهَا:

أدلة وجوب التقليد فيما هو اجتهادي

- قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿ فَسَنَلُوٓا أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾(٣).

- وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ . فِي الَّذِي أَصَابَتْهُ الشَّجَةُ وَهُوَ جُنُبُ، فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ: هَلْ تَجِدُونَ لِي رُخْصَةً ؟ فَقَالُوا: لَا نَجِدُ لَكَ رُخْصَةً وَأَنْتَ تَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ. فَاغْتَسَلَ فَمَاتَ (١٠) ـ «قَتَلُوهُ نَجِدُ لَكَ رُخْصَةً وَأَنْتَ تَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ. فَاغْتَسَلَ فَمَاتَ (١٠) ـ «قَتَلُوهُ

⁽١) ليست في (أ) و (ب)، والمعنى يقتضيها.

⁽۲) يُنظر: (روضة الناظر): ۳ / ۹۰۹، و(شرح مختصر الروضة): ۳ / ۵۷۲، و(التحبير): ۸ / ۳۸۲۰.

⁽٣) النحل: ٣٤.

⁽٤) من (أ)، وفي (ب): فقال.



قَاتَلَهُمُ اللهُ ـ أَوْ «قَتَلَهُمُ اللهُ» ـ أَلَا سَأَلُوا إِذَا لَمْ يَعْلَمُوا، إِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السُّوَّالُ»(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ.

- إِذْ لَوْ مُنِعَ^(٢) كُلُّ النَّاسِ مِنَ التَّقْلِيدِ، وَكُلِّفُوا مَعْرِفَةَ الأَحْكَامِ بِدِلِيلِ؛ تَعَيَّنَ فَرْضُ الْعِلْمِ عَلَى الْكَافَّةِ، وَتَعَطَّلَتِ الْمَعَايِشُ، وَفَسَدَ النِّظَامُّ، وَالْجِهَادُ، وَكَثِيرٌ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا.

* وَقَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ فَرْضُ كِفَايَةٍ:

طلب العلم فرض كفاية

- قَوْلُهُ ـ تَعَالَى ـ : ﴿ فَلُولَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةِ مِنْهُمْ طَآبِفَةٌ لِيَــــــَفَقَهُوا فِي ٱلدِّينِ وَلِمُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓ أَ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْذَرُونَ ﴾(٣).
- وَلِأَنَّ فِي ذَلِكَ عُسْرًا وَحَرَجًا يَنْتَفِيَانِ بِقَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ : ﴿ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (١)، وَقَوْلِهِ [-تَعَالَى -] (٥): ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ (١)، وَقَوْلِهِ: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾ (٧).

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في (المسند) رقم: ٣٠٥٦، والدارمي في (السُّنن) رقم: ٧٧٩، وابن ماجه في (السُّنن) رقم: ٥٧٢، وأبو داود في (السُّنن) رقم: ٣٣٦، والدارقطني في (السُّنن) رقم: ٧٢٩، والحاكم في (المستدرك) رقم: ٥٨٧، والبيهقيّ في (السُّنن الكبرى) رقم: ١٠٧٤، وابن عبدالبرِّ في (جامع بيان العلم) رقم: ٥٢٦، والخطيب في (الفقيه والمتفقه) رقم: ٧٥٩.

⁽٢) في (ب): امتنع.

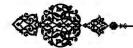
⁽٣) التوبة: ١٢٢.

⁽٤) الحج: ٧٨.

⁽٥) من (أ).

⁽٦) البقرة: ١٨٥.

⁽V) النساء: ۲۸.



- وَقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١٠): «لا ضَرَرَ وَلا إِضْرَارَ فِي الإِسْلامِ»(٢) رَوَاهُ مَالِكُ وَغَيْرُهُ.
- وَلَوْ جَازَ لِلْكُلِّ (٣) التَّقْلِيدُ؛ بَطَلَ (٤) الإجْتِهَادُ، وَسَقَطَ فَرْضُ التَّعَلِّمِ وَالتَّعْلِيمِ، وَانْدَرَسَ الْعِلْمُ.

وَإِنَّمَا طَلَبُ الْعِلْمِ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْفُرُوعِيَّةِ فَرْضُ كِفَايَةٍ؛ لِيَكُونَ الْبَاقُونَ تَبَعًا وَمُقَلِّدِينَ لَهُ، وَالْآيَةُ الْمَذْكُورَةُ لَمْ تُسْقِطِ الإجْتِهَادَ عَنِ الْكُلِّ، وَلَا أَوْجَبَتْهُ (٥) عَلَى الْكُلِّ، بَلْ عَلَى الْبَعْضِ، [وَهَذَا] (٦) هُوَ الْمُدَّعَى.

⁽١) في (ب): عليه السلام.

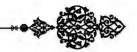
⁽۲) أخرجه الإمام مالك في (الموطأ) رقم: ١٤٢٩، والإمام أحمد في (المسند) رقم: ٢٨٦٥، والإمام أحمد في (السُّنن) رقم: ٢٣٤١، والحاكم في (السُّنن) رقم: ٢٤٠٠، والبيهقيّ في (السُّنن الكبرى) رقم: ١١٣٨٤.

⁽٣) في (ب): لكل.

⁽٤) في (ب): لبطل.

⁽٥) في (ب): أوجبت.

⁽٦) في (أ): هذا.





اتباع الرسول لا يعتبر تقليدًا

* يَجِبُ اتِّبَاعُ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا شَرَعَهُ، وَأَمَرَ بِهِ، وَنَهَى عَنْهُ، وَتَصْدِيقُهُ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ؛ لِثُبُوتِ عِصْمَتِهِ وَصِدْقِهِ، وَلُزُومِ طَاعَتِهِ، وَاتِّبَاعِهِ فِيمَا (١) عُرِفَ فِي أَمَاكِنِهِ مِنَ الْأَصُولِ وَغَيْرِهَا.

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَقْدِسِيُّ، وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: «لَيْسَ الْأَخْذُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ (٢) تَقْلِيدًا؛ لَأَنَّ قَوْلَهُ [صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] (٣) حُجَّةُ ﴿ لِمَا سَبَقَ وَعُرِفَ فِي مَوَاضِعِهِ.

وَالتَّقْلِيدُ: «أَخْذُ السَّائِلِ بِقَوْلِ مَنْ قَلَّدَهُ، بِلَا حُجَّةٍ مُلْزِمَةٍ [لَهُ](١) يَعْرِفُهَا» كَمَا سَبَقَ.

> وجوب تقليد أهل الإجماع

* وَيَجُوزُ تَقْلِيدُ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ فِيهِ، بَلْ يَجِبُ(٥).

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: «الْأَخْذُ بِهِ لَيْسَ تَقْلِيدًا»؛ لِأَنَّهُ حُجَّةٌ، كَمَا قُلْنَا^(١) فِي قَوْل النَّبِيِّ صَلَّالُلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

تقليد الصحابة

﴿ وَأَمَّا أَقُوالُ الصَّحَابَةِ وَمَذَاهِبُهُمْ (٧):

⁽١) في (ب): بما.

⁽٢) في (ب): عليه السلام.

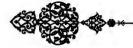
⁽٣) من (ب).

⁽٤) من (أ).

⁽٥) يُنظر: (المسودة): ٢ / ٨٥٠.

⁽٦) في (ب): سبق.

⁽V) يُنظر: (المسودة): ٢ / ٨٥٠.



فَفِيهَا(١) مَذْهَبَانِ:

أَصَحُّهُمَا: أَنَّهَا(٢) حُجَّةٌ يَجُوزُ اتِّبَاعُهُمْ فِيهَا.

وَقِيلَ: «وَإِنْ (٣) خَالَفَتِ الْقِيَاسَ».

- وَهَلْ [يَكُونُ تَقْلِيدًا ـ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْكَلَام ـ ؟

وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ](١) تَقْلِيدٌ مِمَّنْ دُونَهُمْ.

إِنْ قُلْنَا: «لَيْسَا بِحُجَّةٍ»؛ فَلا (٥) يُقَلِّدُونَ. وَهُوَ بَعِيدٌ.

- وَلِلْجَاهِلِ تَقْلِيدُهُمْ بِشَرْطِهِ، كَبَقِيَّةِ الْأَئِمَّةِ.

وَلَا اعْتِبَارَ بِقَوْلِ الْغَزَالِيِّ فِي «الْمَنْخُولِ» (١): «يَجِبُ تَقْلِيدُ الشَّافِعِيِّ، وَلاَ يَجُوزُ تَقْلِيدُ أَبِي بَكْرٍ وَعَمَرَ [رَخِوَلِيُّهُ عَنْهُمَا] (٧)».

لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: [«اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ » (^).

⁽١) في (أ): ففيه.

⁽٢) في (أ): أنه.

⁽٣) في (أ): إذا

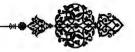
⁽٤) في (ب): يجوز .

⁽٥) في (ب): ولا.

⁽٦) يُنظر (المنخول): ٤٨٨.

⁽٧) من (ب).

⁽٨) أخرجه الإمام أحمد في (المسند) رقم: ٢٣٢٤٥، وفي (فضائل الصَّحابة) رقم: ١٩٨، والترمذي في (السُّنن) رقم: ٣٩٩١، والآجري في (الشريعة) رقم: ١٣٤١، والحاكم في (المستدرك) رقم: ٤٥١٦، والبيهقي في (السُّنن الكبرى) رقم: ٢٠٠٥، وفي (المدخل) رقم: ٢٦، والخطيب في (الفقيه والمتفقه) رقم: ٤٦٧، وابن عبد البرِّ في (جامع بيان العلم وفضله) رقم: ٢٣٠٦.



وَقَوْلِهِ] (١) [عَلَيْهِ السَّلَامُ] (٢): «عَلَيكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ» الْحَدِيثِ (٣).

وَقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (1): «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ؛ بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ "(°).

* وَيَجُوزُ التَّقْلِيدُ فِي الْأَخْبَارِ لِمَنْ (٢) هُوَ [مِنْ](٧) أَهْلِ الرِّوَايَةِ وَالثَّقَةِ (٨) وَالْخِبْرَةِ.

وَلَا تَكْفِي (٩) عَدَالَتُهُ وَلاَ عَدَالَةُ الْمُفْتِي، بَلْ لاَ بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ أَهْلِيَّتِهِمَا لِذَلِكَ.

وَقِيلَ: «يَجِبُ التَّقْلِيدُ فِي الْأَخْبَارِ لِلصَّدُوقِ (١٠) مِنْ أَهْلِ الرِّوَايَةِ [وَالْخِبْرَةِ](١١)

صفات من يجوز تقليده

في الأخبار

⁽١) من (أ).

⁽٢) من (ب).

 ⁽٣) أخرجه الإمام أحمد في (المسند) رقم: ١٧١٤٤، وابن ماجه في (السُّنن) رقم: ٤٦، وأبو داود في (السُّنن) رقم: ٢٨٧، والدارمي في (السُّنن) رقم: ٢٨٧، والدارمي في (السُّنن) رقم: ٩٦، والآجري في (الشريعة) رقم: ٨٦، وابن عبد البرِّ في (جامع بيان العلم وفضله) رقم: ٢٣١٠.

⁽٤) في (ب): عليه السلام.

⁽٥) أخرجه ابن بطة في (الإبانة الكبرى) رقم: ٧٠٢، وابن عبد البرِّ في (جامع بيان العلم) رقم: ١٧٦، وقال: «هذا إسناد لا تقوم به حجة؛ لأن الحارث بن غصين مجهول». قال ابن حجر في (لسان الميزان) ٢/ ٥٢٤: « قلت: وذكره الطوسي في (رجال الشيعة) وقال: روى عن جعفر الصادق، وسمى جده ونسبه، فقال: الحارث بن عصين بن هنب الثقفي الكوفي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: روى عنه حسين بن على الجعفى».

⁽٦) في (ب): ممن.

⁽٧) من (أ).

⁽٨) تصحَّفت في (أ) إلى: الفقه.

⁽٩) في (ب): يكفي ، وغير منقوطة في (أ) .

⁽١٠) في (ب): الصدوق.

⁽١١) من (أ).



تقليم المفضول مع وجود الفاضل

لِدَعْوَى (١) الْحَاجَةِ إِلَيْهِ فِيمَا غَابَ عَنَّا؛ لِعَدَمِ الدَّلاَلَةِ [عَلَيْهِ] (٢)، إِذْ عَدَالَةُ الْمُخْبِرِ [لَيْسَتْ دَلِيلًا عَلَى صِحَّةِ الْخَبَرِ، كَمَا أَنَّ عَدَالَةَ الْعَالِمِ] (٣) لَيْسَتْ دَلِيلًا عَلَى صِحَّةِ أَنْحَالُهُ».

وَإِنَّمَا الدَّلِيلُ: [مَا] (٢) اخْتَصَّ بِالْقَوْلِ الْمَنْقُولِ مِنْ حُكْمٍ أَوْ خَبَرٍ، لاَ مَا اخْتَصَّ بِالْقَائِل مِنْ عَدَالَةٍ وَصِدْقٍ.

* وَيَجُوزُ تَقْلِيدُ الْمَفْضُولِ مَعَ وُجُودِ الْفَاضِلِ وَإِمْكَانِ سُؤَالِهِ (٥).

وَقِيلَ: «لَا يَجُوزُ».

فَلَوِ اسْتَفْتَى فَقِيهًا، فَلَمْ تَسْكُنْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ؛ سَأَلُ ثَانِيًا وَثَالِثًا حَتَّى تَسْكُنَ نَفْسُهُ

وَعَلَى الْأَوَّلِ يَكْفِي الْأَوَّلِ.

وَالْأَوْلَى: الْوُقُوفُ مَعَ سُكُونِ النَّفْسِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ (١): «اسْتَفْتِ نَفْسَكَ وَإِنْ أَفْتَوْكَ وَأَفْتَوْكَ وَأَفْتَوْكَ »(٧).

وَقَوْلِهِ: «دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لا يَرِيبُكَ»(^).

⁽١) في (ب): كدعوى.

⁽٢) من (أ).

⁽٣) من (أ).

⁽٤) من (ب).

 ⁽٥) يُنظر: (إعلام الموقعين): ٦/ ١٩٣، و(أصول ابن مفلح): ٦/ ١٥٥٩، و(منار أصول الفتوى): ٢١١.

⁽٦) في (ب): عليه السلام.

⁽٧) أخرجه الإمام أحمد في (المسند) رقم: ١٨٠٠١، والدارمي في (السُّنن) رقم: ٢٥٧٥ بلفظ قريب.

⁽A) أُخرَجه الإمام أحمد في (الـمسند) رقم: ١٧٢٣، والترّمذي في (السُّنن) رقم: ٢٦٨٧، والترّمذي في (السُّنن) رقم: ٢٠٨١، والنسائي في (السُّنن الكبرى) رقم: ٢٠١٠، وابن خزيمة في (صحيحه) رقم: ٢٣٤٧.



[وَقَوْلِهِ: «الْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي النَّفْسِ»(١)](١).

وَقَوْلِهِ: «الْإِثْمُ حَوَّازُ الْقُلُوبِ»(٣).

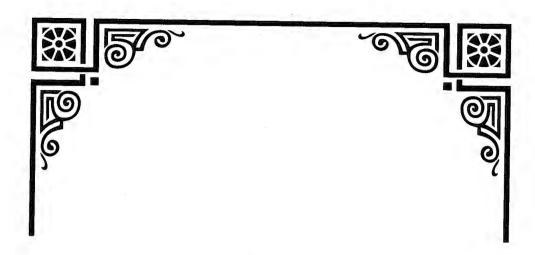
فَإِنْ حَصَلَ السُّكُونُ وَالطُّمَأْنِينَةُ بِقَوْلٍ وَاحِدٍ، وَإِلَّا زَادَ لِيَحْصُلَ ذَلِكَ. [وَاللهُ أَعْلَمُ]('').

⁽١) أخرجه مسلم في (صحيحه) رقم: ٦٦٨٠، وأحمد في (المسند) رقم: ١٧٦٣١، والدارمي في (السُّنن) رقم: ٢٥٨٦.

⁽٢) من (أ).

⁽٣) أخرجه البيهقيّ في (شُعَب الإيمان) رقم: ٥٠٥١ مرفوعًا، ووقفه في رقم ٦٨٩٢، والطبرانيّ في (المعجم الكبير) رقم: ٨٧٤٨ على عبد الله بن مسعود، وهو الصَّواب، وذكره ابن الأثير في (النهاية): ١/ ٣٧٨ بلفظ (الإثم حَوازُّ القلوب) وقال: «وهي الأمورُ التي تَحُزُّ فيها،أي: تؤثر كما يُؤثِّرُ الحَزُّ في الشيء، وهو ما يَخْطِرُ فيها من أن تكون معاصي؛ لفقد الطُّمأنينة إليها، وهي بتشديد الزَّاي: جمعُ حارًّ، يقال إذا أصاب مرفقُ البعيرَ طرَفَ كِرْكِرَتِهِ فَقَطَعَهُ وأَدْماه، قيل: به حازٌّ، ورواه شَمِرٌ: (الإثم حَوَّاز القلوب) بتشديد الواو: أي يَحُوزُها ويَتَملَّكُها ويَغْلِبُ عليها، ويُرْوَى: (الإثم حَزَّازُ القلوب) بزايين، الأولى مشددةٌ، وهي فَعَال من الحَزِّ».

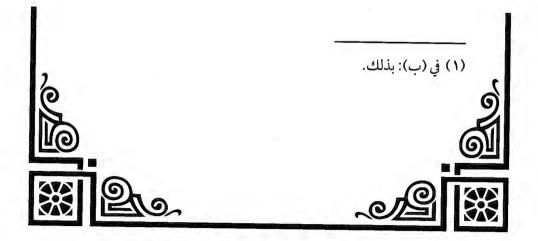
⁽٤) من (ب).



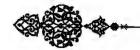
بَابُ

كَيْفِيَّةِ الْإَسْتِفْتَاءِ، وَالْفَتْوَى،

وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا ''







يلزم المفتي بيان الجواب * إِذَا لَزِمَ الْمُفْتِيَ الْجَوَابُ؛ لَزِمَهُ بَيَانُهُ، إِمَّا شَفَاهًا أَوْ كِتَابَةً.

* فَإِنْ جَهِلَ لِسَانَ السَّائِلِ؛ أَجْزَأَتْهُ تَرْجَمَةُ وَاحِدٍ ثِقَةٍ؛ لِأَنَّهَا خَبَرٌ.

* وَيُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ السُّؤَالُ بِخَطِّهِ، لَا بِإِمْلَائِهِ وَتَهْذِيبِهِ.

* وَفِيهِمْ مَنْ كَانَ يَكْتُبُ السُّؤَالَ عَلَى وَرَقَةٍ مِنْ عِنْدِهِ، ثُمَّ يَكْتُبُ الْجَوَابَ.

* [فَإِنْ كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ تَفْصِيلٌ؛ لَمْ يُطْلِقِ الْجَوَابَ](١).

* وَلَهُ أَنْ يَسْتَفْصِلَ السَّائِلَ - إِنْ حَضَرَ - ، وَيُقَيِّدَ السُّؤَالَ فِي رُقْعَةِ (٢) الإسْتِفْتَاءِ، ثُمَّ يُجِيبَ عَنْهُ. وَهُوَ أَوْلَى وَأَسْلَمُ.

* [وَلَهُ] (٣) أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى جَوَابِ أَحَدِ الْأَقْسَامِ؛ [إِذَا عَلِمَ] (١) أَنَّهُ الْوَاقِعُ لِلسَّائِل، وَلَكِنْ يَقُولُ: « هَذَا إِذَا كَانَ كَذَا وَكَذَا».

* وَلَهُ أَنْ يُفَصِّلَ الْأَقْسَامَ فِي جَوَابِهِ، وَيَذْكُرَ حُكْمَ كُلِّ قِسْمٍ.

حالات تفصيل الجــــواب

وَقِيلَ^(٥): «هَذَا ذَرِيعَةٌ إِلَى تَعْلِيمِ النَّاسِ الْفُجُورَ، وَفَتْحِ بَابِ التَّمَحُّلِ وَالتَّحَيُّلِ الْبَاطِلِ؛ وَلِأَنَّ ازْدِحَامَ الْأَقْسَامِ بِأَحْكَامِهَا عَلَى [فَهْمِ]^(١) الْعَامِّيِّ يَكَادُ يُضَيِّعُهُ».

⁽١) من (أ).

⁽٢) من (أ) و(د)، وفي (ب): ورقة.

⁽٣) في (أ) و(ب) إلى: وليس له، والمثبت هو الموافق لـ (د) و(المجموع) و(الدر النضيد).

⁽٤) من (أ).

⁽٥) هذا قول أبي الحسن القابسي وابن الصلاح، يُنظر: (أدب المُفتي): ١٣٥.

⁽٦) من (أ) .



* وَإِذَا لَمْ يَجِدِ الْمُفْتِي مَنْ يَسْتَفْسِرُهُ فِي ذَلِكَ؛ احْتَاجَ إِلَى التَّفْصِيلِ، فَلْيَتَثَبَّتْ وَلْيَجْتَهِدْ فِي اسْتِيفَاءِ الْأَقْسَامِ وَأَحْكَامِهَا وَتَحْرِيرِهَا(١).

⁽١) يُنظر: (الإحكام) للقرافي: ٢٤٩، و(مقدمة الـمجموع): ١ / ١٠٦، و(أدب الـمُفتي): ١٣٥، و(إعلام الموقعين): ١٩٤، و(الدر النضيد): ٣٤٠.





عمل المفتي مع المستفتي

* فَإِنْ كَانَ الْمُسْتَفْتِي بَعِيدَ الْفَهْمِ؛ فَلْيَرْفُقْ بِهِ الْمُفْتِي فِي التَّفَهُّمِ مِنْهُ، وَالتَّفْهِيمِ لَهُ. * وَيَسْتُرُ عَلَيْهِ.

* وَيَحْسُنُ الْإِقْبَالُ نَحْوَهُ.

* وَيَتَأَمَّلُ وَرَقَةَ الإسْتِفْتَاءِ مِرَارًا، لَاسِيَّمَا آخِرَهَا.

عمل المفتي مع ورقة الاستفتاء

* وَيَسْأَلُ الْمُسْتَفْتِي (١) عَنِ الْمُشْتَبِهِ، وَيَنْقُطُهُ وَيَشْكُلُهُ؛ لِمَصْلَحَتِهِ وَمَصْلَحَةِ مَنْ يُفْتِي بَعْدَهُ.

* وَإِنْ رَأَى لَحْنًا فَاحِشًا، أَوْ خَطَأً يُحِيلُ مَعْنًى (٢)؛ أَصْلَحَهُ؛ لَأَنَّ قَرِينَةَ الْحَالِ تَقْتَضِي ذَلِكَ، فَإِنَّ صَاحِبَ الْوَرَقَةِ إِنَّمَا قَدَّمَهَا إِلَيْهِ لِيَكْتُبَ فِيهَا مَا يَرَى (٣)، وَهَذَا مِنْهُ.

* وَكَذَا: إِنْ رَأَى بَيَاضًا فِي [أَثْنَاءِ بَعْضِ الْأَسْطُرِ](١) أَوْ فِي آخِرِهَا؛ خَطَّ عَلَيْهِ وَشَغَلَهُ، كَمَا يَفْعَلُ الشَّاهِدُ فِي كُتُبِ(٥) الْوَثَائِقِ وَنَحْوِهَا(٢)؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا [قَصَدَ أَحَدٌ

⁽١) من (ب) و(د)، وفي (أ): المُفتي.

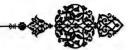
⁽٢) من (ب) و(د)، وفي (أ): المعنى.

⁽٣) من (أ) و(د)، وفي (ب): يراه.

⁽٤) من (أ) و(د)، وفي (ب): أثنائها أو في بعض سطورها.

⁽٥) من (أ) و(د)، وفي (ب): كتبه.

⁽٦) من (أ) و(د)، وفي (ب): وغيرها.

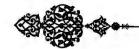


الْمُفْتِي بِسُوءٍ](١)، فَكَتَبَ فِي ذَلِكَ الْبَيَاضِ [بَعْدَ فَتْوَاهُ](٢) مَا يُفْسدُهَا(٣).

⁽١) في (أ): قصد المُفتي أحد بسوء.

⁽٢) من (أ).

⁽٣) يُنظر: (الفقيه والمتفقه): ٧٣٨، و(الإحكام) للقرافي: ٢٣٨، و(أدب المُفتي): ١٣٥، و(مقدمة المجموع): ١ / ١٠٧، و(إعلام الموقعين): ٦ / ١٩٥، و(الدر النضيد): ٣٤٢، و(منار أصول الفتوى): ١٢٤، و(عرف البشام): ١٢.





إستشارة المفتي لغيره من الفقهاء * يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ مَا فِي الْوَرَقَةِ عَلَى الْفُقَهَاءِ الْحَاضِرِينَ الصَّالِحِينَ لِذَلِكَ، وَيُشَاوِرَهُمْ فِي الْجَوَابِ [وَيُبَاحِثَهُمْ فِيهِ](١) [وَإِنْ](١) كَانُوا دُونَهُ وَتَلَامِذَتَهُ(١)؛ اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالسَّلَفِ الصَّالِحِ.

* إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا مَا [لا](١) يَحْسُنُ إِبْدَاؤُهُ، أَوْ مَا لَعَلَّ السَّائِلَ يُؤْثِرُ سَتْرَهُ، أَوْ مَا فِي إِشَاعَتِهِ مَفْسَدَةٌ لِبَعْضِ النَّاسِ؛ فَيَنْفَرِدَ هُوَ بِقِرَاءَتِهَا وَجَوَابِهَا(٥).

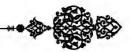
⁽١) من (أ) و(د)، وفي (ب): ويتباحثوا فيه.

⁽٢) في (ب): إن.

⁽٣) من (أ) و(د)، وفي (ب): أو تلامذته.

⁽٤) من (أ) .

⁽٥) يُنظر: (الفقيه والمتفقه): ٧٤٠ و٧٤٧، و (أدب المُفتي): ١٣٨، و (مقدمة المجموع): ١ / ١٠٧، و (إعلام الموقعين): ٦ / ١٩٦، و (الدر النضيد): ٣٤٣.





عمـل المفتـي في كتابة الجواب

* يَنْبُغِي أَنْ يَكْتُبَ الْجَوَابَ:

- بِخَطٌّ وَاضِحٍ وَسَطٍ.
- وَلَفْظٍ وَاضِحٍ حَسَنٍ.
- تَفْهَمُهُ الْعَامَّةُ، وَلَا تَسْتَقْبِحُهُ(١) الْخَاصَّةُ.
- وَيُقَارِبُ سُطُورَهُ وَأَقْلَامَهُ وَخَطَّهُ؛ لِئَلا^(٢) يُزَوِّرَ أَحَدٌ عَلَيْهِ.
 - ثُمَّ يَنْظُرَ [فِي] (٣) الْجَوَابِ بَعْدَ سَطْرِهِ (١).

⁽١) في (ب): يستقبحه.

⁽٢) في (ب): لأن لا.

⁽٣) من (ب).

⁽٤) يُنظر: (الفقيه والمتفقه): ٧٤٨، و(الإحكام) للقرافي: ٢٤٦، و(أدب المُفتي): ١٣٨، و(مقدمة المجموع): ١ / ١٠٨، و(أصول ابن مفلح): ٤ / ١٥٧٧، و(الدر النضيد): ٤ / ٢٥٧، و(عرف البشام): ١٠٨.





* وَإِذَا (١) ابْتَدَأَ بِالْإِفْتَاءِ:

الابتــداء في كتابة الجواب

- كَتَبَ فِي جَانِبِهَا الْأَيْسَرِ [إِنْ شَاءَ](١)؛ لَأْنَّهُ أَمْكَنُ.
 - وَإِنْ كَتَبَ فِي الْأَيْمَنِ أَوْ أَسْفَلَ؛ جَازَ.
 - وَإِنْ تَرَفَّعَ فِيهَا؛ كُرِهَ، لَاسِيَّمَا فَوقَ البَسْمَلَةِ.
- وَأَكْثَرُ مَنْ يُغْتِي يَقُولُ: «الْجَوَابُ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ»، وَحَذَفَ ذَلِكَ آخَرُونَ. وَأَكْثَرُ مَنْ يُغْتِي يَقُولُ: «الْجَوَابُ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ»، وَحَذَفَ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ.
- وَيَخْتِمُ الْجَوَابَ بِقَوْلِهِ: «وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ»، أَوْ: «وَاللهُ الْمُوفِّقُ»، أَوْ: «وَاللهُ أَعْلَمُ». «وَاللهُ أَعْلَمُ».
- وَكَانَ بَعْضُ السَّلَفِ يَقُولُ إِذَا أَفْتَى: «إِنْ كَانَ صَوَابًا فَمِنَ اللهِ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَمِنًى».

[وَقَدْ قَالَ أَبُو بَكْرِ الصِّدِّيقِ رَضَىٰلِلَهُ عَنْهُ فِي الْكَلَالَةِ: ﴿أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي، فَإِنْ كَانَ خَطَأً فَمِنِّي الْكَلَالَةِ: ﴿أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي، فَإِنْ كَانَ خَطَأً فَمِنِّي الْ ۖ وَمِنَ الشَّيْطَانِ، وَاللهُ وَرَسُولُهُ بَرِيئَانِ مِنْهُ ﴾. (٤) الْكَلَالَةُ: مَنْ لاَ وَلَدَ لَهُ وَلاَ وَالِدَ (٥).

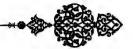
⁽١) في (ب): فإذا.

⁽٢) من (أ).

⁽٣) من (أ).

⁽٤) أخرجه البيهقي في (معرفة السنن والآثار): ٩/١١، والدارمي في (السنن) رقم: ٣٠١٥، وفي أخرجه البيهقي في (شرح السنة): ٨/ ٣٣٨، والمتقي الهندي في (كنز العمال) رقم: ٣٠٦٩٠.

⁽٥) يُنظر: (النهاية) لابن الأثير: ٤/ ١٩٧، و(غريب الحديث) لابن قتيبة: ١/ ٢٢٦.



وَ[هَذَا](١) يُكْرَهُ فِي هَذَا الزَّمَانِ؛ لَأَيَّهُ يُضْعِفُ نَفْسَ السَّائِل، وَيَدْخُلُ قَلْبَهُ الشَّكُّ فِي الْجَوَابِ.

- وَلَيْسَ [يَقْبُحُ](٢) مِنْهُ أَنْ يَقُولَ: «الْجَوَابُ عِنْدَنَا»، أَوْ: «الَّذِي عِنْدَنَا»، أَوْ يَقُولَ: « [وَ](٣) الَّذِي نَرَاهُ(١) كَذَا وَكَذَا»؛ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ أَصْحَابِهِ، وَأَرْبَابِ مَقَالَتِهِ.

> ما يقوله المفتى عند فتياه

- وَكَانَ مَالِكٌ وَمَكْحُولٌ لَا يُفْتِيَانِ حَتَّى يَقُولَا: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ»(°).

- وقِيلَ: «يَقُولُ الْمُفْتِي أَيْضًا (٢):

أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيم

﴿ سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا ٓ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ (٧).

﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ﴾ (٨) الأَية.

⁽١) من (ب).

⁽٢) تصحَّفت في (أ) و(ب) إلى: يصح، والمثبت موافق لـ (د).

⁽٣) من (أ) .

⁽٤) من (أ) و(د)، وفي (ب): أراه.

⁽٥) رواية مالك: ذكرها ابن عبد البر في (جامع بيان العلم): ٢/ ١٠٧٥، والقاضي عياض في (ترتيب المدارك): ١/٨٨١، وابن الصلاح في (أدب المُفتى): ١٤٠، والنووي في (مقدمة المجموع): ١/ ٨٤، وابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦/ ١٩٨، والشاطبي في (الموافقات): ٥/ ٣٢٩، و(الاعتصام): ١/ ١٤٠.

رواية مكحول: ذكرها ابن الصلاح في (أدب الـمُفتى): ١٤٠، والنووي في (مقدمة الـمجموع): ١/ ٧٦، وابن القيِّم في (إعلام الموقعين): ٦/ ١٩٨، والذهبي في (سير أعلام النبلاء): ٥/ ١٦١.

⁽٦) في (ب): له أيضًا.

⁽٧) البقرة: ٣٢.

⁽٨) الأنبياء: ٧٩.



﴿ رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى ﴿ ثَ وَيَسِّرْ لِيَ أَمْرِى ﴿ ثَا مَلُلْ عُقْدَةً مِن لِسَانِي ﴿ ثَا اللَّهِ عَلَى يَفْقَهُواْ قَوْلِي ﴾ (١).

لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ [العَلِيِّ الْعَظِيمِ] (٢). اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَائِرِ النَّبِيِّينَ وَالصَّالِحِينَ وَسَلِّمْ. اللَّهُمَّ [وَفِّقْنِي وَالصَّالِحِينَ وَسَلِّمْ. اللَّهُمَّ [وَفِّقْنِي وَالْمُّوَابِ وَالثَّوَابِ، وَأَعِذْنِي مِنَ وَالْمُخَلِقِ وَالْمُوابِ وَالثَّوَابِ، وَأَعِذْنِي مِنَ الْمُخَلِقُ وَالْحِرْمَانِ. آمِينَ».

- وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِذَلِكَ عِنْدَ كُلِّ فَتْوَى؛ فَلْيَأْتِ بِهَا عِندَ أَوَّلِ (') فُتْيَا (') يُفْتِيهَا فِي يَوْمِهِ، لِمَا يُفْتِيهِ فِي سَائِرِ يَوْمِهِ (٢)، مُضِيفًا إِلَيْهَا قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ، وَآيَةَ الْكُرْسِيِّ وَمَا تَيَسَّرَ.

فَإِنَّ مَنْ ثَابَرَ عَلَى ذَلِكَ؛ كَانَ حَقِيقًا بِأَنْ يَكُونَ مُوَقَّقًا فِي فَتَاوِيهِ.

- وَإِنْ تَرَكَهُ ؛ جَازَ^(۷).

[وَقَدْ](^) قِيلَ لِلإِمَامِ أَحْمَدَ [رَضَالِلَهُ عَنْهُ](٥): رُبَّمَا اشْتَدَّ عَلَيْنَا الأَمْرُ

⁽١) طه: ۲۸-۸۲.

⁽٢) من (ب).

⁽٣) من (أ) و(د)، وفي (ب): اهدني ووفقني.

⁽٤) من (ب) و(د)، وفي (أ): أوَّل كل.

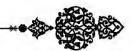
⁽٥) من (أ) و(د)، وفي (ب): فتوى.

⁽٦) من (أ) و(د)، وفي (ب): اليوم.

⁽٧) يُنظر: (أدب المُفتي): ١٤١، و(مقدمة المجموع): ١ / ١٠٨، و(إعلام الموقعين): ٦ / ١٩٧، و(الدر النضيد): ٣٠٤، و(منار أصول الفتوى): ٣٠٧ و٣١٤.

⁽٨) في (ب): قد.

⁽٩) من (ب).



[مِنْ جِهَتِكَ] (١)، فَلِمَنْ نَسْأَلُ بَعْدَك؟ فَلِمَنْ الْوَهَّابِ الْوَرَّاق، فَإِنَّهُ أَهْلٌ أَنْ يُوفَّقَ لِلصَّوَابِ» (٢).

⁽١) من (أ).

 ⁽۲) الرواية ذكرها أبو يعلى في (العُدة): ٥/ ١٥٧٢، وابن أبي يعلى في (طبقات الحنابلة): ١/ ٢١١،
وابن القيَّم في (إعلام الموقعين): ٦/ ١٩٨، وابن مفلح في (أصول الفقه): ٤/ ١٥٦١.





* وَعَلَى الْمُفْتِي أَنْ يَخْتَصِرَ جَوَابَهُ، فَيَكْتَفِيَ فِيهِ بِأَنَّهُ: «يَجُوزُ أَوْ لَا اختصار المفتي لجوابي يَجُوزُ» أَوْ: «حَقُّ أَوْ بَاطِلٌ».

> وَلَا يَعْدِلُ إِلَى الْإِطَالَةِ وَالِاحْتِجَاجِ؛ لَيْفَرِّقَ بَيْنَ الْفُتْيَا(١) وَالتَّصْنِيفِ، وَلَوْ سَاغَ التَّجَاوُزُ إِلَى قَلِيلِ لَسَاغَ إِلَى كَثِيرٍ، وَلَصَارَ (١) الْمُفْتِي مُدَرِّسًا، وَلِكُلِّ مَقَامِ مَقَالًى.

> > وَقَدْ قِيلَ لِبَعْضِ الْفُقَهَاءِ(٣): أَيَجُوزُ كَذَا؟ فَكَتَبَ: «لاً».

وَقِيلَ (٤): «الْجَوَابُ بـ (نَعَمْ أَوْ لا) لا يَلِيقُ بِغَيْرِ العَامَّةِ».

وَإِنَّمَا يَحْسُنُ مِنْهُ الْإِقْتِصَارُ الَّذِي لَا يُخِلُّ بِالْبَيَانِ الْمُشْتَرَطِ عَلَيْهِ، دُونَ مَا يُخِلُّ بِهِ، فَلا يَدَعُ إِطَالَةً لَا يَحْسُنُ الْبَيَانُ بِدُونِهَا(٥٠).

* فَإِذَا كَانَتْ فُتْيَاهُ(١) فِيمَا يُوجِبُ الْقَوَدَ أَوِ الرَّجْمَ ـ مَثَلاً ـ؛ فَلْيَذْكُرْ الشُّرُوطَ الَّتِي يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا الْقَوَدُ وَالرَّجْمُ.

* وَإِذَا اسْتُفْتِيَ فِيمَنْ قَالَ قَوْلًا يَكْفُرُ بِهِ، بِأَنْ قَالَ: «الصَّلَاةُ لَعِبٌ»، أَوْ:

⁽١) في (ب): الفتوى .

⁽۲) من (أ) و(د)، وفي (ب): وصار.

⁽٣) هو القاضي أبو حامد المرْوَرُّذي. (أدب المُفتي): ١٤١.

⁽٤) هو قول ابن الصلاح. (أدب المُفتى): ١٤١.

⁽٥) يُنظر: (أدب المُفتى): ١٤١، و(الدر النضيد): ٣٤٨.

⁽٦) من (أ) و(د)، وفي (ب): فتواه.



«الحَبُّ عَبَثٌ»، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ؛ فَلَا يُبَادِرُ بِأَنْ يَقُولَ: «هَذَا حَلَالُ الدَّمِ»، أَوْ: «يُقْتَلُ».

بَلْ يَقُولُ: «إِذَا ثَبَتَ عَلَيْهِ ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ بِالْإِقْرَارِ؛ اسْتَتَابَهُ السُّلْطَانُ، فَإِنْ تَابَ؛ قُبِلَتْ تَوْبَتُهُ، وَإِنْ أَصَرَّ وَلَمْ يَتُبْ؛ قُتِلَ وَفُعِلَ بِهِ كَذَا وَكَذَا»، وَبَالَغَ فِي تَغْلِيظِ أَمْرِهِ.

* وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ الَّذِي قَالَهُ يَحْتَمِلُ أُمُورًا لَا يَكْفُرُ بِبَعْضِهَا؛ فَلَا يُطْلِقُ جَوَابَهُ.

وَلَهُ أَنْ يَقُولَ: «لِيُسْأَلْ عَمَّا أَرَادَ بِقَوْلِهِ، فَإِنْ أَرَادَ كَذَا، فَالْجَوَابُ [فِيهِ] (' كَذَا، وَإِنْ أَرَادَ كَذَا، فَالْجَوَابُ [فِيهِ] (' كَذَا، وَإِنْ أَرَادَ كَذَا؛ فَالْحُكْمُ كَذَا] (٢)».

وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِيمَا شَأْنُهُ التَّفْصِيلُ (٣).

* وَإِذَا اسْتُفْتِي عَمَّا يُوجِبُ التَّعْزِيرَ؛ فَلْيَذْكُرْ قَدْرَ مَا يُعَزِّرُهُ بِهِ السُّلْطَانُ.

فَيَقُولُ: «يُضْرَبُ مَا بَيْنَ كَذَا إِلَى كَذَا، وَلَا يُزَادُ عَلَى كَذَا»؛ خَوْفًا مِنْ أَنْ يُضْرَبَ بِفَتْوَاهُ - إِذَا أَطْلَقَ الْقَوْلَ - مَا لَا يَجُوزُ ضَرْبُهُ.

* وَإِذَا قَالَ: «عَلَيْهِ التَّعْزِيرُ بِشَرْطِهِ» أَوْ «الْقَوَدُ بِشَرْطِهِ»؛ فَلَيْسَ بِإِطْلاقٍ، وَتَقْيِيدُهُ بِشَرْطِهِ؛ فَلَيْسَ بِإِطْلاقٍ، وَتَقْيِيدُهُ بِشَرْطِهِ؛ يَحُثُّ مَنْ لَا يَعْرِفُ الشَّرْطَ مِنَ الْوُلَاةِ عَلَى السُّؤَالِ عَنْ شَرْطِهِ. وَالْبَيَانُ أَوْلَى (٤٠).

⁽١) من (ب).

⁽٢) من (أ).

⁽٣) يُنظر صد ٢٤١.

⁽٤) يُنظر: (أدب المُفتي): ١٤٢، و(مقدمة المجموع): ١/ ١٠٩، و(الدر النضيد): ٣٤٨، و(منار أصول الفتوى): ٣١٦.





* إِذَا سُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةِ مِيرَاثٍ فِيهَا إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتٌ، أَوْ أَعْمَامٌ أَوْ (١) وَبَنُوهُمْ؛ جواب المفتى في مسائل سَأَلَ: مِنْ أَبَوَيْنِ هُمْ؟ أَوْ مِنْ أَبٍ؟ أَوْ مِنْ أُمِّ؟

> * وَإِنْ سُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةٍ عَائِلَةٍ؛ بَيَّنَ سَهْمَ [كُلِّ شَخْصٍ]'')، مِمَّا عَالَتْ إلَيْهِ [الْمَسْأَلَةُ]'").

> > فَمَنْ خَلَّفَ زَوْجَةً وَأَبَوَيْنِ وَابْنَتَيْنِ:

قَالَ: «لِلزَّوْجَةِ ثُمُنُ عَائِلً»، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ مِنْ سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ.

أَوْ يَقُولُ: «صَارَ ثُمُنُهَا تُسْعًا»، كَمَا قَالَهُ فِيهَا عَلِيٌّ رَضَالِلَهُ عَنْهُ عَلَى الْمِنْبَرِ (' '. أَوْ يَقُولُ: «لَهَا كَذَا وَكَذَا سَهْمًا».

* وَإِنْ كَانَ فِي الْمَذْكُورِينَ مَنْ لَا يَرِثُ، أَوْ يَسْقُطُ تَارَةً؛ بَيَّنَهُ.

* وَإِنْ سُئِلَ عَنْ ذُكُورٍ وَإِنَاثٍ، بِمَنْ تَرِثُ الْأُنْثَى مَعَ أَخِيهَا غَيْرِ وَلَدِ الْأُمِّ؟ قَالَ: «لِلذَّكِرِ كَذَا وَكَذَا سَهْمًا، مِنْ أَصْلِ كَذَا وَكَذَا سَهْمًا، وَلِلْأُنْثَى نِصْفُهُ، وَهُوَ كَذَا وَكَذَا [سَهْمًا](٥) مِنَ الأَصْلِ الْمَذْكُورِ»، أَوْ(١) نَحْوَ ذَلِكَ.

⁽١) في (ب): و.

⁽٢) في (أ): الوارث.

⁽٣) من (ب).

⁽٤) أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) رقم: ٣١٢٠٢.

⁽٥) من (أ).

⁽٦) في (ب): و.



وَلَا يَقُلْ: لِلذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ .

* وَيَتَحرَّزُ وَيَتَحَفَّظُ فِي جَوَابِ مَسَائِل الْمُنَاسَخَاتِ، وَلْيَقُلْ(١): «لِفُلاَنٍ كَذَا وَكَذَا، مِنْ ذَلِكَ كَذَا [وَكَذَا](٢) بِإِرْثِهِ مِنْ فُلاَنٍ، [وَكَذَا بِإِرْثِهِ مِنْ فُلاَنٍ](٣)».

* وَيَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ فِي قِسْمَةِ الْمَوَارِيثِ: «تُقَسَّمُ التَّرِكَةُ بَعْدَ إِخْرَاجِ مَا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ مِنْ دَيْنِ وَنَحْوِهِ أَوْ وَصِيَّةٍ، إِنْ كَانَا ١٤٠٠.

⁽١) تصحَّفت في (ب) إلى: وليقلد.

⁽٢) من (أ).

⁽٣) من (أ).

⁽٤) يُنظر: (أدب المُفتي): ١٤٢، و(مقدمة المجموع): ١/١٣/، و(الدر النضيد):٣٤٩، و(منار أصول الفتوى): ٣١٦.



حالات زيادة المستفتى والمفتى

في السؤال والجواب



* لَيْسَ لِلْمُفْتِي أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَكْفِيهِ مِنْ جَوَابِهِ عَلَى مَا يَعْلَمُهُ مِنْ صُورَةِ الْوَاقِعَةِ الْمَسْتُولِ عَنْهَا؛ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الرُّقْعَةِ تَعَرُّضٌ لَهُ.

* وَكَذَا: إِذَا زَادَ السَّائِلُ شَفَاهًا مَا لَيْسَ فِي الرُّقْعَةِ(١)، [وَلاَ لَهُ بِهِ تَعَلُّقُ.

* وَلَيْسَ لِلمُفْتِي أَنْ يَكْتُبَ جَوَابَهُ فِي الرُّقْعَةِ] (Y).

* وَلَا بَأْسَ بِأَنْ (٣) يُضِيفَهُ إِلَى السُّؤَالِ بِخَطِّهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الأَّذَبِ كَوْنُ السُّؤَالِ جَمِيعِهِ بِخَطِّ الْمُفْتِي.

* وَلَا بَأْسَ لَوْ كَتَبَ بَعْدَ جَوَابِهِ عَمَّا فِي الرُّقْعَةِ: «زَادَ السَّائِلُ مِنْ لَفْظِهِ كَذَا وَكَذَا، وَالْجَوَابُ عَنْهُ كَذَا وَكَذَا».

* وَإِذَا⁽¹⁾ كَانَ الْمَكْتُوبُ [فِي الرُّقْعَةِ]⁽⁰⁾ عَلَى خِلَافِ الصُّورَةِ الْوَاقِعَةِ، وَعِلَمَ الْمُفْتِي بِذَلِكَ؛ فَلْيُفْتِ عَلَى مَا وَجَدَهُ فِي الرُّقْعَةِ، وَلْيَقُلْ: «هَذَا إِنْ كَانَ الْمُورَةِ عَلَى مَا وَكَيْتَ وَكَيْتَ وَيَذْكُرُ مَا عَلِمَهُ مِنَ الصُّورَةِ عَلَى الْأُمْرُ عَلَى مَا ذَكَرَ⁽¹⁾، وَإِنْ كَانَ كَيْتَ وَكَيْتَ وَيَذْكُرُ مَا عَلِمَهُ مِنَ الصُّورَةِ عَلَى فَالْحُكْمُ كَذَا وَكَذَا».

⁽١) من (ب) و(د)، وفي (أ): الورقة.

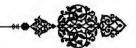
⁽٢) من (أ).

⁽٣) من (ب) و (د)، وفي (أ): أن.

⁽٤) من (أ) و (د)، وفي (ب): وإن.

⁽٥) من (أ).

⁽٦) من (أ) و(د)، وفي (ب): ذكره.

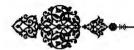


* وَإِنْ زَادَ الْمُفْتِي عَلَى جَوَابِ الْمَذْكُورِ فِي السُّؤَالِ، بِمَا لَهُ [بِهِ](١) تَعَلُّقُ، وَيُحْتَاجُ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ (٢)؛ فَحَسَنٌ (٣).

⁽١) من (أ).

⁽٢) من (أ) و(د)، وفي (ب): إليه.

⁽٣) يُنظر: (الفقيه والمتفقه): ٧٤٦، و(أدب المُفتي): ١٤٤، و(مقدمة المجموع): ١/ ١٠٧، و (منار أصول الفتوى): ٣٢٤.





العمل فيما إذا ضاق موضع الفت___وي * لَا يَنْبَغِي إِذَا ضَاقَ مَوْضِعُ الْفَتْوَى عَنْهَا أَنْ يَكْتُبَ الْجَوَابَ فِي رُقْعَةٍ أُخْرَى؛ خَوْفًا مِنَ الْحِيلَةِ عَلَيْهِ.

وَلِهَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ جَوَابُهُ مَوْصُولًا بِآخِر سَطْرِ فِي الرُّقْعَةِ.

* وَلا(١) يَدَعُ بَيْنَهُمَا فُرْجَةً؛ خَوْفًا مِنْ أَنْ يُثْبِتَ (٢) السَّائِلُ فِيهَا غَرَضًا لَهُ ضَارًّا.

* وَكَذَا("): إِذَا كَانَ فِي مَوْضِع الْجَوَابِ وَرَقَةٌ مُلْتَزِقَةٌ؛ كَتَبَ عَلَى مَوْضِع الِالْتِزَاقِ وَشَغَلَهُ بشَيْءٍ.

* وَإِذَا أَجَابَ عَلَى ظَهْرِ الرُّقْعَةِ: فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ فِي أَعْلَاهَا لَا فِي ذَيْلِهَا، إِلَّا أَنْ يَبْتَدِئَ الْجَوَابَ فِي أَسْفَلِهَا مُتَّصِلًا بِالاسْتِفْتَاءِ، فَيَضِيقَ عَلَيْهِ الْمَوْضِعُ، فَيُتِمَّهُ وَرَاءَهَا ممَّا يَلِي أَسْفَلَهَا؛ لِيَتَّصِلَ [بِهِ](١) جَوَابُهُ.

* وَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ: أَنْ يَكْتُبَ عَلَى ظَهْرِهَا، وَلَا يَكْتُبَ عَلَى حَاشِيتِهَا بِطُولِهَا. وَحَاشِيَتُهَا أَوْلَى بِذَلِكَ مِنْ ظَهْرِهَا. وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ قَرِيبٌ (٥).

⁽١) من (ب) و(د)، وفي (أ): فلا.

⁽٢) من (أ) و(د)، وفي (ب): يكتب.

⁽٣) من (أ) و(د)، وفي (ب): وكذلك.

⁽٤) من (ب).

⁽٥) يُنظر: (أدب المُفتي): ١٤٥، و(مقدمة المجموع): ١/ ١١٠، و(الدر النضيد): ٣٥١.





العمل فيما إذا سبق بالجواب من ليس أهــلا للفتـــــوى

* إِذَا سَبَقَ بِالْجَوَابِ(') مَنْ لَيْسَ أَهْلاً لِلفَتْوَى('')؛ لَمْ يُفْتِ مَعَهُ؛ لِأَنَّهُ تَقْرِيرٌ(") لِمُنْكَرٍ، بَلْ يَضْرِبُ عَلَى ذَلِكَ بِإِذْنِ صَاحِبِ الرُّقْعَةِ.

* وَلُو لَمْ يَسْتَأْذِنْهُ ﴿ عَلَى اللَّهَدْرِ ؛ جَازَ.

* لَكِنْ لَيْسَ لَهُ احْتِبَاسُ الرُّقْعَةِ إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهَا.

* وَلَهُ انْتِهَارُ السَّائِلِ وَزَجْرُهُ، وَتَعْرِيفُهُ قُبْحَ مَا أَتَاهُ، وَأَنَّهُ قَدْ كَانَ وَاجِبًا (٥٠) عَلَيْهِ الْبَحْثُ عَنْ أَهْلِ الْفَتْوَى(٦٠)، وَطَلَبُ فُتْيَا مَنْ يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ.

* وَإِنْ رَأَى فِيهَا اسْمَ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ؛ سَأَلَ عَنْهُ.

* فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ؛ فَوَاسِعٌ لَهُ (٧) أَنْ يَمْتَنِعَ مِنَ الْفَتْوَى مَعَهُ؛ خَوْفًا مِمَّا قُلْنَاهُ.

* وَكَانَ بَعْضُهُمْ فِي مِثْل هَذَا يَكْتُبُ عَلَى ظَهْرِهَا (٨).

وَالْأَوْلَى فِي هَذِهِ الْـمَوَاضِعِ أَنْ يُشِيرَ عَلَى صَاحِبِهَا بِإِبْدَالِهَا، فَإِنْ أَبَى ذَلِكَ؛ أَجَابَهُ شَفَاهًا.

⁽١) من (أ) و(د)، وفي (ب): الجواب.

⁽٢) من (أ) و(د)، وفي (ب): للفتيا.

⁽٣) من (أ) ، وفي (ب): تقريرًا.

⁽٤) من (أ) و(د)، وفي (ب): يستأذن.

⁽٥) من (أ) و(د)، وفي (ب): واجب.

⁽٦) من (أ) و(د)، وفي (ب): الفتيا.

⁽٧) من (ب) و (د)، وفي (أ): وله.

⁽٨) (أدب المُفتي): ١٤٦.



* وَإِنْ خَافَ فِتَنةً [مِنَ الضَّرْبِ](١) عَلَى فُتْيَا مَنْ لَيْسَ أَهْلاً لَهَا، وَلَمْ تَكُنْ خَطاً ؛ امْتَنَعَ مِنَ الفُتْيَا مَعَهُ.

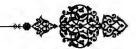
* فَإِنْ غَلَبَتْ فَتَاوِيهِ؛ لِتَغَلُّبِهِ عَلَى مَنْصِبِهَا بِجَاهٍ أَوْ تَلْبِيسٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، بِحَيْثُ صَارَ امْتِنَاعُ الْأَهْلِ مِنَ (٢) الْفُتْيَا مَعَهُ ضَارًّا بِالْمُسْتَفْتِينَ (٣)؛ فَلْيُفُّتِ مَعَهُ، وَلْيَتَلَطَّفْ مَعَ ذَلِكَ فِي إِظْهَارِ قُصُورِهِ لِمَنْ يَجْهَلُهُ (٤).

⁽١) من (أ) و(د)، وفي (ب): إذا ضرب.

⁽٢) من (أ) و(د)، وفي (ب): عن.

⁽٣) في هامش (ب): خ ـ أي في نسخة ـ المستفتى.

⁽٤) يُنظر: (أدب المُفتي): ١٤٥، و(الإحكام) للقرافي: ٢٤٧، و(مقدمة المجموع): ١/ ١١٣، و(الدر النضيد): ٤ ٥٥، و(منار أصول الفتوى): ٣١٣.





* وَإِذَا ظَهَرَ لَهُ [أَنَّ](١) الْجَوَابَ عَلَى خِلاَفِ غَرَضِ الْمُسْتَفْتِي، وَأَنَّهُ إذا كان الجواب خـــلاف مايريد لَا يَرْضَى بِأَنْ يُكْتَبَ فِي وَرَقَتِهِ؛ فَلْيَقْتَصِرْ عَلَى مُشَافَهَتِهِ بِالْجَوَابِ، وَلا يَكْتُبُ الســـائل فِيهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ.

> فَإِنَّهُ إِذَا وَافَقَ الْجَوَابُ غَرَضَ الْمُسْتَفْتِي؛ [دَعَا](٢) لِلْمُفْتِي. وَإِنْ خَالَفَهُ؛ سَكَتَ، أَوْ تَكَرَّهُ (٣).

⁽١) من (أ).

⁽٢) من (أ).

⁽٣) يُنظر: (أدب المُفتي): ١٤٦، و(مقدمة المجموع): ١/١١، و(الدر النضيد): ٥٥١.





* وَإِنْ رَأَى فِي وَرَقَةِ الْاسْتِفْتَاءِ فُتْيَا غَيْرِهِ، وَهِي خَطَأٌ قَطْعًا، إِمَّا خَطَأٌ إذا وجد المفتى مُطْلَقًا [لِمُخَالَفَتِهَا الدَّلِيلَ الْقَاطِعَ] (١)، وَإِمَّا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يُفْتِي ذَلِكَ الْغَيْرَ هي حَصِطاً مُطْلَقًا [لِمُخَالَفَتِهَا الدَّلِيلَ الْقَاطِعَ] (١)، وَإِمَّا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يُفْتِي ذَلِكَ الْغَيْرَ هي حَصِطاً عَلَى مَذْهَبِهِ قَطْعًا؛ لَمْ يَجُزْ لَهُ الإمْتِنَاعُ مِنَ الإِفْتَاءِ، تَارِكًا لِلتَّنْبِيهِ عَلَى خَطَئِهَا، إِذَا لَمْ يَكُفِهِ ذَلِكَ غَيْرُهُ، بَلْ عَلَيْهِ الضَّرْبُ عَلَيْهَا عِنْدَ تَيَسُّرِهِ، أَوِ الإِبْدَالُ

* وَإِذَا تَعَذَّرَ ذَلِكَ وَمَا (٢) يَقُومُ مَقَامَهُ ؟ كَتَبَ صَوَابَ جَوَابِهِ عِنْدَ ذَلِكَ الْخَطَأِ.

*ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمُخْطِئَ أَهْلًا لِلفَتْوَى (٣)؛ فَحَسَنٌ أَنْ تُعَادَ إِلَيهِ بِإِذْنِ صَاحِبِهَا.

* وَإِنْ وَجَدَ فِيهَا فُتْيَا (٤) مَنْ [هُوَ] (٥) أَهْلُ لِلْفَتُوى (٢)، [وَهِيَ] (٧) عَلَى خِلَافِ مَا يَرَاهُ هُوَ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ بِخَطَئِهَا؛ فَلْيَقْتَصِرْ [عَلَى] (٨) أَنْ يَكْتُبَ جَوَابَ نَفْسِهُ، وَلَا يَتَعَرَّضُ لِفُتْيَا غَيْرِهِ بِتَخْطِئَةٍ وَلَا اعْتِرَاضِ.

وَتَقْطِيعُ الرُّقْعَةِ بإِذْنِ صَاحِبِهَا، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

⁽١) من (ب) و(د)، وفي (أ): فمخالفتها لدليل قاطع.

⁽٢) من (أ) و(د)، وفي (ب): أو ما.

⁽٣) من (أ) و(د)، وفي (ب): للفتيا.

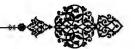
⁽٤) من (ب) و(د)، وفي (أ): فتوى.

⁽٥) من (أ).

⁽٦) من (أ) و(د)، وفي (ب): الفتيا.

⁽٧) من (ب) و(د)، وليست في (أ).

⁽٨) من (أ).



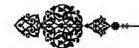
 * وَلَا يَسُوغُ لِـمُفْتٍ^(۱) إِذَا اسْتُفْتِيَ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِـجَوَابِ غَيْرِهِ بِرَدٍّ وَلاَ تَـخْطِئَةٍ، بَلْ يُجِيبُ بِمَا عِنْدَهُ مِنْ وِفَاقٍ أَوْ خِلاَفٍ.

فَقَدْ يُفْتِي أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ بِمَا يُخَالِفُهُمْ فِيهِ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَلَا يَرُدُّ أَحَدُهُمَا عَلَى الآخرِ فِي مَسَائِلِ [الإجْتِهَادِ](١) الَّتِي لَيْسَ فِيهَا نَصٌّ وَلاَ إِجْمَاعٌ(٣).

⁽١) من (أ) و(د)، وفي (ب): للمفتى.

⁽٢) من (أ).

⁽٣) يُنظر: (أدب الـمُفتي): ١٤٨، و(الإحكام) للقرافي: ٢٤٨، و(مقدمة الـمجموع): ١١٤/١، و (منار أصول الفتوى): ٣١٣.





العمل إذا لم يفهم المفتي الســــؤال * إِذَا لَمْ يَفْهَمِ الْمُفْتِي السُّوَالَ أَصْلًا، وَلَمْ يَحْضُرْ صَاحِبُ الْوَاقِعَةِ؛ كَتَبَ: «يُزَادُ فِي الشَّرْحِ [لِنُجِيبَ](١) عَنْهُ ﴾ أَوْ: «لَمْ أَفْهَمْ مَا فِيهَا فَأُجِيبَ(١) عَنْهُ ﴾ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «لَا يَكْتُبُ شَيْئًا أَصْلًا»(٣).

أَوْ: يَحْضُرُ السَّائِلُ لِيُشَافِهَهُ.

* وَإِذَا اشْتَمَلَتِ الرُّقْعَةُ عَلَى مَسَائِلَ، فَهِمَ بَعْضَهَا دُونَ بَعْضٍ، أَوْ فَهِمَهَا كُلَّهَا، وَلَمْ يُرِدِ الْجَوَابَ عَنْ بَعْضِهَا، أَوِ احْتَاجَ فِي بَعْضِهَا إِلَى مُطَالَعَةِ رَأْيِهِ، كُلَّهَا، وَلَمْ يُرِدِ الْجَوَابَ عَنْ بَعْضِهَا، أَوِ احْتَاجَ فِي بَعْضِهَا إِلَى مُطَالَعَةِ رَأْيِهِ، أَوْ كُتُبٍ هُوَ فِيهَا؛ سَكَتَ عَنْ ذَلِكَ الْبَعْضِ وَأَجَابَ عَنِ الْبَعْضِ الْآخَرِ، أَوْ يَقُولُ: «فَطَالَعَةٌ» أَوْ يَقُولُ:

* وَإِذَا فَهِمَ مِنَ السُّؤَالِ صُورَةً، وَهُوَ يَحْتَمِلُ غَيْرَهَا؛ فَلْيَنُصَّ عَلَيْهَا فِي

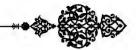
⁽١) تصحَّفت في (أ) إلى: ليجيب، وفي (ب) إلى: لنبحث، والمثبت موافق لـ (د).

⁽٢) من (أ) و(د)، وفي (ب): فأبحث .

⁽٣) (أدب المُفتى): ١٥١.

⁽٤) من (ب) و(د)، وفي (أ): أما.

⁽٥) من (أ) و(د)، وفي (ب): قلنا فيها.

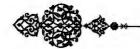


أُوَّلِ جَوَابِهِ، فَيَقُولُ: «إِنْ كَانَ قَدْ قَالَ كَذَا وَكَذَا، أَوْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا ـ أَوْ(١) مَا أَشْبَهَ هَذَا ـ ؛ فَالْحُكْمُ كَذَا وَكَذَا، وَإِلَّا فَكَذَا [وَكَذَا](٢)»(٣).

⁽١) من (ب) و(د)، وفي (أ): و.

⁽٢) من (ب).

⁽٣) يُنظر: (أدب الـمُفتي): ١٥٠، و(الإحكام) للقرافي: ٢٣٦، و(مقدمة الـمجموع): ١١٤/١، و(الدر النضيد): ٣٥٦.





* يَجُوزُ أَنْ يَذْكُرَ الْمُفْتِي فِي فَتْوَاهُ الْحُجَّةَ، إِذَا كَانَتْ نَصَّا وَاضِحًا ذكر المفتي للحجة في فتواه مُخْتَصَرًا.

* وَأَمَّا الْأَقْبِسَةُ وَشَبَهُهَا: فَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَذْكُرَ شَيْئًا مِنْهَا.

* وَلَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ أَنْ يَذْكُرَ الْمُفْتِي طَرِيقَ الِاجْتِهَادِ، وَلاَ وَجْهَ الْقِيَاسِ وَالإسْتِدْلَالِ.

* إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْفَتْوَى (١) تَتَعَلَّقُ بِنَظَرِ قَاضٍ؛ فَيُومِئَ فِيهَا إِلَى طَرِيقِ الإَجْتِهَادِ، وَيُلَوِّحَ بِالنُّكْتَةِ الَّتِي عَلَيْهَا بَنَى الْجَوَابَ.

- أَوْ يَكُونَ غَيْرُهُ قَدْ أَفْتَى فِيهَا بِفَتْوَى [غَلِطَ فِيهَا عِنْدَهُ] (٢)؛ فَيُلَوِّحَ بِالنُّكْتَةِ الَّتِي أَوْجَبَتْ خِلَافَهُ؛ لِيُقِيمَ عُذْرَهُ فِي مُخَالَفَتِهِ.

- وَكَذَا: لَوْ كَانَ فِيمَا يُفْتِي (٣) بِهِ غُمُوضٌ؛ فَحَسَنٌ أَنْ يُلَوِّحَ بِحُجَّتِهِ.

وَهَذَا التَّفْصِيلُ أَوْلَى مِمَّا سَبَقَ مِنْ إِطْلَاقِ الْمَنْعِ مِنْ تَعَرُّضِهِ لِلِاحْتِجَاجِ.

* وَقَدْ يَحْتَاجُ الْمُفْتِي فِي بَعْضِ الْوَقَائِعِ إِلَى أَنْ يُشَدِّدَ وَيُبَالِغَ، فَيَقُولَ: «وَهَذَا خِلاَفًا»، أَوْ: «فَمَنْ خَالَفَ «وَهَذَا خِلاَفًا»، أَوْ: «فَمَنْ خَالَفَ

⁽١) من (أ) و(د)، وفي (ب): الفتيا.

⁽٢) من (أ) و(د)، وفي (ب): غلط عنده فيها.

⁽٣) من (ب) و(د)، وفي (أ): لقى.

⁽٤) من (أ)، وفي (ب): هذا، وفي (د): أو و.



هَذَا فَقَدْ خَالَفَ الْوَاجِبَ، وَعَدَلَ عَنِ الصَّوَابِ»، أَوْ: «تَرَكَ الْإِجْمَاعَ»، أَوْ: «فَقَدْ أَثِمَ وَفَسَقَ»، أَوْ: «وَعَلَى (١) وَلِيِّ الأَمْرِ أَنْ يَأْخُذَ بِهَذَا وَلا (٢) يُهْمِلَ الأَمْرَ».

وَمَا أَشْبَهَ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ، عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الْمَصْلَحَةُ وَيُوجِبُهُ الْحَالُ(٣).

⁽١) في (ب): على .

⁽٢) من (أ) و(د)، وفي (ب): أو لا.

⁽٣) يُنظر: (الفقيه والمتفقه): ٧٥٢، و(أدب المُفتي): ١٥١، و(مقدمة الـمجموع): ١/١١٥، و(الدر النضيد): ٣٥٧.





عمل المفتي في تقديم وتأخير المستفتين * يَجِبُ عَلَيْهِ عِنْدَ اجْتِمَاعِ الرِّقَاعِ عِنْدَهُ أَنْ يُقَدِّمَ الْأَسْبَقَ، فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِيهِ الْفُتْيَا.

- وَعِنْدَ التَّسَاوِي أُوِ الْجَهْلِ؛ يُقَدِّمُ السَّابِقَ بِقُرْعَةٍ (١).
- وَقِيلَ^(۲): «لَهُ تَقْدِيمُ الْمَرْأَةِ وَالْمُسَافِرِ الَّذِي شَدَّ رَحْلَهُ، وَفِي تَأْخِيرِهِ بِتَخَلُّفِهِ (۳) عَنْ رِفْقَتِهِ ضَرَرٌ (٤) عَلَى مَنْ سَبَقَهُمَا .
- إِلَّا إِذَا كَثُرَ الْمُسَافِرُونَ وَالنِّسَاءُ، بِحَيْثُ يَلْحَقُ غَيْرَهُمْ مِنْ تَقْدِيمِهِمْ ضَرَرٌ كَثِيرٌ؛ فَيَعُودَ إِلَى التَّقْدِيمِ بِالسَّبْقِ أَوْ (٥٠) الْقُرْعَةِ.
 - ثُمَّ لَا يُقَدِّمُ مَنْ يُقْدِّمُهُ إِلَّا فِي فَتْيَا وَاحِدَةٍ » (١٠).

⁽١) وفي (ب): تضرعه، وفي (د): بالقرعة .

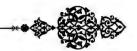
⁽٢) هو قول ابن الصلاح، (أدب المُفتي): ١٥٣.

⁽٣) في (ب): تخلف به، وفي (د): تخلفه.

⁽٤) من (أ) و(د)، وفي (ب): وضرر.

⁽٥) من (أ) و (د)، وفي (ب): و.

⁽٦) يُنظر: (أدب المُفتي): ١٥٣، و(الدر النضيد):٣٥٣، و(منار أصول الفتوى): ٢٤٥.



فضل فضل المنافعة

الحذر من الميل مع المستفتي

* وَلْيَحْذَرْ أَنْ يَمِيلَ فِي فُتْيَاهُ مَعَ الْمُسْتَفْتِي أَوْ مَعَ خَصْمِهِ؛ بِأَنْ يَكْتُبَ فِي جَوَابِهِ مَا(١) هُوَ [لَهُ، وَ](٢) يَسْكُتَ عَمَّا هُوَ عَلَيْهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

* وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبْتَدِئَ فِي مَسائِلِ الدَّعَاوِي وَالبَيِّنَاتِ بِذِكْرِ^(٣) وُجُوهِ الْمَخَالِصِ مِنْهَا.

- وَإِذَا سَأَلَهُ أَحَدُهُمْ (''): بِأَيِّ شَيْءٍ تَنْدَفِعُ دَعْوَى كَذَا وَكَذَا، أَوْ (° بَيِّنَةُ كَذَا وَكَذَا، أَوْ (° بَيِّنَةُ كَذَا وَكَذَا؟ لَمْ يَجِبْهُ؛ لِئَلَا يَتَوَصَّلَ بِذَلِكَ إِلَى إِبْطَالِ حَقِّ.
- وَلَهُ أَنْ يَسْأَلَهُ عَنْ حَالِهِ فِيمَا [إِذَا] (١٠ ادُّعِيَ عَلَيْهِ، فَإِذَا شَرَحَهُ لَهُ عَرَّفَهُ بِمَا فِيهِ مِنْ دَافِعِ وَغَيْرِ (٧٠ دَافِع (٨٠).

⁽١) من (أ) و(د)، وفي (ب): بما.

⁽٢) من (ب) و (د)، وفي (أ): أو.

⁽٣) من (أ) و(د)، وفي (ب): بذكره.

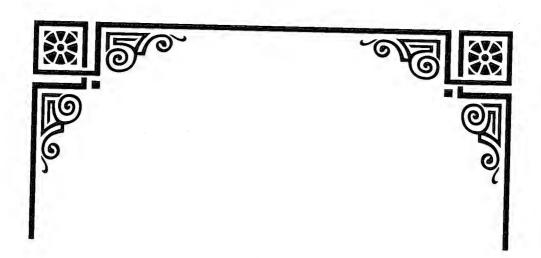
⁽٤) من (أ) و(د)، وفي (ب): أحد.

⁽٥) من (ب) و(د)، وفي (أ): و.

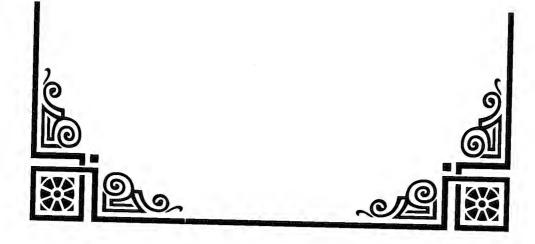
⁽٦) من (ب).

⁽٧) من (أ) و(د)، وفي (ب): أو غير .

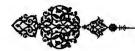
⁽٨) يُنظر: (أدب المُفتي): ١٥٣، و(مقدمة المجموع): ١/١١١، و(الدر النضيد): ٣٥١، وو(عرف البشام): ٢٦.



بَابُ صِفَةِ الْمُسْتَفْتِي، وَأَحْكَامِهِ، وَآدَابِهِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ







صفــــة المستفتــي * أَمَّا صِفَتُهُ: فَهُوَ كُلُّ مَنْ لَا يَصْلُحُ لِلْفُتْيَا مِنْ جِهَةِ الْعِلْمِ، وَإِنْ كَانَ مُتَمَيِّزًا (١٠). * وَالتَّقْلِيدُ: «قَبُولُ قَوْلِ مَنْ (١٠) يَجُوزُ عَلَيْهِ الإِصْرَارُ عَلَى الْخَطَأِ، بِغَيْرِ حُجَّةٍ، [عَلَى نَفْسِ مَا قُبِلَ قَوْلُهُ فِيهِ».

وَقِيلَ: «هُوَ قَبُولُ قَوْلِ الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ] (٣) مُلْزِمَةٍ» كَمَا سَبَقَ.

أَخْذًا مِنَ الْقِلَادَةِ فِي الْعُنُقِ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَفْتِي يَتَقَلَّدُ قَوْلَ الْمُفْتِي كَالْقِلَادَةِ فِي عُنُقِهِ، أَوْ أَنَّهُ قَلَّدَ ذَلِكَ الْمُفْتِي، وَتَقَلَّدَ الْمُفْتِي فِي عُنُقِهِ حُكْمَ مَسْأَلَةِ الْمُسْتَفْتِي (١٠).

* وَيَجِبُ الإسْتِفْتَاءُ فِي كُلُّ حَادِثَةٍ لَهُ يَلْزَمُهُ (٥) تَعَلُّمُ حُكْمِهَا.

ما يجب على المستفتــــي

* وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْبَحْثُ حَتَّى يَعْرِفَ صَلَاحِيَّةَ مَنْ يَسْتَفْتِيهِ لِلْفُتْيَا، إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ عَرَفَهُ.

* وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّرْجِيحُ لِمُفْتٍ يُفْتِيهِ عَلَى غَيْرِهِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ(١٠).

* وَلَا يَكْتَفِي بِكَوْنِهِ عَالِمًا أَوْ مُنْتَسِبًا إِلَى الْعِلْمِ، وَإِنِ انْتَصَبَ فِي مَنْصِبِ التَّدْرِيسِ، أَوْ غَيْرِهِ مِنْ مَنَاصِبِ أَهْلِ العِلْمِ، فَلَا يَكْتَفِي بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ.

⁽١) يُنظر: (العُدة): ٥/ ١٦٠١، (الواضح): ١ / ٢٨٧، و(أدب المُفتي): ١٥٧، و(المسودة): ٢/ ٨٤٦ و ٩٢٨ و (مقدمة المجموع): ١/١١٧، و(الدر النضيد): ٣٦٢.

⁽٢) من (أ) و(د)، وفي (ب): من لا.

⁽٣) من (أ).

⁽٤) يُنظر: (العُدة): ٤ / ١٢١٦، و(الواضح): ٥ / ١٣٧، و(التمهيد): ٤ / ٣٩٥، و(روضة الناظر): ٣ / ١٠١٦، و(الـمسودة): ٢ / ٨٥٠ و ٩٧٣، و(أصول ابن مفلح): ٤ / ١٥٣١، و(التَّحبير): ٨ / ٢٠١١.

⁽٥) في (أ): ويلزم.

⁽٦) يُنظر: (روضة الناظر) : ٣/ ١٠٢٤ .



* وَيَجُوزُ (١) لَهُ اسْتِفْتَاءُ مَنْ تَوَاتَرَ بَيْنَ النَّاسِ خَبَرُهُ(١)، وَاسْتِفْتَاءُ مَنْ فَهِمَ أَنَّهُ [[أَهْلُ لِلْفَتْوَى](٣).

وَقِيلَ ('): «إِنَّمَا يُعْتَمَدُ [عَلَى] (') قَوْلِهِ ('): «أَنَا مُفْتٍ» لَا شُهْرَتِهِ بِذَلِكَ وَلَا التَّوَاتُرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ عِلْمًا إِذَا ('') لَمْ يَسْتَنِدْ إِلَى مَعْلُومٍ مُحَسِّ ('')، وَالشُّهْرَةُ بَيْنَ الْعَامَّةِ لَا يُوثَقُ بِهَا ('')، وَقَدْ يَكُونُ أَصْلُهَا التَّلْبِيسَ».

* وَلَهُ اسْتِفْتَاءُ مَنْ أَخْبَرَ الْمَشْهُورُ الْمَذْكُورُ عَنْ أَهْلِيَّتِهِ.

* وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُكْفَى فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ بِمُجَرَّدِ (١٠٠ تَصَدِّيهِ لِلْفَتْوَى (١١٠ وَاشْتِهَارِهِ بِمُبَاشَرِتِهَا، إِلَّا بِأَهْلِيَّتِهِ لَهَا.

وَقَدْ قِيلَ (١٢): «يُقْبَلُ فِيهَا خَبَرُ الْعَدْلِ الْوَاحِدِ».

* وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الْعَدْلِ مِنَ الْعِلْمِ وَالبَصَرِ مَا يُمَيِّزُ بِهِ الْمُلْسِ مِنْ غَيْرِهِ.

⁽١) من (أ) و(د)، وفي (ب): لا يجوز .

⁽٢) في (أ) : خيره .

⁽٣) من (أ) و(د)، وفي (ب): من أهل الفتيا.

⁽٤) نقل ابن الصلاح هذا القول عن بعض الشافعية المتأخرين. يُنظر (أدب المُفتي): ١٥٨.

⁽٥) من (ب).

⁽٦) في (ب): قوله أنه.

⁽٧) من (أ) و(د)، وفي (ب): إن.

⁽٨) في (ب): يحسن، وفي (د): محسوس.

⁽٩) ليست في (أ).

⁽١٠) من (ب) و(د)، وفي (أ): مجرد.

⁽١١) من (أ) و(د)، وفي (ب): للفتيا.

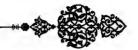
⁽١٢) القائل هو: أبو إسحاق الشيرازي. (اللمع): ٢٥٦، و(أدب المُفتي): ١٥٩.



* وَلَا يَعْتَمِدُ فِي ذَلِكَ عَلَى خَبَرِ آحَادِ الْعَامَّةِ؛ لِكَثْرَةِ مَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِمْ مِنَ الْتَلَبُّسِ(١) فِي ذَلِكَ (٢).

⁽١) من (ب)و(د)، وفي (أ): التلبيس.

⁽٢) يُنظر: (التمهيد): ٤ / ٤٠٣، و(روضة الناظر): ١٠٢١، و(أدب الـمُفتي): ١٥٨، و(مقدمة المجموع): ١١٨/١، و(المسودة): ٢ / ٨٥٤، و(أصول ابن مفلح): ٤ / ١٥٤٢، و(الدر النضيد): ٣٦٢.





* فَإِنِ اجْتَمَعَ اثْنَانِ أَوْ أَكْثَرُ مِمَّنْ لَهُ أَنْ يُفْتِيَ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ الِاجْتِهَادُ وَالْبَحْثُ عَنِ الْأَعْلَمِ وَالْأَوْرَعِ [وَالْأَوْثَقِ] (١) لِيُقَلِّدَهُ دُونَ غَيْرِهِ؟

فِيهِ وَجْهَانِ لَنَا، وَلِبَقِيَّةِ الْعُلَمَاءِ مَذْهَبَانِ:

أَحَدُهُمَا: لَا يَجِبُ، بَلْ لَهُ أَنْ يَسْتَفْتِي مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ؛ لِأَهْلِيَّتِهِمْ، وَقَدْ سَقَطَ الإَجْتِهَادُ عَنْهُ، لَاسِيَّمَا إِنْ قُلْنَا: «كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ»؛ لِقَوْلِ (٢) النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَصْحَابِي كَالنَّجُومِ؛ بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ» (٣).

وَالثَّانِي: يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُهُ هَذَا الْقَدْرُ مِنَ الإجْتِهَادِ بِالْبَحْثِ وَالسُّؤَالِ وَشَوَاهِدِ الْأَحْوَالِ، فَلَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ، وَالْعَمَلُ بِالرَّاجِحِ وَاجِبٌ كَالْأَدِلَّةِ (١٠).

وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرُ حَالِ السَّلَفِ لِمَا سَبَقَ.

* وَمَتَى اطَّلَعَ عَلَى الْأَوْتَقِ مِنْهُمَا؛ فَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ تَقْلِيدُهُ دُونَ الْآخَرَ، كَمَا وَجَبَ تَقْدِيمُ أَرْجَحِ الدَّلِيلَيْنِ، وَأَوْثَقِ الرِّوَايَتَيْنِ.

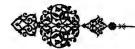
* فَعَلَى هَذَا: يَلْزَمُهُ تَقْلِيدُ الْأَوْرَعِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَالْأَعْلَمِ مِنَ الْوَرِعِينَ.

⁽١) في (أ): الأوثق.

⁽٢) في (ب): ولقول.

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) يُنظر: (الواضح): ٥/ ٢٥٧، و(روضة الناظر): ٣/ ١٠٠٢ و ١٠٢٤، و(أدب المُفتي): ١٥٩، و(مقدمة المجموع): ١/٨١، و(المسودة): ٢/ ٨٥١، و(الدر النضيد): ٣٦٣.



فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَعْلَمَ وَالآخَرُ أَوْرَعَ؛ قَلَّدَالأَعْلَمَ عَلَى الْأَصَحِّ - ؛ لِأَنَّهُ أَرْجَحُ، وَالْعَمَلُ بِالرَّاجِحِ وَاجِبٌ كَالْأَدِلَّةِ.

وَقِيلَ: «بَلْ الْأَوْرَعَ».

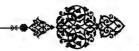
[لِقَوْلِ اللهِ](١) - تَعَالَى - : ﴿ وَأَتَّقُواْ اللَّهُ وَيُعَكِّمُ كُمُ اللَّهُ ﴾(٢).

وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ اَلسَّلَامُ: «إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَهُ »^(٣).

⁽١) في (ب): لقوله.

⁽٢) البقرة: ٢٨٢.

⁽٣) لا يصح مرفوعًا، أخرجه مرفوعًا ابن تمام في (فوائده):٣١٢ من حديث أنس، ورواه مسلم برقم: ٢٦ عن محمد بن سيرين، وهو الصحيح.





تقليد الميت

* يُجُوزُ تَقْلِيدُ الْمَيِّتِ - فِي أَصَحِّ الْمَذْهَبَيْنِ وَأَشْهَرِهِمَا - ؛ لِأَنَّ الْمَذَاهِبَ لَا تَبْطُلُ بِمَوْتِ أَصْحَابِهَا، وَلِهَذَا يُعتَدُّ بِهَا بَعْدَهُمْ (١) فِي الإِجْمَاعِ وَالْخِلاَفِ.

وَيُوَ كِنَدُهُ (١): أَنْ مَوْتَ الشَّاهِدِ قَبْلَ الْحُكْمِ وَبَعْدَ الأَّدَاءِ لاَ يَمْنَعُ مِنَ الْحُكْمِ بِشِهَادتِهِ، بِخِلَافِ الْفِسْقِ.

وَالثَّانِي: لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ أَهْلِيَّتَهُ زَالَتْ بِمَوْتِهِ، فَهُوَ كَمَا لَو فَسَقَ، وَلِأَنَّهُ لَوْ عَاشَ لَوْجَبَ عَلَيْهِ تَجْدِيدُ الإجْتِهَادِ فِيهَا - فِي أَحَدِ الْمَذَاهِبِ - فَرُبَّمَا تَغَيَّرُ اجْتِهَادُهُ وَرَأَيْهُ فِيهَا ".

ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ احْتِمَالًا؛ لِاحْتِمَالِ تَغَيُّرِ اجْتِهَادِهِ لَوْ كَانَ حَيًّا.

وَقُلْتُ (١٠): «هَذَا إِنْ لَزِمَ السَّائِلَ تَجْدِيدُ السُّوَّالِ بِتَجَدُّدِ (١٠) الْحَادِثَةِ لَهُ ثَانِيًا» (١٠). وَمَنْ نَصَرَ الْأَوَّلَ قَالَ: «الْأَصْلُ بَقَاءُ الِاجْتِهَادِ وَالْحُكْمِ».

⁽١) من (أ) و(د)، وفي (ب): بعد موتهم.

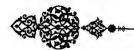
⁽٢) في (ب): يؤكد ذلك.

⁽۳) يُنظر: (التمهيد): ٢ / ٢٧٦ ، و(أدب المُفتي): ١٦٠، و(المسودة): ٢ / ٩٣٤، و(أصول ابن مفلح): ٤ / ١٥٩، و(المسودة): ٢ / ٨٥٧ و ٩٣٤، و(إعلام الموقعين): ٦ / ١٢٩ و ١٢٩، و(التّحبير): ٨ / ٣٩٨٣، و(الدر النضيد): ٣٦٤، و(منار أصول الفتوى): ٢١٠.

⁽٤) في (ب): قلت.

⁽٥) من (أ) و(غ)، وفي (ب): بتجديد.

⁽٦) من (أ) و(غ)، وفي (ب): ثانية.



* وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: «إِنْ مَاتَ الْمُفْتِي قَبْلَ عَمَلِ الْمُسْتَفْتِي [بِفُتْيَاهُ](١)؛ فَلَهُ الْعَمَلُ بِهَا».

قَالَ: «وَقِيلَ: لا. لِمَا سَبَقَ»(٢).

وَإِنْ كَانَ قَدْ عَمِلَ بِهَا؛ لَمْ يَجُزْ [لَهُ] (") تَرْكُهُ إِلَى قَوْلِ غَيْرِهِ فِي تِلْكَ الْوَاقِعَةِ.

⁽١) من (أ).

⁽۲) يُنظر: (التمهيد): ٤/ ٣٩٤، و(إعلام الموقعين): ٦/٢٠٢.

⁽٣) من (أ).





* هَلْ لِلْعَامِّيِّ أَنْ يَتَخَيَّرُ وَيُقَلِّدَ أَيَّ مَذْهَبٍ شَاءَ أَمْ لا؟

- فَإِنْ كَانَ مُنْتَسِبًا إِلَى مَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ ؟ بَنَيْنَا ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْعَامِّيَّ هَلْ لَهُ مَذْهَبٌ أَمْ لَا؟

وَفِيهِ مَذْهَبَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا مَذْهَبَ لَهُ؛ لِأَنَّ (') [الْمَذْهَبَ إِنَّمَا يَكُونُ] ('' لِمَنْ يَعْرِفُ الْأَدِلَّةَ.

فَعَلَى هَذَا: لَهُ أَنْ يَسْتَفْتِي مَنْ [شَاءَ مِنْ] (٣) شَافِعِيِّ وَحَنَفِيٍّ وَمَالِكِيِّ وَحَنْبَلِيٍّ، لَاسِيَّمَا إِنْ قُلْنَا: «كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ »؛ لِقَوْلِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٤): «أَصْحَابِي كَالنَّجُومِ؛ لِللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٤): «أَصْحَابِي كَالنَّجُومِ؛ لِللَّهِ عَلَيْهِ مُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمُ هُ (٥).

وَالثَّانِي: أَنَّ لَهُ مَذْهَبًا؛ لِأَنَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ الْمَذْهَبَ الَّذِي انْتَسَبَ إلَيْهِ هُوَ الْحَقُّ، فَعَلَيهِ الْوَفَاءُ بِمُوجَبِ اعْتِقَادِهِ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ حَنْبَلِيًّا أَوْ مَالِكِيًّا أَوْ شَافِعِيًّا؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَسْتَفْتِي حَنَفَيًّا، وَلا (٢) يُخَالِفَ إمَامَهُ.

⁽١) من (أ) و(د)، وفي (ب): فإن.

⁽٢) من (ب) و(د)، وفي (أ): المذاهب إنما تكون.

⁽٣) من (أ).

⁽٤) في (ب): عليه السلام.

⁽٥) تقدم تخريجه.

⁽٦) من (ب) و(د)، وفي (أ): فلا.



وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي الْمُفْتِي الْمُنْتَسِبِ إِلَى مَذْهَبِ [إِمَامِهِ](١) مَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُخَالِفَ إِمَامَهُ فِيهِ.

- وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدِ انْتَسَبَ إِلَى مَذْهَبِ مُعَيَّنٍ؛ انْبَنَى عَلَى أَنَّ الْعَامِّيَّ هَلْ يَلْزَمُهُ أَنْ يَتَمَذْهَبِ بِمَذْهَبِ مُعَيَّنٍ، يَأْخُذُ بِرُخَصِهِ وَعَزَائِمِهِ؟

وَفِيهِ مَذْهَبَانِ:

أَحَدُهُمَا: لَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ، كَمَا لَمْ يَلْزَمْ فِي عَصْرِ أَوَائِلِ الْأُمَّةِ أَنْ يَخُصَّ الْعَامِّيُ عَالِمًا مُعَيَّنًا بِتَقْلِيدٍ (٢) لاَسِيَّمَا إِنْ قُلْنَا: «كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ».

فَعَلَى هَذَا: هَلْ لَهُ أَنْ يَسْتَفْتِيَ عَلَى أَيِّ مَذْهَبٍ شَاءَ، أَوْ يَلْزَمَهُ أَنْ يَبْحَثَ حَتَّى يَعْلَمَ عِلْمَ مِثْلِهِ أَسَدَّ الْمَذَاهِبِ وَأَصَحَّهَا أَصْلًا، فَيَسْتَفْتِي أَهْلَهُ(٣)؟

فِيهِ مَذْهَبَانِ ؟ كَالْمَذْهَبَيْنِ اللَّذَيْنِ (١) سَبَقَا فِي إِلْزَامِهِ بِالْبَحْثِ عَنِ الْأَعْلَمِ وَالأَفْقَهِ مِنَ الْمُفْتِينَ .

وَالثَّانِي: يَلْزَمُهُ ذَلِكَ، وَهُوَ جَارٍ فِي كُلِّ مَنْ لَمْ يِبْلُغْ رُتْبَةَ (٥) الِاجْتِهَادِ مِنَ الفُقَهَاءِ وَأَرْبَابِ سَائِرِ الْعُلُومِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ لَهُ اتِّبَاعُ أَيِّ مَذْهَبٍ شَاءَ لَأَفْضَى إِلَى أَنْ يَلْتَقِطَ وَأَرْبَابِ سَائِرِ الْعُلُومِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ لَهُ اتِّبَاعُ أَيِّ مَذْهَبٍ شَاءَ لَأَفْضَى إِلَى أَنْ يَلْتَقِطَ وَأَرْبَابِ سَائِرِ الْعُلُومِ؛ وَفِيهِ انْحِلالُ رُخَصَ الْمَذَاهِبِ مُتَّبِعًا هَوَاهُ، [وَمُتَخَيِّرًا](١) بَيْنَ التَّحْرِيمِ وَالتَّجْوِيزِ، وَفِيهِ انْحِلالُ

⁽١) من (ب).

⁽٢) في (ب) و (ص): يقلده، وفي (د): بتقليده.

⁽٣) من (أ) و(د)، وفي (ب): أهلها.

⁽٤) في (ب): الذي .

⁽a) من (ب) و(د)، وفي (أ) و(ص): درجة.

⁽٦) من (أ)، وفي (ب): متخيرًا.



عَنِ التَّكْلِيفِ، بِخِلَافِ الْعَصْرِ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ لَمْ تَكُنِ الْمَذَاهِبُ الْوَافِيَةُ بِأَحْكَامِ الْحَوَادِثِ حِينَئِدٍ قَدْ مُهِّدَتْ وَعُرِفَتْ.

فَعَلَى هَذَا: يَلْزَمُهُ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي اخْتِيَارِ مَذْهَبٍ يُقَلِّدُهُ(١) عَلَى التَّعْيِينِ. وَهَذَا أُوْلَى بِإِيجَابِ(١) الإجْتِهَادِ فِيهِ عَلَى الْعَامِّيِّ، مِمَّا سَبَقَ فِي الْإِسْتِفْتَاءِ(٣).

⁽١) تصحَّفت في (أ) إلى: يقدره.

⁽٢) من (أ) و(د)، وفي (ب) و(ص): بإلحاق.

⁽٣) يُنظر: (أدب المُفتي): ١٦١، و(مقدمة المجموع): ١/ ١٢٠، و(المسودة): ٢/ ٥٥٥ و ٩٢١، و (٩٢١، و(المسودة): ٢/ ٥٥٥ و ٩٢١، و (إعلام الموقعين): ٦/ ٣٠٣، و(الدر النضيد): ٣٦٥، و(منار أصول الفتوى): ٢١٢.





* وَنَحْنُ نُمَهِّدُ [لَهُ](١) طَرِيقًا سَهْلاً، فَنَقُولُ:

- لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتْبَعَ فِي ذَلِكَ مُجَرَّدَ التَّشَهِّي وَالْمَيْلِ إِلَى مَا وَجَدَ عَلَيْهِ أَيْهُ وَالْمَاهُ وَأَهْلَهُ، قَبْلَ تَأَمُّلِهِ وَالنَّظَرِ فِي صَوَابِهِ (٢).

تقليد أحد من الصحابة دون غيره - وَلَيْسَ لَهُ التَّمَذْهُبُ بِمَذْهَبِ أَحَدٍ مِنْ أَئِمَّةِ الصَّحَابَةِ وَحْدَهُ، أَوْ غَيْرِهِمْ مِنَ السَّلَفِ دُونَ غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانُوا أَعْلَمَ وَأَعْلَى دَرَجَةً مِمَّنْ بَعْدَهُمْ مِنَ السَّلَفِ دُونَ غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانُوا أَعْلَمَ وَأَعْلَى دَرَجَةً مِمَّنْ بَعْدَهُمْ مَعَ أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابَةِ عِنْدَنَا حُجَّةٌ فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ (") - ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَتَفَرَّغُوا [لِتَدْوِينِ] (نَ الْعِلْمِ وَضَبْطِ أَصُولِهِ وَفُرُوعِهِ، وَلَيْسَ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَتَفَرَّغُوا [لِتَدُوينِ] (نَ الْعِلْمِ وَضَبْطِ أَصُولِهِ وَفُرُوعِهِ، وَلَيْسَ لِأَحْدِهِمْ مَذْهَبُ مُهذَّبُ مُحَرَّرٌ مُقَرَّرٌ مُشَتُوْعِبٌ، وَإِنَّمَا قَامَ (٥٠) بِذَلِكَ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ مِنَ الأَئِمَّةِ النَّاخِلِينَ لِمَذَاهِبِ (١٠) الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ مِنَ الأَئِمَّةِ النَّاخِلِينَ لِمَذَاهِبِ (١٠) الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ، الْقَائِمِينَ بِتَمْهِيدِ أَحْكَامِ الْوَقَائِعِ قَبْلَ وُقُوعِهَا، النَّهِضِينَ وَغَيْرِهِمْ، الْقَائِمِينَ بِتَمْهِيدِ أَحْكَامِ الْوَقَائِعِ قَبْلَ وُقُوعِهَا، النَّهِضِينَ وَغَيْرِهِمْ، الْقَائِمِينَ بِتَمْهِيدِ أَحْكَامِ الْوَقَائِعِ قَبْلَ وُقُوعِهَا، النَّاهِضِينَ بِيَمْهِيدِ أَحْمَدُهُ الْوِفَاقِ وَالْخِلَافِ؛ كَأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكُ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمُدَ، وَأَمْثَالِهِمْ، فَإِنَّ اتّفَاقَهُمْ نِعْمَةٌ تَامَّةُ، وَمَالِكُ وَالشَّافِعِيِ وَأَحْمُدَ، وَأَمْثَالِهِمْ، فَإِنَّ اتّفَاقَهُمْ نِعْمَةٌ تَامَّةُ، وَاخْتِلَافَهُمْ رَحْمَةٌ عَامَةٌ.

⁽١) من (ب).

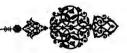
⁽٢) تصحَّفت في (ب) إلى: جوابه.

⁽٣) في (ب): القولين.

⁽٤) تصحَّف في (أ) و(ب) إلى: لتدريس، وما أثبت موافق لـ (د).

⁽٥) من (أ) و(د)، وفي (ب): قدم.

⁽٦) من (أ) و(د)، وفي (ب): لمذهب.





تفضيـل مذهـب الإمام أحمد على باقـى المذاهـب

* وَلَمَّا كَانَ مِنَ اللَّازِمِ الْالْتِزَامُ بِأَهْلِ الدِّينِ، وَعُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ الْمُبَرَّزِينَ، وَعُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ الْمُبَرَّزِينَ، وَأَكَابِرِ الْأَئِمَّةِ الْمُتَبِعِينَ الْمُحَقِّينَ، وَالْمَشْهُورِينَ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ الْمُحِقِّينَ، وَالْمُوفَّقِينَ الْمُسَدَّدِينَ الْمُرَشَّدِينَ. [وَالْمُتَكَيِّنِينَ] (١) الْمُتَوَرِّعِينَ، وَالْمُوفَقِينَ الْمُسَدَّدِينَ الْمُرَشَّدِينَ.

وَكَانَ الْإِمَامُ الْعَالِمُ السَّالِكُ النَّاسِكُ الْكَامِلُ أَبُو عَبْدِ اللهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ ابْنِ حَنْبَلِ رَضَالِكُ عَدْ تَأَخَّرَ عَنْ أَيْمَةِ الْمَذَاهِبِ الْمَشْهُورَةِ (٢)، وَنَظَرَ فِي مَذَاهِبِهِمْ، وَمَذَاهِبِهِمْ، وَمَذَاهِبِهِمْ، وَمَذَاهِبِ مَنْ قَبْلَهُمْ، وَأَقَاوِيلِهِمْ، وَسَبَرَهَا [وَخَبَرَهَا] (٣) وَانتقَدَهَا، مَذَاهِبِهِمْ، وَمَذَاهِبِهِمْ، وَمَذَاهِبِ مَنْ قَبْلَهُمْ، وَأَقَاوِيلِهِمْ، وَسَبَرَهَا [وخَبَرَهَا] (٣) وَانتقَدَهَا، وَاخْتَارَ أَرْجَحَهَا وَأَصْلَحَهَا (٢)، وَوَجَدَ مَنْ قَبْلَهُ قَدْ كَفَاهُ مُؤْنَةَ التَّصْوِيرِ وَالتَّأْصِيلِ وَالتَّنْصِيلِ، فَتَفَرَّعَ لِلِاخْتِيَارِ وَالتَّرْجِيحِ، وَالتَّنْقِيحِ وَالتَّكْمِيلِ، وَالْإِشَارَةِ إِلَى وَالتَّفْصِيلِ، فَتَفَرَّعَ لِلِاخْتِيَارِ وَالتَّرْجِيحِ، وَالتَّنْقِيحِ وَالتَّكْمِيلِ، وَالْإِشَارَةِ إِلَى وَالتَّفْصِيلِ، فَتَفَرَّعَ لِلِاخْتِيَارِ وَالتَّرْجِيحِ، وَالتَّنْقِيحِ وَالتَّكْمِيلِ، وَالْإِشَارَةِ إِلَى الصَّحِيحِ، مَعَ كَمَالِ آلَتِهِ، وَبَرَاعَتِهِ (٥) فِي الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، وَتَرَجُّحِهِ عَلَى مَنْ اللهَ مُحَلَّهُ فِي ذَلِكَ؛ كَانَ مَذْهَبُهُ أَوْلَى سَبَقَهُ، لِمَا يَأْتِي، ثُمَّ لَمْ يُوجَدْ بَعْدَهُ مَنْ بَلَغَ مَحَلَّهُ فِي ذَلِكَ؛ كَانَ مَذْهَبُهُ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ بِالإِنِّبَاعِ وَالتَقْلِيدِ.

وَهَذَا طَرِيقُ الْإِنْصَافِ وَالسَّلَامَةِ مِنَ الْقَدْحِ فِي بَعْضِ الْأَئِمَّةِ.

وَقَدِ ادَّعَى الشَّافِعِيَّةُ ذَلِكَ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَيْضًا، وَأَنَّهُ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ (١٠).

⁽١) في (أ): المتدينين.

⁽٢) في (ب): المشهورين.

⁽٣) من (أ).

⁽٤) في (ب): أصحها.

⁽٥) في (ب): برعته.

⁽٦) يُنظر: (أدب المُفتي) لابن الصلاح: ١٦٣.



وَنَحْنُ نَقُولُ: كَانَ [الْإِمَامُ]('') أَحْمَدُ أَكْثَرُهُمْ عِلْمًا بِالأَخْبَارِ، وَعَمَلاً بِالأَثَارِ، وَاقْتِفَاءً لِلسَّلْفِ، وَاكْتِفَاءً بِهِمْ دُونَ الْخَلْفِ، وَهُو مِنْ أَجَلِّهِمْ قَدْرًا وَذِكْرًا، وَأَرْفَعِهِمْ مَنْ لَا يَانَةً وَصِيَانَةً مَنْ لِلهَّ وَشُكْرًا، وَأَسَدِّهِمْ طَرِيقَةً وَأَقْوَمِهِمْ سَطْرًا، [وَأَشْهَرِهِمْ]('') دِيَانَةً وَصِيَانَةً وَأَمَانَةً وَأَمْرًا، وَأَعْلَمِهِمْ بَرًّا وَبَحْرًا، قَدِ اجْتَمَعَ لَهُ مِنَ الْعِلْمِ، وَالْعَمَلِ، وَالدِّين، وَالْوَرَعِ، وَالإِنِّبَاعِ، وَالْجَمْعِ، وَالإِطِّلَاعِ، وَالرِّحْلَةِ، وَالْحِفْظِ، وَالْمَعْرِفَةِ، وَالشَّهْرَةِ وَالشَّهْرَةِ وَالشَّهْرَةِ وَالشَّهْرَةِ وَاللَّهُ لِإِنْسَانٍ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ أَئِمَّةُ الْأَمْصَارِ، وَأَهْلُ لِإِنْسَانٍ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ أَئِمَّةُ الْأَمْصَارِ، وَأَهْلُ الْأَعْصَارِ وَإِلَى الْآنَ، وَاتَّفَقُوا عَلَى إِمَامَتِهِ، وَفَضِيلَتِهِ، وَاتَّبَاعِهِ لِمَنْ مَضَى بِإِحْسَانٍ، وَأَنْهُ إِمَامٌ فِي سَائِرِ عُلُومِ الدِّينِ، مَعَ الْإِكْثَارِ وَالْإِتْقَانِ، فَكَانَ أَوْلَى بِالِاتِّبَاعِ، وَأَحْرَى بِالْاتِبَاعِ، وَأَحْرَى بِالْاتِبَاعِ، وَأَحْرَى بِالْاتِبَاعِ، وَأَكْبُ الْإِنْتَانِ، فَكَانَ أَوْلَى بِالْاتِبَاعِ، وَأَحْرَى بِالْائِعْدِ عَنِ الْإِبْتِدَاعِ.

وَقَدْ صَنَّفَ النَّاسُ فِي فَضَائِلِهِ وَمَنَاقِبِهِ كُتُبًا كَثِيرَةً تَدُلُّ عَلَى إِمَامَتِهِ وَرُجْحَانِهِ عَلَى غَيْرِهِ^(٣).

فَلِذَلِكَ وَنَحْوِهِ تَعَيَّنَ الْوُقُوفُ بِبَابِهِ، وَالْإِنْتِمَاءُ إِلَيْهِ، وَالْاقْتِدَاءُ بِهِ، وَالْاهْتِدَاءُ بِهُ، وَالْاهْتِدَاءُ بِهُ، وَالْاقْتِفَاءُ لِمَطَالِيهِ وَأَسْبَابِهِ، بِنُورِ صَوَابِهِ، وَالْاقْتِفَاءُ لِمَطَالِيهِ وَأَسْبَابِهِ، وَالْاقْتِفَاءُ لِمَطَالِيهِ وَأَسْبَابِهِ، وَالْاكْتِفَاءُ بِصُحْبَةِ أَصْحَابِهِ (۱).

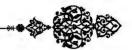
وَلِأَنَّ مَذْهَبَهُ مِنْ أَصَحِّ الْمَذَاهِبِ وَأَكْمَلِ، وَأَوْضَحِ الْمَنَاهِجِ وَأَجْمَلِ؛

⁽١) مِن (أ).

⁽٢) من (أ).

⁽٣) يُنظر (طبقات الحنابلة): ١ / ٤٢ «الحاشية» للشيخ عبد الرحمن العثيمين.

⁽٤) زاد المؤلف في (الجامع المتصل) ٩/ب: «ولي في ذلك ونحوه أبيات ذكرتها في (نهاية المرام في مذاهب الأنام) و(الحاوي) و(الغاية) ».



لِكَثْرَةِ ('') أُخْذِهِ لَهُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَةِ، مَعَ مَعْرِفَتِهِ بِهِمَا وَبِأَقُوالِ ('') الأَئِمَّةِ، وَأَحْوَالِ سَلَفِ الْأُمَّةِ، وَتَطَلُّعِهِ عَلَى عُلُومِ الإسْلاَمِ، وَتَطَلَّعِهِ ('') مِنَ الأُدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ وَالإَّحْكَامِ، وَدِينِهِ التَّامِّ (')، وَعِلْمِهِ الْعَامِّ، وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ مِنْ أَكَابِرِ الْعُلَمَاءِ، وَشَهَادَتِهِمْ وَالإَّحْكَامِ، وَدِينِهِ التَّامِّ (')، وَعِلْمِهِ الْعَامِّ، وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ مِنْ أَكَابِرِ الْعُلَمَاءِ، وَشَهَادَتِهِمْ لَهُ بِالْإِمَامَةِ وَالتَّقَدُّمِ عَلَى أَكْثِرِ الْقُدَمَاءِ، وَإِطْنَابِهِمْ فِي مَدْحِهِ وَشُكْرِهِ، وَإِسْهَابِهِمْ (') لَهُ بِالْإِمَامَةِ وَالتَّقَدُّمِ عَلَى أَكْثِرِ الْقُدَمَاءِ، وَإِطْنَابِهِمْ فِي مَدْحِهِ وَشُكْرِهِ، وَإِسْهَابِهِمْ (') فِي صَحَّةِ اعْتِقَادِهِ وَانْتِقَادِهِ، وَأَنَّ التَّقَةَ ('') تَحْصُلُ فِي نَشْرِ فَضْلِهِ وَذِكْرِهِ، وَلَمْ يَشُكُوا فِي صِحَّةِ اعْتِقَادِهِ وَانْتِقَادِهِ، وَأَنَّ التَّقَةَ ('') تَحْصُلُ بِإِخْبَارِهِ، وَالنَّقْرَةَ بِإِنْكَارِهِ، وَالْعِبْرَةَ بِاعْتِبَارِهِ، [وَالْخِبْرَةَ بِاخْتِبَارِهِ] ('')، وَالْخِيرَةَ بِإِنْكَارِهِ، وَالْعِبْرَةَ بِاعْتِبَارِهِ، وَلَوْ كُذِبَ عَلَيْهِ، وَيَرْضَوْنَ [بِمَا يُنْسَبُ] ('') إلَيْهِ، وَلَوْ كُذِبَ عَلَيْهِ، وَلَوْ كُذِبَ عَلَيْهِ، وَلَوْ كُذِبَ عَلَيْهِ،

فَلِلَّهِ الْحَمْدُ إِذْ (١٠) وَقَّقَنَا لِاتِّبَاعِ مَذْهَبِهِ (١١)، وَالْإِبْتِدَاءِ بِتَحْصِيلِهِ وَطَلَبِهِ، وَالْإِنْتِهَاءِ إِلَى الرِّضَا [بِهِ؛ لِصِحَّةِ](١٢) مَطْلَبِهِ.

⁽١) من (أ) و(ز) و(م) و(غ)، وفي (ب): بكثرة.

⁽٢) من (أ) و(ج)، وفي (ب): وأقوال.

⁽٣) في (ب): تطلعه .

⁽٤) من (أ) و (ج)، وفي (ب): التمام.

⁽٥) من (أ) و (ج)، وفي (ب): وإسهامهم.

⁽٦) من (ب) و(ع) و(غ) و(ج)، في (أ): الصحة.

⁽٧) من (أ) .

⁽٨) من (أ) و(ج) و(ع)، وفي (ب): باختياره.

⁽٩) من (أ) و(ج) و(ع) و(غ)، وفي (ب): ما نسب.

⁽١٠) من (أ) و(ج) و(غ) و(ع)، وفي (ب): الذي.

⁽١١) عقد ابن حمدان فصلًا كبيرًا في ترجيح مذهب الإمام أحمد، وأنه أولى بالاتباع في مقدمة كتابه (الغاية شرح الرعاية) من ٣٨/ أ إلى ٤٧/ ب. وسوف أخرجه مع مؤلفاته ومنفصلًا إن شاء الله.

⁽١٢) من (أ) و(غ)، وفي (ب): بصحة.



وَهَذَا وَأَمْثَالُهُ قَلِيلٌ مِنْ كَثِيرٍ، وَنُقْطَةٌ مِنْ بَحْرٍ غَزِيرٍ.

وَالْغَرَضُ: الْحَثُّ عَلَى اتِّبَاعِهِ، وَمَعْرِفَةِ ارْتِفَاعِهِ(١) فِي الْعُلُومِ، وَاتِّسَاعِ بَاعِهِ.

فَرَضِي اللهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ، وَجَعَلَنَا مِنْ تُبْاعِهِ (١)، وَحَشَرَنَا فِي زُمْرَةِ أَتْبَاعِهِ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا جُمْلَةً مِنْ مَنَاقِبِهِ (٣)، وَكَلاَمِ الْعُلَمَاءِ فِي مَدْحِهِ وَإِمَامَتِهِ فِي كُتُبٍ أُخَرَ (١).

وَلَوْ لَمْ يَقُلْ فِيهِ النَّاسُ سِوَى مَا نَذْكُرُهُ الْآنَ؛ لَكَانَ فِيهِ أَبْلَغَ غَايَةٍ، وَأَنْهَى فِيهَ أَبْلَغَ غَايَةٍ، وَأَنْهَى فِيهِ النَّاسُ سِوَى مَا نَذْكُرُهُ الْآنَ؛ لَكَانَ فِيهِ أَبْلَغَ غَايَةٍ، وَأَنْهَى فِي بَعْضِهِ كِفَايَةٌ.

مناقب الإمام أحمد والثناء عليه * قَالَ الشَّافِعِيُّ [رَضَّالِلَهُ عَنْهُ](°): «أَحْمَدُ إِمَامٌ فِي ثَمَانِ خِصَالٍ: إِمَامٌ فِي السُّنَّةِ، إِمَامٌ فِي الْحَدِيثِ، إِمَامٌ فِي السُّنَّةِ، إِمَامٌ فِي النَّفَقْرِ»(١).

* وَقَالَ [أَيْضًا](٧): «خَرَجْتُ مِنْ بَغْدَادَ، وَمَا خَلَّفْتُ بِهَا أَوْرَعَ، وَلا أَتْقَى،

⁽١) من (ب) و(ع) و(ج)، وفي (أ): أتباعه.

⁽٢) في (ب): أتباعه.

⁽٣) قال المؤلف في (الغاية) ١٤ / أ: «وكل ما نقلته فمن مناقبه تأليف الشيخ أبي الفرج ابن الجوزي، وكتاب (الانتصار) للشريف أبي جعفر لمذهب أحمد، ومن مناقبه للقاضي أبي يعلى ابن الفراء وابنه القاضي أبي الحسين ومنه مواضع أخرى كثيرة».

 ⁽٤) منها (الجامع المتصل): ٨/ أ، و(الغاية): ٧/ ب، و(المعتمد): ٦/ أ.

⁽٥) من (ب).

 ⁽٦) ذكره ابن أبي يعلى في (طبقات الحنابلة): ١/ ١٠، وابن قدامة في مقدمة (المغني): ١/ ٩،
 وابن مفلح في (المقصد الأرشد): ١/ ٦٥.

⁽٧) من (ب).



وَلَا أَفْقَهَ، وَلَا أَعْلَمَ مِنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلِ»(١).

* وَقَالَ لِأَحْمَدَ: ﴿ أَنْتُمْ أَعْلَمُ مِنَّا بِالْحَدِيثِ، فَإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ كُوفِيًّا أَوْ شَامِيًّا، فَأَعْلِمُونِي [بِهِ](٢) حَتَّى أَذْهَبَ إِلَيْهِ (٣).

* وَقَالَ: «كُلُّ مَا فِي كُتُبِي «حَدَّثَنِي الثُّقَةُ»(٤) فَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَل، [وَكُلُّ مَا فِي كُتُبِي «وَهَذَا مِمَّا يُثْبِتُهُ»، أَوْ «لَا يُثْبِتُهُ أَهْلُ الْعِلْمِ» فَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلً](٥)»(١).

* وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينِ: «[وَاللهِ](٧) مَا تَحْتَ أَدِيم السَّمَاءِ أَفْقَهُ مِنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَل، لَيْسَ فِي شَرْقٍ وَلَا غَرْبِ مِثْلُهُ»(^).

* وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ: «رَأَيْتُ أَحْمَدَ كَأَنَّ [اللهَ](٩) قَدْ جَمَعَ لَهُ عِلْمَ الأُوَّلِينَ

⁽١) أخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق): ٥/ ٢٧٢، وابن أبي يعلى في (طبقات الحنابلة): ١/ ٤٠، والخطيب في (تاريخ بغداد): ٦/ ٩٩، وابن الجوزيِّ في (مناقب الإمام أحمد): ١/ ١٤٣

⁽٢) من (ب).

⁽٣) أخرجه عبدالله في (العلل ومعرفة الرجال) رقم: ١٠٥٥، وأبو نعيم في (حلية الأولياء): ٩٠٠٥، وابن عساكر في (تاريخ دمشق): ٥/ ٢٧٢، وذكره ابن أبي يعلى في (طبقات الحنابلة): ١٣/١، والذهبي في (سيَر أعلام النبلاء): ١١ / ٢١٣.

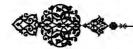
⁽٥) من (ب).

⁽٦) أخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء): ٤ / ١٢٥، وابن عساكر في (تاريخ دمشق): ٧٩٧/٥، وذكره الذهبيّ في (سيَر أعلام النبلاء): ١١ / ٢١٠، وفي (تاريخ الإسلام): ١٠١٩، عن عبدالله بن أحمد.

⁽٧) من (أ).

⁽٨) ذكره المؤلف في (الجامع المتصل): ٧/ب، وفي (المعتمد): ٥/ب، وفي (الغاية): ٧/ب.

⁽٩) من (أ).



وَالْآخِرِينَ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ، يَقُولُ مَا يَشَاءُ(١)، [وَيَدَعُ مَا يَشَاءُ](٢). وَعَدَّ الأَئِمَّةَ»(٣).

* وَقَالَ: «كَانَ أَحْمَدُ أَفْقَهَ الْقَوْمِ» (٤).

* وَقَالَ [أَبُو الْقَاسِمِ الْخُتَّلِيُّ](٥): «كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ إِذَا سُئِلَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ (٢) كَأَنَّ عِلْمَ الدُّنْيَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ (٧).

* وَقَالَ الْخَلَّالُ: «كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ إِذَا تَكَلَّمَ فِي الْفِقْهِ تَكَلَّمَ بِكَلَامِ رَجُلٍ قَدِ انْتَقَدَ الْعِلْمَ، فَتَكَلَّمَ عَلَى مَعْرِفَةٍ»(٨).

* وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ: «مَا رَأَيْتُ أَسْوَدَ الرَّأْسِ أَحْفَظَ لِحَدِيثِ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَلَا أَعْلَمَ بِفِقْهِهِ وَمَعَانِيهِ مِنْ أَحْمَدَ»(٩).

(١) من (ب) و(ع) و(غ) و(ج)، وفي (أ): شاء.

⁽٢) من (ع) و (ج)، وليست في (ب)، وفي (أ): ويدع ما شاء. وزاد المؤلف في (الجامع المتصل) ٧/ ب: « وقال: أفضل التابعين عندي أحمد، وقال: أحمد سيدهم »

⁽٣) أخرجه الخطيب في (تاريخ بغداد): ١١/ ١١، وابن الجوزيّ في (مناقب الإمام أحمد): ١/ ٧٧، وذكره ابن أبي يعلى في (طبقات الحنابلة): ١/ ١٤، وذكره الذهبيّ في (سير أعلام النبلاء): ١١ / ١١٨ / ١١٠

⁽٤) أخرجه ابن الجوزيّ في (مناقب الإمام أحمد): ١/ ١٨٥، وذكره المؤلف في (الجامع المتصل): ٧/ أ، وفي (المعتمد): ٦/ ٢١١.

⁽a) من (أ) و (ج) و (ع) و (غ)، وفي (ب): القاسم الحنبليّ.

⁽٦) من (أ) و(ع) و(غ)، وفي (ب) و(ج): مسألة.

 ⁽٧) أخرجه ابن الجوزي في (مناقب الإمام أحمد): ١/ ٧٧، وذكره المؤلف في (الجامع المتصل):
 ٧/ أ، والذهبي في (تاريخ الإسلام): ٥/ ١٠ ١٣، والسبكي في (طبقات الشافعية الكبرى): ٢/ ٢٠ .

⁽٨) ذكره ابن الجوزيّ في (مناقب الإمام أحمد): ١/ ٧٩.

⁽٩) أخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق): ٥/ ٢٩٠، والخطيب في (تاريخ بغداد): ٦/ ٩٩، وابن المجوزيّ في (مناقب الإمام أحمد): ١/ ٨٧، وذكره الذهبيّ في (سيَر أعلام النبلاء): ١٣/ ٧٩.



* وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: «مَا رَأَيْتُ أَفْقَهَ مِنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَلَا أَوْرَعَ، وَمَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ، وَمَا قَدِمَ عَلَيْنَا مِثْلُهُ»(١).

* قَالَ [أَبُو](٢) يَعْقُوبَ: «[وَمَا](٣) رُحِلَ إِلَى أَحَدٍ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ مَا رُحِلَ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ»(١٠).

* وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ (°): «انْتَهَى الْعِلْمُ إِلَى أَرْبَعَةٍ: عَلَيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَيَحْيَى بْنِ مَعِيْنٍ، وَأَبِي (٦) بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَل، وَكَانَ أَحْمَدُ أَفْقَهَهُمْ [فِيهِ](٧)»(٨).

* وَقَالَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: «لَوْ أَدْرَكَ أَحْمَدُ عَصْرَ (٩) الثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ وَالأَوْزَاعِيِّ وَاللَّوْزَاعِيِّ وَاللَّوْزَاعِيِّ وَاللَّوْرَاعِيِّ وَاللَّوْرَاعِي

⁽١) أخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق): ٥/ ٢٧٠، وابن المجوزيّ في (مناقب الإمام أحمد): ١/ ٨٥-٨٨، وذكره الذهبيّ (سيَر أعلام النبلاء): ١/ ١٠١٥، وفي (تاريخ الإسلام): ٥/ ١٠١٥.

⁽٢) من (أ) و(ج)، وليست في (ب).

⁽٣) من (أ) و(ج)، وفي (ب): ما.

⁽٤) ذكره المؤلف في (الجامع المتصل): ٧ / ب.

⁽٥) هو: أبو عبيد القاسم بن سلام، توفي سنة ٢٢٤هـ. تُنظر ترجمته في (سير أعلام النبلاء): ١٠/ ٩٠٠.

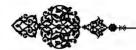
⁽٦) من (أ) و(ج)، وفي (ب): وأبو.

⁽٧) من (أ) و(ج)، وليست في (ب).

 ⁽٨) أخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق): ٥/ ٢٨٥، والخطيب في (تاريخ بغداد): ١٠/٥٥، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل): وابن الجوزيّ في (مناقب الإمام أحمد): ١/ ١٥٠، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل): ٢٩٣/١.

⁽٩) في (ب): علامة سقط وبعدها....قيل: كمن؟ قال: كسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير.

⁽١٠) أخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء): ١٦٦/٩ و ١٦٨، وابن عساكر في (تاريخ دمشق): ٥/ ٢٧٥، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل): ٢٩٣/١.



[قِيلَ: تَقِيسُ أَحْمَدَ إِلَى التَّابِعِينَ؟

فَقَالَ: «إِلَى كِبَارِ التَّابِعِينَ، كَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ](١)(١)(٠).

* وَقَالَ: «أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ إِمَامَا الدُّنْيَا»(٣).

* وَقَالَ أَبُو بَكْرِ ابْنُ دَاوُدَ: «لَـمْ يَكُنْ فِي زَمَنِ أَحْمَدَ مِثْلُهُ»(١).

* وَقَالَ عَبْدُ الْوَهَابِ الْوَرَّاقُ: «كَانَ أَحْمَدُ أَعْلَمَ أَهْلِ زَمَانِهِ، وَهُوَ مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ، وَمَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ»(٥).

* قَالَ: «وَقَدْ أَجَابَ عَنْ سِتِّينَ أَلْفَ مَسْأَلَةٍ بِـ (أَخْبَرَنَا وَحَدَّثَنَا) »(١).

* وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ (٧): «أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ (٨).

(١) من (أ).

⁽٢) أخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق): ٥/ ٢٧٦ و ٢٧٧، والخطيب في (تاريخ بغداد): ٦/ ٩٦، وابن الجوزيّ في (مناقب الإمام أحمد): ١/ ١٠٥، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل): ٢٩٣/١.

 ⁽٣) أخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق): ٥/ ٢٧٦، والخطيب في (تاريخ بغداد) ٩/ ٩٧، وابن
 الجوزيّ في (مناقب الإمام أحمد): ١ / ٣٠٠.

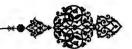
⁽٤) أخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق): ٥/ ٢٥٥، والخطيب في (تاريخ بغداد): ٦/ ٩٢، وذكره المؤلف في (الجامع المتصل): ٨/ أ، والمزي في (تهذيب الكمال): ١/ ٤٤٢.

⁽ه) أخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق): ٥/ ٢٨٨، والخطيب في (تاريخ بغداد) ٩٩/٦، وابن الحبوزيّ في (مناقب الإمام أحمد):١/ ١٨٨، وذكره ابن أبي يعلى في (طبقات الحنابلة): ١/ ٢٩.

⁽٦) ذكره المؤلف في (الجامع المتصل): ٨/ أ، وفي (الغاية): ٨/ أ.

⁽٧) هو: إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي، توفي سنة ٢٤٠ هـ، تُنظر ترجمته في (تاريخ الإسلام) رقم: ٣٤، ٥/ ٧٧٢.

⁽A) أخرجه ابن الجوزيّ في (مناقب الإمام أحمد): ١٦٦٦، وذكره المؤلف في (المعتمد): ٦/أ، وفي (الجامع المتصل): ٨/أ.



* وَقَالَ: «كُنْتَ إِذَا رَأَيْتَهُ خُيِّلَ إِلَيْكَ أَنَّ الشَّرِيعَةَ لَوْحٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ»(١).

 * وَقَالَ إِسْحَاقُ (٢): «أَنَا أَقِيسُ أَحْمَدَ [بْنَ حَنْبُل] (٣) إِلَى كِبَارِ التَّابِعِينَ؛ كَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَهُوَ حُجَّةُ بَيْنَ اللِّهِ وَبَيْنَ عَبِيدِهِ (١) فِي أَرْضِهِ، وَلا يُدْرَكُ فَضْلُهُ"(٥).

* وَقَالَ ابْنُ مَهْدِيِّ: «لَقَدْ كَادَ هَذَا الْغُلَامُ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا فِي بَطْنِ أُمِّهِ»(٦).

* وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: «كَانَ أَحْمَدُ يَحْفَظُ أَلْفَ أَلْفِ حَدِيثٍ». قِيلَ: وَمَا يُدْرِيكَ؟ قَالَ: «ذَاكَرْتُهُ، فَأَخَذْتُ عَلَيْهِ الْأَبْوَابَ»(٧).

* وَقَالَ: «حَزَرْنَا اسْتِشْهَادَاتِ أَحْمَدَ فِي الْعُلُومِ فَوَجَدْنَاهُ يَحْفَظُ سَبْعَمِائَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ فِيمَا (^) يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ (٩).

⁽١) أخرجه ابن الجوزيّ في (مناقب الإمام أحمد): ١٦٦/١، وذكره المؤلف في (الجامع المتصل): ٨/١.

⁽٢) هو: الإمام إسحاق بن راهويه، توفي سنة ٢٣٨ هـ. تُنظر ترجمته في (سير أعلام النبلاء) رقم: PV. 11/107.

⁽٣) من (ب).

⁽٤) من (أ) و(ج)، وفي (ب): خلقه.

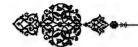
⁽٥) أخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق): ٥/ ٢٧٧، وابن الجوزيّ في (مناقب الإمام أحمد): ١ / ١٥٥ و١٥٦، وذكره المؤلف في (الجامع المتصل): ٨/ أ.

⁽٦) أخرجه ابن الـجوزيّ في (مناقب الإمام أحمد): ١/ ٩٣، وفي (صفة الصفوة):١/ ٤٧٩، وذكره ابن قدامة في (المغني): ١ / ٩، والمؤلف في (الجامع المتصل): ٨/١

⁽٧) أخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق): ٥/ ٢٩٦، والخطيب في (تاريخ بغداد): ٦/ ١٠٠، وابن الجوزيّ في (مناقب الإمام أحمد): ١/ ٧٣، والمزي في (تهذيب الكمال): ١/ ٤٥٧، وذكره ابن أبي يعلى في (طبقات الحنابلة): ١ / ١٤.

⁽A) من (أ)، وفي (ب): وما، وفي (ج) و(ع) و(غ): مما.

⁽٩) ذكره ابن أبي يعلى في (طبقات الحنابلة): ١٤/١.



* وَقَالَ: «مَا أَعْلَمُ فِي أَصْحَابِنَا أَسْوَدَ الرَّأْسِ أَفْقَهَ مِنْهُ، وَمَا رَأَيْتُ أَكْمَلَ مِنْهُ، الْجَتَمَعَ فِيهِ فِقْهٌ وَزُهْدٌ وَأَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ، وَمَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ فِي فُنُونِ الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ وَالزُّهْدِ الْجَتَمَعَ فِيهِ فِقْهٌ وَزُهْدٌ وَأَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ، وَمَا رَأَيْتُ مِنَ الْمَشَايِخِ (۱) الْمُحَدِّثِينَ وَالْمَعْرِفَةِ وَكُلِّ خَيْرٍ، وَهُوَ أَحْفَظُ مِنِّي، وَمَا رَأَيْتُ مِنَ الْمَشَايِخِ (۱) الْمُحَدِّثِينَ

* وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ: «كَانَ [أَبِي](٣) يُذَاكِرُ بِأَلْفَيْ أَلْفِ حَدِيثٍ».

* وَقَالَ مُهَنَّا: «مَا رَأَيْتُ أَجْمَعَ لِكُلِّ خَيْرٍ مِنْ أَحْمَدَ [بْنِ حَنْبَل](١)، وَمَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ فِي عِلْمِهِ وَفِقْهِهِ وَزُهْدِهِ ووَرَعِهِ ((٥).

* وَقَالَ الْهَيْثَمُ بْنُ جَمِيلٍ: «إِنْ عَاشَ هَذَا الْفَتَى سَيَكُونُ حُجَّةً عَلَى أَهْل زَمَانِهِ»(١).

* وَقَالَ أَحْمَدُ: «رَحَلْتُ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ وَالسُّنَّةِ إِلَى الثُّغُورِ، وَالشَّامَاتِ، وَالسَّوَاحِل، وَالْمَغْرِبِ، وَالْجَزَائِرِ(٧)، وَمَكَّةً، وَالْمَدِينَةِ، وَالْجَجَازِ، وَالْيَمَنِ، وَالْعِرَاقَيْنِ جَمِيعًا،

⁽١) من (أ) و (ج)، وفي (ب): مشايخ.

⁽٢) أخرج بعضه أبو نعيم في (حلية الأولياء): ٩ / ١٦٤ و ١٧١، وابن الجوزيّ في (مناقب الإمام أحمد): ١/ ١٦٢، وأخرج بعضه الذهبيّ في (السيَر): ١١ / ٢٠٥، وذكره المؤلف في (الجامع الـمتصل): ٨/ أ.

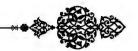
⁽٣) من (أ).

⁽٤) من (ب).

⁽٥) أخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء): ١٩ / ١٦٥ و ١٧٤، وابن عساكر في (تاريخ دمشق): ٥/ ٢٨٣، وابن الجوزيّ في (مناقب الإمام أحمد): ١/ ١٨٩. وذكره المزي في (تهذيب الكمال): ١/ ٤٥٣.

⁽٦) أخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء): ١٩ / ١٦٧، وابن عساكر في (تاريخ دمشق): ٥/ ٢٨٣، وابن الجوزيّ في (مناقب الإمام أحمد): ١ / ٩٩ و ١٠٠، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل): ١/ ٢٩٥.

⁽٧) قال الدكتور عبد الرحمن العثيمين: « لا أعرف لأحمد رحلةً إلى المغرب! ولا أدري ما يقصد بالجزائر!» قلت: لعله يقصد بالمغرب جهة الغرب من بغداد، وبالجزائر يقصد جزر نهر الفرات ودجلة، وقد وقفت على مخطوط يثبت دخول الإمام أحمد إلى الأندلس، والأمر يحتاج إلى بحث والله أعلم.



وَفَارِسَ، وَخُرَاسَانَ، وَالْجِبَالِ، وَالْأَطْرَافِ، ثُمَّ عُدْتُ إِلَى بَغْدَادَ»(١).

* وَقَالَ: «اسْتَفَادَ مِنَّا الشَّافِعِيُّ أَكْثَرَ مِمَّا اسْتَفَدْنَا مِنْهُ» (٢).

* وَقَالَ أَبُو الْوَفَاءِ عَلِيُّ بْنُ عَقِيلٍ: «قَدْ خَرَجَ عَنْ أَحْمَدَ اخْتِيَارَاتُ، بَنَاهَا عَلَى الْأَحَادِيثِ بِنَاءً لَا يَعْرِفُهُ أَكْثُرُهُمْ، وَخَرَجَ عَنْهُ (٣ مِنْ دَقِيقِ الْفِقْهِ مَا لَيْسَ نَرَاهُ (٤) لِأَحَدِ مِنْهُمْ، وَانْفَرَدَ بِمَا سَلَّمُوهُ لَهُ مِنَ الْحِفْظِ، وَشَارَكَهُمْ، وَرُبَّمَا زَادَ عَلَى كِبَارِهِمْ (٥٠). * وَلَهُ التَّصَانِيفُ الْكَثِيرَةُ:

تآليـــف الإمام أحمد

مِنْهَا: الْمُسْنَدُ. وَهُوَ بِزِيَادَةِ ابْنِهِ عَبْدِ اللهِ أَرْبَعُونَ أَلْفَ حَدِيثٍ إِلَّا أَرْبَعِينَ حَدِيثًا. وَمِنْهَا: التَّفْسِيرُ. وَهُوَ مِائَةُ أَلْفٍ وَعِشْرُونَ أَلْفًا. وَقِيلَ: بَلْ [مِائَةُ أَلْفٍ] (٢٠) وَخَمْسُونَ أَلْفًا. وَمِنْهَا: النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ. وَمِنْهَا: الْمُقَدَّمُ أَلْفًا. وَمِنْهَا: النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ. وَمِنْهَا: الْمُقَدَّمُ وَالْمُنْسَكُ الْكَبِيرُ، وَالْمَنْسَكُ الْكَبِيرُ، وَالْمَنْسَكُ الْكَبِيرُ، وَالْمَنْسَكُ الْكَبِيرُ، وَالْمَنْسَكُ الصَّعِيرُ، وَالصِّيَامُ، وَالْفَرَائِضُ، وَحَدِيثُ شُعْبَةَ، وَفَضَائِلُ الصَّحَابَةِ، وَفَضَائِلُ أَبِي الصَّحَابَةِ، وَفَضَائِلُ أَبِي

بَكْرٍ، وَفَضَائِلُ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، وَالتَّارِيخُ، وَالْأَسْمَاءُ وَالْكُنَى، وَالرِّسَالَةُ فِي

⁽١) ذكره ابن أبي يعلى في (طبقات الحنابلة): ١٠٩/١ (ترجمة أحمد بن شاذان العجلي)، والمؤلف في (الجامع المتصل): ٨/ ب.

 ⁽۲) أخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء): ١٩ / ١٧٠، وابن عساكر في (تاريخ دمشق): ٥/ ٢٩٧،
 وذكره الذهبيّ في (تاريخ الإسلام): ٥/ ١٠١٩ .

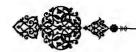
⁽٣) من (أ) و(ج) و(غ)، وفي (ب): منه.

⁽٤) من (أ) و(ج)، وفي (ب): تراه.

⁽٥) (مناقب الإمام أحمد): ١/ ٨٠.

⁽٦) من (أ).

⁽٧) زاد المؤلف في (ج): «في القرآن».



الصَّلَاةِ، وَرَسَائِلُ فِي السُّنَّةِ، وَالْأَشْرِبَةِ، وَطَاعَةِ الرَّسُولِ [صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ](١)، وَالرَّدُّ عَلَى الزَّنَادِقَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَأَهْلِ الْأَهْوَاءِ فِي مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ كَثِيرٌ.

مشايخه وأصحابه

* وَمَشَايِخُهُ أَعْيَانُ السَّلَفِ، وَأَئِمَّةُ الْخَلَفِ.

* وَأَصْحَابُهُ خَلْقٌ كَثِيرٌ.

قَالَ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرِ الْهَاشِمِيُّ: «لَا يُحْصِيهُمْ عَدَدٌ، وَلَا يَحْوِيهُمْ (٢) بَلَدٌ، وَلَا يَحْوِيهُمْ (٢) بَلَدٌ، وَلَعَلَّهُمْ مِائَةُ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ (٣).

* وَرَوَى الْفِقْهَ عَنْهُ (٤) أَكْثَرُ مِنْ مِائَتَيْ نَفْسٍ، أَكْثَرُهُمْ أَئِمَةٌ أَصْحَابُ تَصَانِيفَ (٥٠) واة الحديث والفقه عنه

* وَرَوَى عَنْهُ الْحَدِيثَ أَكَابِرُ مَشَايِخِهِ؛ كَعَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَابْنِ عُلَيَّةً، وَابْنِ مَهْدِيِّ، وَوَكِيعٍ، وَقُتَيْبَةً، وَمَعْرُوفٍ الْكَرْخِيِّ، وَابْنِ الْمَدِينِيِّ، وَخَلْقٍ غَيْرِهِمْ (٧٠).

* وَمَا مِنْ مَسْأَلَةٍ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ إِلَّا لَهُ فِيهَا قَوْلٌ أَوْ أَكْثَرُ، نَصًّا أَوْ(^)

إيمَاءً.

نسب ب * وَهُوَ مِنْ وَلَدِ شَيْبَانَ بْنِ ذُهْلِ [بْنِ ثَعْلَبَةَ] (٩)، لاَ مِنْ وَلَدِ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ، الإمام أحمد

⁽١) من (أ).

⁽٢) من (أ) و(ع)، وفي (ب): تحويهم.

⁽٣) ذكره المؤلف في (الجامع المتصل): ٨/ ب، وفي (المعتمد): ٧/ أ.

⁽٤) من (أ) و(غ)، وفي (ب): ويروى عنه الفقه.

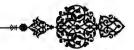
⁽٥) من (أ) و(ج) و(غ)، وفي (ب): التصانيف.

⁽٦) يُنظر: (طبقات الحنابلة): ١٥/١.

⁽٧) يُنظر: (مناقب الإمام أحمد): ١/١٠٧ و١٢١.

⁽٨) من (أ) و(ج) و(غ)، وفي (ب): و.

⁽٩) من (ب).



يَلْتَقِي نَسَبُهُ بِنَسَبِ [رَسُولِ اللهِ] اللهِ] صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نِزَارِ (١).

⁽١) من (أ) و(ج) و(غ)، وفي (ب): الرسول.

⁽٢) (مناقب الإمام أحمد): ١/ ٨٠، وزاد المؤلف في (الجامع المتصل) ٩/ أ: «مولده أول ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة، وتوفي ليلة الجمعة لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الأول، وقيل: الآخر، من سنة إحدى وأربعين ومائتين، وله سبع وسبعون سنة، وقيل: ثمان وسبعون».





* إِذَا اخْتَلَفَ عَلَى الْمُسْتَفْتِي فُتْيَا مُفْتِيَيْنِ فَأَكْثَرَ (١):

فَفِيهِ مَذَاهِبُ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ يَأْخُذُ بِأَشَدِّهَا وَأَغْلَظِهِا (٢)، فَيَأْخُذُ بِالْحَظِرِ دُونَ الإِبْاحَةِ وَغَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ أَحْوَطُ، وَلِأَنَّ الْحَقَّ ثَقِيلٌ مَرِيُّ، وَالْبَاطِلَ خَفِيفٌ وَبِيُّ.

وَالثَّانِي: يَأْخُذُ بِأَخَفِّهَا (٣)؛ لِقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿ يُرِيدُ اللَّهِ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ اللَّهِ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ اللَّهِ بِكُمُ ٱلْمُسْرَ ﴾ (١)، وَقَوْلِهِ [- تَعَالَى -] (١): ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِ ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (١)، وَقَوْلِهِ: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفُ عَنكُمْ ﴾ (٧).

وَلِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ السَّهْلَةِ» (^).

⁽١) من (أ)، وفي (ب): أو أكثر.

⁽٢) في (ب): بأشدهما وأغلظهما.

⁽٣) في (ب): بأخفهما.

⁽٤) البقرة: ١٨٥.

⁽٥) من (ب).

⁽٦) الحج: ٧٨.

⁽V) النساء: ۲۸.

⁽٨) أخرجه الإمام أحمد في (المسند) رقم: ٢٢٢٩١، والطبراني في (المعجم الكبير) رقم: ٧٧١٥، والخطيب في (الفقيه والمتفقه) رقم: ١٢٦٤، والروياني في (المسند) رقم: ١٢٦٦.



وَقَالَ أَيْضًا: «إِنَّ اللهَ يُحِبُّ أَنْ يُؤْخَذَ بِرُخَصِهِ كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ»(١).

وَالثَّالِثُ: يَجْتَهِدُ فِي الْأَوْثَقِ، فَيَأْخُذُ بِفَتْوَى الْأَعْلَمِ الْأَوْرَعِ.

فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَعْلَمَ، وَالآخَرُ أَوْرَعَ؛ فَمَذْهَبَانِ، كَمَا سَبَقَ.

وَالرَّابِعُ: يَسْأَلُ مُفْتِيًا آخَرَ فَيَعْمَلُ بِفَتْوَى مَنْ يُوَافِقُهُ؛ لِلتَّعَاضُدِ، كَتَعَدُّدِ^(١) الأُدِلَّةِ وَالرُّوَاةِ؛ لِزِيَادَةِ غَلَبَةِ الظَّنِّ.

وَالْخَامِسُ: يَتَخَيَّرُ، فَيَأْخُذُ بِقَوْلِ أَيِّهِمَا شَاءَ مُطْلَقًا.

وَقِيلَ (٣): «إِذَا تَسَاوَى الْمُفْتِيَانِ عِنْدَهُ.

وإِنْ تَرَجَّحَ أَحَدُهُمَا؛ تَعَيَّنَ قَوْلُهُ».

وَقِيلَ (''): «عَلَيْهِ (٥) أَنْ يَجْتَهِدَ وَيَبْحَثَ عَنْ أَرْجَحِ الْقَوْلَيْنِ ـ وَإِنْ كَانَ قَائِلُهُ مَرْجُوحًا ـ فَإِنَّهُ حُكْمُ التَّعَارُضِ، وَقَدْ وَقَعَ، وَلَيْسَ كَالتَّرْجِيحِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ عِنْدَ الْاسْتِفْتَاءِ؛ فَلْيَبْحَثْ إِذَنْ عَنِ الْأَوْتَقِ مِنَ الْمُفْتَينِ فَيَعْمَلَ بِفُتْيَاهُ (٢٠).

⁽۱) أخرجه الإمام أحمد في (المسند) رقم: ٥٨٦٦، والطبراني في (المعجم الكبير) رقم: ١٠٠٣٠ و ١٠٠٨، والبزار في (البحر الزخار) و ١١٠٨٠، والبزار في (البحر الزخار) رقم: ١٠٨٨، والبن أبي شيبة في (المصنف) رقم: ٢٦٤٧٦-٢٦٤٧٦ و٣٥٦٨ و٣٥٦٨ و٣٥٦٨ و٣٥٦٨ وو٣٥٦٨ ووالشهاب في (مسنده) رقم: ١٠٧٩، والبيهقي في (السُّنن الكبرى) رقم: ٥٤١٥.

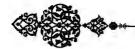
⁽٢) تصحَّفت في (ب) إلى: كعدد.

⁽٣) القائل هو: أبو نصر بن الصَّبَّاغ. (أدب المُفتى): ١٦٥.

⁽٤) القائل هو: ابن الصلاح في (أدب المُفتى): ١٦٥.

⁽٥) من (أ) و(د)، وفي (ب): يلزمه.

⁽٦) من (أ) و(د)، وفي (ب): بفتواه.



* فَإِنْ لَمْ يَتَرجَّحْ أَحَدُهُمَا عِنْدَهُ؛ اسْتَفْتَى الآخَرَ(١)، وَعَمِلَ بِفَتْوَى مَنْ وَافَقَهُ الآخَرُ، كَمَا سَبَقَ.

* فَإِنْ تَعَذَّرَ ذَلِكَ، وَكَانَ اخْتِلَافُهُمَا فِي الْحَظْرِ وَالْإِبَاحَةِ، وَقَبْلَ (٢) الْعَمَلِ؛ اخْتَارَ جَانِبَ الْحَظْرِ وَالتَّرْكِ، فَإِنَّهُ أَحْوَطُ.

* وَإِنْ تَسَاوَيَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ (٣)؛ تَخَيَّر بَيْنَهُمَا كَمَا سَبَقَ - وَإِنْ مَنَعْنَاهُ (٤) التَّخْيِيرَ فِي عُيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ ضَرُورَةٌ، وَفِي صُورَةٍ نَادِرَةٍ، ثُمَّ إِنَّمَا نُخَاطِبُ (٥) بِمَا ذَكَرْنَاهُ الْمُفْتَينِ وَالْمُقَلِّدِينَ لَهُمَا - أَوْ يَسْأَلُ مُفْتِيًا آخَرَ (١).

وَقَدْ أَرْشَدَنَا الْمُفْتِي إِلَى مَا يُجِيبُهُ بِهِ فِي ذَلِكَ.

وَهَذَا يَجْمَعُ مَحَاسِنَ الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ مَعَ التَّحْقِيقِ (V).

⁽١) كذا في (أ) و(ب)، وفي نسختين من (د)، والصواب: آخر.

⁽٢) من (أ) و(د)، وفي (ب): وقبيل.

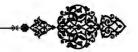
⁽٣) من (أ) و(د)، وفي (ب): جهة.

⁽٤) من (أ)، وفي (ب): منعنا، وفي (د): أبنا.

⁽٥) من (أ) و(د)، وفي (ب): يخاطب.

⁽٦) في (ب): آخرًا.

 ⁽٧) يُنظر: (الفقيه والمتفقه): ٧٦٨، و(روضة الناظر): ٣ / ١٠٢٦، و(أدب المُفتي): ١٦٤، و(مقدمة المجموع): ١/ ١٢١، و(إعلام الموقعين): ٦/ ٢٠٥ و١٣٦، و(الدر النضيد): ٣٧٣.





متى يلزم المستفتى العمل بفتوى المفتى

* إِذَا سَمِعَ الْمُسْتَفْتِي جَوَابَ الْمُفْتِي؛ لَمْ يَلْزَمْهُ الْعَمَلُ بِهِ إِلَّا بِالْتِزَامِهِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: «إِنَّهُ يَلْزَمُهُ إِذَا أَخَذَ فِي الْعَمَل بِهِ(١)».

وَقِيلَ: «يَلْزَمُهُ إِذَا وَقَعَ فِي نَفْسِهِ صِحَّتُهُ، وَأَنَّهُ حَقُّ». وَهَذَا أَوْلَى الأو جه(٢).

وَإِنْ أَفْتَاهُ بِمَا هُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ؛ خُيِّرَ بَيْنَ أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ.

وَقَدْ سُئِلَ [الْإِمَامُ](٣) أَحْمَدُ [رَضَالِلَهُ عَنْهُ](١) عَنْ مَسْأَلَةٍ فِي الطَّلَاقِ، فَقَالَ: «إِذَا فَعَلَهُ يَحْنَثُ». فَقَالَ [لَهُ] (السَّائِلُ: إِنْ أَفْتَانِي أَحَدٌ بِأَنَّهُ لاَ يَحْنَثُ، [يَعْنِي [١٦] يَصِحُّ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ»، وَدَلَّهُ عَلَى مَنْ يُفْتِيهِ بِذَلِكَ (٧).

⁽١) في (ب): فيه.

⁽٢) يُنظر: (القواطع): ٣/١٢٥٤.

⁽٣) من (أ).

⁽٤) من (ب).

⁽٥) من (أ).

⁽٦) من (أ).

⁽٧) الرواية ذكرها أبو يعلى في (العُدة): ١٢٢٦/٤ و١٥٧١، وابن أبي يعلى في (طبقات الحنابلة): ١/ ١٤٢، والكلوذاني في (التمهيد): ٤/ ٤٠٤، وابن عقيل في (الواضح): ١/ ٢٧٩، وابن قدامة في (روضة الناظر): ٣/ ١٠٢٧، وابن تيمية في (الـمسودة): ٢/ ٨٥٢ و ٨٥٩، وابن مفلح في (أصول الفقه): ٤/ ١٥٦٥.



وَالْأَقْرَبُ: أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الإَجْتِهَادُ فِي أَعْيَانِ الْمُفْتِينَ، وَيَلْزَمُهُ الْأَخْذُ بِفُتْيَا مَنِ اخْتَارَهُ (١) وَرَجَّحَهُ بِاجْتِهَادِهِ، وَلاَ يَجِبُ تَخْيِيرُهُ.

* وَالَّذِي تَقْتَضِيهِ الْقَوَاعِدُ أَنْ نَقُولَ - إِذَا أَفْتَاهُ المُفْتِي -:

- فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مُفْتِيًا آخَرَ؛ لَزِمَهُ الْأَخْذُ بِفُتْيَاهُ، وَلَا يَتَوَقَّفُ ذَلِكَ عَلَى الْتِزَامِهِ، [وَلا] (٢) [بِالأُخْذِ فِي الْعَمَلِ بِهِ] (٣)، وَلا بِغَيْرِهِ، وَلا يَتَوَقَّفُ أَيْضًا عَلَى شُكُونِ نَفْسِهِ إِلَى صِحَّتِهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ فَإِنَّ فَرَضَهُ التَّقْلِيدُ كَمَا عُرِفَ.

- وَإِنْ وَجَدَ مُفْتِيًا آخَرَ:

- فَإِنِ اسْتَبَانَ أَنَّ الَّذِي أَفْتَاهُ هُوَ الْأَعْلَمُ الْأَوْتَقُ؛ لَزِمَهُ مَا أَفْتَاهُ بِهِ، بِنَاءً عَلَى الأَصَحِّ فِي تَعَيَّنِهِ (1) كَمَا سَبَقَ.
- وَإِنْ لَمْ يَسْتَبِنْ ذَلِكَ لَهُ؛ لَمْ يَلْزَمْهُ مَا أَفْتَاهُ بِهِ بِمُجَرَّدِ إِفْتَائِهِ، إِذْ يَجُوزُ لَهُ اسْتِفْتَاءُ غَيْرِهِ وَتَقْلِيدُهُ، وَلَا يَعْلَمُ اتِّفَاقَهُمَا فِي الْفَتْوَى (٥).
 - فَإِنْ وَجَدَ الِاتِّفَاقَ، أَوْ حَكَمَ بِهِ عَلَيْهِ حَاكِمٌ؛ لَزِمَهُ حِينَئِذٍ (١٠).

⁽١) في (ب): أخباره.

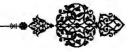
⁽٢) من (أ) و(د)، وفي (ب): ولا.

⁽٣) من (ب) و(د)، وفي (أ): في الأخذ بالعمل به.

⁽٤) من (أ) و(د)، وفي (ب): تعيينه .

⁽٥) من (أ) و(د)، وفي (ب): الفتيا.

⁽٦) يُنظر: (أدب المُفتي): ١٦٦، و(مقدمة المجموع): ١/٢٢، و(إعلام الموقعين): ٦/ ٢٠٦، و(أصول ابن مفلح): ٤/ ١٥٦٥، و(الدر النضيد): ٢٧٥.





العمل إذا ما تجددت لـه الحادثة مرة

أخـــرى

* وَإِذَا اسْتَفْتَى فَأُفْتِيَ، ثُمَّ حَدَثَتْ [لَهُ تِلْكَ الْحَادِثَةُ](١) مَرَّةً أُخْرَى، فَهَلْ يَلْزَمُهُ تَجْدِيدُ السُّوَّالِ؟

فِيهِ مَذْهَبَانِ، وَلَنَا وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: يَلْزَمُهُ البِجَوَازِ تَغَيُّرِ](٢) رَأْيِ الْمُفْتِي.

وَالثَّانِي: لَا يَلْزِمُهُ ؟ لِأَنَّهُ قَدْ عَرَفَ الْحُكْمَ، وَالْأَصْلُ اسْتِمْرَارُ الْمُفْتِي عَلَيْهِ.

وَقِيلَ (٣): «الْخِلاَفُ فِيمَا إِذَا قَلَّدَ حَيًّا، وَإِنْ كَانَ خَبَرًا عَنْ مَيِّتٍ؛ لَمْ يَلْزَمْهُ (٤).

وَفِيهِ ضَعْفٌ؛ لِأَنَّ الْمُفْتِي عَلَى مَذْهَبِ الْمَيِّتِ قَدْ يَتَغَيَّرُ جَوَابُهُ عَلَى مَذْهَبِهِ.

⁽١) من (ب) و(د)، وفي (أ): تلك الحادثة له.

⁽٢) من (أ) و(د)، وفي (ب): لأنه يجوز أن يتغير.

⁽٣) القائل هو: أبو نصر ابن الصَّبَّاغ. (أدب المُفتي): ١٦٧.

⁽٤) يُنظر: (أدب المُفتي): ١٦٧، و(مقدمة المجموع): ١/٣٧١، و(إعلام الموقعين): 7/٢٠، و(الدر النضيد): ٣٧٦.





الو اسطة في الاستفتاء * وَلَهُ أَنْ يَسْتَفْتِي بِنَفْسِهِ.

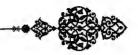
* وَأَنْ يُنْفِذَ ثِقَةً يَقْبَلُ خَبَرُهُ فَيَسْتَفْتِيَ لَهُ.

* وَيَجُوزُ لَهُ الإعْتِمَادُ عَلَى خَطِّ الْمُفْتِي، إِذَا أَخْبَرَهُ مَنْ يَثِقُ بِقَوْلِهِ أَنَّهُ خَطُّهُ، أَوْ كَانَ يَعْرِفُ خَطَّهُ، وَلَمْ (١) يَتَشَكَّكْ فِي كَوْنِ ذَلِكَ الْجَوَابِ بِخَطِّهِ (١).

⁽١) من (أ) و(د)، وفي (ب): أو لم.

⁽٢) يُنظر: (أدب المُفتي): ١٦٨، و(مقدمة المجموع): ١/٣٢١، و(إعلام الموقعين):

٦/ ٦ ٠ ٢ ، و (الدر النضيد): ٣٧٧.





التزام المستفتي للأدب مع المفتى

* يَنْبُغِي لِلمُسْتَفْتِي التَّأَدُّبُ(١) مَعَ الْمُفْتِي.

* وَأَنْ يُجِلَّهُ فِي خِطَابِهِ، وَسُوَالِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

* وَلا (٢) يُومِئْ بِيَدِهِ فِي وَجْهِهِ.

* وَلا يَقُلْ لَهُ: «مَا تَحْفَظُ فِي كَذَا وَكَذَا؟» أَوْ: «مَا مَذْهَبُ إِمَامِكَ فِيهِ؟».

* وَلا يَقُلْ إِذَا أَجَابَهُ: «هَكَذَا(٣) قُلْتُ أَنَا» أَوْ(١): «كَذَا وَقَعَ لِي».

* وَلا يَقُلْ [لَهُ] (٥): «أَفْتَانِي فُلاَنٌ » أَوْ: «أَفْتَانِي غَيْرُكَ بِكَذَا وَكَذَا».

* وَلَا يَقُلْ إِذَا اسْتَفْتَى فِي رُقْعَةٍ: «إِنْ كَانَ جَوَابُكَ مُوافِقًا لِـمَنْ أَجَابَ فِيهَا فَاكْتُبُهُ(١٠)، وَإِلاَّ فَلاَ تَكْتُبُ(٧)».

* وَلَا يَسْأَلْهُ وَهُوَ قَائِمٌ، أَوْ مُسْتَوْفِزٌ، أَوْ عَلَى حَالَةِ ضَجَرٍ، أَوْ هَمِّ، أَوْ عَلَى حَالَةِ ضَجَرٍ، أَوْ هَمِّ، أَوْ غَيْر ذَلِكَ مِمَّا يَشْغَلُ الْقَلْبَ.

⁽١) في (ب): أن يتأدب.

⁽٢) من (ب) و(د)، وفي (أ): فلا.

⁽٣) من (ب) و(د)، وفي (أ): وهكذا.

⁽٤) من (أ) و(د)، وفي (ب): و.

⁽٥) من (أ).

⁽٦) من (أ) و(د)، وفي (ب): فاكتب.

⁽٧) من (ب) و(د)، وفي (أ): تكتبه.

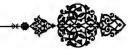


* وَيَبْدَأُ بِالأَسَنِّ الْأَعْلَمِ مِنَ الْمُفْتِينَ، وَبِالْأَوْلَى فَالْأَوْلَى، عَلَى مَا سَبَقَ بَيَانُهُ. وَقِيلَ^(۱): «إِذَا أَرَادَ جَمْعَ الْجَوَابَاتِ فِي رُقْعَةٍ؛ قَدَّمَ الأُسَنَّ وَالأَعْلَمَ، وَإِذَا (٢) أَرَادَ إِفْرَادَ الْجَوَابَاتِ فِي رِقَاعٍ؛ فَلَا يُبَالِي بِأَيِّهِمْ بَدَأَ» (٣).

⁽١) القائل هو: الصَّيْمَريُّ. (أدب المُفتى): ١٦٩.

⁽٢) من (أ) ، وفي (ب) : وإن .

⁽٣) يُنظر: (الفقيه والـمتفقه): ٧٣٤، و(أدب الـمُفتي): ١٦٨، و(مقدمة الـمجموع): ١٢٣/١، و(الـمسودة): ٢/ ٩٧٤، و(أصول ابن مفلح): ٤ / ١٥٧٦، و(شرح الكوكب): ٤/ ٩٣،٥، و(الدر النضيد): ٣٧٧، و(منار أصول الفتوى): ٢٥٦، و(عرف البشام): ٥ و ٩.





الأدب فيما يتعلق بورقة الاستفتاء 。

لَّنَّ * يُنْبَغِي أَنْ تَكُونَ رُقْعَةُ (١) الإسْتِفْتَاءِ وَاسِعَةً ؛ لِيَتَمَكَّنَ الْمُفْتِي مِنَ اسْتِيفَاءِ (٢) الْجَوَابِ، فَإِنَّهُ (٣) إِذَا ضَاقَ الْبَيَاضُ اخْتَصَرَ، فَأَضَرَّ ذَلِكَ بِالسَّائِلِ.

* وَلَا يَدَعِ الدُّعَاءَ فِيهَا (٤) لِمَنْ يُفْتِي، إِمَّا خَاصًّا إِنْ خَصَّ وَاحِدًا بِاسْتِفْتَائِهِ، وَإِمَّا عَامًّا إِنِ اسْتَفْتَى الْفُقَهَاءَ مُطْلَقًا.

* وَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ (°): «أَنْ يَدْفَعَ الرُّقْعَةَ إِلَى الْمُفْتِي مَنْشُورَةً، وَلاَ يُحْوِجَهُ إِلَى نشرِهَا، وَيَأْخُذَهَا مِنْ يَدِهِ إِذَا أَفْتَى، وَلَا يُحْوِجَهُ إِلَى طَيِّهَا».

* وَيَكُونَ كَاتِبُ الْإِسْتِفْتَاءِ:

- يُحْسِنُ الْجَوَابَ.
- وَيَضَعَهُ عَلَى الغَرَض (٦).
- [مَعَ] (٧) إِبَانَةِ الْخَطِّ وَاللَّفْظِ (٨) وَصِيَانَتِهِمَا عَمَّا يَتَعَرَّضُ لِلتَّصْحِيفِ.

⁽١) من (أ) و(د)، وفي (ب): ورقة.

⁽۲) من (أ) و(د)، وفي (ب): استيعاب.

⁽٣) من (ب) و(د)، وفي (أ): وأنه.

⁽٤) من (أ) و(د)، وفي (ب): فيه.

⁽٥) يُنظر : (الفقيه والمتفقه): ٧٣٦، (أدب المُفتى): ١٦٩.

⁽٦) زيادة في (أ) و(ب): أمًّا، وليست في (د) و(المجموع) و(الدر النضيد)، وليس لها محل في الجملة.

⁽٧) بياض في (أ).

⁽٨) من (ب) و(د)، وفي (أ): اللفظ والخط.

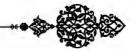


- وَيَكُونَ كَاتِبُهَا عَالِمًا.

وَكَانَ بَعْضُ [الْفُقَهَاءِ](١) الرُّؤَسَاءِ لاَ يُفْتِي إِلاَّ فِي رُقْعَةٍ كَتَبَهَا رَجُلُ بِعَيْنِهِ مِنْ عُلَمَاءِ بَلَدِهِ (٢).

(١) من (ب).

⁽٢) يُنظر: (أدب المُفتي): ١٧١، و(مقدمة المجموع): ١/ ١٢٤، و(الدر النضيد):٣٧٨، و(منار أصول الفتوى): ٥٠٥، و (عرف البشام): ١٠.





مطالبة المستفتى للمفتي بالحجة

* لَا يَنْبَغِي لِلعَامِّيِّ (١) أَنْ يُطَالِبَ الْمُفْتِيَ بِالْحُجَّةِ فِيمَا أَفْتَاهُ [بِهِ](١).

* وَلا يَقُولَ [لَهُ] (٣): «لِمَ ؟»، وَلا: «كَيفَ؟».

* فإِنْ أَحَبَّ أَنْ تَسْكُنَ (٤) نَفْسُهُ بِسَمَاعِ الْحُجَّةِ [فِي ذَلِكَ] (٥)؛ سَأَلَ عَنْهَا فِي مَجْلسِ آخَرَ، أَوْ(٢) فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ بَعْدَ قَبُولِ الْفَتْوَى مُجِرَّدَةً عَنِ الْحُجَّةِ.

وَقِيلَ (٧): «لَهُ أَنْ يُطَالِبَ الْمُفْتِي بِالدَّلِيلِ؛ لَأَجْلِ احْتِيَاطِهِ لِنَفْسِهِ.

وَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَذْكُرَ [لَهُ] (^) الدَّلِيلَ إِنْ كَانَ قَطْعِيًّا.

وَلَا يَلْزَمُهُ [ذَلِكَ](١٠) إِنْ كَانَ طَنَيًّا؛ لِإِفْتِقَارِهِ إِلَى اجْتِهَادٍ يَقْصُرُ عَنْهُ الْعَامِّيُ»(١٠).

⁽١) من (ب) و(د)، وفي (أ): لعامي.

⁽٢) من (أ).

⁽٣) من (أ).

⁽٤) من (ب) و (د)، وفي (أ): يسكن.

⁽٥) من (أ).

⁽٦) من (ب) و(د)، وفي (أ): و.

⁽٧) القائل هو: أبو المظفر السَّمعانيُّ. (القواطع): ٣/ ١٢٥٣ و١٢٦١، (أدب المُفتي): ١٧١.

⁽٨) من (ب).

⁽٩) من (أ).

⁽١٠) يُنظر: (أدب المُفتي): ١٧١، و(مقدمة المجموع): ١/٤١، و(المسودة): ٢/ ٩٧٤، و (منار أصول الفتوى): ٢٥٦.





[رَضَوَالِلَّهُ عَنْهُ] (١) وَسَائِر أَقُوالِهِ ، وَأَفْعَالِهِ ،

وَاجْتَهَادَاتِهِ، وَأَحْوَالِهِ فِي حَرَكَاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ،

وَعَلَى أَيِّ وَجْهِ يَحْمِلُهَا الْأَصْحَابُ، لِـمَا عُلِمَ مِنْ دِينِهِ وَتَحَرِّيهِ فِي ذَلِكَ.

إِذْ رُبَّمَا حَمَلَ ذَلِكَ أَحَدٌ عَلَى غَيْرِ مُرَادِهِ، فَإِذَا ذَكَرْنَا الْغَرَضَ تَسَاوَى فِي مَعْرِفَةِ الْمُرَادِ مِنْهُ كُلُّ مَنْ يَنْظُرُ فِيهِ، إِنْ شَاءَ اللهُ- تَعَالَى - .

وَلِأَنَّ مَذْهَبَهُ غَالِبًا إِنَّمَا أُخِذَ مِنْ فَتَاوِيهِ وَأَجْوِبَتِهِ وَسَائِرِ أَحْوَالِهِ، لا مِنْ تَصْنِيفٍ قَصَدَ بِهِ ذَلِكَ.

وَبِالْكَلَامِ فِي ذَلِكَ يُعْرَفُ مُرَادُ أَكْثَرِ الْأَئِمَّةِ بِأَقْوَالِهِمْ [وَأَفْعَالِهِمْ](١) وَسَائِرِ أَحْوَالِهِمْ (٣).

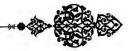
وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى التَّأْلِيفِ وَنَحْوِهِ فِي بَابٍ آخَرَ، إِنْ شَاءَ اللهُ- تَعَالَى - (١٠).

⁽١) من (ب).

⁽٢) من (أ) .

⁽٣) قال المؤلف في (الرعاية الكبرى) ١٧٢/ب: «يلزم المفتي على مذهب إمام أن يراعي ألفاظه، وأسبابها، وقرائنها، وتاريخها، ونحو ذلك؛ لئلا يبعد عن مراد الإمام، ودليله، وتعليله؛ فيفرع على ذلك، ويقيس عليه، فربما حمل كلامه على ما يخالفه، فيجعل غير المذهب مذهبًا، والمندهب غير المذهب، ومع الجهل بالتاريخ أعظم، وكلما تكررت ألفاظ الناقلين عن الإمام، وصحبه؛ قوي الإشكال، والوهم، والبعد عن مراد الإمام».

⁽٤) يُنظر صد ٣٥٧.





﴿ وَأَلْفَاظُ الْإِمَامِ (١) أَحْمَدَ رَضَى اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: * الْقِسْمُ الْأَوَّلُ:

صَرِيحٌ لا يَحْتَمِلُ تَأْوِيلًا، وَلا مُعَارِضَ لَهُ؛ فَهُوَ مَذْهَبُهُ.

فَإِنْ رَجَعَ عَنْهُ صَرِيعًا (٢)، كَقَوْلِهِ: (كُنْتُ أَقُولُ: الْأَقْرَاءُ الأَطْهَارُ (٣). وَأَنَّ الْمُتَيَمِّمَ لَا يَخْرُجُ إِذَا رَأَى الْمَاءَ فِي الصَّلَاةِ (٤). وَأَنَّ زَوْجَةَ الْمَفْقُودِ تَتَرَبَّصُ أَرْبَعَ سِنِينَ (٥)» وَنَحْوِ ذَلِكَ، أَوْ قَالَهُ عَنْهُ قُدَمَاءُ (١) أَصْحَابِهِ (٧) الَّذِينَ يَخْبُرُونَ (١) أَقُوالَهُ، وَأَفْعَالَهُ، وَأَخْوَالَهُ (١) وَأَحْوَالَهُ (١) فَلا [يَكُونُ مَذْهَبًا لَهُ] (١٠).

⁽١) في (ب): إمامنا.

⁽٢) يُنظر: (تهذيب الأجوبة): ٢/ ٨٨٧.

⁽٣) رواها أبو داود في (مسائله): رقم ١٢١٧.

⁽٤) رواية أحمد بن إبراهيم، ذكرها ابن حامد في (تهذيب الأجوبة): ٢/ ٨٩٢، وأبو يعلى في (العُدَّة): ٥/ ١٦١٧، وفي (الروايتين والوجهين): ١ / ٩٠.

⁽٥) رواية أبي الحارث، ذكرها الكلوذاني في (الهداية): ٤٨٦، وابن قدامة في (المُغني): ٢٤٨/١١.

⁽٦) في (أ): قديماً.

⁽٧) زاد المؤلف في (الغاية) ٣١/ ب: «أو يقول الخلال ونظراؤه ممن له خبرة بأقوال أحمد وأفعاله وأحواله (هذا قول قديم رجع عنه)».

⁽٨) في (ب): تحروا.

⁽٩) في (ب): وأحواله وأفعاله.

⁽۱۰) من (ب).



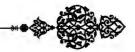
وَقِيلَ: «بَلَى(١)، وَيَسْتَمِرُّ عَلَيْهِ الْمُقَلِّدُ حَيْثُ كَانَ الإِمْامُ قَالَهُ بِدَلِيل».

لَاسِيَّمَا إِنْ قُلْنَا: «لَا يَلْزَمُ الْمُجْتَهِدَ تَجْدِيدُ الْإجْتِهَادِ بِتَجَدُّدِ الْحَادِثَةِ لَهُ ثَانِيًا، وَلَا أَنْ يُعْلِمَ مَنْ قَلَّدَهُ بِتَغَيُّرِ اجْتِهَادِهِ، وَلَا رُجُوعُ الْمُقَلِّدِ إِلَى اجْتِهَادِهِ الثَّانِي قَبْلَ عَمَلِهِ(٢) بِالْأُوَّلِ، وَلاَ تَجْدِيدُ السُّؤَالِ بِتَجَدُّدِ(٣) حَادِثَتِهِ لَهُ ثَانِيًا».

⁽١) في (ب): يكون.

⁽٢) من (ب) و(غ)، وتصحَّفت في (أ) إلى: علمه.

⁽٣) في (ب): بتجديد.





* فَإِنْ نُقِلَ [عَنْهُ]() فِي مَسْأَلَةٍ [وَاحِدَةٍ]() قَوْلانِ مُخْتَلِفَانِ، وَلَمْ يُصَرِّحْ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ بِرُجُوعِهِ عَنْهُ:

- فَإِنْ أَمْكُنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، بِحَمْلِهِمَا عَلَى اخْتِلَافِ حَالَيْنِ، أَوْ مَحَلَّيْنِ، أَوْ مَحَلَّيْنِ، أَوْ مَحَلَّيْنِ، أَوْ مَحَلَّيْنِ، أَوْ مَحَلَّيْنِ، أَوْ بِحَمْلِ عَامِّهِمَا عَلَى مُقَيَّدِهِمَا عَلَى أَوْ بِحَمْلِ عَامِّهِمَا عَلَى مُقَيَّدِهِمَا عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ؛ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَذْهَبُهُ (١٠).

وَقَدْ نُقِلَ عَنْهُ فِي «التَّيَمُّمِ بِالرَّمْلِ» رِوَايَتَانِ (٥٠)، حَمَلَ الْقَاضِي (٦٠) الْجَوَازَ عَلَى رَمْلِ لَهُ غُبَارٌ، وَالْمَنْعَ عَلَى رَمْل لَا غُبَارَ لَهُ.

وَنُقِلَ عَنْهُ: الْقَطْعُ (٧) فِيمَا قِيمَتُهُ ثَلاَثَةُ دَرَاهِمَ (١٠)، [وَأَنَّهُ لَا يُقْطَعُ فِي الطَّائِرِ. يُرِيدُ إِنْ نَقَصَ عَنْ ثَلاَثَةِ دَرَاهِمَ (٩٠).

⁽١) من (أ).

⁽٢) من (أ).

⁽٣) في (ب): أو مطلقهما.

⁽٤) يُنظر: (الفروع): ١/ ٤٠، و(الإنصاف): ٣٦٨/٣٠، و(التَّحبير): ٨/ ٣٩٥٩، و(المعونة): ١/ ٥٨٠.

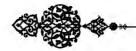
⁽٥) رواية أبي داود في (مسائله) : ٢٦ ، ورواية ابن منصور في (مسائله) رقم: ٨٤.

⁽٦) يقصد القاضي أبا يعلى ابن الفراء.

⁽٧) في (ب): أنه يقطع.

⁽٨) رواها صالح في (مسائله) رقم: ٣٠، وابن منصور في (مسائله) رقم: ٢٤٣٦.

⁽٩) من (أ).



- وَإِنْ تَعَذَّرَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، وَعُلِمَ التَّارِيخُ(۱)؛ فَالثَّانِي [مَذْهَبُهُ](۱). اخْتَارَهُ الْخَلَّالُ وَصَاحِبُهُ(۱).

وَقِيلَ: «[وَالْأُوَّلُ](٤) أَيْضًا، لاَ عَلَى التَّخْيِيرِ، وَلاَ التَّعَاقُبِ، وَلاَ [عَلَى](٥) الْجَمْعِ فِي حَقِّ شَخْصٍ وَاحِدٍ، فِي وَاقِعَةٍ وَاحِدَةٍ، مِنْ مُفْتٍ وَاحِدٍ، فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ». اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ وَغَيْرُهُ؛ لِمَا سَبَقَ.

كَمَنْ صَلَّى صَلَاتَيْنِ بِاجْتِهَادَيْنِ إِلَى جِهَتَيْنِ فِي وَقْتَيْنِ، وَلَمْ يَبِنْ لَهُ الْخَطَأُ جَزْمًا(١)، وَفِي أَيِّهِمَا تَبِعَهُ مَنْ قَلَّدَهُ؛ لَمْ يَكُنْ خَارِجًا عَمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ تَارَةً بِدَلِيل لَمْ يَقْطَعْ بِخِلَافِهِ.

وَلِمَنْ قَلَّدَهُ [أَيْضًا] (٧) أَنْ يَسْتَمِرَّ [إِذًا] (٨) عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ الَّذِي عَمِلَ بِهِ، وَلَا يَتَغَيَّرَ عَنْهُ بِتَغَيَّرِ اجْتِهَادِ مَنْ قَلَّدَهُ فِيهِ - فِي الْأَقْيَسِ - .

وَيَجُوزُ التَّخْرِيجُ مِنْهُ، وَالتَّفْرِيعُ [عَلَيْهِ](١)، وَالْقِيَاسُ؛ إِنْ قُلْنَا: «مَا قِيسَ عَلَى كَلَامِهِ مَذْهَبٌ لَهُ»، وَإِلَّا فَلَا.

⁽۱) يُنظر: (الرعاية): ١/ ٢٥، و(الحاوي): ٥٣، و(المسودة): ٢/ ٩٤١، و(الفروع): ١/ ٤٠، و(الفروع): ١/ ٤٠، و(أصول ابن مفلح): ٣/ ٩٥٣، و(الإنصاف): ٣٠ / ٣٦، و(التَّحبير): ٨/ ٩٥٩، و(تصحيح الفروع): ١/ ٤٠، و(المعونة): ١/ ٥٨٠.

⁽٢) من (أ).

⁽٣) هو: أبو بكر عبد العزيز ، المعروف بـ غلام الخلَّال (ت ٣٦٣ هـ).

⁽٤) في (ب): الأول.

⁽a) من (أ).

⁽٦) من (أ) و(غ)، وفي (ب): بخبر ٍ جزمٍ.

⁽٧) من (أ).

⁽٨) من (أ).

⁽٩) من (ب).



وَإِنْ قُلْنَا: «يَلْزَمُ الْمُجْتَهِدَ تَجْدِيدُ اجْتِهَادِهِ فِيمَا [أَفْتَى بِهِ الْتَجَدُّدِ الْحَادِثَةِ ثَانِيًا. وَإِعْلَامُ الْمُقَلِّدِ لَهُ بِتَغَيُّرِ اجْتِهَادِهِ فِيمَا] (() أَفْتَاهُ بِهِ الْيَرْجِعَ عَنْهُ. وَأَنَّ مَنْ قَلَّدَهُ يَلْزَمُهُ تَجْدِيدُ السُّؤَالِ بِتَجَدُّدِ الْحَادِثَةِ لَهُ ثَانِيًا. وَأَنَّهُ يَلْزُمُهُ الْعَمَلُ مَنْ قَلَّدَهُ يَلْزَمُهُ الْعَمَلُ بِهِ مَنْ فَلَا جَبَهَادِ الثَّانِي» الله يَكُنِ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ مَذْهَبًا لَهُ، وَلا (() يَعْمَلُ بِهِ مَنْ فَلَدَهُ، وَإِنْ كَانَ عَمَلَ بِهِ الله عَنْهِ إِذًا.

فَلَوْ كَانَ الْمُفْتِي فِي صَلَاةٍ فَدَارَ لِتَغَيَّرَ اجْتِهَادِهِ فِي الْقِبْلَةِ؛ تَبِعَهُ إِذًا مَنْ قَلَّدَهُ فِي الْأَوَّلِ، وَإِلَّا فَلَا.

وَإِنْ جُهِلَ التَّارِيخُ ("): فَمَذْهَبُهُ أَقْرَبُهُمَا مِنْ كِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ، أَوْ أَثْرٍ، أَوْ قَوَاعِدِ الْإِمَامِ، أَوْ عَوَائِدِهِ، وَمَقَاصِدِهِ، وَأُصُولِهِ، وَتَصَرُّ فَاتِهِ؛ كَمَذْهَبِهِ (١) أَوْ قَوَاعِدِ الْإِمَامِ، أَوْ عَوَائِدِهِ، وَمَقَاصِدِهِ، وَأُصُولِهِ، وَتَصَرُّ فَاتِهِ؛ كَمَذْهَبِهِ (١) فِيمَا [اخْتُلِفَ] (٥) مِنْ أَقْوَالِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتَعَذَّرَ الْجَمْعُ [وَالنَّسْخُ، أَوْ أَقْوَالِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتَعَذَّرَ الْجَمْعُ أَلَى الْمُعْمَلُ بِالأَشْبَهِ مِنْهَا أَوْ أَقْوَالِ اللَّائِمَةِ، أَوْ اتَّفَاقِ الْأُمَّةِ، أَوْ أَقْوَالِ الأَثْمَةِ.

وَقَدْ أَشَارَ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ إِلَى ذَلِكَ وَنَحْوِهِ.

⁽١) من (أ).

⁽٢) في (ب): فلا.

⁽٣) يُنظر: (الرعاية): ١/ ٢٥، و(الحاوي): ٥٥، و(المسودة): ٢/ ٩٤٢، و(الفروع): ١/ ٤٢، و(تصحيح الفروع): ١/ ٤٢، و(الإنصاف): ٣٠/ ٣٦٩، و(التَّحبير): ٨/ ٣٩٥٨، و(المعونة): ١/ ٥٨).

⁽٤) من (أ) و(غ)، وفي (ب): لمذهبه، أي: الإمام أحمد.

⁽٥) من (أ).

⁽٦) من (أ) .

⁽٧) في (ب): و.



[وَقُلْتُ](١): «إِنْ جَعَلْنَا أَوَّلَ قَوْلَيْهِ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ مَذْهَبًا لَهُ مَعَ مَعْرِفَةِ التَّارِيخِ، فَمَعَ الْجَهْلِ بِهِ أَوْلَى؛ لِجَوَازِ تَأْخِيرِ الرَّاجِحِ مِنْهُمَا، فَيَكُونُ كَآخِرِ قَوْلَيْهِ فِيمَا ذَكَرْنَا.

وَإِنْ لَمْ نَجْعَلْ(٢) أَوَّلَهُمَا ثَمَّ مَذْهَبًا لَهُ؛ احْتَمَلَ هُنَا(٣) الْوَقْفَ؛ لِاحْتِمَالِ تَقَدُّم أَرْجَحِهِمَا(٤).

وَإِنْ تَسَاوَيَا؛ فَالْوَقْفُ أَوْلَى».

قُلْتُ: «وَيَحْتَمِلُ التَّخْيِيرَ وَالتَّسَاقُطَ».

وَإِنِ اتَّحَدَ حُكْمُ الْقَوْلَيْنِ دُونَ الْفِعْلِ؛ كَإِخْرَاجِ الْحِقَاقِ أَوْ بَنَاتِ اللَّبُونِ عَنْ مِائَتَيْ بَعِيرٍ، وَكُلِّ وَاجِبٍ مُوسَّعٍ أَوْ مُخَيَّرٍ؛ خُيِّرُ الْمُجْتَهِدُ بَيْنَهُمَا، وَلَهُ أَنْ يُخَيِّرُ الْمُقَلِّدَ لَهُ، إِنْ لَمْ يَكُنْ حَاكِمًا.

وَإِنْ مَنَعْنَا تَعَادُلَ الْأَمَارَاتِ ـ وَهُوَ الظَّاهِرُ عَنِ [الْإِمَامِ](٥) أَحْمَدَ ـ ؛ فَلاَ وَقْفَ، وَلا تَحْيِيرَ، وَلا تَساقُطَ.

وَإِنْ جُهِلَ تَارِيخُ أَحَدِهِمَا؛ [فَهُوَ كَمَا](١) لَوْ جُهِلَ تَارِيخُهُمَا. وَيَحْتَمِلُ: الْوَقْفَ.

⁽١) في (ب): قلت.

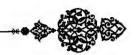
⁽٢) في (أ): يجعل، وفي (غ) غير منقوطة.

⁽٣) من (ب) و(غ)، وفي (أ): هذا.

⁽٤) في (ب): الراجح منهما.

⁽٥) من (أ).

⁽٦) وفي (ب): فكما، وفي (غ): كما.





* وَمَا قِيسَ عَلَى كَلَامِهِ(١):

- فَهُوَ مَذْهَبُهُ.

اخْتَارَهُ الأَثْرَمُ، وَالْخِرَقِيُّ، وَابْنُ حَامِدٍ.

- وَقِيلَ: «لَا».

اخْتَارَهُ الْخَلَالُ، وَصَاحِبُهُ.

- وَقِيلَ^(۲): «إِنْ جَازَ تَخْصِيصُ الْعِلَّةِ، وَإِلاَّ فَلاَ»^(۳).

وَقُلْتُ: «إِنْ نَصَّ الْإِمَامُ عَلَى عِلَّتِهِ أَوْ أَوْمَأَ إِلَيْهَا؛ كَانَ مَذْهَبًا لَهُ، وَإِلَّا فَلا. إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ أَقْوَالُهُ، أَوْ('') أَفْعَالُهُ، أَوْ أَحْوَالُهُ [لِلعِلَّةِ]('') الْمُسْتَنْبَطَةِ بِالصِّحَّةِ وَالتَّعْيِينِ».

⁽۱) يُنظر: (تهذيب الأجوبة): ١/ ٣٨٢، و(التمهيد): ٤/ ٣٦٦، و(الرعاية): ١/ ٢٥، و(الحاوي): ٥ و٥٥، و(المسودة): ٢/ ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٦، و(الفروع): ١/ ٤٢، و(تصحيح الفروع): ١/ ٤٣، و(الإنصاف): ٣٧٠/٣٠ و ٣٧٠، و(التَّحبير): ٨/ ٣٩٦٦، و(شرح الكوكب): ٤٩٩١٤.

⁽٢) نسب ابن حمدان هذا القول إلى بعض الأصحاب في (الغاية).

⁽٣) قال المؤلف في (الغاية) ٣٢/ ب: « وفيه نظر ».

⁽٤) من (ب) و(غ)، وفي (أ) و(ت) و(ج): و.

⁽٥) من (أ).





* وَإِذَا قُلْنَا: «مَا قِيسَ عَلَى كَلَامِهِ [فَهُو](١) مَذْهَبُهُ»، فَأَفْتَى فِي مَسْأَلَتَيْنِ مُتَشَابِهَتَيْنِ، بِحُكْمَيْنِ مُحْتَلِفَيْنِ، فِي وَقْتَيْنِ(١)، كَقَوْلِهِ فِي الْيَمِينِ بِالْعِتْقِ(١): «أَنَّهَا تَنْحَلُّ بِزَوَالِ الْمِلْكِ»: الْيَمِينِ بِالطَّلَاقِ(١): «لاَ تَنْحَلُّ بِزَوَالِ الْمِلْكِ»:

- جَازَ نَقْلُ الْحُكْمِ وَتَخْرِيجُهُ مِنْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى - فِي أَحَدِ الْمُوَجُهَيْنِ - ؛ لِاتِّحَادِ مَعْنَاهُمَا أَوْ تَقَارُبِهِ.

- وَالثَّانِي: الْمَنْعُ^(٥).

اَخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ(١)، وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْمَقْدِسِيُّ(٧)؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ عِنْدَ الْخَتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ(١)، وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْمَقْدِسِيُّ(٧)؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ عِنْدَ الإِمَامِ مَظْنُونٌ، فَهُوَ كَمَالَوْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا صَرِيحًا، أَوْ مَنَعَ النَّقْلَ وَالتَّخْرِيجَ،

⁽١) من (ب).

 ⁽۲) يُنظر: (تهذيب الأجوبة): ٢/ ٨٦٧، و(الرعاية): ١/ ٢٥، و(الحاوي): ٥٠، و(المسودة): ٢/ ٩٣٩، و(الفروع): ١/ ٤٢، و(الإنصاف): ٣٧١/٣٠، و(التّحبير): ٨/ ٣٠١، و(شرح الكوكب): ٤/ ٥٠٠.

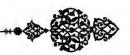
⁽٣) الرواية رواها ابن منصور في (مسائله) رقم: ٣١٤٦، وذكرها ابن حامد في (تهذيب الأجوبة): ٢/ ٨٦٧.

⁽٤) الرواية رواها ابن منصور في (مسائله) رقم: ١٢٥٨، وذكرها ابن حامد في (تهذيب الأجوبة): ٨٦٨/٢.

⁽٥) قال المؤلف في (الغاية) ٥٢/ب: «قاله أبو الخطاب والشيخ في أصوليهما، وخالفا ذلك في كتبهما الفروعية».

⁽٦) يُنظر: (التمهيد): ٤ / ٣٦٧.

⁽٧) يُنظر: (روضة الناظر): ٣/ ١٠١٢.



أَوْ قَرُبَ الزَّمَنُ بِحَيْثُ يَظُنُّ أَنَّهُ ذَاكَرَ حُكْمَ الْأَوَّلَةِ حِينَ أَفْتَى بِالثَّانِيةِ؛ فَلَا يَجُوزُ نَقْلُ الْحُكْمِ وَلَا تَخْرِيجُهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْلَا ظُهُورُ دَلِيلِ الْحُكْمِ الثَّانِي لَهُ، وَبَيَانُ الْفَارِقِ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ، مَعَ ذِكْرِهِ نَظِيرَتِهَا وَدَلِيلِهَا؛ لَمَا أَفْتَى لَهُ، وَبَيَانُ الْفَارِقِ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ، مَعَ ذِكْرِهِ نَظِيرَتِهَا وَدَلِيلِهَا؛ لَمَا أَفْتَى لِهُ، وَبَيَانُ الْفَارِقِ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ، مَعَ ذِكْرِهِ نَظِيرَتِهَا وَدَلِيلِهَا؛ لَمَا أَفْتَى بِهِ، [بَلْ سَوَّى] (١) بَيْنَهُمَا، وَلَعَلَّهُ ظَهَرَ لَنَا مَا يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ، وَظَهَرَ لَهُ وَحُدَهُ فَرْقٌ؛ وَلِأَنَّ نَصَّهُ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ يَمْنَعُ الْأَخْذَ بِغَيْرِهِ فِيهَا.

وَإِنْ كَانَ بَعِيدَ الْعَهْدِ بِالْمَسْأَلَةِ الأُولَى وَدَلِيلِهَا، وَمَا قَالَهُ فِيهَا؛ احْتَمَلَ التَّسْوِيةَ عِنْدَهُ، [فَنَنْقُلُ نَحْنُ] (٢) حُكْمَ الثَّانِيةِ إِلَى الْأُولَى - فِي الأَقْيَسِ - ، وَلَا نَنْقُلُ (٢) حُكْمَ الثَّانِيةِ، إِلاَّ أَنْ نَجْعَلَ (٤) أَوَّلَ قَوْلَيْهِ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ مَذْهَبًا لَهُ، مَعَ (٥) مَعْرِفَةِ التَّارِيخ.

وَإِنْ جُهِلَ التَّارِيخُ؛ جَازَ نَقْلُ حُكْمِ أَقْرَبِهِمَا مِنْ كِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ أَثَرٍ، أَوْ إِنْ جُهِلَ التَّارِيخُ؛ جَازَ نَقْلُ حُكْمِ أَقْرَبِهِمَا مِنْ كِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ أَثُولِهِ إِلَى الْأُخْرَى - فِي الأَقْيَسِ -، وَلَا عَكْسَ، إِلَّا أَنْ نَجْعَلَ (٢) أَوَّلَ قَوْلَيْهِ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ مَذْهَبًا [لَهُ] (٧) مَعَ عَكْسَ، إِلَّا أَنْ نَجْعَلَ (٨) حُكْمَ الْمَرْجُوحَةِ مِنَ الرَّاجِحَةِ، وَأَوْلَى؛ لِجَوَازِ مَعْمِ فَةِ التَّارِيخِ، فَنَنْقُلَ (٨) حُكْمَ الْمَرْجُوحَةِ مِنَ الرَّاجِحَةِ، وَأَوْلَى؛ لِجَوَازِ كَوْنِهَا الْأَخِيرَةَ دُونَ الرَّاجِحَةِ.

⁽١) من (أ) و(غ) و(ج)، وفي (ب): ولسوا .

⁽٢) في (ب): فتنقل عنه.

⁽٣) في (ب): تنقل.

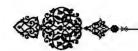
⁽٤) من (أ)، في (ب) و(ت): يجعل.

⁽٥) في (ب): في.

⁽٦) في (ب): يجعل.

⁽٧) من (ب).

⁽٨) في (ب): فينقل.



فَأَمَّا مَنْ هُوَ أَهْلٌ لِلنَّظَرِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ غَيْرُ مُقَلِّدٍ فِيهَا؛ فَلَهُ التَّخْرِيجُ وَالنَّقْلُ بِحَسْبِ مَا يَظْهَرُ لَهُ.

وَإِذَا أَفْضَى النَّقْلُ وَالتَّخْرِيجُ إِلَى خَرْقِ إِجْمَاعٍ، أَوْ رَفْعِ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْجَمُّ الْغَفِيرُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، أَوْ عَارَضَهُ نَصُّ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ؛ لَمْ يَجُزْ.



* الْقِسْمُ الثَّانِي:

ظَاهِرٌ يَجُوزُ تَأْوِيلُهُ بِدَلِيلٍ أَقْوَى مِنْهُ(١).

فَإِذَا لَمْ يُعَارِضْهُ أَقْوَى مِنْهُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَانِعٌ شَرْعِيٌّ، أَوْ لُغَوِيُّ، أَوْ عُرْفِيٌّ؛ فَهُوَ مَذْهَبُهُ.

* الْقِسْمُ الثَّالِثُ:

الْمُجْمَلُ الْمُحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ (١٠).

* الْقِسْمُ الرَّابِعُ:

مَا دَلَّ سِيَاقُ (٣) كَلاَمِهِ عَلَيْهِ، وَقُوَّتُهُ، وَإِيمَاؤُهُ، وَتَنْبِيهُهُ.

⁽١) عبارة المؤلف في (الغاية) ١٧/ ب: «ظاهر يجوز تأويله وحمله على محمل بعيد، لكنه محتمل لدليل يقتضيه يمنع من الأخذ بالظاهر».

⁽٢) عبارة المؤلف في (الغاية) ١٧/ ب: «محتمل لمعنيين أو لمعانٍ على حد سواء أو رجحان لا عبرة به لقلة ظهوره واتجاهه».

⁽٣) في (ب): قياس.





* فَإِنْ قَالَ: «هَذَا لَا يَنْبَغِي»، أَوْ: «لَا يَصْلُحُ»(١):

فَهُوَ لِلتَّحْرِيمِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَبِسَ فَرُّوجًا مِنْ حَرِيرٍ - أَي قَبَاءً - ، ثُمَّ نَزَعَهُ نَزْعًا كَرِيهًا، وَقَالَ: "إِنَّ هَذَا لَا يَنْبَغِي لِلْمُتَّقِينَ "(٢).

وَلِأَنَّهُ أَحْوَطُ؛ فَتَعَيَّنَ، وَلَعَلَّهُ [عَلَيْهِ السَّلَامُ](٣) قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: «هَذَانِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي حِلٌّ لِإِنَاثِهَا»(١٠)، فكانَ تَوْكِيدًا لِتَحْرِيمِهِ السَّابِقِ، إِذْ لَوْ كَانَ تَحْرِيمُهُ سَابِقًا؛ لَمْ يَنْزِعْهُ نَزْعًا كَرِيهًا، وَيَقُولُ مَا قَالَهُ. سَابِقًا؛ لَمْ يَنْزِعْهُ نَزْعًا كَرِيهًا، وَيَقُولُ مَا قَالَهُ.

وَلِأَنَّهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ (°) قَالَ: «إِنَّ صَلاَّتَنَا هَذِهِ لا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلاَمِ النَّاس، إِنَّمَا هِيَ التَّكْبِيرُ وَالتَّسْبِيحُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ»(١).

⁽۱) يُنظر: (تهذيب الأجوبة): ٢/ ٥٨١ و ٥٩٠، و(الرعاية): ١/ ٢٥، و(الحاوي): ٥٥، و(المسودة): ٢/ ٩٤٤، و(الفروع): ١/ ٤٤٤، و(الإنصاف): ٣٧٠، و(المعونة): ١١/ ٥٨٣، و(مصطلحات الفقه الحنبلي): ١٦.

⁽٢) متفق عليه، أخرجه البخاري في (صحيحه) رقم: ٣٧٥، ومسلم في (صحيحه) رقم: ٥٥٤٨.

⁽٣) من (ب).

⁽٤) أخرجه الإمام أحمد في (المسند) رقم: ٧٥٠، وابن ماجه في (السُّنن) رقم: ٣٥٩٧، والطبرانيّ في (المعجم الكبير) رقم: ١٢٦، وابن أبي شيبة في (المصنف) رقم: ٢٤٦٥، والبزَّار في (البحر الزخار) رقم: ٨٨٦.

⁽٥) من (أ)، وفي (ب): عليه السلام.

⁽٦) أخرجه مسلم في (صحيحه) رقم: ١٢٢٧، وأبو داود في (السُّنن) رقم: ٩٣٠، والطبراني في (المعجم الكبير) رقم: ٩٤٥، وابن خزيمة في (صحيحه): ٩٥٩، وأحمد في (المسند) رقم: ٢٣٧٦٧، والبيهقي في (السُّنن الكبير) رقم: ٢٣٤، والبخاري في (القراءة خلف الإمام) رقم: ٣٩.



وَلِهَذَا قَالَ: «إِنَّ اللهَ يُحْدِثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا شَاءَ، وَإِنَّ مِمَّا أَحْدَثَ أَلاً" تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ» (٢).

⁽١) في (ب): لا، وفي (غ): أن لا.

⁽۲) أخرجه الحميدي في (المسند) رقم: ٩٤، والإمام أحمد في (المسند) رقم: ٣٥٧٥، والشاشي في (المسند) رقم: ٢٠١٠، والطبراني في (المعجم الكبير) رقم: ١٠١٢، وأبو داود في (السُّنن) رقم: ٩٢٤، والنسائي في (السُّنن الكبرى) رقم: ٥٦٤، وابن أبي شيبة في (المصنف) رقم: ٤٨٠٣





* وَقَوْلُ [الْإِمَام](١) أَحْمَدَ: «لا بَأْسَ بِكَذَا»، أَوْ(٢): «أَرْجُو أَنْ لا بَأْسَ بِهِ($^{(7)}$): لِلْإِبَاحَةِ.

وَفَاقًا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لا بَأْسَ بِمَسْكِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَ، وَصُوفِهَا وَشَعْرِهَا إِذَا غُسِلَ»(٥).

⁽١) من (أ).

⁽٢) في (أ): و.

⁽٣) في (ب): فيه .

⁽٤) يُنظر: (تهذيب الأجوبة): ٤/ ٦٤٦، و(الرعاية): ١/ ٢٥، و(الحاوي): ٥٥، و(المسودة): ٢/ ٩٤٤، و(الإنصاف): ٣٠/ ٣٠٥، و(المعونة): ١١/ ٥٨٤، و(مصطلحات الفقه الحنبلي): ٣٣.

⁽٥) أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) رقم: ٥٣٨، والدارقطني في (السُّنن) رقم: ١١٦، والبيهقي في (السُّنن الكبير) رقم: ٨٣، وفي (معرفة السُّنن) رقم: ٥٥٤.





* وَقَوْلُ أَحْمَدَ: «أَخْشَى» أَوْ «أَخَافُ» أَنْ يَكُونَ كَذَا، أَوْ أَلَّا يَكُونَ كَذَا'':

- كَقَوْلِهِ: «يَجُوزُ» أَوْ «لَا يَجُوزُ».

اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ وَالْقَاضِي.

كَقَوْلِ أَحْمَدَ فِي الْجَمَاعَةِ: «أَخْشَى أَنْ تَكُونَ فَرِيضَةً»(٢)، وَفِي إِخْرَاجِ الْقِيمَةِ [فِي الطَّلَاقِ - إِذَا أَخْبَرَ الْقِيمَةِ [فِي الطَّلَاقِ - إِذَا أَخْبَرَ الْقِيمَةِ [فِي الطَّلَاقِ - إِذَا أَخْبَرَ بِهِ وَهُو كَاذِبٌ -: «أَخْشَى أَنْ يَكُونَ وَقَعَ»(٥).

وَالْكُلُّ عَلَى ظَاهِرِهِ عِنْدَنَا؛ لِقَوْلِهِ(١) ـ تَعَالَى ـ : ﴿ يَقُولُونَ غَنْشَىٰ أَن تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ ﴾ (٧) ، وَقَوْلِهِ: ﴿ إِنِّ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ (٨)

⁽۱) يُنظر: (تهذيب الأجوبة): ٢/ ٥٩٥ و ٢٠٠، و(العُدَّة): ٥/ ١٦٢٢ و ١٦٢٤، و(الرعاية): ١/ ٢٥، و(الحاوي): ٥٥، و(المسودة): ٢/ ٩٤٤، و(الفروع): ١/ ٥٥، و(حاشية ابن قندس): ١/ ٤٦، و(الإنصاف): ٣٠/ ٣٧٥، و(المعونة): ١١/ ٥٨٤، و(مصطلحات الفقه الحنبلي): ١٧.

⁽٢) رواها صالح في (مسائله):٢/ ٣٤، وذكرها ابن حامد في (تهذيب الأجوبة): ١/ ٣٤٦ و٢/ ٥٩٥.

⁽٣) من (أ)، وليست في (ب).

⁽٤) رواها عبد الله في (مسائله): ١٧١، وأبو داود في (مسائله): ٨٥، وذكرها ابن حامد في (تهذيب الأجوبة): ٢/ ٥٩٦.

⁽٥) الرواية ذكرها ابن حامد في (تهذيب الأجوبة): ٢/ ٥٩٥.

⁽٦) من (ب) و(غ)، وفي (أ): كقوله.

⁽٧) المائدة: ٥٢، وقع خطأ في (أ): قالوا نخشى... وهو نفس الخطأ الذي وقع فيه المؤلف في (الغاية).

⁽A) الأنعام: ١٥.



- وَقِيلَ: «هُمَا لِلْوَقْفِ وَالشَّكِّ».

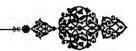
كَفَوْلِ(١) أَحْمَدَ فِي «الْحِلُّ عَلَيَّ حَرَامٌ» يَعْنِي بِهِ الطَّلاَقَ: «أَخْشَى أَنْ يَكُونَ

وَفِيْهِ بُعْدٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ تُسْتَعْمَلُ [عُرْفًا] (٣) غَالِبًا فِي الْإِمْتِنَاعِ مِنْ فِعْلِ شَيْءٍ خَوْفَ الضَّرَرِ مِنْهُ، وَحَيْثُ امْتَنَعَ مِنَ الْفَتْوَى إِنَّمَا كَانَ تَخْفِيفًا عَلَى النَّاس.

⁽١) في (ب): لقول.

⁽٢) الرواية رواها صالح في (مسائله): ٢/ ٣٥٦، وابن هانئ في (مسائله): ١/ ٣٣٤، وأبو داود في (مسائله): ١٧٠، وذكرها ابن حامد في (تهذيب الأجوبة): ٢/ ٩٩٥.

⁽٣) من (أ)، وليست في (ب).





* وَقَوْلُ أَحْمَدَ: «أُحِبُّ كَذَا»(١):

- لِلنَّدْبِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا.

كَقَوْلِ أَحْمَدَ: «يَذْبَحُ إِلَى الْقِبْلَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ»('')، وَ«يَذْهَبُ إِلَى الْجُمْعَةِ مَاشِيًا أَحَبُّ إِليَّ»(").

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْعُطَاسَ، وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ (''). وَقَالَ: «إِنَّ أَحَبُّ الْأَعْمَ الِ إِلَى اللهِ [-تَعَالَى -] ('') أَدْوَمُهَا وَإِنْ قَلَّ » (''). وَالْمَحْبُوبُ مَنْدُوبُ مَنْدُوبُ .

⁽۱) يُنظر: (تهذيب الأجوبة): ٢/ ٦١٨ و ٧٩٩ و ٧٩٨ و (العُدَّة): ٥/ ١٦٢٧ و ١٦٣٤، و(الرعاية): ١/ ٢٥، و(الحاوي): ٥٥، و(المسودة): ٢/ ٩٤٤، و(الفروع): ١/ ٤٥، و(الإنصاف): ٥٣/ ٣٥، و(المعونة): ١/ ٥٨٠، و(مصطلحات الفقه الحنبلي): ٢٨.

⁽۲) رواية أبي طالب، ذكرها ابن حامد في (تهذيب الأجوبة): ۲/۸۲۲، وأبو يعلى في (العُدَّة): ١٦٢٨/٥.

 ⁽٣) رواية صالح، ولم أجدها في المطبوع من مسائله، وذكرها ابن حامد في (تهذيب الأجوبة):
 ٢/ ٢٢٩، وأبو يعلى في (العُدَّة): ٥/ ١٦٢٨.

⁽٤) أخرجه الإمام أحمد في (الـمسند) رقم: ٩٥٣٠، والبخاري في (صحيحه) رقم: ٦٢٢٣، وفي (الأدب الـمفرد) رقم: ٩١٩، وابن خزيمة في (صحيحه) رقم: ٩٢٢.

⁽٥) من (ب).

⁽٦) متفق عليه، أخرجه البخاري في (صحيحه) رقم: ٦٤٦٤، ومسلم في (صحيحه) رقم: ١٨٦٦.



- وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: «[إِنَّهُ](١) لِلْوُجُوبِ».

كَقَوْلِ أَحْمَدَ فِي اثْنَيْنِ قَطَعَا يَدًا: «أَحَبُّ إِلَىَّ أَنْ يُقْطَعَا (٢).

وَعِنْدَهُ تُؤْخَذُ الْأَيْدِي بِالْيَدِ، وَالْأَنْفُسُ بِالنَّفْسِ، فَكَأَنَّهُ أَرَادَ «أَسْتَحِبُّ مِنَ الْمَذَاهِب كَذَا»، وَلِأَنَّهُ أَحْوَطُ.

وَكَذَا الْوَجْهَانِ فِي قَوْلِ أَحْمَدَ: «هَذَا حَسَنٌ»، أَوْ «أَحْسَنُ»، أَوْ «أَسْتَحْسِنُ كَذَا"، وَفِي قَوْلِهِ: «يُعْجِبُنِي كَذَا"، أَوْ «هُوَ أَعْجَبُ (") إِلَى ".

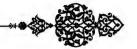
وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: «إِذَا اسْتَحْسَنَ شَيْئًا، أَوْ قَالَ: «هُوَ حَسَنٌ»؛ فَهُوَ لِلنَّدْبِ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَيَقَّنُ.

وَإِنْ قَالَ: «يُعْجِبُنِي»؛ فَهُوَ لِلوُجُوبِ؛ لِأَنَّهُ أَحْوَطُ».

⁽١) من (ب).

⁽٢) الرواية ذكرها ابن حامد في (تهذيب الأجوبة): ٢/ ٦٢٥.

⁽٣) من (ب) و(غ)، وفي (أ): أحب.





* وَقَوْلُ أَحْمَدَ: «أَكْرَهُ كَذَا»، أَوْ «لا يُعْجِبُنِي»(١):

- لِلتَّنْزِيهِ - فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ - ، إِنْ لَمْ [يُحَرِّمْهُ قَبْلَ آ" ذَلِكَ.

كَقَوْلِهِ: «أَكْرَهُ النَّفْخَ فِي الطَّعَامِ (") ، وَإِدْمَانَ اللَّحْمِ (") ، وَالخُبْزَ الْكِبَارَ (٥) ».

لِقَوْلِهِ (") - تَعَالَى - : ﴿ وَلَكِن كَن كَرِه اللهُ الْمِعَامُ اللهُمُ الْمُعَمَّ فَثَبَّطَهُمْ ﴾ (الْآية .

وَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ﴿ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ مَعَالِى الْأُمُورِ وَيَكْرَهُ سَفْسَافَهَا » (٨) .

⁽۱) يُنظر: (تهذيب الأجوبة): ٢/ ٧٤٧ و ٨١٥، و(العُدَّة): ٥/ ١٦٣٠، و(الرعاية): ١/ ٢٥ و ٢٦، و(الحاوي): ٥٥، و(المسودة): ٢/ ٩٤، و(الفروع): ١/ ٥٥، و(المسودة): ١/ ٥٥، و(الإنصاف): ٣٠/ ٣٠٤، و(مصطلحات الفقه الحنبلي): ٢١.

⁽٢) في (أ): يحرم وقيل.

 ⁽٣) الرواية رواها الكوسج في (مسائله): ٨/٣٠، وذكرها أبو يعلى في (العُدَّة): ٥/٦٣٣، والمرداوي في (التَّحبير): ٣/ ١٠٠٩، وفي (تصحيح الفروع): ١/ ٤٥.

⁽٤) الرواية ذكرها المرداوي في (التَّحبير): ٣/ ١٠٠٩، وفي (تصحيح الفروع): ١/ ٤٥.

⁽٥) الرواية ذكرها ابن حامد في (تهذيب الأجوبة): ٢/ ٧٧٢، وأبو يعلى في (العُدَّة): ٥/ ١٦٣٣، وابن قدامة في (المُغني): ٨/ ٦١٤، والـمرداوي في (الإنصاف): ١ / ٣٥٧، وفي (تصحيح الفروع): ١/ ٤٥.

⁽٦) في (ب): كقوله.

⁽V) التوبة: ٤٦.

⁽٨) أخرجه الخرائطي في (مكارم الأخلاق) رقم: ٣، وابن حبان في (روضة العقلاء): ١٧، والطبراني في (المعجم الكبير) رقم: ٢٨٩٤، الشهاب في (المسند) رقم: ١٠٧٦، والخطيب في (المجامع لأخلاق الرواة) رقم: ٣٩.



- وَقِيلَ: «بَلْ لِلتَّحْرِيمِ».

اخْتَارَهُ الْخَلَالُ، وَصَاحِبُهُ، وَابْنُ حَامِدٍ.

كَقَوْلِ أَحْمَدَ: «أَكْرَهُ الْمُتْعَةَ(١)، وَالصَّلاَةَ فِي الْمَقَابِرِ(١)».

وَكَقَوْلِهِ: «هَذَا قَبِيحٌ»، أَوْ «أَنَا أَسْتَقْبِحُهُ»، أَوْ «لا أَرَاهُ».

لِقَوْلِهِ (")- تَعَالَى -: ﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّتُهُ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾ (١)، أي حَرَامًا. وَلِأَنَّهُ أَحْوَطُ.

وَالْأَوْلَى: النَّظُرُ إِلَى الْقَرَائِنِ فِي الكُلِّ، فَإِنْ دَلَّتْ عَلَى وُجُوبٍ، أَوْ نَدْبٍ، أَوْ تَدْبٍ، أَوْ تَحْرِيم، أَوْ كَرَاهَةٍ، أَوْ إِبَاحَةٍ؛ حُمِلَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ، سَوَاءٌ تَقَدَّمَتْ، أَوْ تَأَخَرَتْ، أَوْ تَوَسَّطَتْ.

⁽١) ذكرها أبو يعلى في (الروايتين والوجهين): ٢/ ١٠٧، وفي (العُدَّة): ٥/ ١٦٣١، والمرداوي في (التَّحبير): ٣/ ١٠٨، وفي (تصحيح الفروع): ١/ ٤٥.

⁽٢) ذكرها ابن حامد في (تهذيب الأجوبة): ٢/ ٧٦٣، وأبو يعلى في (العُدَّة): ٥/ ١٦٣١، والمرداوي في (التَّحبير): ٣/ ١٠٠٨، وفي (تصحيح الفروع): ١ / ٤٥.

⁽٣) في (ب): كقوله.

⁽٤) الإسراء: ٣٨.





* فَإِنْ شُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ شَيْءٍ فَأَجَابَ، ثُمَّ شُئِلَ عَنْ غَيْرِهِ فَقَالَ: «ذَاكَ(١) أَهْوَنُ»، أَوْ: «أَشَدُّ»(٢):

- فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ: «هُمَا [عِنْدَهُ] (٣) سَوَاءُ؛ لَأِنَّ الشَّيْئَيْنِ قَدْ يَسْتَوِيَانِ فِي الْوُجُوبِ، وَالنَّدْبِ، وَالتَّحْرِيمِ، وَالْكَرَاهَةِ، وَالْإِبَاحَةِ، وَيَكُونُ أَحَدُهُمَا أَكَدُ هِنَ الْوُجُوبِ، وَالنَّدْبِ، وَالْتَحْرِيمِ، وَالْكَرَاهَةِ، وَالْإِبَاحَةِ، وَيَكُونُ أَحَدُهُمَا أَكَدُ هِنْ بَعْضِ».
- وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: «لَفْظُهُ يَقْتَضِي الْفَرْقَ فِي الْحُكْمِ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: «أَهْوَنُ» يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ نَفْيَ التَّحْرِيمِ؛ فَيَكُونَ مَكْرُوهًا، أَوْ نَفْيَ الْوُجُوبِ؛ فَيَكُونَ مَكْرُوهًا، أَوْ نَفْيَ الْوُجُوبِ؛ فَيَكُونَ مَكْرُوهًا، أَوْ نَفْيَ الْوُجُوبِ؛ فَيَكُونَ مَنْدُوبًا».

وَالْأَوْلَى: النَّظُرُ إِلَى الْقَرَائِنِ فِي الْكُلِّ، وَمَا عُرِفَ مِنْ عَادَةِ أَحْمَدَ فِي ذَلِكَ وَالْأَوْلِي مِنْ عَادَةِ أَحْمَدَ فِي ذَلِكَ وَالْأَوْلِي وَكُمْلُهُ عَلَى أَصْلَحِ (1) الْمَحَامِلِ، وَأَرْجَحِهَا، وَأَرْجَحِهَا، وَأَرْبَحِهَا (٥).

وَقَدْ وُجِّهَ كُلُّ قَوْلٍ بِمَا يَطُولُ ذِكْرُهُ هُنَا.

⁽١) في (ب): ذلك.

 ⁽۲) يُنظر: (تهذيب الأجوبة): ٢/ ٦٦٧، و(الرعاية): ١/ ٢٥، و(المسودة): ٢/ ٩٤٤، و(الفروع): ١/ ٤٤، و(تصحيح الفروع): ١/ ٤٦، و(الإنصاف): ٣٧٦/٣٥، و(المعونة): ١١/ ٥٨٤.

⁽٣) من (أ).

⁽٤) من (أ) و(ج) و(غ)، وفي (ب) و(ت): أصح .

⁽٥) من (ب) و(ت)، وفي (أ): وأربحها وأرجحها وأنجحها.





* فَإِنْ سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ شَيْءٍ فَأَجَابَ، ثُمَّ سُئِلَ عَنْ غَيْرِهِ، فَقَالَ: «ذَاكَ(۱) شَنَعٌ»(۲)، كَقَوْلِهِ فِي الْعَبِيدِ: «تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ فِي الْأَمْوَالِ» فَقِيلَ لَهُ: تُقْبَلُ فِي الْحُدُودِ؟ فَقَالَ: «ذَاكَ شَنَعٌ»(۲):

- فَقَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَأَبُو بَكْرٍ بِالْفَرْقِ، وَإِلَّا لَمْ يَتَوَقَّفْ، وَمَا شَنُعَ عِنْدَ النَّاسَ إِلَّا لِدَلِيلِ مَانِعِ مِنَ التَّسْوِيَةِ.
- وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: «[هُمَا](١) عِنْدَهُ سَوَاءٌ؛ لِعَدَمِ مَا يَمْنَعُهَا ظَاهِرًا، وَتَرْكُ الشَّنَءِ لِلشَّنَاعَةِ لَا يَدُلُّ عَلَى قُبْحِهِ وَمَنْعِهِ شَرْعًا.

وَلِهَذَا تَرَكَ أَحْمَدُ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ تَأْسِّيًا بِالنَّاسِ فِي التَّرْكِ، وَهَابَ مَسْأَلَةَ الْمَفْقُودِ، وَجَعَلَهَا أَصْحَابُنَا (٥) مَذْهَبًا لَهُ (٦).

⁽١) من (أ) و(غ)، وفي (ب): ذلك.

⁽٢) يُنظر: (تهذيب الأجوبة): ٢/ ٦٨٦، و(العُدَّة): ٥/ ١٦٢٥، و(الرعاية): ١/ ٢٥، و(المسودة): ٢/ ٩٤٤، و(الفروع): ١١/ ٤٨٥.

 ⁽٣) رواية الميموني، ذكرها ابن حامد في (تهذيب الأجوبة): ٢/ ١٩٠، وأبو يعلى في (العُدَّة):

⁽٤) من (ب).

⁽٥) من (أ) و(غ)، وفي (ب): أصحابه.

⁽٦) زاد المؤلف في (الغاية) ٥٠/ب: «والناس تبع لعاداتهم، فإن العادات حاكمة، والمألوفات لازمة، والجاهلون لأهل العلم أعداء، والمنكر عند العامة ما خالف عاداتهم وإن كان حقًا؛ ولهذا يستحسن أهل كل بلد ما قد يستقبحه غيرهم».



قُلْتُ: ﴿ وَالْاِعْتِمَادُ فِي ذَلِكَ وَنَحْوِهِ عَلَى الْقَرَائِنِ، وَاسْتِقْرَاءِ النَّظَائِرِ. فَإِنْ كَثُرَ التَّشَابُهُ بَيْنَهُمَا (١)، وَعَسُرَ الْفَرْقُ؛ لَمْ تَمْتَنِعِ (١) التَّسْوِيَةُ شَرْعًا بِالشَّنَاعَةِ عُرْفًا.

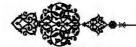
وَإِنْ ظَهَرَ الْفَرْقُ؛ تُرِكَ لَهُ؛ لِلْإِلْحَاقِ(٣) لاَ لِلشَّنَاعَةِ»(١).

(١) أي: بين المسألتين.

⁽٢) في (ب): يمتنع.

⁽٣) في (ب): الإلحاق.

⁽٤) زاد المؤلف في (الغاية) ٥١/أ: «فما من شيء من المسائل إلا وهو مقبول عند قوم ، مشهور بينهم، غير منكر ولا مستنكر، ولا بشع ولا مستبشع، وربما كان أحق من غيره، وقد يكون بعكس هذه الأوصاف عند الآخرين، لاسيما إذا كان ذلك شيئًا غامضًا أو مشكلًا أو غريبًا أو عجبيًا».





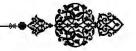
* فَإِنْ سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَ: «أَجْبُنُ عَنْهُ»(١):

- فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: «هُوَ مَذْهَبُهُ، وَلَيْسَ قَوِيًّا عِنْدَهُ؛ لِأَنَّ جُبْنَهُ لِكَثْرَةِ الشُّبْهَةِ، أَوْ لِآخِيلَافِ النَّاس، أَوْ لِتَعَادُلِ الْأَدِلَّةِ إِنْ أَمْكَنَ ».
 - وَقُلْتُ (٢): «بَلْ يُكْرَهُ» (٣).

⁽١) يُنظر: (تهذيب الأجوبة): ٢/ ٢٧٧، و(الرعاية): ٢٦/١، و(المسودة): ٢/ ٩٤٤، و(الفروع): 1/ ٤٤، و(الإنصاف): ٣٠، ٣٧٦، و(المعونة): ١١/ ٥٨٤، و(مصطلحات الفقه الحنبلي): ٣٨.

⁽٢) في (ب): فقلت.

⁽٣) قال المؤلف في (الغاية) ١٥/ أ: «قلت: والقول فيه قريب من الذي قبله فيحتمل وجهين».





* [وَمَا](١) دَلَّ كَلامُهُ عَلَيْهِ وَسِيَاقُهُ(١) وَقُوَّتُهُ(٣):

فَهُوَ مَذْهَبُهُ، مَا لَمْ يُعَارِضْهُ أَقْوَى مِنْهُ.

[كَقَوْلِه] (٤) فِي الْعُرَاةِ: «فِيهَا (٥) اخْتِلَافٌ، إِلَّا أَنَّ إِمَامَهُمْ يَقُومُ [فِي] (٦) وَسَطِهِمْ»، وَعَابَ مَنْ قَالَ: «يَقْعُدُ الإِمَامُ» (٧).

فَكَلَّ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَهُ: أَنْ [يُصَلِّي الْعُرْيَانُ قَائِمًا](^^).

⁽١) في (ب): ما.

⁽٢) في (ب): وسقوطه.

 ⁽٣) يُنظر: (تهذيب الأجوبة): ١/ ٢١٦، و(الفروع): ١/ ٤٦، و(الإنصاف): ٣٠/ ٣٧٤، و(التَّحبير):
 ٨/ ٣٩٦٣، و(المعونة): ١١/ ٥٨٣، و(شرح الكوكب): ٤/ ٢٩٦.

⁽٤) في (ب): كقول أحمد.

⁽٥) من (أ) و(غ)، وفي (ب): فيهم.

⁽٢) من (أ).

⁽٧) رواية المروذي، ذكرها ابن حامد في (تهذيب الأجوبة): ١/٢١٦، وابن قُدامة في (الـمُغني): ٢/ ٢١٣، وروى نحوها عبد الله في (مسائله) رقم: ٢٢٦.

⁽٨) من (أ) و(غ)، وفي (ب): الإمام العريان يصلي قائمًا.





* فَإِنْ أَفْتَى بِحُكْمٍ، ثُمَّ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ أَحَدٌ؛ فَسَكَتَ(١):

- لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا عَنْهُ إِلَى ضِدِّهِ - فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ - .

اخْتَارَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ، إِنْ (٢) احْتَمَلَ التَّدَبُّر، أَوْ كَرَاهِيَةَ الْكَلاَمِ؛ لِشُبْهَةِ، أَوْ فِنْنَةٍ، أَوْ تَوَرُّعًا(٣).

- وَالثَّانِي: يَكُونُ رُجُوعًا.

اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ؛ لِتَوَقُّفِ أَحْمَدَ عَنِ الْجَوَابِ مَعَ وُجُوبِ دَفْعِ الشُّبْهَةِ؛ خَوْفًا مِنْ ضَلَالِ السَّائِلِ، أَوْ بَقَائِهِ عَلَى بَاطِلٍ، وَقَدْ رَجَعَ الصَّحَابَةُ [رَضَائِلَهُ عَنْهُ]('') إِلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَ لَوْمِهِمْ [إِيَّاهُ فِي]('' قِتَالِهِ [مَانِعِي]('') النَّهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الله

⁽۱) يُنظر: (تهذيب الأجوبة): ١/ ٤٢٣، و(الرعاية): ١/ ٢٦، و(المسودة): ٢/ ٩٤٥، و(الفروع): ١/ ٤٩، و(الإنصاف): (٩٤٥، و(حاشية ابن قندس): ١/ ٤٩، و(تصحيح الفروع): ١/ ٤٩، و(الإنصاف): ٣٧٥ / ٣٠٥، و(المعونة): ١١ / ٥٨٥.

⁽٢) من (أ) و(غ)، وفي (ب): لأنه.

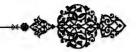
⁽٣) من (أ) و(غ)، وفي (ب): تورع.

 ⁽٤) جاءت في (أ): بعد: أبي بكر، وهكذا وردت في (ب).

⁽٥) في (أ): على .

⁽٦) في (أ): لمن منع.

⁽٧) حديث متفق عليه، أخرجه البخاري في (صحيحه) رقم: ١٣٩٩، ومسلم في (صحيحه) رقم: ١٣٣.





* وَصِيغَةُ (١) [كَلاَمِ] (٢) الْوَاحِدِ مِنْ أَصْحَابِهِ وَرُوَاتِهِ، فِي تَفْسِيرِ مَذْهَبِهِ وَإِخْبَارِهِمْ عَنْ رَأْيِهِ (٣):

- كَنَصِّهِ ـ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ـ .

اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ قِيَاسُ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَعْرِفَتُهُمْ مَذْهَبِهِ (٤)، وَمُرَادِهِ بِكَلاَمِهِ، وَهُوَ عَدْلٌ ثِقَةٌ، خَبِيرٌ بِمَا رَوَاهُ، كَقَوْلِ ابْنِهِ عَبْدِاللهِ: «سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الْخُطَّافِ؛ فَكَانَ عِنْدَهُ أَسْهَلَ مِنَ الْخُطَّافِ؛ فَكَانَ عِنْدَهُ أَسْهَلَ مِنَ الْخُطَّافِ؛ فَكَانَ عِنْدَهُ أَسْهَلَ مِنَ الْخُشَّافُ (٥)»(٦).

- وَالثَّانِي: لَا يَكُونُ مَذْهَبُهُ.

اخْتَارَهُ الْخَلَالُ وَصَاحِبُهُ؛ لِأَنَّهُ ظَنُّ وَتَخْمِينُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَعْتَقِدَ خِلَافَهُ، وَرَجُوزُ أَنْ يَعْتَقِدَ خِلَافَهُ، وَرُبَّمَا أَرَادَ غَيْرَ مَا ظَهَرَ لِلرَّاوِي، بِخِلَافِ حَالِ الصَّحَابَةِ [رَضَالِيَّهُ عَنْهُمًا (٧) مَعَ النَّبِيِّ صَالَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ.

⁽١) من (ب) و (ص)، وفي (أ): صفة.

⁽٢) من (ب).

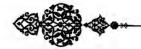
 ⁽٣) يُنظر: (تهذيب الأجوبة): ١/ ٢٠٢، و(الرعاية): ١/ ٢٥، و(الفروع): ١/ ٤٦، و(الإنصاف):
 ٣٠/ ٣٨٠، و(المعونة): ١١/ ٥٨٧.

⁽٤) في (ب): بمذهبه.

⁽٥) من (أ)، وفي هامش (أ): لعله الخفَّاش، وهكذا جاءت في (تهذيب الأجوبة)، وفي (ب): الخفَّاش.

⁽٦) الرواية رواها عبد الله في (مسائله): رقم ١٠٠٠، وذكرها ابن حامد في (تهذيب الأجوبة): ٢/ ٤٠٥.

⁽٧) من (أ).





* وَإِنِ انْفَرَدَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ، أَوْ(١) رُوَاتِهِ عَنْهُ بِقَوْلٍ، وَقَوِيَ دَلِيلُهُ(١):

- فَهُوَ مَذْهَبُهُ.

اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ، وَقَالَ: «يَجِبُ تَقْدِيمُهَا عَلَى سَائِرِ الرِّوَايَاتِ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ مِنَ العَدْلِ مَقْبُولَةٌ فِي الْحَدِيثِ النَّبُوِيِّ عِنْدَ (٣) أَحْمَدَ، فَكَيْفَ الزِّيَادَةَ مِنَ العَدْلِ مَقْبُولَةٌ فِي الْحَدِيثِ النَّبُوِيِّ عِنْدَ (٣) أَحْمَدَ، فَكَيْفَ [عَنْهُ إِنَّا مَوْاهُ (٣)] (٤)، وَالرَّاوِي عَنْهُ ثِقَةٌ خَبِيرٌ بِمَا رَوَاهُ (١٠).

- وَخَالَفَهُ الْخَلَّالُ، وَصَاحِبُهُ، [وَأَكْثُرُ الْأَصْحَابِ] (٥)؛ لَأَنَّ نِسْبَةَ الْخَطَأِ إِلَى وَصَاحِبُهُ، وَالْأَصْلُ اتِّحَادُ الْمَجْلِسِ. إِلَى جَمَاعَةٍ، وَالْأَصْلُ اتِّحَادُ الْمَجْلِسِ.

⁽١) في (ب): و.

 ⁽۲) يُنظر: (الرعاية): ١/ ٢٥، و(المسودة): ٢/ ٩٤٣، و(الفروع): ١/ ٤٧، و(حاشية ابن قندس): ١/ ٤٧، و(تصحيح الفروع): ١/ ٤٨، و(الإنصاف): ٣٧٣ /٣٠، و(المعونة): ١١/ ٥٨٣.

⁽٣) من (أ) و (غ) و (ص)، وفي (ب): عن.

⁽٤) من (أ).

⁽٥) من (أ).





* فَإِنْ أَجَابَ فِي شَيْءٍ بِكِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ، أَوْ قَوْلِ صَحَابِيٍّ (١):
 كَانَ الْحُكْمُ مَذْهَبَهُ؛ لأَنَّهُ اعْتَقَدَ مَا ذَكَرَهُ دَلِيلًا حَيْثُ أَجَابَ [فِيهِ] (٢)، وَأَفْتَى بِحُكْمِهِ، وَإِلَّا لَبَيْنَ مُرَادَهُ مِنْهُ غَالِبًا.

وَلأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ حُجَّةٌ عِنْدَهُ، فَلَوْ كَانَ مُتَأَوَّلًا أَوْ مُعَارَضًا؛ لَتَوَقَّفَ فِيهِ.

⁽۱) يُنظر: (تهذيب الأجوبة): ١/ ٣٢٠، و(الرعاية): ١/ ٢٦، و(الحاوي): ٥٥، و(المسودة): ٢/ ٩٤٤، و(الفروع): ١/ ٤٤، و(المعونة): ١/ ٤٤، و(الفروع): ١/ ٤٧، و(حاشية ابن قندس): ١/ ٤٧، و(الإنصاف): ٣٧٦/ ٣٠، و(المعونة): ١/ ٥٨٤).

⁽٢) من (أ).





 * فَإِنْ ذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَبَرًا، أَوْ قَوْلَ صَحَابِيٍّ، وَصَحَّحَهُ، أَوْ حَسَّنَهُ، أَوْ رَضِيَ سَنَدَهُ، أَوْ دَوَّنَهُ فِي كُتُبِهِ، وَلَمْ (١) يَرُدَّهُ (٢):

- لَمْ يَكُنْ مُقْتَضَاهُ مَذْهَبًا لَهُ - فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ - ، إِذْ لَوْ نُسِبَ إِلَيْهِ مَا رَوَاهُ [مَذْهَبًا لَهُ] (٣)؛ لَنُسِبَ إِلَى أَرْبَابِ الْحَدِيثِ مِثْلُ ذَلِكَ فِيمَا رَوَوْهُ.

وَلِهَذَا: لَوْ أَفْتَى بِحُكْم، ثُمَّ رَوَى حَدِيثًا يُخَالِفُهُ ؟ لَمْ نَجْعَلْ نَحْنُ مَذْهَبَهُ الْحَدِيثَ، بَلْ فُتْيَاهُ، إِذْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ عِنْدَهُ مَنْسُوخًا أَوْ مُتَأَوَّلًا أَوْ مُعَارَضًا بِأَقْوَى مِنْهُ، بِخِلَافِ مَا رَوَاهُ غَيْرُهُ.

وَلأَنَّ أَحْمَدَ صَحَّحَ حَدِيثَ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فِي أَنَّ الْقُرْآنَ مَهْرُ (١)، وَلَمْ يَجْعَلْهُ (٥) مَذْهَبَهُ - فِي الْأَشْهَرِ - .

- وَالثَّانِي: يَكُونُ مُقْتَضَاهُ مَذْهَبَهُ.

اخْتَارَهُ ابْنَاهُ، وَالْـمَرُّوذِيُّ، وَالْأَثْرَمُ؛ لِأَنَّ مِنْ أَصْلِهِ أَنَّ مَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ بِهِ.

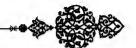
⁽١) في (ب): أو لم.

 ⁽۲) يُنظر: (تهذيب الأجوبة): ۲/ ۳۷۲، و(الحاوي): ٥٥، و(المسودة): ۲/ ٩٤٥، و(الفروع): 1/ ٤٥، و(الفروع): 1/ ٤٥، و(الإنصاف): ۳۷/ ۳۷۷، و(المعونة): ۱۱/ ٥٨٥.

⁽٣) من (ب) و(غ)، وفي (أ): أنه مذهبه.

⁽٤) متفق عليه، أخرجه البخاري في (صحيحه) رقم: ٥٠٣٠، ومسلم في (صحيحه) رقم: ٣٥٥٣.

⁽٥) في (أ): نجعله.



فَلَا يُظَنُّ أَنَّهُ يُفْتِي بِخِلَافِهِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْمُعَارِضِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ (١). وَإِنْ أَفْتَى بِخِلَافِهِ؛ دَلَّ عَلَى ظَفَرِهِ بِدَلِيل يَجُوزُ تَرْكُ الْخَبَرِ لَهُ(٢). وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى تَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَى الْفَتْوَى (٣)، فَيُقَدَّمُ مَا رَوَاهُ عَلَى مَا رَآهُ فِي حَقِّ غَيْرِهِ، فَكَذَا فِي حَقِّهِ.

[وَقُلْتُ](1): «يُقَدَّمُ(٥) الْمُتَأَخِّرُ مِنْهُمَا، مَعَ ذِكْرِهِ أَوَّلِهِمَا».

⁽١) في (ب): يبين.

⁽٢) من (ب) و (غ)، وفي (أ): به.

⁽٣) في (ب): الفتيا.

⁽٤) في (ب): قلت.

⁽٥) في (ب): تقدم.





* فَإِنْ ذَكَرَ [عَنْ](١) الصَّحَابَةِ فِي مَسْأَلَةٍ قَوْلَيْنِ، وَلَمْ يُرَجِّحْ أَحَدَهُمَا(١):

- فَمَذْهَبُهُ: أَقْرَبُهُمَا مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لأَنَّهُ قَالَ: "إِذَا الْحَتَلَفَتِ الصَّحَابَةُ عَلَى قَوْلَيْنِ؛ نُظِرَ أَشْبَهُهُمَا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَأُخِذَ بِهِ". وَلاَ نَجْعَلُ (') مَا حَكَاهُ عَنْ غَيْرِهِمْ مَذْهَبًا لَهُ؛ لَأَنَّهُ يَجُوزُ (') أَنْ يَذْهَبَ إِلَى وَلاَ نَجْعَلُ (') مَا حَكَاهُ عَنْ غَيْرِهِمْ مَذْهَبًا لَهُ؛ لَأَنَّهُ يَجُوزُ (') أَنْ يَذْهَبَ إِلَى قَوْلٍ ثَالِثٍ لا (') يَخْرِقُ إِجْمَاعَهُمْ، بِخِلاَفِ الصَّحَابَةِ؛ لَأَنَّهُ (') يَتَعَيَّنُ الأَخْذُ بِقَوْلٍ أَحَدِهِمْ؛ لأَنَّهُ عَنْدَهُ حُجَّةٌ لَهِ إَصَحِ الرِّوَايَتَيْنِ .
- وَالثَّانِي: لَيْسَ أَحَدُهُمَا مَذْهَبًا لَهُ؛ لأَنَّهُ أَعْلَمُ بِالْأَشْبَهِ مِنْهُمَا (^)، فَلَمَّا لَمْ يَذْكُرْهُ، وَلَمْ يُرَجِّحْ أَحَدَهُمَا، وَلَمْ يَمِلْ إِلَيْهِ مَعَ مَعْرِفَتِهِ؛ دَلَّ (٩) عَلَى أَنَّهُمَا عِنْدَهُ سَوَاءٌ، فَلَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا مَذْهَبًا لَهُ.

وَالْأَوَّلُ أَوْلَى.

⁽١) من (أ).

⁽٢) يُنظر: (تهذيب الأجوبة): ١/ ٤٣٩، و(الرعاية): ١/ ٢٦، و(الحاوي): ٥٦، و(المعونة): ١١/ ٥٨٥.

⁽٣) الرواية ذكرها ابن حامد في (تهذيب الأجوبة): ١/ ٤٤٥.

⁽٤) في (ب): يجعل.

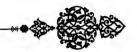
 ⁽٥) من (أ) و(غ)، وفي (ب): لا يجوز .

⁽٦) من (أ) و(غ)، وفي (ب): لأنه.

⁽٧) من (ب) و(غ)، وفي (أ): فإنه.

⁽A) من (ب) و(غ)، وفي (أ): فيهما.

⁽٩) في (ب): دلت.





* فَإِنْ نُقِلَ عَنْهُ فِي مَسْأَلَةٍ قَوْلَانِ، دَلِيلُ أَحَدِهِمَا قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَامٌ، وَدَلِيلُ الْآخَرِ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ وَهُوَ خَاصٌّ (١):

- فَالْأَوَّلُ مَذْهَبُهُ.

اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ؛ لِقَوْلِهِ (٢) ـ تَعَالَى ـ : ﴿ وَمَا ٓ ءَانَكُمُ ٱلرَّسُولُ فَكُ ذُوهُ ﴾ (٣) إِلَى (٤) غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الأَدِلَّةِ.

- وَقِيلَ: «بَلْ الثَّانِي؛ لأَنَّهُ حُجَّةٌ عِنْدَ أَحْمَدَ عَلَى الْأَشْهَرِ - وَيَخُصُّ بِهِ عُمُومَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَيُفَسِّرُ بِهِ مُجْمَلَهُمَا - فِي وَجْهٍ - ».

وَإِنْ كَانَ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ أَخَصَّ أَوْ أَحْوَطَ؛ تَعَيَّنَ مُطْلَقًا، كَمَا لَوْ كَانَا عَامَّيْنِ أَوْ خَاصَّيْنِ، أَوْ لَمْ نَجْعَلْ (٥) قَوْلَ الصَّحَابِيِّ حُجَّةً - فِي رِوَايَةٍ -، وَلَمْ (١) نَخُصَّ (٧) بِهِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ - فِي وَجْهٍ - .

⁽۱) يُنظر: (تهذيب الأجوبة): ٢/ ٩٤٥، و(الرعاية): ١/ ٢٦، و(الحاوي): ٥٥، و(المسودة): ٢/ ٩٤٥، و(الفروع): ١/ ٥٨٦، و(الإنصاف): ٣٧٨/٣٠، و(المعونة): ١١/ ٥٨٦.

⁽٢) في (ب): كقوله.

⁽٣) الحشر: ٧.

⁽٤) في (أ): و.

⁽٥) في (ب): يجعل.

⁽٦) في (ب): أو لم.

⁽٧) في (ب): يمخصُّ.



وَإِنْ وَافَقَ أَحَدُهُمَا مَذْهَبَ صَحَابِيِّ، وَقُلْنَا: «هُوَ حُجَّةٌ، يُقَدَّمُ عَلَى الْقِيَاسِ، وَيُخَصُّ بِهِ الْعُمُومُ». وَالآخَرُ مَذْهَبَ تَابِعِيِّ، وَقُلْنَا: «يُعْتَدُّ بِقَوْلِهِ مَعَ الصَّحَابَةِ، وَيُخَصُّ بِهِ الْعُمُومُ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ أَثْرٍ». فَأَيَّهُمَا مَذْهَبُهُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (۱). وَعَضَّدَهُ عُمُومُ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ أَثْرٍ». فَأَيَّهُمَا مَذْهَبُهُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (۱). وَإِنْ قَدَّمْنَا الْقِيَاسَ عَلَى قَوْلِ الصَّحَابِيِّ، وَلَمْ نَخُصَّ (۲) بِهِ عُمُومَ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ اللهِ عَنْ اللهِ عَمُومَ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ الْقَالِمُ اللهِ عُمُومَ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةً إِنَّهُ اللهَ عَلَى قَوْلِ الصَّحَابِيِّ، وَلَمْ نَخُصَّ (۲) بِهِ عُمُومَ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ عَلَى اللهَ عَلَى الْعَلَاقِ أَوْ سُنَّةً إِنَّ اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهِ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّ

⁽١) يُنظر: (تهذيب الأجوبة): ١/ ٤٧٦، و(الرعاية): ١/ ٢٦، و(المسودة): ٢/ ٩٤٥، و(الإنصاف): ٨- ٣٦٨.

⁽٢) في (ب): تخص.

⁽٣) من (أ).





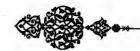
* فَإِنْ كَانَ أَحَدُ قَوْلَيْهِ عَامًا أَوْ مُطْلَقًا، وَالآخَرُ خَاصًّا أَوْ مُقَيَّدًا(''):

- حُمِلَ الْعَامُّ عَلَى الْخَاصِّ، وَالْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ، جَمْعًا بَيْنَهُمَا بِحَسْبِ الْإِمْكَانِ. الْإِمْكَانِ.
 - وَقِيلَ: «يُعْمَلُ بِكُلِّ قَوْلٍ (٢) فِي مَحَلِّهِ، وَفَاءً [بِمُقْتَضَى اللَّفْظِ] (٣). فَإِنْ أَمْكَنَ هَذَا، أَوِ التَّنْزِيلُ عَلَى حَالَيْن؛ تَعَيَّنَ، وَإِلَّا فَلا».

⁽۱) يُنظر: (تهذيب الأجوبة): ٢/ ٨٤٥، و(الرعاية): ١/ ٢٥، و(المسودة): ٢/ ٩٤٤، و(الفروع): ١/ ٤٤ و ٤٥، و(حاشية ابن قندس): ١/ ٤٠، و(الإنصاف): ٣٧٦ ٢٧٠، و(المعونة): ١١/ ٥٨١.

⁽٢) في (ب): واحد منهما.

⁽٣) في (ب): باللفظ.



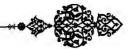


* فإِنْ ذَكَرَ اخْتِلَافَ الصَّحَابَةِ أَوِ التَّابِعِينَ أَوْ غَيْرِهِمْ، وَعِلَّةَ كُلِّ قَوْلٍ، وَلَمْ يَمِلْ إِلَى أَحَدِهِمَا ('):

- فَمَذْهَبُهُ: الْأَشْبَهُ مِنْهُمَا، بِكِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ أَثْرٍ.

- وَقِيلَ: «بِالْوَقْفِ». وَفِيهِ بُعْدٌ.

⁽١) يُنظر: (الرعاية): ١/ ٢٦، و(المسودة): ٢/ ٩٤٥.





* وَإِنْ (١) ذَكَرَ الِاخْتِلاَفَ، وَحَسَّنَ بَعْضَهُ (٢):

فَهُوَ مَذْهَبُهُ الْأَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْأَخْذُ بِأَقْوَى الْأَقْوَالِ دَلِيلًا، فَمَيْلُهُ إِلَى أَحَدِهَا(") دَلِيلُ قُوَّتِهِ وَصِحَّتِهِ [عِنْدَهُ](١).

⁽١) من (أ) و(ص)، وفي (ب): فإن.

⁽٢) يُنظر: (الرعاية): ١/٢٦، و(المسودة): ٢/ ٩٤٦، و(الفروع): ١/ ٤٨، و(تصحيح الفروع): ١/ ٤٩، و(الإنصاف): ٣٠/ ٣٧٩، و(المعونة): ١١/ ٥٨٦.

⁽٣) في (ب): أحدهما.

⁽٤) من (أ).





* فَإِنْ عَلَّلَ أَحَدَهُمَا، وَاسْتَحْسَنَ الْآخَرَ، وَلَمْ يُعَلِّلْهُ(١):

- فَمَذْهَبُهُ: مَا اسْتَحْسَنَهُ؛ لأَنَّهُ مَا اسْتَحْسَنَهُ إِلَّا لِعَلَّةٍ وَوَجْهٍ، فَقَدْ سَاوَى مَا عَلَلَهُ، وَزَادَ عَلَيْهِ بِاسْتِحْسَانِهِ.

اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ.

- وَقِيلَ: «مَذْهَبُهُ مَا عَلَّلَهُ». وَفِيهِ بُعْدٌ.

⁽۱) يُنظر: (المسودة): ٢/ ٩٤٥، و(الفروع): ١/ ٥٠، و(تصحيح الفروع): ١/ ٤٩، و(الإنصاف): ٣/ ٣٧٧، و(المعونة): ١/ ٥٨٥.





* فَإِنْ أَعَادَ^(١) ذِكْرَ أَحَدِهِمَا، أَوْ^(١) فَرَّعَ عَلَيْهِ^(٣):

- فَهُوَ مَذْهَبُهُ.

- وَقِيلَ: «لَا». وَهُوَ أَوْلَى.

⁽١) في (ب): عاد.

⁽٢) من (أ) و(ص)، وفي (ب): و.

 ⁽٣) يُنظر: (المسودة): ٢/ ٩٤٥، و(الفروع): ١/ ٤٨، و(تصحيح الفروع): ١/ ٤٩، و(الإنصاف):
 ٣٠/ ٣٧٨، و(المعونة): ١١/ ٥٨٦.





* فَإِنْ سُئِلَ مَرَّةً فَذَكَرَ الإِخْتِلافَ، ثُمَّ سُئِلَ مَرَّةً أُخْرَى فَتَوَقَّفَ، ثُمَّ سُئِلَ مَرَّةً أُخْرَى فَأَفْتَى فِيهَا(١):

فَمَذْهَبُهُ فِيهَا: مَا أَفْتَى بِهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَشْبَهَ؛ لأَنَّهُ خِلَافُ نَصِّهِ.

وَجَوَابُهُ الْأَوَّلُ إِجْمَالٌ.

وَتَوَقُّفُهُ ثَانِيًا يَحْتَمِلُ النَّظَرَ فِي الْأَرْجَحِ مِمَّا حَكَاهُ، إِذْ لَيْسَ فِي ذِكْرِ الْمَذَاهِبِ تَرْجِيحُ أَحَدِهَا(٢).

⁽١) يُنظر: (تهذيب الأجوبة): ١/ ٥٠٨، و(المسودة): ٢/ ٦٤٦، و(الإنصاف): ٣٠/ ٣٧٩، و(المعونة): .017/11

⁽٢) من (أ) و(غ)، وفي (ب): أحدهما.





* فَإِنْ سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَ: «قَالَ فُلانٌ كَذَا»، يَعْنِي بَعْضَ الْفُقَهَاءِ(''):

- فَهُوَ مَذْهَبُهُ - فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ -.

اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ؛ وَإِلَّا لَمْ يُجِبِ السَّائِلَ بِهِ، [وَلَمْ](١) يَقْتَصِرْ عَلَيْهِ.

- وَالثَّانِي: لَا؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ أَخْبَرَ بِهِ، وَلَمْ يَرَهُ صَوَابًا أَوْ رَاجِحًا. وَلِهَذَا رُبَّمَا أَفْتَى بِخِلَافِهِ.

وَقَدْ يَكُونُ غَرَضُهُ أَلَّا يَتَقَلَّدَ لِلسَّائِل، بَلْ يَدُلَّهُ عَلَى مَا قِيلَ لِيَسْأَلَ عَنْهُ. وَهُوَ أَوْلَى إِنْ شَاءَ اللهُ ـ تَعَالَى ـ .

⁽١) يُنظر: (تهذيب الأجوبة): ١/ ٥٢٥، و(المسودة): ٢/ ٩٤٦، و(الرعاية): ١/ ٢٦، و(الفروع): ١/ ٤٧، و(تصحيح الفروع): ١/ ٤٧، و(الإنصاف): ٣٠٩/ ٣٧٩.

⁽٢) من (أ)، وفي (ب): و.





* وَإِنْ (١) قَالَ: «يَفْعَلُ السَّائِلُ كَذَا وَكَذَا احْتِيَاطًا» (٢):

- فَهُوَ وَاجِبٌ ـ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ـ .

اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ.

كَقَوْلِ أَحْمَدَ فِي الطَّلَاقِ فِي نِكَاحِ بِلَا وَلِيِّ أَوْ بِلَا شُهُودٍ: «يَقَعُ احْتِيَاطًا»(٣).

- وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَنْدُوبٌ.

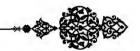
وَالْأَوْلَى: النَّظُرُ فِي الْحُكْمِ، فَإِنْ كَانَ الْوُجُوبُ فِيهِ أَحْوَطَ، أُوِ (١) اقْتَضَاهُ وَلِلْأَوْلَى: النَّظُرُ فِي الْحُكْمِ، فَإِنْ كَانَ الْوُجُوبُ فِيهِ أَحْوَطَ، أُو اقْتَضَاهُ وَلِيلٌ أَوْ قَرِينَةٌ ؟ تَعَيَّنَ، وَإِلَّا فَلَا.

⁽١) في (ب): فإن.

⁽٢) يُنظر: (تهذيب الأجوبة): ٢/ ٦٦٠، و(الرعاية): ١/ ٢٦، و(المسودة): ٢/ ٩٤٦، و(الفروع): ١/ ٥٥، و(مصطلحات الفقه الحنبلي): ٣١.

⁽٣) الرواية رواها ابن منصور في (مسائله) رقم: ٨٧٩، وذكرها ابن حامد في (تهذيب الأجوبة): ٢/ ٦٦٢.

⁽٤) في (ب): و.





* فَإِنْ تَوَقَّفَ فِي مَسْأَلَةٍ (١٠):

- جَازَ إِلْحَاقُهَا بِمَا يُشْبِهُهَا، إِنْ كَانَ حُكْمُهَا أَرْجَحَ مِنْ غَيْرِهِ.
- وَإِنْ أَشْبَهَتْ (٢) مَسْأَلْتَانِ أَوْ أَكْثَرُ، أَحْكَامُهَا مُخْتَلِفَةٌ بِالْخِفَّةِ وَالثَّقَلِ، فَهَلْ يُلْحِقُ " بِالْأَخْفِّ، أَوِ الأَنْقَلِ (٤)، أَوْ يُخَيِّرُ الْمُقَلِّدَ بَيْنَهُمَا ؟ يَحْتَمِلُ فَهَلْ يُلْحِقُ (١). أَوْ يُخَيِّرُ الْمُقَلِّدَ بَيْنَهُمَا ؟ يَحْتَمِلُ أَنْ اللّٰهُ اللّٰ اللّٰ اللّٰهُ اللّٰ اللّٰ اللّٰهُ الللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ الللّٰهُ الللللّٰ اللّٰهُ اللللّٰهُ اللّٰهُ الللّٰهُ اللّٰهُ اللللللّٰهُ الللّٰهُ الللللللللّٰهُ اللللل

الْأَظْهَرُ هُنَا عَنْهُ: التَّخْييرُ.

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: «لَا تَتَعَادَلُ الأَمَارَاتُ»(١).

قُلْتُ: «فَلَا تَخْيِيرَ، وَلَا وَقْفَ، وَلَا تَسَاقُطَ إِذًا ».

وَالْأَوْلَى: العَمَلُ بِكُلِّ مِنْهُمَا لِمَنْ هُوَ أَصْلَحُ لَهُ.

⁽۱) يُنظر: (تهذيب الأجوبة): ٢/ ٦٩٤، و(الحاوي): ٥٥، و(المسودة): ٢/ ٩٤٠، و(الفروع): ١/ ٥٠، و(حاشية ابن قندس): ١/ ٥٠، و(تصحيح الفروع): ١/ ٤٩، و(الإنصاف): ٣٠ ٣٧٣، و(المعونة): ١١/ ٥٠١، و(شرح الكوكب): ٤/ ٥٠١.

⁽٢) في (ب): اشتبهت.

⁽٣) من (أ) و(ص)، وفي (ب): تلحق.

⁽٤) من (أ) و(غ) و(ج)، وفي (ب) و(ص): بالأثقل.

⁽٥) من (أ) و(غ)، وفي (ب): أوجه.

⁽٦) يُنظر: (التمهيد): ٤ / ٣٤٩.

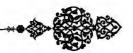


* وَإِذَا نَصَّ عَلَى حُكْمٍ فِي مَسْأَلَةٍ، ثُمَّ قَالَ فِيهَا: «وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ»، أَوْ: «ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى كَذَا» يُرِيدُ خِلَافً نَصِّهِ، كَانَ مَذْهَبًا؟(١)

- لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَذْهَبًا لِلْإِمَام، كَمَا لَوْ قَالَ: «وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى كَذَا».

- قُلْتُ: «وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَذْهَبًا لَهُ، كَمَا لَوْ قَالَ: «يَحْتَمِلُ قَوْلَيْنِ».

⁽١) يُنظر: (التمهيد): ٤/ ٣٨٢، و(الـمسودة): ٢/ ٩٣٨ و ٩٤٦، و(الفروع): ١/ ٤٩، و(التَّحبير): ٨/ ٣٩٦٩، و(الإنصاف): ٣٠/ ٣٧٩، (شرح الكوكب): ٥/ ٥٠١.





* وَمَفْهُومُ كَلَامِهِ(١):

- مَذْهَبُهُ ـ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ـ .

اخْتَارَهُ الْخِرَقِيُّ، وَابْنُ حَامِدٍ، وَإِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ؛ لأَنَّ التَّخْصِيصَ مِنَ الْأَئِمَّةِ إِنَّمَا يَكُونُ لِفَائِدَةٍ، وَلَيْسَ هُنَا [سِوَى](٢) اخْتِصَاصِ مَحَلِّ النَّطْقِ بِالْحُكْمِ الْمَنْطُوقِ بِهِ، وَإِلَّا كَانَ تَخْصِيصُهُ بِهِ عَبَثًا وَلَغْوًا.

- وَالثَّانِي: لَا.

اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرِ ابْنُ جَعْفَرٍ؛ لأَنَّ كَلَامَهُ قَدْ يَكُونُ خَاصًّا بِسُؤَالِ سَائِلِ أَوْ حَالَةٍ خَرَجَ الْكَلَامُ لَهَا مَخْرَجَ الْغَالِبِ؛ فَلاَ يَكُونُ مَفْهُومُهُ بِخِلَافِهِ؟ وَلَوْ حَالَةٍ خَرَجَ الْكَلَامُ لَهَا مَخْرَجَ الْغَالِبِ؛ فَلاَ يَكُونُ مَفْهُومُهُ بِخِلَافِهِ (٥)، وَلَوْ كَانَ مُرَادُهُ ضِدَّهُ لَبَيَّنَهُ غَالِبًا.

* فَإِذَا قُلْنَا: «هُوَ مَذْهَبُهُ»، فَنَصَّ عَلَى خِلَافِهِ(١٠):

- بَطَلَ الْمَفْهُومُ - فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ - لِقُوَّةِ النَّصِّ وَخُصُوصِهِ.

⁽۱) يُنظر: (تهذيب الأجوبة): ٢/ ٨٢٨، و(الرعاية): ١/ ٢٧، و(المسودة): ٢/ ٩٤٦، و(التَّحبير): ٨/ ٣٩٣، و(الإنصاف): ٣٠/ ٣٧٧، و(المعونة): ١١/ ٥٨٧، و(شرح الكوكب): ٤/ ٤٩٧.

⁽٢) من (أ).

⁽٣) من (ب).

⁽٤) في (ب): يعقب.

⁽٥) في (ب) علامة سقط بمقدار كلمة.

⁽٦) يُنظر: (الرعاية): ١/ ٢٧، و(المسودة): ٢/ ٩٤٦، و(الإنصاف): ٣٠/ ٣٠٠.



- وَالثَّانِي: لَا يَبْطُلُ؛ لأَنَّ الْمَفْهُومَ كَالنَّصِ فِي إِفَادَةِ الْحُكْمِ، فَيَصِيرُ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ إِنْ كَانَا عَامَّيْنِ.

> كَقَوْلِهِ فِي الْأَبِ وَالْأَخِ، لَمَّا سُئِلَ عَنْ عِنْقِ الْأَبِ بِالشِّرَاءِ؟ فَقَالَ: «يُعْتَقُ».

> > وَعَنْ [عِتْقِ](١) الأَخْ بِهِ ؟

فَقَالَ: «يُعْتَقُ» (٢).

فَمَفْهُومُ الْأَوَّلَةِ: أَنَّ الْأَخَ لَا يُعْتَقُ، وَلَفْظُ الثَّانِيَةِ: أَنَّهُ يُعْتَقُ.

فَإِنْ قُلْنَا: «[إِنَّ](٣) الْمَفْهُومَ يَبْطُلُ بِالْمَنْطُوقِ»؛ كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ رِوَايَةً وَاحِدَةً، وَإِلَّا صَارَ فِي الْأَخ رِوَايَتَانِ:

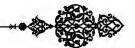
إحْدَاهُمَا: بِنَصِّهِ.

وَالْأُخْرَى: بِنَقْل وَتَخْرِيجٍ.

⁽١) من (أ).

⁽٢) الرواية ذكرها ابن حامد في (تهذيب الأجوبة): ٢/ ٨٢٩.

⁽٣) من (أ).





* فَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا (١):

- فَهُوَ مَذْهَبُهُ ـ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ـ .

اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ، وَأَكْثَرُ أَصْحَابِنَا؛ لأَنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ فِي الْعِلْمِ، وَالتَّبْلِيغِ، وَالْهِدَايَةِ، وَالِاتِّبَاعِ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ بِمَا لَا دَلِيلَ لَهُ عِنْدَهُ، حَذَرًا مِنَ الضَّلَالِ وَالإِضْلَالِ، لَاسِيَّمَا مَعَ الدِّينِ، وَالْوَرَعِ، وَتَرْكِ الشُّبْهَةِ.

- وَالثَّانِي: الْمَنْعُ؛ لِجَوَازِ ذَلِكَ عَلَيْهِ سَهْوًا، أَوْ نِسْيَانًا، أَوْ جَهْلًا، أَوْ تَهَاوُنًا، [فَإِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ عَلَيْهِ](٢)، [وَأَنْ يُقِرَّهُ اللهُ](٣) عَلَيْهِ؛ لِعَدَم الْوَحْي بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرُبَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ قَبْلَ رُتْبَةِ الإجْتِهَادِ فِي ذَلِكَ الْحُكْم؛ [وَلأَنَّ خَطَأَهُ لَا يَعُمُّ](١) ضَلاَلَهُ بِهِ، وَلاَ اتِّبَاعَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَلاَ تَجَنَّبُهُ، بِخِلَافِ الشَّارِعِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، لَكِنْ جَعْلُهُ أَوْلَى [أَوْلَى](٥).

⁽١) يُنظر: (تهذيب الأجوبة): ١/ ٤١٠، و(المسودة): ٢/ ٩٤٦، و(الرعاية): ١/ ٢٧، و(التَّحبير): ٨/ ٣٩٦٣، و(شرح الكوكب): ٤/ ٤٩٦ و ٤٩٧.

⁽٢) من (ب).

⁽٣) من (أ)، والجملة كاملة في (غ): «لجواز ذلك عليه، وأن يقر الله عليه لعدم الوحي» وفي موضع آخر من (غ): «لأن هذا جائز عليه، ويقر عليه، ربما فعل ذلك قبل رتبة الاجتهاد».

⁽٤) من (أ) و(غ)، وفي (ب): وإن أخطأه لا نعلم.

⁽٥) من (أ).





* إِذَا حَدَثَتْ مَسْأَلَةٌ لا قَوْلَ فِيهَا لِأَحَدِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، فَهَلْ يَجُورُ الِاجْتِهَادُ فِيهَا، وَالْفَتْوَى(١)، وَالْحُكْمُ لِمَنْ هُوَ أَهْلٌ لِذَلِكَ؟(٢)

فِيهِ ثَلاَئَةُ أَوْجُهِ:

- الْأُوَّلُ: يَجُوزُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَأَنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ (وَعَلَى](نَ هَذَا دَرَجَ السَّلَفُ وَالْخَلَفُ.

[وَلِأَنَّ]('') الْحَاجَةَ دَاعِيَةٌ إِلَى ذَلِكَ؛ لِكَثْرَةِ الْوَقَائِعِ، وَ[الْحَاجَةِ إِلَى]('') مَعْرِفَةِ أَحْكَامِهَا شَرْعًا، مَعَ قِلَّةِ النُّصُوصِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا، وَحَذَرًا مِنْ تَوَقُّفِ الْحُكْمِ بَيْنَ الْخُصُوم.

وَلأَنَّهُ رُبَّمَا احْتِيجَ إِلَيْهِ، فَتَتَعَذَّرُ (٧) مَعْرِفَتُهُ إِذًا لِعَدَمِ النَّاظِرِ فِيهِ، أَوْ لِتَأَخُّرِ اجْتِهَادِهِ مَعَ دَعْوَى الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

⁽١) في (ب): الفتيا.

⁽٢) يُنظر: (الحاوي): ٦٠، و(المسودة): ٢/ ٩٦٠.

⁽٣) متفق عليه، أخرجه البخاري في (صحيحه) رقم: ٧٣٥٢، ومسلم في (صحيحه) رقم: ٤٥٨٤، بلفظ: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر واحد».

⁽٤) في (ب): على .

⁽٥) في (ب): لأن.

⁽٦) من (ب).

⁽٧) في (ب): فتعذر.



- وَالثَّانِي: لَا يَجُوزُ فِيهِمَا.

قَالَ أَحْمَدُ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ: «إِيَّاكَ أَنْ تَتَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لَيْسَ لَكَ فِيهَا إِمَامٌ»(١).

وَقَدْ كَانَ السَّلَفُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ يَتَدَافَعُونَ الْمَسَائِلَ وَالْفَتْوَى، وَكُلُّ وَاجْتَهَدُوا لَظَهَرَ لَهُمُ وَكُلُّ وَاجِدٍ وَدَّ أَنَّ أَخَاهُ كَفَاهُ هِي، وَنَعْلَمُ (٢) أَنَّهُمْ لَوِ اجْتَهَدُوا لَظَهَرَ لَهُمُ الْحَقُّ فِي الْمَسْأَلَةِ لِأَهْلِيَّتِهِمْ (٣).

- وَالنَّالِثُ: أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْفُرُوعِ دُونَ الْأُصُولِ؛ لِأَنَّ الْخَطَرَ فِي الْأُصُولِ أَعْظَمُ ('')، وَتَرْكَ الْخَوْضِ فِيهَا أَسْلَمُ، وَالْمُخْطِئُ فِي أَكْثَرِهَا كَافِرٌ أَوْ فَاسِقٌ، بِخِلَافِ الْفُرُوعِ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ الْمُخْطِئُ [فِيهَا] ('') رُبَّمَا أُثِيبَ كَالْحَاكِمِ بِخِلَافِ الْفُرُوعِ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ الْمُخْطِئُ [فِيهَا] ('') لاَ وَالْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمُخْطِئِ؛ لِلنَّصِّ فِي اجْتِهَادِهِ، وَكَيْفَ ('') لاَ وَالْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إِلَى مَعْرِفَةِ حُكْمِ الْوَاقِعَةِ لِيقْضِيَ فِيهَا الْمُجْتَهِدُ بِمَا يَرَاهُ، بِخِلَافِ الْأُصُولِ، إِذِ الْعَقْلُ كَامُ فِيهَا؛ فَلاَ يَتَوقَّفُ عَلَى غَيْرِهِ، كَمَا يَتَوقَّفُ حُكْمُ الْفُرُوعِ، حَيْثُ لاَ يُعْلَمُ ('') إِلاَّ مِنْ دَلِيلِ شَرْعِيٍّ. [وَاللهُ أَعْلَمُ] ('').

⁽١) تقدم تخريج هذه الرواية.

⁽٢) في (ب): يعلم.

⁽٣) في (ب) علامة لسقط بمقدار كلمة.

⁽٤) من (ب) و (غ)، وفي (أ): عظيم.

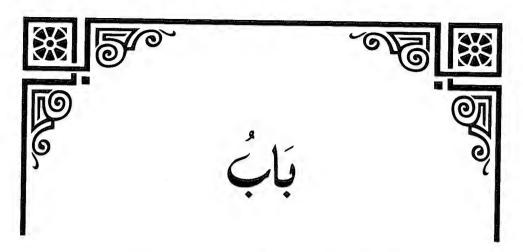
⁽٥) من (ب).

⁽٦) في (ب): فكيف.

⁽٧) من (ب) و (غ)، وليست في (أ).

⁽٨) في (ب): تعلم.

⁽٩) من (ب).



[مَعْرِفَة] "عُيُوبِ التَّاْلِيفِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ؛ لِيَعْرِفَ" الْـمُفْتي كَيْفَ يَتَصَرَّفُ فِي الْـمَنْقُولِ، وَمَا مُرَادُ قَائِلِهِ وَمُؤَلِّفِهِ ؛ فَيَصِحَّ نَقَٰلُهُ لِلمَذْهَبِ، وَعَزْوُهُ لَهُ إِلَى الْإِمَامِ أَوْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ"

⁽٣) قال المؤلف في (الغاية) ٥٨/ب: «وقد كنت جمعت في عيوب التأليف جزءًا قبل أن أقف على (تهذيب الأجوبة) لابن حامد، ومختصره للقاضي أبي يعلى، والشريف أبي جعفر، ففيه فوائد تتعلق بما نحن بصدده، وأنا ألحق الغرض من ذلك إن شاء الله، وإذا عرف ذلك عُلم أنّا احترزنا مما وقع فيه الغير، والله الموفق بلطفه وكرمه».









⁽١) من (ب).

⁽٢) من (أ) و (ظ)، وفي (ب) و (ص): ليعلم.





فَنَقُولُ: اعْلَمْ أَنَّ أَعْظَمَ الْمَحَاذِيرِ فِي التَّأْلِيفِ النَّقْلِيِّ؛ إِهْمَالُ نَقْلِ الْأَلْفَاظِ بِأَعْيَانِهَا، وَالإِكْتِفَاءُ بِنَقْلِ الْمَعَانِي، مَعَ قُصُورِ التَّأَمُّلِ عَنِ اسْتِيعَابِ مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ الْأَوَّلِ بِلَفْظِهِ، وَرُبَّمَا كَانَتْ بَقِيَّةُ الْأَسْبَابِ مُتَفَرِّعَةً (١) عَنْهُ؛ لَأَنَّ القَطْعَ بِحُصُولِ مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ بِكَلَامِهِ، أَوِ الْكَاتِبِ بِكِتَابَتِهِ، مَعَ ثِقَةِ الرَّاوِي؛ يَتَوَقَّفُ عَلَى انْتِفَاءِ الْإِضْمَارِ، الْمُتَكَلِّمِ بِكَلَامِهِ، وَالنَّشِخ، وَالتَّقْدِيم، وَالتَّاخِيرِ، وَالإِشْتِرَاكِ، وَالتَّجُورِ، وَالتَّقْدِير، وَالاَشْتِرَاكِ، وَالتَّجُورِ، وَالتَّقْدِير، وَالنَّقْل، وَالْمُعَارِضِ الْعَقْلِيِّ.

فَكُلُّ نَقْل لَا نَأْمَنُ مَعَهُ حُصُولَ بَعْضِ الْأَسْبَابِ، وَلَا نَقْطَعُ بِانْتِفَائِهَا - نَحْنُ وَلَا النَّاقِلُ - ، وَلَا نَظُنُّ عَدَمَهَا، وَلَا قَرِينَةً تَنْفِيهَا؛ فَلا (٢) نَجْزِمُ فِيهِ بِمُرَادِ الْمُتَكَلِّم، بَلْ رُبَّمَا ظَنَنَّاهُ أَوْ تَوَهَّمْنَاهُ، وَلَوْ نُقِلَ لَفْظُهُ بِعَيْنِهِ، وَقَرَائِنِهِ، وَتَارِيخِهِ، وَأَسْبَابِهِ؛ انْتَفَى هَذَا [الْمَحْذُورُ] (٣) أَوْ أَكْثَرُهُ.

وَهَذَا مِنْ حَيْثُ [الْإِجْمَالُ](1).

وَإِنَّمَا يَحْصُلُ الظَّنُّ بِنَقْلِ الْمُتَحَرِّي، فَيُعْذَرُ تَارَةً لِدَعْوَى الْحَاجَةِ إِلَى التَّصَرُّفِ لِإَسْبَابِ ظَاهِرَةٍ، وَيَكْفِي ذَلِكَ فِي الْأُمُورِ الظَّنَيَّةِ، وَأَكْثَرِ الْمَسَائِلِ الْفُرُوعِيَّةِ.

[وَأَمَّا](°) التَّفْصِيلُ: فَهُوَ('') أَنَّهُ لَمَّا ظَهَرَ التَّظَاهُرُ بِمَذَاهِبِ الأَئِمَّةِ، وَالتَّنَاصُرُ لَهَا مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ، وَصَارَ لِكُلِّ مَذْهَبٍ مِنْهَا أَحْزَابٌ وَأَنْصَارٌ، وَصَارَ دَأْبُ كُلِّ

⁽١) من (أ) و(غ)، وفي (ب) و(ص) و(ظ): مفرعة.

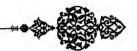
⁽٢) من (أ)، وفي (ب) و(ص) و(ظ): ولا.

⁽٣) من (ب) و(ص) و(غ) و(ظ)، وفي (أ) : المحظور.

⁽٤) تصحّفت في (أ) و(ب) إلى: الإهمال، والمثبت موافق لـ (ص) و (غ) و (ظ).

⁽٥) من (أ).

⁽٦) من (أ) و (ص) و (ظ) و (غ)، و في (ب): وهو، وبعدها علامة سقط بمقدار كلمة.



فَرِيقٍ نَصْرَ قَوْلِ صَاحِبِهِمْ، وَقَدْ لَا يَكُونُ أَحَدُهُمُ اطَّلَعَ عَلَى مَأْخَذِ إِمَامِهِ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ، فَتَارَةً يُثْبِتُهُ بِعَيْرِهِ، وَلَا يَعْلَمُ بِالْمُوَافَقَةِ، وَتَارَةً يُثْبِتُهُ بِغَيْرِهِ، وَلَا يَعْلَمُ بِالْمُوَافَقَةِ، وَتَارَةً يُثْبِتُهُ بِغَيْرِهِ، وَلَا يَعْلَمُ بِالْمُوافَقَةِ، وَتَارَةً يُثْبِتُهُ بِغَيْرِهِ، وَلَا يَعْلَمُ بِالْمُوافَقَةِ، وَتَارَةً يُثْبِتُهُ بِغَيْرِهِ، وَلَا يَعْلَمُ بِالْمُوافَقَةِ، وَتَارَةً يُثْبِتُهُ بِغَيْرِهِ، وَلَا يَشْعُرُ (١) بِالْمُخَالَفَةِ.

وَمَحْذُورُ ذَلِكَ: مَا يَسْتَجِيزُهُ فَاعِلُ هَذَا^(۲) مِنْ تَخْرِيجٍ أَقَاوِيلِ إِمَامِهِ مِنْ مَسْأَلَةٍ إِلَى [مَسْأَلَةٍ] أَخْرَى، وَالتَّفْرِيعِ عَلَى مَا اعْتَقَدَهُ مَذْهَبًا لَهُ بِهَذَا التَّعْلِيلِ، وَهُوَ لِهَذَا الْحُكْمِ غَيْرُ دَلِيلِ، وَنِسْبَةِ الْقَوْلَيْنِ إِلَيْهِ بِتَخْرِيجِهِ.

وَرُبَّمَا حَمَلَ كَلَامَ الْإِمَامِ فِيمَا خَالَفَ مَصِيرَهُ(١) عَلَى مَا يُوَافِقُهُ، اسْتِمْرَارًا لِقَاعِدة تَعْلِيلِهِ، وَسَعْيًا فِي تَصْحِيح تَأْوِيلِهِ.

وَصَارَ كُلِّ مِنْهُمْ يَنْقُلُ عَنِ الْإِمَامِ مَا سَمِعَهُ مِنْهُ، أَوْ بَلَغَهُ عَنْهُ، مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ سَبَبٍ وَلَا تَارِيخٍ، فَإِنَّ الْعِلْمَ بِذَلِكَ قَرِينَةٌ فِي إِفَادَةِ مُرَادِهِ مِنْ ذَلِكَ اللَّفْظِ - كَمَا سَبَقَ - ؟ فَيَكْثُرُ (٥) لِذَلِكَ الْخَبْطُ ؟ لَأَنَّ الأَّتِي بَعْدَهُ يَجِدُ عَنِ الإِمَامِ اخْتِلاَفَ أَقُوالٍ، وَاخْتِلاَفَ فَيَكْثُرُ الْأَبِي بَعْدَهُ يَجِدُ عَنِ الإِمَامِ اخْتِلاَفَ أَقُوالٍ، وَاخْتِلاَفَ أَحُوالٍ، فَيَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ نِسْبَةُ أَحَدِهِمَا [إليه عَلَى] (١) أَنَّهُ مَذْهَبُ لَهُ، يَجِبُ عَلَى مُقَلِّدِهِ الْمَصِيرُ إلَيْهِ دُونَ بَقِيَّةٍ أَقَاوِيلِهِ، إِنْ كَانَ النَّاظِرُ مُجْتَهِدًا.

وَأَمَّا إِنْ كَانَ مُقَلِّدًا، فَغَرَضُهُ (٧) مَعْرِفَةُ مَذْهَبِ إِمَامِهِ بِالنَّقْلِ عَنْهُ؛ فَلا (٨) يَحْصُلُ

⁽١) من (ب) و (ص) و (ظ) و (غ)، وفي (أ): يعلم.

⁽٢) من (أ) و(ظ) و(غ)، وفي (ب) و(ص): ذلك .

⁽٣) من (ب).

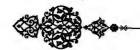
⁽٤) من (أ) و(غ)، وفي (ب) و(ص) و(ظ): نظيره .

⁽۵) من (أ) و(غ) و(ظ)، وفي (ب): فليكثر.

⁽٦) من (أ) و(ص) و(ظ) و(غ)، وفي (ب): إلى.

⁽٧) من (أ) و(ص) و(غ) و(ظ)، وفي (ب): وفرضه.

⁽٨) من (أ) و(غ)، وفي (ب) و(ص) و(ظ): ولا.



غَرَضُهُ مِنْ جِهَةِ نَفْسِهِ؛ لأَنَّهُ لَا يُحْسِنُ الْجَمْعَ، وَلَا يَعْلَمُ التَّارِيخَ (١) لِعَدَمِ ذِكْرِهِ، وَلَا التَّرْجِيحَ عِنْدَ التَّعَارُضِ بَيْنَهُمَا لِتَعَذَّرِهِ مِنْهُ.

وَهَذَا الْمَحْذُورُ إِنَّما لَزِمَ مِنَ الْإِخْلَالِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، فَيَكُونُ مَحْذُورًا.

وَلَقَدِ اسْتَمَرَّ كَثِيرٌ مِنَ الْـمُصَنِّفِينَ وَالْـحَاكِينَ (٢) عَلَى قَوْلِـهِمْ: «مَذْهَبُ فُلاَنٍ كَذَا"، وَ: «مَذْهَبُ فُلَانٍ كَذَا».

فَإِنْ أَرَادُوا [بِذَلِكَ] (٣) أَنَّهُ نُقِلَ عَنْهُ فَقَطْ؛ فَلِمَ يُفْتُونَ بِهِ فِي وَقْتٍ مَا عَلَى أَنَّهُ مَذْهَبُ الْإِمَامِ؟

وَإِنْ أَرَادُوا أَنَّهُ (١) الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ عِنْدَهُ، وَيَمْتَنِعُ الْمَصِيرُ إِلَى غَيْرِهِ لِلمُقَلِّد؛ فَلا يَخْلُو حِينَتْذٍ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ [التَّاريخُ مَعْلُومًا أَوْ مَجْهُولًا.

* فَإِنْ كَانَ مَعْلُومًا؛ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ] (٥) مَذْهَبُ إِمَامِهِ:

- أَنَّ الْقَوْلَ الْأَخِيرَ يَنْسَخُ الْأَوَّلَ إِذَا تَنَاقَضَا، كَالْأَخْبَارِ.

- أَوْ لَيْسَ مَذْهَبُهُ كَذَلِكَ، بَلْ يَرَى عَدَمَ نَسْخِ الْأَوَّلِ بِالثَّانِي.

- أَوْ لَـمْ يُنْقَلْ عَنْهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

فَإِنْ كَانَ مَذْهَبُهُ: اعْتِقَادَ النَّسْخِ؛ فَالْأَخِيرُ مَذْهَبُهُ، فَلَا تَجُوزُ الْفَتْوَى (١) بِالأُوَّلِ

إذا عُلِــم

⁽١) من (أ) و (ب) و (ظ)، وفي (غ): بالتاريخ.

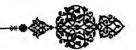
⁽٢) من (ب) و(غ) و(ص)، وفي (أ) و(ظ) : الحاكمين.

⁽٣) من (أ) و(ص) و(غ) و(ظ)، وليست في (ب).

⁽٤) من (ب) و(غ) و(ظ) و(ص)، وفي (أ): به.

⁽٥) من (أ).

⁽٦) من (ب) و (ص) و (غ) و (ظ)، وفي (أ): الفتيا.



لِلمُقَلِّدِ، وَلَا التَّخْرِيجُ مِنْهُ، وَلَا النَّقْضُ بِهِ.

وَإِنْ كَانَ مَذْهَبُهُ: أَنَّهُ لا يُنْسَخُ الْأَوَّلُ بِالثَّانِي عِنْدَ التَّنَافِي، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ:

- يَرَى جَوَازَ الْأَخْذِ بَأَيِّهِمَا شَاءَ الْمُقَلِّدُ إِذَا أَفْتَاهُ الْمُفْتِي.
 - أَوْ يَكُونَ مَذْهَبُهُ الْوَقْفَ.
 - أَوْ شَيْئًا آخَرَ.

فَإِنْ كَانَ مَذْهَبُهُ: الْقَوْلَ بِالتَّخْيِيرِ؛ كَانَ الحُكْمُ وَاحِدًا وَلا تَعَدُّدَ، وَهُوَ خِلَافُ الْفَرْضِ.

وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يَرَى الْوَقْفَ؛ تَعَطَّلَ الْحُكْمُ حِينَئِذٍ، وَلَا يَكُونُ لَهُ فِيهَا قَوْلُ الْعُمَلُ عَلَيْهِ سِوَى الْامْتِنَاعِ مِنَ العَمَلِ بِشَيْءٍ مِنْ أَقْوَالِهِ.

وَإِنْ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ إِمَامِهِ [الْقَوْلُ بِ] (الشَّيْءِ مِنْ ذَلِكَ؛ فَهُوَ لا يَعْرِفُ حُكْمَ الْإِمَامِ (الْمَامِ (الْمَامُ (اللَّهُ (الْمَامُ (اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا الْمَامُ (اللَّهُ اللَّهُ (اللَّهُ اللَّهُ اللَّامُ اللَّهُ اللّلْمُ اللَّهُ الللَّهُ الل

هَذَا كُلُّهُ إِنْ عُلِمَ التَّارِيخُ.

* وَأَمَّا إِنْ جُهِلَ، فَإِمَّا أَنْ:

- يُمْكِنَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ، بِاخْتِلَافِ حَالَيْنِ أَوْ مَحَلَّيْنِ.

إذا جُهل

⁽١) من (أ) و(غ).

⁽٢) من (أ) و(غ)، وفي (ب) و(ص) و(ظ): إمامه .

⁽٣) من (أ) و(غ)، وفي (ب) و(ص) و(غ): من.

⁽٤) من (ب) و(ص) و(غ) و(ظ)، وفي (أ): فيها.



- أَوْ لَيْسَ [يُمْكِنُ](١).

فَإِنْ أَمْكَنَ: فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَذْهَبُ إِمَامِهِ:

- جَوَازَ الْجَمْع حِينَئِذٍ، كَمَا فِي الْآثَارِ.
 - [أَوْ وُجُوبَهُ.
 - أُوِ التَّخْيِيرَ.
 - أو الْوَقْفَ] (٢).
 - أَوْ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ أُوِ^(٣) الثَّانِيَ؛ فَلَيْسَ لَهُ حِينَئِذٍ إِلاَّ قَوْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ مَا اجْتَمَعَ مِنْهُمَا، فَلَا يَحِلُّ حِينَئِذِ الفُتْيَا بِأَحَدِهِمَا عَلَى ظَاهِرِهِ، عَلَى وَجْهٍ لَا يُمْكِنُ الْجَمْعُ.

وَإِنْ كَانَ الثَّالِثَ؛ فَمَذْهَبُهُ أَحَدُهُمَا بِلَا تَرْجِيحٍ.

وَهُوَ بَعِيدٌ، لَاسِيَّمَا مَعَ تَعَذُّرِ تَعَادُلِ الْأَمَارَاتِ.

وَإِنْ كَانَ الرَّابِعَ أُولَ الْخَامِسَ؛ فَلاَ عَمَلَ إِذًا.

وَأَمَّا إِنْ لَمْ يُمْكِنِ الْجَمْعُ مَعَ الْجَهْلِ بِالتَّارِيخِ:

- فَإِمَّا أَنْ يَعْتَقِدَ نَسْخَ (°) الْأُوَّلِ بِالثَّانِي.

⁽١) من (ب) و (ص)، وليست في (أ) و (غ).

⁽٢) من (أ) و (ب)، وفي (غ): أو ليس.

⁽٣) من (ب) و(ص) و(ظ)، وفي (أ): و.

⁽٤) من (ب) و (ص)، وفي (أ) و(ظ): و.

⁽٥) في (ب): فسخ.



- أَوْ لَيْسَ.

فَإِنْ كَانَ يَعْتَقِدُ ذَلِكَ؛ وَجَبَ الْامْتِنَاعُ عَنِ الْآخْذِ بِأَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ أَيَّهُمَا هُوَ الْمَنْسُوخُ عِنْدَهُ.

وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدِ النَّسْخَ؛ فَإِمَّا التَّخْيِيرُ، [وَإِمَّا](١) الوَقْفُ، أَوْ غَيْرُهُمَا.

وَالْحُكْمُ فِي الْكُلِّ سَبَقَ.

وَمَعَ هَذَا كُلِّهِ، فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِحْضَارِ مَا اطَّلَعَ عَلَيْهِ مِنْ نُصُوصِ إِمَامِهِ عِنْدَ حِكَايِةِ بَعْضِهَا مَذْهَبًا لَهُ.

ثُمَّ لا يَخْلُو:

- إِمَّا أَنْ يَكُونَ إِمَامُهُ يَعْتَقِدُ وُجُوبَ تَجْدِيدِ الاجْتِهادِ فِي ذَلِكَ.

- أو لا.

فَإِنِ اعْتَقَدَهُ؛ وَجَبَ عَلَيْهِ تَجْدِيدُهُ فِي كُلِّ حِينِ أَرَادَ حِكَايَةَ مَذْهَبِهِ، وَهَذَا يَتَعَذَّرُ فِي مَقْدُودِ (٢) البَشَرِ - إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى - ؛ لَأِنَّ ذَلِكَ يَسْتَدْعِي الإِّحَاطَةَ بِمَا نُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ عَلَى جِهَتِهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ يُسْأَلُ، وَمَنْ لَمْ يُصَنَّفُ كُتُبًا فِي الْإِمَامِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ عَلَى جِهَتِهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ يُسْأَلُ، وَمَنْ لَمْ يُصَنَّفُ كُتُبًا فِي الْمَذْهَبِ، بَلْ أُخِذَ أَكْثَرُ مَذْهَبِهِ مِنْ قَوْلِهِ وَفَتَاوِيهِ، كَيْفَ يُمْكِنُ حَصْرُ ذَلِكَ عَنْهُ! هَذَا [بَعِيدً] (٣) عَادَةً.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَذْهَبُ إِمَامِهِ وُجُوبَ تَجْدِيدِ الاِجْتِهَادِ عِنْدَ نِسْبَةِ بَعْضِهَا إِلَيْهِ مَذْهَبًا لَهُ؛ [يُنْظُرْ](''):

⁽١) من (ب) و(ص) و (ظ)، وفي (أ): أو.

⁽٢) من (أ) و (غ)، وفي (ب) و (ص) و (ظ): مقدرة.

⁽٣) من (أ).

⁽٤) من (ب).



فَإِنْ قِيلَ: «رُبَّمَا لَا يَكُونُ مَذْهَبُ أَحَدٍ الْقَوْلَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، فَضْلًا عَنِ الْإِمَام».

قُلْنَا: «نَحْنُ لَمْ نَجْزِمْ بِحُكْمٍ فِيهَا، بَلْ رَدَدْنَا وَقُلْنَا: إِنْ كَانَ [كَذَا](١)؛ لَزِمَ مِنْهُ كَذَا».

وَيَكْفِي فِي إِيقَافِ إِقْدَامِ هَوُّ لَاءِ؛ تَكْلِيفُهُمْ نَقْلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ عَنِ الْإِمَامِ.

[وَمَعَ ذَلِكَ](٢) فَكَثِيرٌ مِنْ هَذِهِ الأَقْسَامِ قَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الأَئِمَّةِ، وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَيَانِهِ؛ فَلْيُنظَرْ مِنْ أَمَاكِنِهِ.

وَإِنَّمَا يُقَابِلُونَ هَذَا التَّحْقِيقَ بِكَثْرَةِ نَقْلِ الرِّوَايَاتِ وَالْأَوْجُهِ وَالْاحْتِمَالَاتِ، وَالتَّهَجُّمِ عَلَى التَّخْرِيجِ وَالتَّفْرِيعِ، حَتَّى لَقَدْ صَارَ هَذَا عَادَةً وَفَضِيلَةً، فَمَنْ [لَمْ يَكُنْ وَالتَّهَجُّم عَلَى التَّخْرِيجِ وَالتَّفْرِيعِ، حَتَّى لَقَدْ صَارَ هَذَا عَادَةً وَفَضِيلَةً، فَمَنْ [لَمْ يَكُنْ مِنْذِلَةٍ، فَالْتَزَمُوا لِلحَمِيَّةِ نَقْلَ مَا لاَ يُجوزُ نَقْلُهُ لِمَا مِنْذِلَةٍ، فَالْتَزَمُوا لِلحَمِيَّةِ نَقْلَ مَا لاَ يُجوزُ نَقْلُهُ لِمَا عَلِمْتَهُ آنِفًا.

ثُمَّ قَدْ عَمَّ أَكْثَرَهُمْ، بَلْ كُلَّهُمْ، نَقْلُ أَقَاوِيلَ يَجِبُ الْإِعْرَاضُ عَنْهَا فِي نَظَرِهِمْ؛ بِنَاءً عَلَى كَوْنِهَا قَوْلًا ثَالِثًا _ وَهُو بَاطِلٌ عِنْدَهُمْ _ ، أَوْ (١) لَأَنَّهَا مُرْسَلَةٌ فِي سَنَدِهَا عَنْ قَائِلِهَا، وَخَرَّجُوا مَا يَكُونُ (٥) بِمَنْزِلَةِ قَوْلٍ ثَالِثٍ؛ بِنَاءً عَلَى مَا يَظْهَرُ لَهُمْ مِنَ الدَّلِيلِ، فَمَا هَؤُلَاءِ بِمُقَلِّدِينَ حِينَئِذٍ.

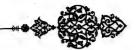
⁽١) من (ب).

⁽٢) من (ب).

⁽٣) من (أ) و(غ)، وفي (ب) و(ص) و(ظ): لم يأت بذلك.

⁽٤) من (أ) و(غ) و(ظ)، وفي (ب): أولاً.

 ⁽٥) من (أ) و(ص) و(غ) و(ظ)، وفي (ب): لا يكون.



* وَقَدْ يَحْكِي أَحَدُهُم فِي كِتَابِهِ أَشْيَاءَ يَتَوَهَّمُ(١) الْمُسْتَرْشِدُ أَنَّهَا إِمَّا مَأْخُوذَةٌ مِنْ نُصُوصِ الْإِمَامِ، أَوْ مِمَّا اتَّفَقَ الْأَصْحَابُ عَلَى نِسْبَتِهَا إِلَى الْإِمَامِ مَذْهَبًا لَهُ، وَلَا يَذْكُرُ الْحَاكِي لَهُ مَا يدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَلاَ أَنَّهُ اخْتِيَارٌ لَهُ، وَلَعَلَّهُ يَكُونُ قَدِ اسْتَنْبَطَهُ، أَوْ رَآهُ وَجْهًا لِبَعْضِ الْأَصْحَابِ، أو احْتِمَالًا، فَهَذَا أَشْبَهُ (١) التَّدْلِيسَ، فَإِنْ قَصَدَهُ؛ فَشِبْهُ الْمَيْنِ (٣)، وَإِنْ وَقَعَ سَهُوًا أَوْ جَهْلاً؛ فَهُوَ أَعْلَى مَرَاتِبِ البَلاَدَةِ وَالشَّيْنِ، كَمَا قِيلَ:

فَإِنْ (٤) كُنْتَ لاَتَدْرِي فَتِلْكَ مُصِيبَةٌ وَإِنْ كُنْتَ تَدْرِي فَالْمُصِيبَةُ أَعْظَمُ (٥)

* وَقَدْ يَحْكُونَ فِي كُتُبِهِمْ مَا لَا يَعْتَقِدُونَ صِحَّتَهُ، وَلَا يَحُوزُ عِنْدَهُمُ الْعَمَلُ بِهِ، وَيُرْهِقُهُمْ (١) إِلَى ذَلِكَ تَكْثِيرُ الْأَقَاوِيلَ؛ لَأَنَّ مَنْ يَحْكِي عَنِ الإِمْامِ أَقْوَالاً مُتَنَاقِضَةً، أَوْ يُخَرِّجُ خِلَافَ الْمَنْقُولِ عَنِ الْإِمَامِ، فَإِنَّهُ لَا يَعْتَقِدُ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا عَلَى [وَجْهِ](٧) الْجَمْعِ، بَلْ إِمَّا [عَلَى] (١) التَّخْيِيرِ، أَوِ الوَقْفِ، [أَوِ الْبَدَلِ] (١)، أَوِ الْجَمْع بَيْنَهُمَا عَلَى وَجْهٍ يَلْزُمُ عَنْهُمَا قَوْلٌ وَاحِدٌ، بِاعْتِبَارِ حَالَيْنِ أَوْ مَحَلَّيْنِ.

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ حُكْمُهُ خِلَافُ حُكْمٍ هَذِهِ الْحِكَايَةِ عِنْدَ تَعَرِّيهَا عَنْ قَرِينَةٍ مُقَيِّدَةٍ لِذَلِكَ، وَالْغَرَضُ كَذَلِكَ.

⁽١) من (ب) و(ص) و(غ) و(ظ)، وفي (أ): فيوهم .

⁽٢) من (ب) و (ص) و (ظ)، و في (أ): شبه، و في (غ): شبيه.

⁽٣) المَيْنُ: الكذب. يُنظر (تهذيب اللغة) مادة: مين .

⁽٤) من (أ) و (ص) و (ظ) و (غ)، وفي (ب): إن.

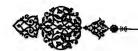
⁽٥) نُسب هذا البيت إلى معاوية بن عادية الفزَّاري، والبيت من البحر الطويل.

⁽٦) من (أ) و(غ)، وفي (ب): مرهقهم، وفي (ظ): يدفعهم.

⁽٧) من (ب).

⁽٨) من (أ).

⁽٩) من (أ) و(ب)، وليست في (غ).



* وَقَدْ يَشْرَحُ أَحَدُهُمْ كِتَابًا، وَيَجْعَلُ مَا يَقُولُهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ الْمَشْرُوحِ - [غَالِبًا](١٠ رِوَايَةً، أَوْ وَجْهًا، أَوِ اخْتِيَارًا لِصَاحِبِ الْكِتَابِ، وَلَمْ يَكُنْ ذَكَرَهُ عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ أَنْ أَلْكَالِهِ عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ أَنْ يُكِنَا فِي مِنْ فَلِكَ، وَهَذَا إِجْمَالُ وَإِهْمَالُ.

* وَقَدْ يَقُولُ أَحَدُهُمْ: «الْصَّحِيحُ فِي (١) الْمَذْهَبِ»، أَوْ: «ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ كَلَانَ، وَلَا يَقُولُ أَحَدُهُمْ: «الْصَّحِيحُ فِي أَنْ الْمَادُهُ عَيْرُهُ خِلَافَ ذَلِكَ، فَلِمَنْ يُقَلِّدُ الْعَامِّيُّ إِذًا؟ كَذَا»، وَلا يَقُولُ: «وَعِنْدِي»، وَيَقُولُ غَيْرُهُ خِلَافَ ذَلِكَ، فَلِمَنْ يُقَلِّدُ الْعَامِّيُّ إِذًا؟

فَإِنَّ كُلًّا [مِنْهُمْ]^(٣) يَعْمَلُ بِمَا يَرَى، فَالتَّقْلِيدُ إِذًا لَيْسَ لِلإِمَامِ، بَلْ لِلأَصْحَابِ فِي أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ الْإِمَام.

* ثُمَّ إِنْ أَكْثَرَ الْمُصَنِّفِينَ وَالْحَاكِينَ قَدْ يَفْهَمُونَ مَعْنَى وَيُعَبِّرُونَ عَنْهُ بِلَفْظِ يَتُوهَمُونَ أَنَّهُ وَافٍ بِالْغَرَضِ، [وَلَا يَكُونُ] (١٠) كَذَلِكَ، فَإِذَا نَظَرَ [فِيهِ أَحَدً] (٥) وَفِي يَتُوهَمُونَ أَنَّهُ وَافٍ بِالْغَرَضِ، [وَلَا يَكُونُ] (١٠)؛ رُبَّمَا يُوهَمُ (٧) أَنَّهَا مَسْأَلَةُ خِلَافٍ؛ لِأَنَّ قَوْلِ مَنْ أَتَى بِلَفْظٍ [يَدُلُّ عَلَى مَقْصِدِهِ] (١٠)؛ رُبَّمَا يُوهَمُ (٧) أَنَّهَا مَسْأَلَةُ خِلَافٍ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ قَدْ يَفُهُمُ مِنْ عِبَارَةِ مَنْ يَثِقُ بِهِ مَعْنَى قَدْ يَكُونُ عَلَى وَفْقِ مُرَادِ الْمُصَنِّفِ بَعْضَهُمْ قَدْ يَكُونُ عَلَى وَفْقِ مُرَادِ الْمُصَنِّفِ لِللَّهُ فَلَا يَكُونُ عَلَى وَفْقِ مُرَادِ الْمُصَنِّفِ لِللَّهُ وَقَدْ لَا يَكُونُ؛ فَيَحْصُرُ (٨) ذَلِكَ الْمَعْنَى فِي لَفْظٍ وَجِيزٍ، فَبِالضَّرُورَةِ يَصِيرُ لِللَّهُ مُعْمُومٍ لِلْآخَرِ (٩). مَفْهُومُ لِلْآخَرِ (٩).

⁽١) من (أ) و(غ) .

⁽٢) من (أ) و(غ)، وفي (ب) و(ص) و(ظ): من .

⁽٣) من (ب) و (غ).

⁽٤) من (أ) و(غ)، وفي (ب) و(ظ) و(ص): وليس.

⁽٥) من (أ) و(غ)، وفي (ب) و(ص) و(ظ): أحد فيه.

⁽٦) من (أ) و(غ)، وفي (ب) و(ص) و(ظ): وافٍ بالغرض.

⁽٧) من (أ) و(غ)، وفي (ب) و(ص) و(ظ) : يتوهم .

⁽٨) من (ب) و (ص) و (ظ) و (غ)، وفي (أ): فحصر.

⁽٩) من (ب) و(ص) و(غ)، وفي (أ) و(ظ): الآخر.



* وَقَدْ يَذْكُرُ أَحَدُهُمْ فِي مَسْأَلَةٍ إِجْمَاعًا؛ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ عِلْمِهِ بِقَوْلٍ يُخَالِفُ مَا يَعْلَمُهُ.

وَمَنْ تَتَبَّعَ حِكَايَةَ الْإِجْمَاعَاتِ مِمَّن يَحْكِيهَا، وَطَالَبَهُ بِمُسْتَنَدَاتِهَا؛ عَلِمَ صِحَّةَ مَا ادَّعَنْنَاهُ.

* وَرُبَّمَا أَتَى بَعْضُ النَّاسِ بِلَفْظٍ يُشْبِهُ قَوْلَ مَنْ قَبْلَهُ، وَلَمْ يكُنْ أَخَذَهُ مِنْهُ، [فَيُظَنُّ أَنَّهُ قَدْ أَخَذَهُ مِنْهُ](١)؛ فَيُحْمَلُ كَلاَمُهُ عَلَى مَحْمَلِ(١) كَلامِ مَنْ قَبْلَهُ، فَإِنْ رُئِي [مَعًا، رُئِي](١) مُغَايِرًا لَهُ؛ نُسِبَ إِلَى السَّهْوِ، أُو (١) الْجَهْل، أَوْ تَعَمُّدَ الْكَذِبَ إِنْ كَانَ.

أَوْ يَكُونُ قَدْ أَخَذَ مِنْهُ، وَأَتَى بِلَفْظٍ يُغَايِرُ مَدْلُولَ كَلَامٍ مَنْ قَدْ أُخِذَ مِنْهُ، فَيُظَنُّ أَنَّهُ لَمْ مَنْ أَخُذْ مِنْهُ، فَيُجْعَلُ الْخِلَافُ لَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ، فَيُجْعَلُ الْخِلَافُ فِيمَا لَا خِلافَ فِيهِ، أُوِنَاقُ فِيمَا فِيهِ خِلاَفٌ.

* وَقَدْ [يَقْصِدُ أَحَدُهُمْ حِكَايَةَ] (٢) مَعْنَى أَلْفَاظِ الْغَيْرِ، وَرُبَّمَا كَانُوا مِمَّنْ لاَيرَى جَوَازَ [نَقْل](٧) الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ.

وَقَدْ يَكُونُ فَاعِلُ ذَلِكَ مِمَّن يُعَلِّلُ الْمَنْعَ فِي صُورَةِ الْفَرْضِ، بِمَا يُفْضِي إِلَيْهِ مِنَ التَّحْرِيفِ غَالِبًا، وَهَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي أَلْفَاظِ أَكْثَرِ الْأَئِمَّةِ.

⁽١) من (أ) و(غ).

⁽٢) من (ب) و (ظ) و (ص)، وفي (أ): مجمل.

⁽٣) من (ب).

⁽٤) من (ب) و (ص) و (غ) و (ص)، وفي (أ): و.

⁽٥) من (أ) و(ص) و(غ) و(ظ)، وفي (ب): و.

⁽٦) من (أ) و(ص) و(غ) و(ظ)، وفي (ب): يتصدى أحدهم لحكاية .

⁽٧) من (ب).



وَمَنْ عَرَفَ حَقِيقَةَ هَذِهِ الْأَسْبَابِ، رُبَّمَا [رَأَى](١) تَرْكَ التَّصْنِيفِ أَوْلَى - إِنْ لَمْ يَحْتَرِزْ عَنْهَا ـ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ هَذِهِ الْمَحَاذِيرِ وَغَيْرِهَا غَالِبًا.

فَإِنْ قِيلَ: «يَرِدُ [عَلَى] (٢) هَذَا فِعْلُ الْقُدَمَاءِ وَإِلَى الآنَ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ، وَهُوَ دَلِيلُ الْجَوَازِ، وَإِلَّا امْتَنَعَ عَلَى الْأُمَّةِ تَرْكُ الْإِنْكَارِ إِذًا؛ لِقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾ (٣)، وَنَحْوِهَا (٤) مِنْ [نُصُوصِ] (٥) الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ».

قُلْنَا: «الْأَوَّلُونَ لَمْ يَفْعَلُوا شَيْئًا مِمَّا عِبْنَاهُ، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدِ مِنْهُمْ تَأْلِيفٌ، فَضُلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، وَفِعْلُهُمْ غَيْرُ مُلْزِمٍ لِمَنْ لَا يَعْتَقِدُهُ حُجَّةً، بَلْ لَا يَكُونُ مُلْزِمًا لِبَعْضِ الْعَوَامِّ عِنْدَ مَنْ لَا يَرَى أَنَّ الْعَامِّيَّ مَلْزُومٌ بِالْتِزَامِهِ مَذْهَبَ إِمَام مُعَيَّنٍ».

فَإِنْ قِيلَ: «إِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ لِيَحْفَظُوا الشَّرِيعَةَ مِنَ الْإِغْفَالِ وَالْإِهْمَالِ».

قُلْنَا: «قَدْ(١) كَانَ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا فِي حِفْظِهَا، أَنْ يُدَوِّنُوا(١) الْوَقائِعَ وَالأَلْفَاظَ (١) النَّبُوِيَّةَ، وَفَتاوَى الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، عَلَى جِهَاتِهَا وَصِفَاتِهَا، مَعَ ذِكْرِ أَسْبَابِهَا - كَمَا ذَكَرْنَا سَابِقًا - حَتَّى يَسْهُلَ عَلَى الْمُجْتَهِدِ مَعْرِفَةُ مُرَادِ كُلِّ إِنْسَانٍ بِحَسْبِهِ، فَيُقَلِّدَهُ عَلَى بَيَانٍ وَإِيضَاحٍ.

⁽١) من (ب) و(غ).

⁽٢) من (أ).

⁽٣) آل عمران: ١٠٤.

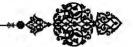
⁽٤) من (أ) و (ص)، وفي (ب) و (ظ): ونحوه.

⁽٥) من (ب).

⁽٦) من (أ) و(ص) و(غ) و(ظ)، وفي (ب): وقد .

⁽٧) من (أ) و(ب)، وفي (غ): يذكروا.

⁽A) في (ب): ألفاظ.



وَإِنَّمَا عِبْنَا مَا وَقَعَ فِي التَّأْلِيفِ مِنْ هَذِهِ المَحَاذِيرِ لَا مُطْلَقَ التَّأْلِيفِ، وَكَيْفَ يُعَابُ مُطْلَقًا، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ: «قَيِّدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابَةِ»(١).

فَلَمَّا لَمْ يُمَيِّزُوا فِي الْغَالِبِ مَا نَقَلُوهُ مِمَّا خَرَّجُوهُ، وَلَا مَا عَلَّلُوهُ مِمَّا أَهْمَلُوهُ، وَلَا مَا عَلَّلُوهُ مِمَّا أَهْمَلُوهُ، وَلَا مَا عَلَّلُوهُ مِمَّا أَهْمَلُوهُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا صَنَّفْنَاهُ».

وَأَكْثَرُ هَذِهِ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ يُمْكِنُ أَنْ أَذْكُرَهَا مِنْ كُتُبِ الْمَذْهَبِ مَسْأَلَةً مَسْأَلَةً، لَكِنَّهُ يَطُولُ هُنَا.

⁽۱) أخرجه لوين في (جزئه) رقم: ٥٥، والأصبهاني في (معجم المحدثين بأصبهان): ١٤٢/٤، وفي (أخبار أصبهان): ١٩٩/، والخطيب في (تقييد العلم): ١١٧، والشهاب في (مسنده) رقم: ٢٣٧، والمخلص في (المخلصيات): ٥٥، وابن عبد البر في (جامع بيان العلم) رقم: ٣٩٥، وابن شاهين في (ناسخ الحديث ومنسوخه) رقم: ٣٢٥، والرامهرمزي في (المحدث الفاصل): ١/ ٣٦٥. ورُوِيَ موقوفًا على أنس وعمر بن الخطاب وابن عباس رَسَحُلِللَّهُ عَنْهُمُ والصواب أنه موقوف على أنس رَسَحُلِللَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) من (ب).



الأحكام المستفادة من اللفيظ

* وَإِذَا عَلِمْتَ عُذْرَ اعْتِذَارِنَا، [وَخِيرَةَ اخْتِيَارِنَا](١)، فَنَقُولُ:

[إِنَّ](٢) الْأَحْكَامَ الْمُسْتَفادَةَ فِي مَذْهَبِنَا وَغَيْرِهِ مِنَ اللَّفْظِ أَقْسَامٌ كَثِيرَةٌ:

مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ لَفْظُ الْإِمَامِ بِعَيْنِهِ، أَوْ إِيمَائِهِ، أَوْ تَعْلِيلِهِ، أَوْ سِيَاقِ كَلَامِهِ.

وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ مُسْتَنْبُطًا(٣) مِنْ لَفْظِهِ، إِمَّا اجْتِهَادًا مِنَ الْأَصْحَابِ أَوْ بَعْضِهِمْ.

وَمِنْهَا: مَا قِيلَ إِنَّهُ «الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ».

وَمِنْهَا: مَا قِيلَ إِنَّهُ «ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ».

وَمِنْهَا: مَا قِيلَ إِنَّهُ «الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَلْهَبِ».

وَمِنْهَا: مَا قِيلَ فِيهِ «نَصَّ عَلَيْهِ» ـ يَعْنِي الْإِمَامَ أَحْمَدَ ـ ، وَلَمْ يَتَعَيَّنْ (٤) لَفْظُهُ.

وَمِنْهَا: مَا قِيلَ إِنَّهُ «ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ [أَحْمَدَ](٥)»، وَلَمْ يُعَيِّنْ قَائِلُهُ لَفْظَ الإِمَامِ.

وَمِنْهَا(٦): مَا قِيلَ «وَيَحْتَمِلُ كَذَا»، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ كَلاَمَ الإِمَامِ أَوْ غَيْرِهِ.

وَمِنْهَا: مَا ذُكِرَ مِنَ الْأَحْكَامِ سَرْدًا، وَلَمْ يُوصَفْ بِشَيْءٍ أَصْلًا، فَيَظُنُّ سَامِعُهُ أَنَّهُ مَذْهَبُ الْإِمَام، وَرُبَّمَا كَانَ [مِنْ](٧) بَعْضِ الْأَقْسَام الْمَذْكُورَةِ آنِفًا.

⁽١) من (ب) و(ص) و(غ) و(ظ)، وفي (أ): وخبرة اختبارنا.

⁽٢) من (أ).

⁽٣) من (ب) و (ص) و(غ) و(ظ)، وفي (أ) : مستفيضًا.

⁽٤) من (ب) و (ص) و (ظ)، وفي (أ): يعين.

⁽٥) من (ب).

⁽٦) من (أ) و (ص) و (ظ)، وفي (ب): وفيها.

⁽٧) من (أ) و(غ) .



وَمِنْهَا: مَا قِيلَ إِنَّهُ «مَشْكُوكٌ فِيهِ».

وَمِنْهَا: [مَا](') قِيلَ إِنَّهُ «تَوَقَّفَ فِيهِ الإِمْامُ»، وَلَمْ يُذْكَرْ لَفْظُهُ فِيهِ.

وَمِنْهَا: مَا قَالَ فِيهِ بَعْضُهُمْ: «اخْتِيَارِي»، وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ أَصْلًا مِنْ كَلَامِ أَحْمَدَ أَوْ

وَمِنْهَا: مَا قِيلَ إِنَّهُ «خُرِّجَ عَلَى رِوَايَةِ كَذَا»، أَوْ: «عَلَى قَوْلِ كَذَا»، وَلَمْ يُذْكَرْ لَفْظُ الْإِمَام فِيهِ، وَلَا تَعْلِيلُهُ لَهُ.

وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ مَذْهَبًا لِغَيْرِ الْإِمَامِ، وَلَمْ يُعَيِّنْ رَبَّهُ.

وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ لَمْ يَعْمَلْ بِهِ أَحَدٌ، لَكِنَّ الْقَوْلَ بِهِ لَا يَكُونُ خَرْقًا لِإِجْمَاعِهِمْ.

وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ يَصِحُ تَخْرِيَجُهُ عَلَى وَفْقِ مَذَاهِبِهِمْ، لَكِنَّهُمْ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ بِنَفْي وَلَا إِثْبَاتٍ(٢).

⁽١) من (ب) و(غ) .

⁽٢) قال المؤلف في (الغاية): «وإن ما أوجب لنا سلوك هذا المسلك؛ ما ذكرنا سابقًا من أسباب القدْح في طرق النقل وإثبات مذهب الإمام، فنحن بذكر ما ذكروه على وجهه، ويختار غالبًا بعضه، فيكون كَمَنْ حكى منهم روايتين واختار إحداهما، أو اختار حكمًا خرجه على رواية».





مصطلحات الأصحاب

* فَقَوْلُ(٢) أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ: «الْمَذْهَبُ كَذَا»:

قَدْ يَكُونُ:

- بِنَصِّ الْإِمَامِ.
 - أَوْ بِإِيمَائِهِ .
- أَوْ بِتَخْرِيجِهِمْ ذَلِكَ، وَاسْتِنْبَاطِهِمْ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ تَعْلِيلِهِ.
- * وَقَوْلُهُمْ: «عَلَى الْأَصَحِّ»، أَوِ: «الصَّحِيحِ»، أَوِ: «الظَّاهِرِ»، أَوِ: «الْأَظْهَرِ»، أَوِ: «الْأَظْهَرِ»، أَوِ: «الْأَقْيَسِ»:

فَقَدْ يَكُونُ:

- عَنِ الْإِمَامِ.
- أَوْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ.
- * ثُمَّ: «الْأَصَحُّ عَنِ الْإِمَامِ، أَوِ الْأَصْحَابِ»:
 - قَدْ يَكُونُ شُهْرَةً (٣).
 - وَقَدْ يَكُونُ نَقْلًا.

⁽١) تُنظر هذه المصطلحات في (الرعاية): ١/ ٢٧، و(المسودة): ٢/ ٩٤٧، و(الإنصاف): ١/٦، و(المعونة): ١/٨٠، و(مصطلحات الفقه الحنبليّ): ٥٣.

⁽٢) في (ب): قول.

⁽٣) من (أ) و(ص) و(ج)، وفي (ب): بشهرته.



- وَقَدْ يَكُونُ دَلِيلًا.
 - أَوْ عِنْدَ الْقَائِلِ.
- * وَكَذَا الْقَوْلُ فِي: «الْأَشْهَرِ»، وَ«الْأَظْهَرِ»، وَ«الْأَوْلَى»، وَ«الْأَقْيَسِ»، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

* وَقُولُهُمْ: « وَقِيلَ(١)»:

فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ:

- رِوَايَةً بِالإِيمَاءِ .
 - أَوْ وَجْهًا .
 - أَوْ تَخْرِيجًا.
 - أُو احْتِمَالًا.

* ثُمَّ «الرِّوَايَةُ»:

قَدْ تَكُونُ:

- نَصًّا.
- أو^(۲) إيماءً.
- أَوْ(٣) تَخْرِيجًا مِنَ الأَصْحَابِ.

⁽١) في (ب): قيل.

⁽۲) من (أ) و(غ) و(ظ)، وفي (ب): و.

⁽٣) من (أ) و(ص) و(ظ) و(غ) ، وفي (ب): و.



* وَاخْتِلَافُ الْأَصْحَابِ فِي ذَلِكَ وَنَحْوِهِ كَثِيرٌ، لَا طَائِلَ فِيهِ، إِذِ اعْتِمَادُ الْمُفْتِي (١) اعتماد المفتى المجتهد على المحتهد على على الدَّلِيلِ، مَا لَمْ يَخْرُجْ عَنْ أَقْوَالِ الْإِمَامِ وَصَحْبِهِ، وَمَا قَارَبَهَا أَوْ نَاسَبَهَا (١). الدليل في الدليل في الدليل المقام الأول

إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُجْتَهِدًا مُطْلَقًا، أَوْ فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ، أَوْ^(٣) يَرَى فِي مَسْأَلَةٍ خِلَافَ قَوْلِ إِمَامِهِ وَأَصْحَابِهِ؛ لِدَلِيلٍ ظَهَرَ لَهُ وَقَوِيَ عِنْدَهُ، وَهُوَ أَهْلُ لِذَلِكَ.

* وَ « الْأَوْجُهُ »: تُؤْخَذُ غَالِبًا مِنْ قَوْلِ (٤) الإِّمَامِ، وَمَسَائِلِهِ الْمُتَشَابِهَةِ، وَإِيمَائِهِ (٥)، وَتَعْلِيلِهِ.

وَقَدْ سَبَقَ نَحْوُ ذَلِكَ مِرَارًا عَلَى مَا اقْتَضَاهُ الْكَلَامُ وَالتَّرْتِيبُ.

وَاللهُ [تَعَالَى](١) أَعْلَمُ [بِالصَّوَابِ](٧).(٥)

فِي (ب): تَمَّ بِحَمْدِ لِلهِ وَعَوْنِهِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ، وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ تَعْلِيقِهِ سَابِعَ عَشَرَ شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ الْحَرَامِ مِنْ شُهُورِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ، عَلَى يَدِ الْعَبْدِ الْفَقِيرِ إِلَى اللهِ تَعَالَى اللهُ تَعَالَى اللهُ عَلَى عَدِ الْعَبْدِ الْفَقِيرِ إِلَى اللهُ تَعَالَى اللهُ عَنْرَ اللهُ الْمُعْتَرِفِ بِالْخَطَأِ وَالتَّقْصِيرِ: مُوسَى بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى الْكِنَانِيِّ الْمَقْدِسِيِّ الْحَنْبُلِيِّ، غَفَرَ اللهُ لَهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ. لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ، وَلِمَنْ دَعَالَهُمْ بِالْمَغْفِرَةِ. وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

⁽١) من (ب) و (ج) و (ظ) و (غ) ، وفي (أ): المعنى.

⁽٢) في (ب): ناسبهما.

⁽٣) من (أ) و(ج) و(غ) و(ظ) ، وفي (ب): و.

⁽٤) في (ب): لفظ، وفي (ج) و(غ): كلام.

⁽٥) من (ب) و (ج) ، و في (أ) : أو إيمائه.

⁽٦) من (ب).

⁽٧) من (أ) .

⁽٨) في (أ): آخِرُ الْكِتَابِ، وَالْحَمْدُ لِلهِ وَحْدَهُ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا أَبَدًا دَائِمًا سَرْمَدًا. فَرَغَ مِنْ تَعْلِيقِهِ لِنَفْسِهِ الْفَقِيرُ إِلَى اللهِ تَعَالَى: أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدُ بْنِ عَلِي الْعَسْكَرِيُّ، عَفَا اللهُ عَنْهُ، وَذَلِكَ شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُعَظَّمِ قَدْرُهُ، سَنَةَ تِسْعِ وَسَبْعِمِائَةِ. وَالْحَمْدُ لِلهِ وَحَدَهُ.





- ١ كشَّاف الآيات القرآنية.
- ٢ كشَّاف الأحاديث النبوية.
- ٣ كشَّاف الموقوفات والمأثورات والمقولات.
- ٤ كشَّاف روايات الإمام أحمد رَضِوَلْتُهُ عَنْهُ.
- ه كشَّاف المصطلحات والحدود والتعريفات.
- ٦ كشَّاف مصطلحات الإمام أحمد رَضَالِتُهُ عَنْهُ.
 - ٧ كشَّاف مصطلحات الأصحاب.
 - ٨ كشَّاف الكتب.
 - ٩ كشَّاف الأعلام.
 - ١٠ ثبت المصادر والمراجع.
 - ١١ فهرس المحتويات.









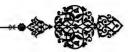






كشَّاف الآيات القرآنية

الصفحة	السورة ورقم الآية	طرفالآية
		﴿ سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ
140	البقرة ٣٢	الْمَكِيمُ ﴾
		﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي ٱلسَّنْبِ فَقُلْنَا لَهُمْ
149	البقرة ٦٥	كُونُوا قِرَدَةً خَاسِءِينَ ﴾
77.	البقرة ١٨٥	﴿ يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْمُسْرَ ﴾
775	البقرة ٢٨٢	﴿ وَٱتَّـٰقُواۤ اللَّهُ ۗ وَيُعَلِّمُ كُمُ ٱللَّهُ ﴾
149	آل عمران ٤٥	﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرُاللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَنْكِرِينَ ﴾
400	آل عمران ۱۰۶	﴿ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾
***	النساء ٢٨	﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾
*1.	المائدة ٥٢	﴿ يَقُولُونَ نَغَشَىٰ أَن تُصِيبَنَا دَآبِرَةٌ ﴾
۴1.	الأنعام ١٥	﴿ إِنَّ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾
317	التوبة ٤٦	﴿ وَلَاكِن كَرِهَ اللَّهُ الْبِكَ اللَّهُ مَا يَعِكُمُ فَتَبَّطَهُمْ ﴾
		﴿ فَلُوَّلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةِ مِنْهُمْ طَآبِفَةٌ لِيَــ نَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ
77.	التوبة ١٢٢	وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓ الْإِلَيْمِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْذَرُونَ ﴾
719	النحل ٤٣	﴿ فَسَنَاكُوٓا أَهْ لَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾
		﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ ٱلْسِنَنُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَنَدًا حَلَنَّلُ
179	النحل ١١٦	وَهَٰنَذَا حَرَامٌ لِنَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ﴾



الصفحة	السورة ورقم الآية	طرفالآية
441	الإسراء ٣٨	﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِندَرَيِّكَ مَكْرُوهًا ﴾
7 2 9	طه ۲۵-۸۲	﴿ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي اللَّهِ وَيَتِرْ لِيَّ أَمْرِي ﴾
7 2 9	الأنبياء ٧٩	﴿ فَفَهُ مَنَّ لَهُ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَن
747	الحج ٧٨	﴿ وَمَاجَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾
191	النمل ٥٠-٥٢	﴿ وَمَكْرُواْ مَكْرًا وَمَكَرَّنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾
191	فاطر ٤٣	﴿ وَلَا يَحِيثُ ٱلْمَكُرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ، ﴾
19.	ص ٤٤	﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَأُضْرِب بِهِ ، وَلَا تَحْنَثْ ﴾
45.	الحشر ٧	﴿ وَمَا ٓ ءَانَنَكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُ ثُوهُ وَمَانَهَ نَكُمْ عَنْهُ فَأَنَّهُوا ﴾
۱۷۳	المطففين ٤-٥	﴿ أَلَا يَظُنُّ أَوْلَتَهِكَ أَنَّهُم مَّبْعُونُونَ ١٠ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾

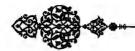


كشَّاف الأحاديث النبوية

الصفحة	طرف الحديث
180	«لا أدري»
777	«الإثم حواز القلوب»
777	«الإثم ما حاك في النفس»
227	«استفت نفسك وإن أفتوك وأفتوك وأفتوك»
747	«أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»
740	«اقتدوا باللَّذَين من بعدي: أبي بكر وعمر»
377	«إن أحب الأعمال إلى الله تعالى أدومها وإن قل»
۲۳.	«إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من صدور الرجال»
377	«إن الله يحب العطاس، ويكره التثاؤب»
797	«إن الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه»
٢٢٦	«إن الله يحب معالي الأمور ويكره سفسافها»
47.	«إن الله يحدث من أمره ما شاء وإن مما أحدث ألا تكلموا في الصلاة»
419	«إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس»
240	«إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذونه»
419	«إن هذا لا ينبغي للمتقين»
790	«بعثت بالحنيفية السمحة السهلة»
۲۳۷	«دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»

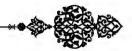


لرف الحديث ال	2
م بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي، عَضُّوا عليها »	«عليك
قاتلهم الله ـ أو قتلهم الله ـ ألا سألوا إذا لَـمْ يعلموا»	«قتلوه
بالـمرء كذبًا - أو إثمًا - أن يحدث بكل ما سمع»	«کفی
ربمَسك الميتة إذا دبغ، وصوفها وشعرها إذا غسل»	«لابأس
كبوا ما ارتكبت اليهود فتستحلوا محارم الله تعالى بأدنى الحيل»	«لا ترة
رر ولا إضرار في الإسلام»	«لاض
لله اليهود، حرمت عليهم الشحوم، فجملوها وباعوها»	«لعن اا
أقوام يلعبون بحدود الله تعالى ويستهزئون بآياته»	«مابال
ر والخديعة في النار»	«المك
ن من ضار مسلمًا أو مكر به»	«ملعور
نى الناس بغير علم لعنته ملائكة السماء، وملائكة الأرض»	«من أف
ني بفتيا بغير علم كان إثم ذلك على الذي أفتاه»	«من أف
ني بفتيا غير ثبت فإنما إثمه على الذي أفتاه»	«من أف
حرام على ذكور أمتي حل لإناثها»	«هذان
الإسلام كما يدرس وشي الثوب، حتى لا يدري ما صيام»	«يدرسر



كشًاف الموقوفات والمأثورات والمقولات

الصفحة	القائل	الأثر
		«إلى كبار التابعين كسعيد بن المسيب
PAY	قتيبة بن سعيد	وسعيد بن جبير»
148	سفيان بن عيينة وسحنون	«أجسر الناس على الفتيا أقلهم علمًا»
211	أبو ثور	«أجمع المسلمون على أحمد بن حنبل»
		«أحمد إمام في ثماني خصال: إمام في الحديث،
440	الشافعي	إمام في الفقه»
414	قتيبة بن سعيد	«أحمد وإسحاق إماما الدنيا»
147	عطاء بن السائب	«أدركت أقوامًا إن كان أحدهم ليسأل عن الشيء»
		«أدركت العلماء والفقهاء يترادُّون المسائل،
188	سفيان الثوري	يكرهون أن يجيبوا»
		«أدركت الفقهاء وهم يكرهون أن يجيبوا في
188	سفيان الثوري	المسائل والفتيا»
		«أدركت عشرين ومائةً من الأنصار من أصحاب
121	ابن أبي ليلى	رسول الله»
144	محمد بن عجلان	«إذا أغفل العالم قول (لا أدري) فقد أصيبت مقاتله»
7.7	الشافعي	«إذا صح عن النبي حديث وقلت قولًا يخالفه»
147	مالك بن أنس	«إذا كان أصحاب رسول الله تصعب عليهم المسائل»
7 • 7	الشافعي	«إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله»



الصفحة	القائل	الآثر
187	ربيعة بن أبي عبد الرحمن	«استفتي من لا علم له، وظهر في الإسلام أمر عظيم»
		«أشقى الناس من باع آخرته بدنياه، وأشقى منه
149	سحنون بن محمد	من باع آخرته»
		«أعلم الناس بالفتيا أسكتهم عنها، وأجهلهم
1 2 2	سفيان الثوري	بها أنطقهم فيها»
		«أقول فيها برأيي، فإن كان صوابًا فمن الله، وإن
787	أبو بكر الصديق	كان خطأً»
	1.	«ألا لا يقلدن أحدكم دينه رجلًا، إن آمن آمن،
444	عبد الله بن مسعود	وإن كفر كفر»
779	عبد الله بن مسعود	«ألا لا يوطنن أحدكم نفسه إن كفر الناس أن يكفر»
149	أحمد بن حنبل	«الإمساك أحب إلي إلا لضرورة»
		«إن أحدكم ليفتي في المسألة، لو وردت على
127	أبو حصين الأسدي	عمر بن الخطاب»
***	أبو حامد الغزالي	«إن الحق فيه الاتباع والكف عن تغيير الظواهر رأسًا»
		«إن الرجل ليسأل عن المسألة ويعجل في الجواب
18.	الخليل بن أحمد	فيصيب فأذمه»
188	ابن داود	«إن الشافعي شرط في المفتي والقاضي شروطًا»
191	الهيثم بن جميل	«إن عاش هذا الفتي سيكون حجةً على أهل زمانه»
112	شريح	«أنا أقضي لكم ولا أفتي»



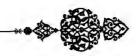
الصفحة	القائل	الأثر
79.	إسحاق بن راهويه	«أنا أقيس أحمد بن حنبل إلى كبار التابعين كسعيد بن المسيب»
۲۸۲	الشافعي	«أنتم أعلم منا بالحديث، فإذا كان الحديث كوفيا، أو شاميا»
***	القاسم بن سلام	«انتهى العلم إلى أربعة: علي بن المديني، ويحيى بن معين»
14.	سفيان الثوري	«إنما العلم عندنا الرخصة من ثقة، فأما التشديد فيحسنه»
148	مالك بن أنس	«إني إنما أتكلم فيما أحتسب فيه الخير، ولست أحسن مسألتك»
18.	سحنون بن محمد	«إني لأسأل عن المسألة أعرفها فما يمنعني من الجواب»
771	أبو حامد الغزالي	«الإيمان المستفاد من الكلام ضعيف، والإيمان الراسخ إيمان »
184	سلمان الفارسي	«بلغني أنك قعدت طبيبًا فاحذر أن تقتل مسلمًا»
۱۳۸	أبو الذيال	«تعلم (لا أدري) فإنك إن قلت (لا أدري) علموك حتى تدري»
79.	أبو زرعة	«حزرنا استشهادات أحمد في العلوم فوجدناه يحفظ سبعمائة ألف»
770	الشافعي	«حكمي في أصحاب الكلام أن يضربوا بالجريد»
110	الشافعي	«خرجت من بغداد، وما خلفت بها أورع و لا أتقى»



الصفحة	القائل	الأثر
		«الخوض في الكلام حرام؛ لكثرة الآفة فيه، إلا
777	أبو حامد الغزالي	لرجل وقعت له»ل
		«الذي علي لصديقي، إذا وقعت له حكومة، أن
7.9	أحد فقهاء المالكية	أفتيه بالرواية»
		«رأيت أحمد كأن الله قد جمع له علم الأولين
717	إبراهيم الحربي	والآخرين من كل » والآخرين من كل
		«ربما كان يسأل عن خمسين مسألةً، فلا يجيب
140		في واحدة منها»
		«سمعت الإمام أحمد يستفتى، فيكثر أن يقول
144	الأثرم	(لا أدري)»
		«شرط الشافعي فيهما شروطًا تمنع أن يكون
184	بعض أصحاب الشافعي	بعده حاكم»
145	الهيثم بن جميل	«شهدت مالكًا سئل عن ثمان وأربعين مسألةً»
149	عقبة بن مسلم	«صحبت ابن عمر أربعةً وثلاثين شهرًا»
		«الصواب للخلق إلا النادر سلوك مسلك السلف
719	أبو حامد الغزالي	في الإيمان »
1 & .	سحنون بن محمد	«فتنة الجواب بالصواب أشد من فتنة المال»
	أبو بكر الخطيب	«قل من حرص على الفتوى، وسابق إليها، وثابر
1 2 1	والصيمري	عليها »
791	عبد الله بن أحمد	«كان أبي يذاكر بألفي ألف حديث»



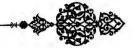
الصفحة	القائل	الأثر
719 717	عبد الوهاب الوراق إبراهيم الحربي	«كان أحمد أعلم أهل زمانه، وهو من الراسخين في العلم»
Y A Y	الخلال	«كان أحمد بن حنبل إذا تكلم في الفقه تكلم بكلام رجل»
YAY	أبو القاسم الختلي	«كان أحمد بن حنبل إذا سئل عن المسألة كأن علم الدنيا بين عينيه»
79.	أبو زرعة	«كان أحمد يحفظ ألف ألف حديث»
141	مالك بن أنس	«كان إذا سئل عن مسألة كأنه واقف بين الجنة والنار»
777	الشافعي	«كل ما في كتبي (حدثني الثقة) فهو أحمد بن حنبل»
771	أبو حامد الغزالي	«كل ما لا يحتمل التأويل في نفسه، وتواتر نقله»
719	أبو حامد الغزالي	«كل من يدعو العوام إلى الخوض في هذا فليس من أئمة الدين »
148	القاسم بن محمد بن أبي بكر	«لا أحسنه لا تنظر إلى طول لحيتي وكثرة الناس حولي »
140	الشعبي	«لا أدري لكن الملائكة لم تستح حين قالت»
140	مالك بن أنس	«لا أدري ليس في العلم شيء خفيف»
779	عبد الله بن مسعود	«لا يكن أحدكم إمعةً، يقول: إنما أنا رجل من الناس إن ضلوا»



الصفحة	القائل	الأثر
	£	«لا ينبغي لرجل أن يرى نفسه أهلًا لشيء، حتى
147	مالك بن أنس	يسأل من هو »« «لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء لأن يبتلى
770	الشافعي	المرء بكل شيء »
۱۳۲	البراء بن عازب	«لقد رأيت ثلاثمائة من أصحاب بدر، ما فيهم من أحد إلا وهو »
79.	بر بن ابن مهدي	«لقد كاد هذا الغلام أن يكون إمامًا في بطن أمه»
PAY	أبو بكر بن داود	«لـم يكن في زمن أحمد مثله»
7.1.7	قتيبة بن سعيد	«لو أدرك أحمد عصر الثوري ومالك والأوزاعي والليث »
7.0	القفال	«لو أدى اجتهادي إلى مذهب أبي حنيفة»
778	مالك بن أنس	«ليس من السنة أن تجادل عن السنة، بل السنة أن تخبر بها»
		«ما ابتلي أحد بما ابتليت به، أفتيت اليوم في
181	أبو الحسن القابسي	عشر مسائل»
791	أبو زرعة	«ما أعلم في أصحابنا أسود الرأس أفقه منه»
177	مالك بن أنس	«ما أفتيت حتى شهد لي سبعون أني أهل لذلك»
791	مهنا	«ما رأيت أجمع لكل خير من أحمد بن حنبل»
		«ما رأيت أسود الرأس أحفظ لـحديث رسول
Y A Y	أحمد بن سعيد	الله)



الصفحة	القائل	الآثر
YAY	عبد الرزاق	«ما رأيت أفقه من أحمد بن حنبل ولا أورع، وما رأيت مثله»
۱۳۷	أبو نعيم	«ما رأيت عالمًا أكثر قولًا (لا أدري) من مالك ابن أنس»
١٣٥	مالك بن أنس	«من أجاب في مسألة فينبغي من قبل أن يجيب فيها»
181	بشر الحافي	«من أحب أن يسأل فليس بأهل أن يسأل»
147	عبد الله بن مسعود	«من أفتى الناس في كل ما يسألونه عنه فهو مجنون»
147	أحمد بن حنبل	«من عرض نفسه للفتيا، فقد عرضها لأمر عظيم»
194	عبد الله بن عباس	«من يخدع الله يخدعه»
377	بعض العلماء	«الناس يكتبون أحسن ما يسمعون»
PAY	عبد الوهاب الوراق	«وقد أجاب عن ستين ألف مسألة بـ أخبرنا وحدثنا»
188	ربيعة بن أبي عبد الرحمن	«ولبعض من يفتي هاهنا أحق بالسجن من السراق»
771	أبو حامد الغزالي	«ولم تجر عادةً السلف بالدعوة بهذه المجادلات، بل شددوا »
18.	سحنون بن محمد	«وما أصنع لك يا خليلي، ومسألتك هذه معضلة، وفيها أقاويل»
***	أبو يعقوب	«وما رحل إلى أحد بعد رسول الله ما رحل إلى عبد الرزاق»



الصفحة	القائل	الآثر
7.17	يحيى بن معين	«والله ما تحت أديم السماء أفقه من أحمد بن حنبل»
		«يحرص الإمام ما أمكنه على جمع عامة الخلق
777	الجويني	على سلوك سبيل»



كشَّاف روايات الإمام أحمد رَضَالِنَّهُ عَنْهُ

الصفحة	الراوي	طرف الرواية
440		«أحب إلي أن يقطعا»
477	صالح بن أحمد	«أخشى أن تكون فريضة»
417	عبد الله بن أحمد	«أخشى أن لا يجزئه»
411		«أخشى أن يكون وقع»
		«إذا حلف على شيء ثم احتال بحيلة فصار إليها،
198		فقد صار إلى»
191		«إذا فعله يحنث نعم»
797		«استفاد منا الشافعي أكثر مما استفدنا منه»
411		«أكره الصلاة في المقابر»
411		«أكره المتعة»
440	الميموني	«إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام»
444	الميموني	«تقبل شهادتهم في الأموال ذاك شنع»
197	أحمد بن شاذان العجلي	«رحلت في طلب العلم والسنة إلى الثغور، والشامات»
70.		«سلوا عبد الوهاب الوراق، فإنه أهل أن يوفق للصواب»
444	المروزي	«فيها اختلاف إلا أن إمامهم يقوم في وسطهم»
777		«كنا نأمر بالسكوت فلما دعينا إلى الكلام تكلمنا»
٣.٨	أبو داود	«كنت أقول: الأقراء الأطهار»



الصفحة	الراوي	طرف الرواية
777		«لا تجالسوا أهل الكلام وإن ذبوا عن السنة»
44.		«لا تقلد دينك أحدًا، وعليك بالأثر»
74.	الفضل بن زياد	«لا تقلد دينك الرجال، فإنهم لن يسلموا أن يغلطوا»
777		«لا يكون الرجل من أهل السنة حتى يدع الجدال»
		«لست بصاحب كلام، ولا أرى الكلام في شيء،
777		إلا ما كان في »
		«ما أخبثهم - يعني أصحاب الحيل - يحتالون
198		لنقض سنن »
198		«من احتال بحيلة فهو حانث»
774		«من ارتدى بالكلام لم يفلح»
779		«من ضيق علم الرجل أن يقلد في اعتقاده»
		«هذه الحيل التي وضعها هؤلاء عمدوا إلى
198		السنن فاحتالوا في»
374	أبي طالب	«يذبح إلى القبلة أحب إلي»
478	صالح بن أحمد	«يذهب إلى الجمعة ماشيًا أحب إلي»
404		«يعتق… يعتق»



كشَّاف المصطلحات والحدود والتعريفات

لمطلح	الصفحة
لاجتهاد	10.
لتخيير	414
عادل الأمارات	711
لتقليد	777
علم الكلام المذموم	770
الفقيه	10.
المجتهد المطلق	100
المجتهد في مذهب إمامه	101
المعلوم	777
النسخ	475
الورع	475
الو قف	475

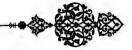


مصطلحات الإمام أحمد رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ

المطلح	الصفحا
أجبن عنه	441
أحب كذا	47 8
أخاف	477
أخشى	477
أرجو أن لا بأس به	471
أكره كذا	٣٢٦
أنا أستقبحه	444
ذاك أشد	447
ذاك أهون	477
ذاك شنع	449
قال فلان كذا	457
قد ذهب قوم إلى كذا	401
لا بأس بكذا	471
لا يصلح	419
لا يعجبني	477
لاينبغيلا	419
لو ذهب ذاهب إلى كذا	401



الصفحة	المصطلح
401	 لو قال قائل
444	 هذا قبيح
401	 يحتمل قولين
459	 يفعل السائل كذا وكذا احتياطًا

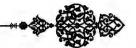


مصطلحات الأصحاب

المصطلح	الصفحة
اختياري	41
الأظهر	474
الأقوى	۳۷۳
الأقيس	475
الأوجه	200
إيماء	**
توقف فيه الإمام	۳۷۱
خُرِّج على رواية كذا	۳۷۱
الرواية	475
الصحيح من المذهب	411
ظاهر المذهبطاهر المذهب	٣٧١
ظاهر كلام الإمام أحمد	٣٧١
على قول كذا	٣٧١
م يعمل به أحد	۳۷۲
لمذهب كذا	41



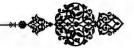
الصفحة	المطلح
41	مشكوك فيه
201	المشهور
41	نص عليه
۳٦٧	وعندي
21	يحتمل كذا



الصفحة	المؤلف	اسم الكتاب
797	أحمد بن حنبل	الأسماء والكني
797	أحمد بن حنبل	الأشربة
797	أحمد بن حنبل	التاريخ
797	ابن الجوزي	تعظيم الفتيا
797	أحمد بن حنبل	التفسير
797	أحمد بن حنبل	جوابات أسئلة
797	أحمد بن حنبل	حديث شعبة
		الرد على الزنادقة والجهمية وأهل الأهواء في
797	أحمد بن حنبل	متشابه القرآن
797	أحمد بن حنبل	الرسالة في الصلاة
797	أحمد بن حنبل	رسائل في السنة
797	أحمد بن حنبل	الزهد
149	ابن ماجه	السنن
101	أبو علي الهاشمي	شرح الإرشاد
797	أحمد بن حنبل	الصيام
797	أحمد بن حنبل	طاعة الرسول
797	أحمد بن حنبل	الفرائض



الصفحة	المؤلف	اسمرالكتاب
797	أحمد بن حنبل	فضائل أبي بكر
797	أحمد بن حنبل	فضائل الحسن والحسين
797	أحمد بن حنبل	فضائل الصحابة
77.	أبو حامد الغزالي	فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة
797	أبو يعلى ابن الفراء	الكفاية
74.	المؤلف	المرتضى
797	أحمد بن حنبل	المسند
797	أحمد بن حنبل	المقدم والمؤخر في القرآن
797	أبو حامد الغزالي	المنخول
797	أحمد بن حنبل	المنسك الصغير
797	أحمد بن حنبل	المنسك الكبير
797	أحمد بن حنبل	الناسخ والمنسوخ

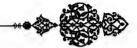


كشَّاف الأعلام

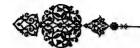
العلم	الصفحا
إبراهيم الحربي	7.7.7
ابن أبي ليلى	121
ابن أبي موسى	171
ابن الـجوزي	14.
ابن بطة	١٧٦
ابن حامد	411
ابن خزيمة	7.4
ابن داود	124
ابن عبد البر	777
ابن عقيل	101
ابن مهدي	79.
أبو البقاء العكبري	107
أبو الحسن القابسي	1 2 1
أبو الخطاب	777
أبو الدرداء رَضِوَالِلَّهُ عَنْهُ	124
أبو الذيال	۱۳۸
أبو القاسم الختلي	Y A Y



الصفحة	العلم
777	أبو المعالي الجويني
181	أبو بكر الخطيب
727	أبو بكر الصديق رَضَاًلِيَّهُ عَنْهُ
449	أبو بكر بن داود
۳۲۸	أبو بكر عبد العزيز = غلام الخلَّال
414	أبو ثور
127	
1 V E	أبو حنيفة
79.	أبو زرعة
YAY	أبو عبيد
140	أبو نعيم
Y A Y	أبو يعقوب
144	أبو يعلى ابن الفراء
١٣٨	الأثرم
717	أحمد بن حنبل
YAY	أحمد بن سعيد
79.	إسحاق بن راهويه
۲۲۳	إسحاق بن شاقلا



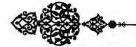
العلم	الصفح
البراء بن عازب رَضَالِلَهُ عَنْهُ	۱۳۱
بشر الحافي	1 2 1
الحسن البصري	147
حسين بن محمد الشافعي	717
الخرقي	401
الخلال	711
الخليل بن أحمد	18.
ربيعة بن أبي عبد الرحمن	147
سحنون بن سعيد	148
سعيد بن المسيب	18.
سفيان الثوري	1 2 2
سفيان بن عيينة	148
الشافعي	۱۳۸
شریح	118
الشريف أبو جعفر الهاشمي	794
الشعبي	147
صبيغ بن عسل	719
الصيمري	181



الصفحة	العلم
18.	العالمي الحنفي
711	عبد الرزاق
177	عبدالله بن أحمد
7 8 .	عبد الوهاب الوراق
141	عطاء بن السائب
149	عقبة بن مسلم
719	الغزالي
74.	
145	الفضل بن زياد أ. ، ك
711	القاسم بن محمد بن أبي بكر
Y . 0	قتيبة بن سعيد
١٣٤	القفال
101	مالك بن أنس
144	محمد بن الحسن الشيباني
	محمد بن عجلان
***	المروذي
101	المزني
191	مهنا
777	موفق الدين المقدسي



العلم	الصفحا
الهيثم بن جميل	148
بحيى بن معين	7.7.7



ثبت المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

المراجع المفطوطة

- * الإيجاز .
- * الجامع المتصل.
 - * الرعاية الكبرى.
- * الغاية شرح الرعاية .
 - * المعتمد.
 - * معجم الدمياطي.

المراجع المطبوعة

كتب التفسير

* تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع/ السعودية، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

كتب العقيدة

* الإبانة الكبرى، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري المعروف بابن بطة العكبري (ت٣٨٧هـ): جـ ١، ٢: حققه: رضا ابن نعسان معطي/ الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤م. جـ ٣، ٤: حققه:



- د. عثمان عبد الله آدم الأثيوبي/ الطبعة الأولى، ١٤١٥ ه. ج ٥: حققه: د. يوسف بن عبد الله بن يوسف الوابل/ الطبعة الثانية، ١٤١٨ ه. ج ٦: حققه: د. يوسف بن عبد الله بن يوسف الوابل/ الطبعة الأولى، ١٤١٥ ه. ج ٧: حققه: الوليد بن محمد نبيه بن سيف النصر/ الطبعة الأولى، ١٤١٨ ه. ج ٧: حققه: د حمد بن عبد المحسن التويجري/ الطبعة الأولى، ١٤٢٦ ه. ج ٨، ٩: حققه: د حمد بن عبد المحسن التويجري/ الطبعة الأولى، ١٤٢٦ ه. ٢٠٠٥م، دار الراية / السعودية.
- * الحجة في بيان المحجة، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (ت ٥٣٥هـ)، تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية / السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.
- * الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري البغدادي (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن / السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
- * شرح العقيدة الطحاوية، صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (ت٧٩٧هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة/بيروت، الطبعة العاشرة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- * شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (ت ٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة / السعودية، الطبعة الثامنة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.



* فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمود
 بيجو، الناشر: بدون، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٥م.

كتب الحديث

- * أخبار أصبهان، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى ابن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م.
- * الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (ت ٢٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت٧٣٩ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.
- * الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية / بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩ هـ -١٩٨٩م
- * البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم / المدينة، الطبعة الأولى، بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م.
- * التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة/ مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.



- الجامع الصحيح، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، دار الجيل ودار الأفاق الجديدة/بيروت.
- الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت ٢٥٦هـ)، دار الشعب/ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ ـ ١٩٨٧.
- الجامع الكبير، محمد بن عيسى بن سورة، أبو عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ ـ ٢٠٠٩م.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ابن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٢٦٣هـ)، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف/ الرياض، الطبعة الأولى.
- * الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي، ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية/ الهند، تصوير دار إحياء التراث العربي / بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢م.
- * السنن، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ ـ ٢٠٠٩ م.
- * السنن، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان ابن دينار البغدادي الدارقطني (ت٥٨٥هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة



- الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م.
- * السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.
- * السنن، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، ومحمد كامل قره بللي، وعبد اللطيف حرز الله وسعيد اللحام، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
- * السنن، أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (ت٢٢٧هـ)، تحقيق: د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، دار العصيمي/ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- * السنن، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع/السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ٢٠٠٠٠م.
- * العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال ابن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني/ الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.



- * الفوائد، أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن المجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي (ت٤١٤هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة الرشد / الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- * المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أبو محمد الحسن بن عبدالرحمن ابن خلاد الرامهرمزي الفارسي (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر / بيروت، الطبعة الثالثة، ٤٠٤ هـ.
- * المخلصيات، محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي المخلص (ت ٣٩٣هـ) تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ ٢٠٠٨م
- * المدخل إلى السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار أضواء السلف/السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.
- * المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد ابن حمدويه الحاكم النيسابوري (ت ٥٠٤هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين / القاهرة، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.
- المسند، أبو بكر محمد بن هارون الروياني (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق: أيمن
 علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة/ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦.



- * المسند، أبو سعيد الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي البنكثي (ت ٣٣٥هـ) تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم / المدينة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- * المسند، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
- * المسند، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري (ت٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة/بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ ـ ١٩٨٦.
- * المسند، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (ت٢١٩هـ) تحقيق: حسن سليم أسد الداراني، دار السقا / دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- * المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد ابن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال الحوت، مكتبة الرشد/الرياض، الطبعة الأولى، ٩٠٩هـ.
- * المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي/ الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.



- * المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية، ٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م.
- * المعجم المختص بالمحدثين، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- الموطأ، مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩ هـ)، رواية يحيى بن يحيى
 الليثي الأندلسي، تحقيق: بشار معروف، دار الغرب الإسلامي / بيروت،
 الطبعة الأولى.
- * تعظيم الفتيا، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
- * تقييد العلم، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: سعيد عبد الغفار علي، دار الاستقامة / القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.
- * تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين بن الزكي أبو محمد القضاعي الكلبي المزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة/ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.



- * جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ابن عاصم النمري القرطبي (ت ٢٦٤هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي/ السعودية، الطبعة الثامنة، ١٤٣٠هـ.
- * جزء فيه حديث المصيصي لوين، أبو جعفر محمد بن سليمان بن حبيب ابن جبير الأسدي المصيصي المعروف بلوين (ت٢٤٥هـ)، تحقيق: مسعد السعدني، الناشر: أضواء السلف/الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.
- * ذم الكلام وأهله، شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي (ت ٤٨١ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم/ السعودية، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م
- * شرح السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت١٦٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي/ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
- * شرح علل الترمذي، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي، المعروف بابن رجب الحنبلي، تحقيق: د.نور الدين عتر، دار العطاء، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ.
- * شرف أصحاب الحديث، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٢٠٠٢هـ)، تحقيق: أبي عبد الله الداني بن منير، دار عالم الكتب / لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.



- * شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: د عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٣م.
- * غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد/ الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م
- * كتاب الفتن، أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي (ت ٢٢٨هـ)، تحقيق: سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد / القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢.
- * كشف المشكل من حديث الصحيحين، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن ابن علي بن محمد الجوزي (ت ٩٧ ٥هـ) تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن / الرياض، الطبعة الأولى.
- * كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني فالمكي، الشهير بالمتقي الهندي (ت ٩٧٥هـ)، تحقيق: بكري حياني وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
- * لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.



- مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبوبكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ت ٣١١ هـ)، دار الميمان/ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م.
- مسند أبي بكر الصديق، أبو بكر أحمد بن على بن سعيد بن إبراهيم الأموي المروزي (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي / بيروت، الطبعة الأولى.
- مسند الشاميين، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبوالقاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.
- * معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسر وجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، دار قتيبة، دار الوعي، دار الوفاء، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.
- * معالم السنن، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت ٣٨٨هـ)، المطبعة العلمية /حلب، الطبعة الأولى، ١٣٥١ هـ ـ ١٩٣٢م.
- * معجم الشيوخ، أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن يحيى ابن جميع الغساني الصيداوي (ت ٢٠٢هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.



- * معجم الشيوخ، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: الدكتورة وفاء تقي الدين، دار البشائر/ دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠٠م
- * مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، لأبي بكر محمد بن جعفر ابن سهل بن شاكر السامري الخرائطي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: عبد الله بن بجاش، مكتبة الرشد، ٢٠٠٦هـ.
- * ناسخ الحديث ومنسوخه، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بابن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار / الزرقاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

كتب الفقه

- * الأحكام السلطانية، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء (ت ٤٥٨هـ)، صححه وعلق عليه: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية / لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢١ هـ -٢٠٠٠م.
- * الإنصاف في الراجع من الخلاف، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت ٨٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، عالم الكتب، الرياض/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.



- * الحاوي، أبو طالب عبد الرحمن بن عمر البصري العبدلياني (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق: د عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة الأسدي، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م.
- * الحاوي الكبير، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت ٠٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.
- * الحيل في الفقه، أبو حاتم محمود بن الحسن القزويني، تحقيق: عمر حسن محمد، دار الكتب العلمية/ لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.
- الرعاية، أحمد بن حمدان بن شبيب الحراني (ت ٦٩٥ هـ) تحقيق: د.
 علي بن عبد الله الشهري، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- الرعاية، أحمد بن حمدان بن شبيب الحراني (ت ١٩٥ هـ) تحقيق: د
 ناصر السلامة، دار كنوز أشبيليا / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.
- * الروايتين والوجهين، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: د عبد الكريم بن محمد اللاحم، مكتبة المعارف / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- * الفروع، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (ت ٧٦٣هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣م.



- * المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد نجيب المطيعي، دار عالم الكتب/ السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- * المصباح المضيء، أحمد بن يحيى بن عطوة، ضمن (المجموع البهي لرسائل ومصنفات في الفقه الحنبلي) تحقيق: ناصر السلامة، مكتبة الرشد/ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- * المغني، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت ٢٠٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، عالم الكتب، الرياض/ السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.
- * تصحيح الفروع، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت ٨٨٥هـ)، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ ـ المحسن التركي، مؤسسة الرسالة/ لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ هـ ـ ٢٠٠٣ م، طبع بهامش الفروع.
- * حاشية على الفروع، تقي الدين أبو بكر بن إبراهيم بن يوسف البعلي (ت ٨٦١ هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م، طبع بهامش الفروع وتصحيح الفروع.
- * غاية المنتهى، مرعي بن يوسف الكرمي (ت ١٠٣٣هـ)، تحقيق: ياسر المزروعي ورائد الرومي، دار غراس/ الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.



- مجموع الفتاوى، تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد/ السعودية، ١٤١٦هـ -١٩٩٥م.
- مسائل الإمام أحمد، إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري (ت٢٧٥ ه)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي/ بيروت، الطبعة الأولى، ٠٠٤١ه_ -١٩٨٠م.
- مسائل الإمام أحمد، صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٦٦هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م.
- مسائل الإمام أحمد، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير ابن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية/ مصر، الطبعة الأولى، ٠٢٤١ هـ ١٤٢٠ م.
- مسائل الإمام أحمد، عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٩٠هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي/ بيروت، الطبعة الأولى، 1.310-11419.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، إسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب المروزي، المعروف بالكوسج (ت ٢٥١هـ)، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٢ -



- مصطلحات الفقه الحنبلي، د. سالم على الثقفي، الناشر: بدون، الطبعة الثانية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- معونة أولي النهي شرح المنتهي، محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي، الشهير بابن النجار (ت٩٧٢هـ)، تحقيق: د عبد الملك بن عبد الله دهيش، مكتبة الأسدي/ السعودية، الطبعة الخامسة، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

كتب أصول الفقه

- البحر المحيط، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: عبد القادر عبد الله العاني وآخرون، طبعة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية/ الكويت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- * أدب المفتي والمستفتي، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقى الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. موفق عبد الله عبدالقادر، مكتبة العلوم والحكم / السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ - 7 . . 7 -
- * أدب المفتى والمستفتى، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقى الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: مصطفى محمود، دار ابن القيم/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- * أصول الفقه، شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣ هـ)، تحقيق: د فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ -١٩٩٩هـ.



- * إعلام الموقعين عن رب العالمين، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزيه (ت٥١٥هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي/السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- * الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي، الشهير بالقرافي (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية/ لبنان، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩ م.
- * الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق ودراسة: الجزء الأول: د. محمد بن عبد الرحمن الشقير، الجزء الثاني: د سعد بن عبد الله آل حميد، الجزء الثالث: د هشام بن إسماعيل الصيني، دار ابن الجوزي/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م
- * التحبير شرح التحرير، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت ٨٨٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، ود. عوض القرني ود. أحمد السراح، مكتبة الرشد/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.
- * التمهيد، محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلوذاني (ت ١٥٥هـ)، تحقيق: د. مفيد محمد أبو عمشة، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.



- * العدة، القاضى أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: د أحمد بن علي المباركي، مكتبة الرشد/ السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٠ هـ -١٩٩٠ م.
- * الفقيه والمتفقه، أبو بكر أحمد بن على بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي/ السعودية، الإصدار الثاني، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ.
- * القواطع، أبو المظفر السمعاني المروزي (ت ٤٨٩ هـ)، تحقيق: صالح سهيل حمود، دار الفرقان/ الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.
- المستصفى في علم الأصول، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ) تحقيق: محمد بن سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة / لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.
- * المسودة، أبو البركات عبد السلام بن تيمية (ت ٢٥٢ هـ) وولده أبوالمحاسن عبد الحليم بن عبد السلام (ت ٦٨٢ هـ) وحفيده أبو العباس أحمد بن عبدالحليم (ت٧٢٨ هـ)، تحقيق: د أحمد بن إبراهيم الذروي، دار الفضيلة / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- * الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.



- * الواضح، أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل (ت ٥١٣ هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ هـ.
- * بذل النظر في الأصول، محمد بن عبد الحميد الأسمندي (ت ٤٨٨هـ)، تحقيق: محمد زكي عبد البر، دار التراث/ مصر، الطبعة الأولى، 181٢هـ ـ 199٢م.
- * بيان الدليل على بطلان التحليل، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: د أحمد الخليل، دار ابن الجوزي / السعودية، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ.
- * تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (ت ٩٩٧هـ)، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- * تهذيب الأجوبة، أبو عبد الله الحسن بن حامد البغدادي (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: د. عبد العزيز بن محمد القائدي، مكتبة العلوم والحكم/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- * جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود، شمس الدين محمد ابن أحمد بن علي بن عبد الخالق، المنهاجي الأسيوطي (ت ٨٨٠هـ)، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، دار الكتب العلمية/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.



- روضة الناظر وجنة المناظر، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت • ٢٢هـ)، تحقيق: د عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد/ السعودية، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤م.
- شرح الكوكب المنير، تقى الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز ابن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان/ السعودية، الطبعة الثانية، ١١٤١٨ ـ ١٩٩٧م.
- * شرح مختصر الروضة، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (ت ٧١٦هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- * غياث الأمم في التياث الظلم، أبو المعالي عبد الملك بن يوسف الجويني إمام الحرمين (ت ٤٧٨هـ)، تحقيق: عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج / جدة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

كتب التاريخ والتراجم

الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية / لبنان.



- * الذيل على طبقات الحنابلة، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: د عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م.
- * المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (ت ٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة/ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
- * المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن محمد بن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (ت ٨٨٤هـ)، تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- * المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، عبد الرحمن بن محمد ابن عبد الرحمن العليمي المقدسي (ت ٩٢٨هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط ورياض مراد ومحيي الدين نجيب وإبراهيم صالح وحسن مروة، دار صادر/لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- * تاريخ الإسلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي/ لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- * تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي/ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.



- * تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، عام النشر: ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م.
- * ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، القاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي، تحقيق: محمد بن تاويت الطبخي، طباعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المملكة المغربية ، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
- * توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس لابن حجر، ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الكندري، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م.
- * حلية الأولياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى ابن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، السعادة / بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ ـ ١٣٩٤هـ .
- * سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.
- * سيرة الإمام أحمد بن حنبل، صالح ابن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي، أبو الفضل (ت٢٦٥هـ) تحقيق: الدكتور فؤاد عبدال منعم أحمد، دار الدعوة / الإسكندرية، الطبعة الثانية، ٢٠٤هـ.



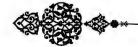
- * طبقات الحنابلة، أبو الحسين بن أبي يعلى، محمد بن محمد (ت ٢٦هـ)، تحقيق: د عبد الرحمن العثيمين، دارة الملك عبد العزيز/ السعودية، الطبعة الأولى، ١٣١٩هـ ـ ١٩٩٩م.
- * مناقب الإمام أحمد بن حنبل، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، تحقيق: د. عبد الله التركي، دار هجر/ مصر، الطبعة الأولى.

كتب متنوعة

- * المجالسة وجواهر العلم، أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (ت ٣٣٣هـ)، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التربية الإسلامية، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- * إبطال الحيل، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري المعروف بابن بطة العكبري (ت ٣٨٧هـ)، تحقيق: د سليمان ابن عبد الله العمير، دار عالم الفوائد/ السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ.
- * أخلاق العلماء، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري البغدادي (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: أحمد حاج عثمان، دار أضواء السلف / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- * الآداب الشرعية والمنح المرعية، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (ت ٧٦٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعمر القيام، مؤسسة الرسالة / لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.



- * الدر النضيد في أدب المفيد والمستفيد، محمد بن محمد الغزي العامري الشافعي الدمشقي، تحقيق: نشأت بن كمال المصري، مكتبة التوعية الإسلامية/ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ ـ ٢٠٠٩ م.
- * المدخل، أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بابن الحاج (ت٧٣٧هـ)، دار الفكر، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- * النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، ابن الأثير (ت ٢٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ـ محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية / لبنان ، ١٩٧٩هـ ـ ١٩٧٩م.
- * تلبيس إبليس، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: أحمد بن عثمان المزيد، دار الوطن / الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.
- * روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ ابن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية / بيروت.
- * عرف البشام فيمن ولي فتوى دمشق الشام، محمد خليل المرادي (ت ١٢٠٦ هـ)، تحقيق: محمد مطيع الحافظ ورياض عبد الحميد مراد، دار ابن كثير / دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.



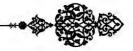
منار أصول الفتوى وقواعد الإفتاء بالأقوى، إبراهيم اللقاني (ت ١٠٤١هـ)، تحقيق: عبد الله الهلالي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية. ***





فهرس المحتويات

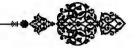
الصفحة	الموضـــوع
٥	■ مقدمة المحقق
٦	عمل المحقق في تحقيق الكتاب
11	■ القسم الأول: ترجمة المؤلف:
14	مصادرالترجمة
10	■ الفصل الأول: حياته الشخصية:
17	المبحث الأول: اسمه
١٧	المبحث الثاني: تاريخ مولده
17	المبحث الثالث: مكان الـمولد
17	المبحث الرابع: نعته
17	المبحث الخامس: كنيته
١٧	البحث السادس: نسبته
١٧	البحث السابع: أسرته
۱۸	المبحث الثامن: خُلقه
۱۸	البحث التاسع: محنته
19	المبحث العاشر: وفاته
71	■ الفصل الثاني: حياته العلمية:



الصفح	الموضـــوع
۲۳	المبحث الأول: طلبه للعلم
7	المبحث الثاني: رحلاته
70	المبحث الثالث: شيوخه
77	المبحث الرابع: تلاميذه
79	المبحث الخامس: مناصبه
۳.	المبحث السادس: ابن حمدان الموسوعة
۳۱	المبحث السابع: ابن حمدان الأصولي والفقيه
٣٢	المبحث الثامن: ابن حمدان المحدث
٣٣	البحث التاسع: أوصافه العلمية
45	البحث العاشر: عقيدته
41	المبحث الحادي عشر: مؤلفاته
٧٩	■ القسم الثاني: دراسة الكتاب:
۸١	المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب
۸۳	المبحث الثاني: صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف
٨٤	المبحث الثالث: زمن تصنيف الكتاب
٨٦	المبحث الرابع: بين كتاب ابن الصلاح وكتاب ابن حمدان



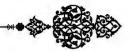
الصفحا	الموضعوع	
٨٨	بحث الخامس: منهج المؤلف في كتابه	<u>t</u> i
۸٩	بحث السادس: مصادر الـمؤلف	<u>t</u> i
91	بحث السابع: طبعات الكتاب	<u>t</u> i
94	بحث الثامن: دواعي إعادة تحقيق الكتاب	<u>L</u> i
9 8	بحث التاسع: وصف النسختين الخطيتين	L I
9.1	بحث العاشر: عملي في تحقيق الكتاب	ţi
1.1	بحث الحادي عشر: الصعوبات التي واجهتني خلال التحقيق	Ļí
١٠٧	بحث الثاني عشر: الرموز المستخدمة في التحقيق	L í
171	الثالث: النص المحقق	القسم
178	المؤلف	ا مقدمة
170	ماهية المفتي	•
171	داعي التأليف	•
177	من لا يصلح للفتوى لا يصلح للقضاء	•
١٢٧	نت إباحة الفتيا، واستحبابها، وإيجابها، وكراهتها، وتحريمها	بابون
179	حكم الفتوى في حق المفتي	•
179	ماهية الورع	•
179	تحرم الفتوى على الجاهل بصواب الجواب	•



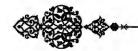
الصفحة	الموضــــوع
141	• نماذج من الصحابة والتابعين والحذر من الفتوى
148	 الإمام مالك وعلم لا أدري
۱۳۸	• الإمام الشافعي وعلم لا أدري
١٣٨	• الإمام أحمد وعلم لا أدري
149	• سحنون وعلم لا أدري
1 2 2	• تحرم الفتيا على الجاهل بما يسأل عنه وإن كان عارفًا بغيره
180	■ باب صفة المفتي، وشروطه، وأحكامه، وآدابه، وما يتعلق به
184	• صفة المفتي وشروطه
١٤٨	◊ فصل: ماهية صفة العدل
10.	◊ فصل: الفقيه على الحقيقة
107	• أهمية علم أصول الفقه للمفتي
104	◊ فصل: المجتهد المطلق
108	◊ فصل: المجتهد أربعة أقسام
17.	◊ فصل: هل للمجتهد في مذهب إمامه أن يفتي بقول ذلك الإمام؟
	◊ فصل: من أفتى وهو ليس على صفات المفتي من غير ضرورة فهو
174	عاص آثم
۱۷٤	• حكم فتوى المقلد
140	• حكم فتوى العامى



الصفحة	الموضـــوع
171	◊ فصل: ليس للمفتي أن يفتي بما سمع من مفت آخر
	◊ فصل: ومن تفقه وقرأ كتابًا أو كتبًا من المذهب وهو قاصر لم
144	يتصف بصفة بعض المفتين المذكورين
177	• عمل المفتي القاصر في فتواه
144	◊ فصل: إن لم يجد العامي من يسأله عنها في بلده ولا غيره
١٨١	ا باب بقية أحكام المفتي، وآدابه، وما يتعلق به
	• حكم فتوى كلِّ من (العبد، والمرأة، والقريب، والأمي،
	والأخرس المفهوم الإشارة أو الكتابة ، ومن أراد جر نفع أو
١٨٣	دفع ضرر ، والعدو ، والفاسق ، ومستور الحال)
۱۸٤	◊ فصل: حكم فتوى القاضي
110	◊ فصل: إذا سأل العامي عن مسألة لم تقع
711	◊ فصل: إن أفتى المفتي بشيء، ثم رجع عنه
١٨٧	• إعلام السائل برجوع المفتي
۱۸۸	◊ فصل: إذا عمل المستفتي بفتيا مفت في إتلاف، ثم بان خطؤه
119	◊ فصل: يحرم التساهل في الفتوى، واستفتاء من عرف بذلك
119	• حكم الفتوى بالحيل
191	◊ فصل: يحرم التحيل؛ لتحليل الحرام وتحريم الحلال بلا ضرورة
190	◊ فصل: ليس للمفتي الفتوى في حال شغل قلبه ومنعه التثبت والتأمل
197	◊ فصل: التبرع بالفتوى وأخذ الرزق عليها



الصفحا	الموضيوع
197	• حكم أخذ الأجرة عليها
197	• حكم تقبل الهدية للمفتي
191	◊ فصل: متى يصح للمفتي الفتيا في الأقارير والأيمان
	◊ فصل: من كانت فتياه نقلًا من مذهب إمامه واعتمد على كتاب
199	يوثق بصحته
7.1	◊ فصل: إذا أفتى في حادثة، ثم وقعت له مرةً أخرى
	◊ فصل: معنى قول الشافعي: (إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله
7.7	صَلَّالَكَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقولوا بسنة رسول الله صَلَّالَكَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ودعوا ما قلته)
	• وقوله: (إذا صح عن النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حديث وقلت قولًا
7.7	يخالفه ، فأنا راجع عن قولي وقائل بذلك الحديث)
7.7	• أهمية معرفة المفتي للناسخ والمنسوخ
7.4	• عمل المفتي الشافعي عندما يجد حديثًا يخالف مذهبه
4.0	◊ فصل: هل للمفتي المنتسب إلى مذهب، أن يفتي بمذهب آخر أم لا؟
	◊ فصل: ليس لـمن انتسب إلى مذهب إمام في مسألة ذات قولين أو
Y • V	وجهين أن يتخير فيعمل أو يفتي بأيهما شاء
7.7	• ترجيح الأوجه
۲ • ۸	• تقديم النص على ما تم تخريجه
7.9	• التلاعب بالروايات والميل مع السائل
711	◊ فصل: إذا اعتدل عند المفتى قولان هل له أن يفتى بأيهما شاء؟



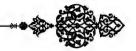
الصفحة	الموضي
	◊ فصل: ماذا يفعل من ليس أهلًا للتخريج والترجيح بالدليل إذا وجد
714	اختلافًا بين أئمة المذاهب في الأصح من القولين أو الوجهين؟
718	• الترجيح بالموافقة والمخالفة
710	◊ فصل: مسألة فيها لإمام روايتان أو قولان جديد وقديم
	◊ فصل: إذا اقتصر المفتي في جوابه على ذكر الخلاف، وقال: (فيها
717	روايتان، أو: قولان، أو: وجهان) أو نحو ذلك، من غير أن يبين الأرجح
711	◊ فصل: حكم الفتوى في مسائل الكلام
770	• ماهية علم الكلام المذموم والمحمود
777	• تجنب المفتي الإجابة مسائل الكلام لغير المسترشد
	◊ فصل: حكم التقليد في المسائل التي يطلب فيها الجزم مثل معرفة
777	الله وتوحيده ونبوة رسله
777	• اتباع الرسول ليس تقليدًا
779	◊ فصل: أدلة منع التقليد
741	◊ فصل: حكم التقليد في الأحكام الشرعية
777	• طلب العلم فرض كفاية
	◊ فصل: يجب اتباع النبي صَا اللهُ عَلَيْهِ وَسَالَمَ فيما شرعه، وأمر به، ونهى
377	عنه، وتصديقه فيما أخبر به
377	• هل اتباع الرسول صَلَّ آلتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يسمى تقليدًا ؟
377	• وجوب تقليد أهل الإجماع



الصفحا	الموضـــوع
74.5	• تقليد الصحابة
747	• صفات من يجوز تقليده في الأخبار
747	• حكم تقليد المفضول في وجود الفاضل وإمكان سؤاله
749	■ بابكيفية الاستفتاء، والفتوى، وما يتعلق بهما
7 2 1	• يلزم المفتي بيان جوابه إما شفاهًا أو كتابة
137	• حالات تفصيل الجواب
7 2 1	• حالات اقتصار المفتي على إجابة أحد أقسام الفتوى
724	◊ فصل: إذا كان المستفتي بعيد الفهم
337	• عمل المفتي مع ورقة الاستفتاء (المشتبه، واللحن، والبياض)
	◊ فصل: استحباب قراءة ما في ورقة الفتيا على الفقهاء الحاضرين
720	الصالحين لذلك
	◊ فصل: ما يخص جواب المفتي في ورقة الاستفتاء (الخط، واللفظ،
727	والأسطر)
727	◊ فصل: ابتداء المفتي في كتابة جوابه
451	• ما يقوله المفتي عند فتياه
101	◊ فصل: أحوال اختصار المفتي لجوابه
704	◊ فصل: طريقة إفتاء المفتي في مسائل المواريث
	◊ فصل: ليس للمفتي أن يبين ما يكفيه من جوابه على ما يعلمه من
700	صورة الواقعة المسئول عنها إذا لم يكن في الرقعة تعرض لها



الصفحة	الموضي
404	◊ فصل: إذا ضاق موضع الفتوى عنها
YOX	◊ فصل: إذا سبق بالجواب من ليس أهلًا للفتوى
77.	◊ فصل: إذا ظهر له أن الجواب على خلاف غرض المستفتي
177	◊ فصل: إن رأى في ورقة الاستفتاء فتيا غيره وهي خطأ
777	◊ فصل: العمل إذا لم يفهم المفتي السؤال أصلًا
770	◊ فصل: يجوز أن يذكر المفتي في فتواه الحجة
777	◊ فصل: تقديم السابق بالفتوى من المستفتين
٨٢٢	◊ فصل: ليحذر المفتي أن يميل في فتياه مع المستفتي أو مع خصمه
779	■ باب: صفة المستفتي، وأحكامه، وآدابه، وما يتعلق بذلك
211	• صفة المستفتي
177	• تعريف التقليد (اصطلاحًا ـ لغويًّا)
177	• ما يجب على المستفتي
	◊ فصل: هل يلزم المستفتي الاجتهاد والبحث عن الأعلم والأورع
777	والأوثق؛ ليقلده دون غيره؟
777	◊ فصل: حكم تقليد الميت
277	◊ فصل: هل للعامي أن يتخير، ويقلد أي مذهب شاء أم لا؟
YVA	• هل للعامي مذهب؟



الصفحا	الموضـــوع
779	• هل يلزم العامي أن يتمذهب بمذهب معين ، يأخذ برخصه وعزائمه؟
444	• هل له أن يستفتي على أي مذهب شاء ، أو يلزمه أن يبحث حتى يعلم أسد المذاهب وأصحها أصلًا ، فيستفتي أهله؟
	◊ فصل: هل للعامي أن يتمذهب بمذهب أحد من أئمة الصحابة
111	وحده، أو غيرهم من السلف دون غيره؟
717	 ◊ فصل: تفضيل مذهب أحمد رَضَحُالِكُهُ عَنْهُ وأنه أولى بالاتباع من غيره
717	• مناقب الإمام أحمد رَضِواًلِللهُ عَنْهُ ، وثناء الأئمة عليه
797	• تآليف الإمام احمد
794	• مشايخه وأصحابه
794	• رواة الحديث والفقه عنه
794	• نسب الإمام أحمد
790	◊ فصل: إذا اختلف على المستفتي فتيا مفتيين فأكثر
	◊ فصل: إذا سمع المستفتي جواب المفتي؛ لم يلزمه العمل به، إلا
191	بالتزامه
	◊ فصل: إذا استفتى فأفتي، ثم حدثت له تلك الحادثة مرةً أخرى،
*	فهل يلزمه تجديد السؤال؟
۳.1	◊ فصل: الواسطة في الاستفتاء
4.4	◊ فصل: آداب المستفتي مع المفتي
4. 5	◊ فصل: مو اصفات و آداب و رقة الاستفتاء



الصفحة	الموضيوع
4.5	• صفات كاتب الاستفتاء
۲۰۶	◊ فصل: لا ينبغي للعامي أن يطالب المفتي بالحجة فيما أفتاه به
٣.٧	ا باب معرفة الفاظالإمام أحمد رَضَالِيُّهُ عَنْهُ
۳٠۸	◊ فصل: ألفاظ الإمام أحمد رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ على أربعة أقسام
٣.٨	 القسم الأول: صريح: لا يحتمل تأويلًا، ولا معارض له
	◊ فصل: فإن نقل عنه في مسألة واحدة قولان مختلفان، ولـم يصرح
۳1.	هو ولا غيره برجوعه عنه
317	◊ فصل: ما قيس على كلامه
	◊ فصل: إذا قلنا: ما قيس على كلامه فهو مذهبه، فأفتى في مسألتين
710	متشابهتين، بحكمين مختلفين، في وقتين
414	 القسم الثاني: ظاهر: يجوز تأويله بدليل أقوى منه
۳۱۸	* القسم الثالث: المجمل: المحتاج إلى بيان
۳۱۸	 القسم الرابع: ما دل سياق كلامه عليه، وقوته، وإيماؤه، وتنبيهه
419	◊ فصل: إن قال: (هذا: لا ينبغي، أو: لا يصلح)
441	◊ فصل: قول الإمام أحمد: (لا بأس بكذا)، أو (أرجو أن لا بأس به)
	◊ فصل: قول أحمد: (أخشى) أو (أخاف) أن يكون كذا أو أن لا
477	يكون كذا
377	◊ فصل: قول أحمد: (أحب كذا)
777	◊ فصل: قول أحمد: (أكره كذا)، أو (لا يعجبني)



الصفحة	الموضـــوع
	◊ فصل: إن سئل أحمد عن شيء فأجاب، ثم سئل عن غيره فقال:
٣٢٨	(ذاك: أهون أو: أشد)
	◊ فصل: إن سئل أحمد عن شيء فأجاب، ثم سئل عن غيره، فقال:
479	(ذاك شنع)
441	◊ فصل: إن سئل أحمد عن شيء، فقال: (أجبن عنه)
۲۳۲	◊ فصل: ما دل كلامه عليه، وسياقه، وقوته
444	◊ فصل: إن أفتى بحكم، ثم اعترض عليه أحد، فسكت
	◊ فصل: صيغة كلام الواحد من أصحابه ورواته، في تفسير مذهبه،
377	وإخبارهم عن رأيه
٥٣٣	◊ فصل: إن انفرد بعض أصحابه، أو رواته عنه بقول، وقوي دليله
441	◊ فصل: إن أجاب في شيء بكتاب، أو سنة، أو إجماع، أو قول صحابي
	◊ فصل: إن ذكر عن النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خبرًا، أو قول صحابي،
٣٣٧	وصححه أو حسنه أو رضي سنده أو دونه في كتبه، ولم يرده
449	◊ فصل: إن ذكر عن الصحابة ـ في مسألة ـ قولين، ولم يرجح أحدهما
	 ◊ فصل: إن نقل عنه في مسألة قولان، دليل أحدهما قول النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
48.	وهو عام، ودليل الآخر قول الصحابي وهو خاص
737	◊ فصل: إن كان أحد قوليه عاما أو مطلقًا، والآخر خاصا أو مقيدًا
	◊ فصل: إن ذكر اختلاف الصحابة أو التابعين أو غيرهم، وعلة كل
252	قول، ولم يمل إلى أحدهما



الصفحة	الموضوع
488	◊ فصل: إن ذكر الاختلاف، وحسن بعضه
450	◊ فصل: إن علل أحدهما، واستحسن الآخر، ولم يعلله
737	◊ فصل: إن أعاد ذكر أحدهما، أو فرع عليه
	◊ فصل: إن سئل مرةً فذكر الاختلاف، ثم سئل مرةً أخرى فتوقف، ثم
34	سئل مرةً أخرى فأفتى فيها
٣٤٨	◊ فصل: إن سئل عن شيء، فقال: (قال فلان كذا) ـ يعني بعض الفقهاء ـ
454	◊ فصل: إن قال: (يفعل السائل كذا وكذا احتياطًا)
ro .	◊ فصل: إن توقف في مسألة
	◊ فصل: إذا نص على حكم في مسألة، ثم قال فيها: (ولو قال قائل، أو:
401	ذهب ذاهب إلى كذا) ـ يريد خلاف نصه ـ كان مذهبًا ؟
401	◊ فصل: مفهوم كلام الإمام أحمد
408	◊ فصل: فإن فعل شيئًا
	◊ فصل: إذا حدثت مسألة لا قول فيها لأحد من العلماء، فهل يجوز
400	الاجتهاد فيها والفتوى والحكم لـمن هو أهل لذلك؟
40 V	■ باب معرفة عيوب التأليف، وغير ذلك
409	• الأحكام المستفادة من اللفظ
771	◊ فصل: المراد مصطلحات الأصحاب
	• (المذهب كذا) (على الأصح) (الصحيح) (الظاهر) (الأظهر)
777	(المشهور) (الأشهر) (الأقوى)



الصفحة	الموضوع
٣٦٤	• (الأقيس) (الأصح عن الإمام ، أو الأصحاب) (قيل) (الرواية) (الأوجه)
1 12	
***	■ الكشَّافات والمصادر والفهارس
444	كشَّاف الآيات القرآنية
۳۸۱	كشَّاف الأحاديث النبوية
474	كشَّافَ الموقوفات والـمأثورات والـمقولات
441	كشَّاف روايات الإمام أحمد رَضَى لَيْكَ عَنْهُ
٣٩٣	كشَّاف المصطلحات والحدود والتعريفات
498	كشَّاف مصطلحات الإمام أحمد رَضَيَّلتَّهُ عَنْهُ
441	كشَّاف مصطلحات الأصحاب
891	كشَّاف الكتب
٤٠٠	كشَّاف الأعلام
٤٠٥	ثبت المصادر والمراجع
133	فهرس المحتويات